جهاد الليبيين

في ديار الهجرة

من سنة ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م
إلى سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

تأليف
الطاهر أحمد الزاوي



Printed and bound in Great Britain
by A. Wheaton & Co. Ltd, Exeter

ISBN 1 85077 028 X

جهاد الليبيين

في ديار الهجرة

من سنة ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م

إلى سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

تأليف

الطاهر أحمد الزاوي

الناشرون دارف المحدودة

لندن - ١٩٨٥

الطبعة الثانية

خير ما نستفتح به كتابنا هذا قول الله تبارك وتعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

(ومَن يُهاجِرْ في سَبيلِ اللهِ يَجِدْ في الأرْضِ مُراغَماً كثيراً وسَعَةً . ومَن يَخْرُجْ من بَيْتِهِ مُهاجراً إلى اللهِ ورسُوله ثُمَّ يُدْرِكْهُ الموتُ فقد وَقعَ أجْرُهُ على الله) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

من حوادث القرن العشرين التي اهتم لها العالم — والتي كان لها أثر ملموس على مجرى التاريخ — احتلال الطليان ليبيا في أكتوبر سنة ١٩١١ .

ولقد هبّ الليبيون في وجه هذا العدوان السافر في ثورة مسلحة ركضوا في ميدانها وأمضوا نحو عشرين سنة كانوا فيها مع جيوش الغاصبين كفرس رهان هدفهما النصر ، يسعى الليبيون لكسب النصر ليدفعوا عن أنفسهم العار ، ويحموا حوزتهم ، ويُطهّروا وطنهم من رجس الطغيان وأوضار الفاشستية .

ويقوم الطليان بمثل هذا السعي لتنفيذ خطتهم الظالمة ، والاستيلاء على هذا البلد العربي الذي مرّت عليه حقبة من التاريخ القديم كان فيها مهداً لحضارة الروم ومستقرّاً لاستبدادهم وظلمهم .

ولتثبيت هذا الطغيان الظالم ارتكب الطليان كل ما حرمته الشرائع وتنزهت عنه الأخلاق الإنسانية : من قَتْل ، وسلب ، وتقطيع ، وانتهاك الحرمات ، وارتكاب الموبقات ، واختلاق أسباب الظلم والبطش ، وإتيان ما تترفع الكلاب عن الإتيان بمثله .

وقد كانت نتيجة هذا التفظيع الإيطالي أن ضحّى الشعب اللّيبيّ بنصف عدده من شيوخه ، وكهوله ، وشبانه ، ذهبوا طعماً لرصاص البنادق ، وقنابل المدافع ، وحبال المشانق ، ودمدمة الطيارات ، ومجاهيل الصحــارى .

عشرون سنة والطليان لا يفتّرون عن استعمال أسلحتهم الناريـة من الجوّ بطائراتهم ، ومن البحر بأساطيلهم ، ومن البر بجيوشهم الجرارة ، ضد الشعب العربي في ليبيا ، وهو صامد أمام هذا البلاء النازل عليه من كل مكان ، وهو يشاهد في كل يوم ازدياد النقص في رجاله وعتاده وماله ، ولكنه يفضل النار على العار ، ويستحلي الموت الزؤام عــلى حياة الذل والاحتقار ، ويفضل الفناء على البقاء المرير تحت سيطرة الطليان واستبدادهـم .

وقد صبر الليبيون على مضض حتّى أدال الله لهم من عدوهم ، وطُرِدَ من بلادهم في حرب عالمية طاحنة لم يكن له بها يد ، وأهـين الطليان في شرفهم وعزّتهم إهانة لم يكن في مقدور إنسان أن يستسيغها أو يرمى به في سواء الجحيم ، ولكنهم الطليان .

ولم تكن القوة التي اقتلعت جذور الطليان من ليبيا ورمت بهم إلى شمال البحر الأبيض المتوسط ، فعلت ذلك بهم لإنقاذ الشعب العربي في ليبيا من شرهم ، ولكن لتحل محلهم ، وتستعمل الشعب الليبي بطرق قد تخالف – في كثير من أساليبها – طرق الطليان ، ولكنه الاستعمار في وسائله المقنعة تارة ، والمكشوفة تارة أخرى .

وقد كان لهذا التحول في مصير ليبيا من دولة إلى دولة أخرى ، – بل إلى دول – أكبر الأثر في خلق قضية ليبيا ، ذلك أن الليبيين أدركوا أن باباً من الجهاد فُتح أمامهم ، وأن عُدّة هذا الجهاد قد تختلف عن عُدّة الجهاد الأول التي كانت تعتمد على الحديد والنار ، لأن العدو

المهاجم كان يقف في الميدان وحده بدون أن يخشى بأس عدو كفء له أو أقوى منه ، ولم يكن أمامه إلا الليبيون الذين كانوا — ولا شك — أضعف منه قوة وأقل عدداً . أما في هذا الدور فإن القوى التي طوحت بالطليان إلى شمال البحر الأبيض المتوسط ، هي قوى ثلاثة : انجلترا ، وفرنسا وأمريكا التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية تتنازع البقاء ، وتتسابق إلى كثرة الكسب والفوز بأكبر قسط من الغنيمة وأسلاب الحرب ، وبسبب هذا التجاذب قد يحلو لهذه القوى المتنازعة أن تتنازل عن شيء من الغنيمة لطرف رابع لا يُخشى بأسه ، في مقابل شيء من المنافع يتفق عليها مع هذا الطرف الذي يعَدُّ — هو الآخر — رضى هذه القوة الجبارة بالاتفاق معه على أي وجه — كسباً وفرصة قد يوفق إلى شيء من الحكمة يمكّنه من انتهازها للحصول على بعض ما يدعيه حقاً له .

ومن هذا الطريق ، وبهذا التفكير أجمع الليبيون على ولوج هـذا الباب الجديد للجهاد قبل أن تنحل عزائمهم ، وقبل أن يحول طـول الزمن بينهم وبين جهادهم الماضي الطويل المرير .

وإذا كانت الحرية تؤخذ بالبذل والفداء ، وبالوقوف في طريق الموت أيّاً سار ، وعدم مبالاته ، فإن الشعب الليبي أولى بتلك الحرية التي لا تأتي إلا من هذا الطريق الذي وصفنا ، ولا تمد لها إلا الأيدي الحمراء المضرجة بالدماء القانية .

ويطول بنا الكلام لو تتبعنا جهاد الليبيين عشرين سنة ، وما بذلوا في هذه السنين الطوال من رجال أشاوس ، وشجعان يُجلون على القلوب المغمومة همومها ، وصناديد يتعفف الموت عن الاقتراب منهم ، إذا اصطدمت الخيل بصدور الخيل ..

وحيث إنا نريد الدخول على القضية الليبية وما طرأ عليها بعد سنة ١٩٤٣ فإننا نكتفي بالإشارة إلى هذا الدور بما ذكرناه في كتابنا « جهاد

الأبطال في طرابلس الغرب » ونذكر هنا مواقفهم المشرفة ، وما تحملوه من ويلات الحرب العالمية الثانية ، وما بذلوه من نفوس وأموال للوصول إلى الحرية والانتقام من علو أذلّهم ، وأهان مواضع الكرامة منهم . والدنيا دول ، والله يذل من يشاء ويعزّ من يشاء .

الطاهر الزاوي

المحرم سنة ١٣٩٥
يناير سنة ١٩٧٥

تصدير

منذ أن نزل المهاجرون الليبيون مصر سنة ١٩٢٤ وهم يفكرون في مصير بلادهم ، وما آلت إليه حالهم بعد الحرب وأثناء الهجرة ، لأنهم رأوا في سكوتهم قضاء على كيانهم ، وعاملاً من عوامل الفناء في الشعوب التي هاجروا إليها . . .

وكانت طبيعة الهجرة تضطرهم إلى الأخذ بأسباب العيش ، مما كان له أسوأ الأثر في الحد من نشاطهم السياسي .

وقد أفسحت لهم مصر صدرها ، ووسعتهم ببرها ، وأباحت لهم التجول في طولها وعرضها في حدود القانون والآداب المرعية ، فكانوا عند ظنها ، ومشوا في مناكبها ، وأكلوا من خيرها ما أمكنهم الوصول إليه بعرق جبينهم ، وأعمالهم الإنسانية الشريفة .

ولن يفوتنا أن نحمد لمصر حُسن ضيافتها لنا ، وما شملتنا به من عواطف الأخوة ولين الجانب ، مما سهل لنا سُبل العيش الهنيء والحياة السعيدة .

فجزاك الله خيراً يا مصر ، وجعلك دائماً غوث اللاجئين ، وعون المحتاجين .

وقد انتشروا في مصر : في صعيدها ابتداءً من الجيزة إلى الفيّوم

ومبالوط والمنيا ، وفي شرقيها ، وفي الشمال ابتداءً من الاسكندرية ، إلى العامرية ، وما وراءها من مراكز الصحراء الغربية إلى السلوم وما بينهما ، كحمام مريوط ، وعبد القادر ، والضبعة ، ومطروح ، وبراني ، وسيوه ، والواحات ، وغيرها من مراكز الصحراء الغربية ، كل ذلك سعياً وراء الرزق الحلال ، وصوناً لنفوسهم عن ذل السؤال .

ولقد سلكوا كل طريق شريف لطلب الرزق ، فاشتغلوا بالتجارة ، وكانت اختيار الغالبية منهم ، واشتغلوا بالفلاحة ، واشتغل بعضهم بالحراسة ، وكان فيها مثال الأمانة والصدق .

واستوطنت الأكثرية منهم الاسكندرية ، والعامرية ، وحمام مريوط ، ومركز الصحراء مطروح ، وكانوا يمثلون — في حياتهم — المؤمن الراضي بما قسم الله له ، مع السعي المتواصل ، والصدق والأمانة .

ولم يمض إلا قليل حتى أحالوا مراكز الصحراء ، إلى قرى عامرة ، وأسسوا فيها متاجر لا تقل في محتوياتها عن متاجر المدن ، وأنشأوا فيها بيوتاً لسكنهم تعد بالمئات ، وشيدوا فيها الجوامع تؤدى فيها شعائر الإسلام ، وتقام فيها الجمع . وأصبحت التجارة فيما بين الاسكندرية والسلوم ملك أيديهم ، وتعد رؤوس أموالهم فيها بمئات الألوف من الجنيهات زيادة على ما ملكوا فيها من الأرض والمزارع ، والحيوانات من الإبل والغنم . . كل ذلك بفضل العمل الجادّ المتواصل ، وما اشتهروا به من الصدق والأمانة .

ولقد كان للمهاجرين الليبيين الفضل الأكبر في تعمير الصحراء الغربية ، وإحالتها إلى ما ذكرنا من العمران الذي لم يكن شيء منه فيها قبل أن يستقروا فيها .

ولنضرب مثلاً لما أحدثوه من العمران في الصحراء الغربية بحمام مريوط ، فكانت حينما نزلوها في سنة ١٩٢٥ لا يوجد فيها إلا دار لمركز البوليس ،

ودار أخرى لعمال سكة الحديد . أما الآن ففيها مئات من البيوت المسكونة ، وعشرات من المتاجر الكبيرة التي تعد رؤوس أموالها بالألوف ، عدا المتاجر الصغيرة الكثيرة العدد ، وكذلك الحال في مرسا مطروح ، وفي غيرها أيضاً من جميع مراكز الصحراء الغربية .

هذا بعض ما قام به المهاجرون الليبيون في مصر ، وما لمسته بنفسي وكنت فيه شاهد عيان .

أما من هاجر إلى تونس فقد بذلوا أيضاً من الجهد ، والسعي المتواصل وراء الكسب الحلال ما هيّأ لهم سعة العيش وراحة الضمير .. ويخيل إليّ أن أكثريتهم اشتغلت بالفلاحة ، كما أن وسائل الاستيطان وكثرة الإنشاءات كانت في مصر أكثر منها في تونس ، مع العلم بأن الهجرة إلى تونس كانت أكثر منها إلى مصر ، وأقل من هاتين الهجرتين الهجرة التي كانت إلى السودان . وفي تقديري — وما سمعته من بعض المهاجرين — أن من هاجروا إلى مصر لا يقل عددهم عن أربعة عشر ألفاً ، في حين أن من هاجروا إلى تونس قد يصل عددهم إلى عشرين ألفاً .. ورحم الله من ابتلعتهم الصحراء في كلتا الهجرتين ، وماتوا جوعاً وعطشاً .

أما من هاجروا إلى الشام واستانبول حيث يوجد النفوذ التركي فكان أكثرهم من الطبقة المتعلمة وسكان المدن ، فكان اتجاههم — في الحصول على أسباب الرزق — إلى الوظيفة أكثر منه إلى غيرها ، وقد وسعتهم دمشق وضواحيها ، وفتحت لهم أبواب مدارسها ، ووظائفها . ووجدوا في رجالاتها من النخوة العربية ما هيأ لهم سبل الحياة الكريمة .

وكُرّم فيها بعض مواطنينا — مثل الأستاذ ابراهيم باكير ، وغيره — تكريماً يليق بمقامهم العلمي .

وعلى رغم كل الصعوبات التي لاقيناها في هجرتنا ، وما بذلناه من الوقت الكثير والجهد المتواصل في الحصول على قوتنا الضروري ،

فلم يتسرب اليأس إلى نفوسنا ، وكان الأمل في المستقبل يشجعنا على المثابرة على العمل لقضيتنا ، وانتظار الفرص المواتية .

وكانت هجرتنا إلى مصر – بلد العلم والغنى – من أقوى الأسباب التي فتحت لنا أبواب الأمل في القدرة على الدفاع عن قضيتنا بما نكتسبه نحن وأبناؤنا – من معارف مصر وثقافتها ، ومن التعرف إلى من يفد إليها من رجالات العرب ، وزعماء الشرق ، ودعاة الإصلاح .

وكان صديقي الأستاذ التهامي قليعة ، كثيراً ما يقول لي : أنا متفائل بأن هجرتنا إلى مصر ستكون عوناً لنا على الاشتغال بقضيتنا ، وقد تحقق فأله ، وصدقت فراسته .

ولم يحل اشتغال المهاجرين الليبيين بأسباب معيشتهم دون اهتمامهم بالعلم . فأرسلوا أولادهم إلى الأزهر ، وإلى جميع مدارس مصر ومعاهدها ؛ ومن كان منهم في الشام أو في تونس أرسلوا أبناءهم أيضاً إلى دور العلم على اختلاف فنونها .

وقد كان لهذا الرعيل – ممن تعلموا في ديار الهجرة – قصب السبق في الاشتغال بالقضية الليبية ، وبجهودهم المختلفة ظهرت القضية الليبية في ميدان السياسة العربية ، بل والعالمية أيضاً .

وكثيراً ما حاولنا أن نكوّن لجنة ، أو جمعية ، أو ما يؤدي هذا المعنى للقيام بالدفاع عن قضيتنا ، ولكن النفوذ الايطالي في البلاد الشرقية كان يحول دون تنفيذ هذه الرغبة ، فبقيت أُمنيةً في صدورنا إلى أن تتاح لنا الفرصة الملائمة . . وهذا لم يمنع قيام جماعة منا في السر– برياسة السيد أحمد السويحلي – بنشر ما يجري في ليبيا من فظائع الطليان في الجرائد المصرية ، وطبع منشورات ومذكرات ، وتوزيعها بالمجان في الأقطار العربية ، وفي بعض البلاد الأوروبية ، وعلى الجمعيات الإسلامية والمنظمات العالمية ، لاطلاع الرأي العالمي على فظائع الاستعمار الإيطالي ،

في ليبيا ، ومعاملتهم القاسية التي كادت تقضي على الشعب الليبي .

وكنا نوقع هذه المنشورات والمقالات بأسماء مستعارة معروف أصحابها لدى المهاجرين الليبيين الذين كانوا يناصرون هذه الحركة ، ويجمعون من قروشهم القليلة ما تحتاج إليه من نفقات، وفي مقدمتهم جماعة مصراته برياسة السيد أحمد السويحلي .

ولما ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة ١٩٣٩ كانت هذه الجماعة ما زالت تعمل للقضية الليبية في الخفــاء — برياسة السيد أحمد السويحلي — ، وقد مر عليها نحو خمس عشرة سنة ، وهي تقوم بما يقوم به الجندي المجهول لإنقاذ وطنه . . وقد رأت في بوادر الحرب فرصة قد تهيىء لها الظهور ، فأخذت تستعد لذلك . ولما أعلنت الحرب في الثالث من سبتمبر سنة ١٩٣٩ اتسع أمامها ميدان العمل ، وزاد في نشاطها انضمام الطليان إلى ألمانيا ضد الانجليز ، وأمنت ما كان يتهددها من النفوذ الإيطالي في البلاد العربية .

وكان من آثار اعلان الحرب أن سرى في المهاجرين الليبيين الوعي للقضية الليبية ، وحب العمل للوطن . ووجدوا في اصطدام دول الاستعمار بعضها ببعض ما جرأهم على حرية القول ، والتصريح بما كان مكبوتاً في صدورهم من المطالبة بحرية وطنهم واستقلاله ، ولم يألوا جهداً في مناصرة كل ما يمت إلى إظهار قضيتهم بصلة .

وقد لَفَتَ نشاط هذه الجماعة نظر الانجليز إليها فطلبوا منها في أغسطس سنة ١٩٤٠ — بواسطة حمد باشا الباسل — أن تقدم معونة عسكرية للحلفاء ، فاشترطت عليهم أن يكون ذلك في مقابلة تعهد رسمي منهم بالاعتراف باستقلال ليبيا بعد الحرب استقلالاً كاملاً ، فلم يوافقوا على ذلك ، وقالوا ان المعونة لا تعدو أن تكون في مقابل أجر شهري يأخذه الجندي (على نظام المرتزقة) فرفضت هذا العرض . وإلى هنا وقف

الأمر . . وكان للباسل باشا موقف مشرف في تحبيذ ما شرطه الطرابلسيون ، ونحا باللائمة على الانجليز في عدم موافقتهم على ما طلبوه . وظهرت بوادر غلبة الانجليز والفرنساويين على دول المحْوَر ، (ألمانيا وايطاليا) ورجحت كفتهم في برقة وطرابلس ، فتقدمنا إليهم بطلب استقلال ليبيا موحدة من حدود تونس إلى حدود مصر ، ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان فرفضوا الطلب .

ولما تمت الغلبة للانجليز ، وطردوا الطليان من ليبيا في يناير سنة ١٩٤٣ أقام المهاجرون الليبيون حفلاً كبيراً في الجمعية الزراعية في أول فبراير سنة ١٩٤٣ ابتهاجاً بانكسار الجيوش الايطالية وجلائها عن ليبيا ، وحضره زعماؤهم وأعيانهم ، ودعوا إليه كثيراً من الساسة المصريين والمشتغلين بالقضايا العربية ، وألقيت فيه خطب أشيد فيها بجهاد الليبيين المجيد [١] .

ووقعت الدعوة للاحتفال باسم (اللجنة الطرابلسية) وقد رأت جماعة المهاجرين أن يطلقوا هذا الاسم على الجماعة التي تشتغل بالقضية برياسة السيد أحمد السويحلي ، فأطلقوه عليها في أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، ومن هذا التاريخ عرفت بهذا الاسم ، وشكلت برياسة السيد أحمد السويحلي ، على الشكل الذي سيأتي ذكره في الكتاب الأبيض .

وبسبب انشغال بعض الأعضاء عن مداومة العمل ــ لظروف خاصة ــ أعيد انتخابها برياسة السيد الفيتوري عمر السويحلي . . ثم آل أمرها إلى انتخاب هيئة تنفيذية مكونة من : الفيتوري عمر السويحلي رئيساً ، والطاهر الزاوي وكيلاً . وعمر الغويلي أميناً أول . وأبو القاسم الباروني أميناً ثانياً .. وتولت الهيئة التنفيذية كل أعمال اللجنة ، والتوقيع على كتبها ومنشوراتها ، كما سيراه المطلع على ما سيجيء في الكتاب .

---

١ سيجد القارىء فيما يأتي تفصيلا لهذا الحفل .

واستمرت على هذه الحال إلى أن انتهت مهمتها باعلان استقلال ليبيا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

مبادىء اللجنة الطرابلسية :

١ — اعتبار القطر الليبي وحدة لا تتجزأ ، من حدود مصر إلى حدود تونس ، ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان .

٢ — مناهضة السياسة الاستعمارية .

٣ — العمل على جعل السياسة الليبية جزءاً من سياسة الجامعة العربية .

٤ — المطالبة بالاستقلال التام الناجز ، والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد .

ومن رأيها في الوحدة أن تكون خالصة لمصلحة الوطن ، من غير نظر لأقلية وأكثرية ، ولا لانتهاز فرصة لجلب المصالح ، وأن يكون الشعور بوجوبها متبادلاً بين جميع أفراد الشعب ، بأن يشعر كل واحد بحاجته الملحة إليها ، وأن حياة الوطن متوقفة عليها . وأن يعمل لتحقيقها كل ليبي ، يستوي في ذلك الحاكم في قصره ، والزعيم في عشيرته ، والفلاح في حقله ، وألا تكون مشروطة بشرط . فاذا حقق هذا المعنى جميع أفراد الشعب كانت الوحدة خيراً وبركة ، وآتت ثمرتها طيبة .

وقد طالبت اللجنة بالوحدة على هذه الطريقة منذ نشأت القضية الليبية . . وهناك أناس لا يقولون بالوحدة إلا على شرط الاعتراف بالإمارة السنوسية ، فإذا لم يكن الإعتراف بالإمارة أساساً للوحدة فلا تتحقق الوحدة . . وفاتهم أن الوحدة أمر طبيعي ، ضروري لحياة الشعب ، ووجوده والاحتفاظ بكيانه . أما إمارة شخص معين فلا تتوقف عليها حياة الشعب ، ولا مصالحه ، بل هي حق للشعب يحققها باختياره في أي شخص ترى الأكثرية صلاحيته لهذه الوظيفة ، ولن تحيد اللجنة عن

هذا المبدأ فإذا كنتم تريدون الوحدة فحيّ عليها خالصة لوجه الوطن ، خالية من جميع الشوائب والشروط ، وإن كنتم لا تريدونها فلا معنى لهذا التستر وراء أمور أصبحت لا تخفى على أحد ، والتمسك بهـا إنما هو لفّ ودوران ، ترى اللجنة فيه تحيّزاً ضد رغبة أكثرية الشعب . وإذا نفذت هذه الأفكار الخاطئة فستكون مصدر خطر لا يستفيد منه إلا أعداء الوطن .

سياستها :

تتبع اللجنة سياسة وطنية صريحة لا غموض فيها ، ولا تخرج عن المطالبة بحقوق الوطن من المغتصبين ، وتعمل دائماً على تنبيه الشعب وتنمية الوعي القومي فيه ، وعلى مواجهة الأمور بالحزم ، ومطالبة الرؤساء بالتزام الصراحة ، ومجانبة المراوغة فيما ينتهجون من سياسة .

ولما أسست الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ صارت تأخذ بوجهات نظرها ، وتتحرى ما تهدف إليه من سياسة عربية ودولية . وتستشير أمينها السيد عبد الرحمن عزام باشا فيما يشكل عليها . وتقول للمحسن أحسنت ، وللمسيء أسأت ؛ والمحسن عندها هو من يتقدم للشعب بسياسة واضحة ومبدأ ثابت ، في غموض ولا تلون ، وكان رائده استقلال البـلاد ووحدتها ، غير متحيز إلى فئة ولا مريد منفعة ، إلا جمع الكلمة وتوحيد الصفوف .

والمسيء من يتقدم إلى الشعب بسياسة غامضة ، أو كان ذا وجهين ، يقابل الشعب بوجه ، ويسعى لأغراضه بوجه آخر ، أو اشتملت أقواله على أساليب كلامية يمهد بها لمصلحة أجنبية ، أو يفهم منها أنه صنيعة أو مأجور .

وترى في مصارحة المحسن بإحسانه تشجيعاً له على قول الحق ،

ودفعاً إلى المواقف المشرفة التي يحمد الناس الوقوف فيها .

وهي إذ تصارح من تراهم انحرفوا عن الصواب بعيوبهم لا تقصد التشهير بهم ، أو اشاعة قالة السوء ، وإنما تقصد التنبيه إلى الخطأ ليرجع مرتكبه إلى الصواب ، على قاعدة « الرجوع إلى الحق فضيلة » . وإنها تقدم الشكر لمن عرف خطأه فعدل عنه ، ثم لا تلبث أن تقول له أحسنت وأحسنت ، وتكبر فيه هذه الشجاعة الأدبية التي ترى لها من الاحترام والتقدير ما يفرض عليها احترامه وتقديره .

وهي لا تعتدي على أحد ، وإنما تدافع عن نفسها بالحجج القاطعة والوقائع التاريخية التي لا يرقى إليها الشك .

هذه سياسة اللجنة الطرابلسية التي رسمتها لنفسها منذ نشأتها . وكل من اطلع على منشوراتها ومذكراتها يجد فيها هذه المعاني واضحة جلية .

أعمالها :

تنحصر أعمال اللجنة فيما يحقق مبادئها ، من أي طريق ، وعلى أي شكل . فلم تترك فرصة دولية ، أو محلية إلا انتهزتها وطالبت بحق ليبيا في الوحدة والاستقلال .

وقد تقدمت بمطالبها إلى الانجليز ، والفرنساويين ، وهيئة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، ولجنة التحقيق الرباعية ، يوم أن كانت في طرابلس ، في مارس سنة ١٩٤٨ ، وإلى الجامعة العربية ، وشرحت لهذه الهيئات جهاد الليبيين ومواقفهم في طلب الحرية ، وأعمالهم التي تؤهلهم لادارة شؤون بلادهم ، مستندة في كل ذلك إلى تصريحات من المسؤولين ، ووقائع تاريخية لمسها الانجليز وعرفوها . وسيجد القارىء هـذه الحقيقة واضحة فيما ننشره من منشوراتها .

وكتبت تقريراً ضافياً في نوفمبر سنة ١٩٤٦ إلى الادارة الانجليزية

في طرابلس – سننشره فيما بعد – بينت فيه سوء ادارتهم ، وما يشكو الطرابلسيون منه مرّ الشكوى ، ومنه فداحة الضرائب ، والأحكام الجائرة ، وحرمان الوطنيين من الوظائف ، ومعارضة الانجليز في استقلال ليبيا ، وسعيهم في فصل برقة عن طرابلس ، وغير هذا من المعاملة السيّئة التي لا تتفق مع العدالة . . ولقد اعترفت الادارة الانجليزية بأكثر ما جاء في هذا التقرير ، وردت على بعضه ، فردت عليها اللجنة بتقرير آخر .

وقد دأبت اللجنة على الاحتجاج على أعمال الانجليز والفرنساويين في طرابلس وبرقة وفزان ، وعلى تصريحات ساستهم الاستعمارية ، وعلى اسداء النصح للشعب بأن يتمسك باستقلاله ، ويكافح في سبيل تحقيق وحدته ، وأن يحذر مكر المستعمرين وأذنابهم الذين ما زالوا يسعون لتمزيق وحدته [1] .

وكانت تنحو باللائمة على من بيدهم الأمور على تصريحاتهم الانفصالية ، وعلى عدم احترام رغبة الأكثرية .

ولقد كوفئت اللجنة الطرابلسية من أنصارها ومواطنيها المهاجرين في مصر وغيرها بما كانت تتمتع به منهم من تأييد وثقة .

وهي لا تنسى للجامعة العربية ما لاقته منها من تأييد أدبي ومادي كان من أقوى الأسباب في متابعتها للقضية الليبية ، من سنة ١٩٤٥ وهي السنة التي أسست فيها الجامعة العربية ، إلى سنة ١٩٥١ وهي السنة التي أعلن فيها استقلال ليبيا ... وما شملها به أمينها العام السيد عبد الرحمن عزام باشا من نصح وتوجيه كان كله لمصلحة ليبيا العظيمة .

الطاهر الزاوي

---

١ سيجد القارىء فيما ننشره في هذا الكتاب من بعض منشوراتها ما يثبت هذا كله .

الحرب العالمية الثانية

في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية باعتداء ألمانيا على بولندا ، ولم تسترح انجلترا لهذا الاعتداء ، ورأت فيه ما يخل بالتوازن الدولي في أوربا إذا استولت ألمانيا على بولندا ، فأعلنت الحرب على ألمانيا في يوم ١٩٣٩/٩/٣ وتبعتها فرنسا ، واستمرت الحرب بين ألمانيا من جهة ، وانجلترا وفرنسا من جهة نحو عشرة أشهر ، كانت ايطاليا في هذه المدة تقف من هذا الصراع الدموي موقف المتردد في اختيار الانضمام إلى أحد الطرفين المتحاربين . ولكنها لم تلبث أن رأت فرنسا تنهار أمام ألمانيا في بضعة أيام ، واحتلت أكثر فرنسا فأيقنت أن حرباً عالمية ابتدأت ، وأنه لا بد لها من الانحياز إلى أحد الفريقين ، وقد لا يكون في التأخير خير لها ، فاختارت الانضمام إلى ألمانيا ، لما رأت من انتصاراتها المتتالية ، وأعلنت الحرب على انجلترا في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ .

وكان يوم إعلانها الحرب على انجلترا يوم سرور وفرح لدى الليبيين جميعاً ، لما رأوا فيه من الفرصة السانحة التي ستمكنهم من الثأر لكرامتهم التي أهانتها إيطاليا ، واسترداد حريتهم التي اغتصبتها . فتنادوا للجهاد ، واتصل رؤساؤهم وجمعياتهم التي كانت منتشرة في مصر وتونس والشام بعضهم ببعض ، وتشاوروا في الأمر ، فقرّ قرارهم على العمل ضد ايطاليا والانضمام إلى أعدائها الانجليز لطردها من بلادهم .

الجيش الليبي

وتقدم السيد إدريس السنوسي إلى الانجليز وطلب منهم إنشاء فرقة عسكرية ليبية . فأنشأوا فرقة عسكرية ليبية في ٩ – ٨ – ١٩٤٠ أمدتها انجلترا بالسلاح والعتاد ، وأخذت مكانها بين جيوش الحلفاء المحاربة لإيطاليا .

وكانت حرب الانجليز مع دول المحور في ليبيا حرباً كثر فيها المدّ والجزر ، فبينما ترى الجيوش الانجليزية تحتل طبرق وما بعدها إلى جهة الغرب ، إذا بها تتراجع إلى حدود مصر يطاردهم الألمان .

ولا نخطىء الحقيقة إذا قلنا إن الحرب في ليبيا كانت بين الانجليز والألمان ، أما الطليان فكانوا فيها كالخراف يموجون كالسائحة العطاش لا يدرون أين يتوجهون ، يُقتلون بعشرات الألوف ويُؤسرون بمئاتها .

معارك ضارية

ففي ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ حصلت معركة عنيفة ، حوصرت فيها طبرق ٥٥ ساعة ثم سقطت في يد الانجليز ، واستسلمت الحملة الإيطالية كلها ، وعددها خمسة عشر ألفاً ومعها قائد فرقة ، وقائد فيلق ، وأميرال ؛ وبلغ الانجليز بني غازي في ٧ فبراير سنة ١٩٤١ . وفي خلال يناير وفبراير بلغ عدد الأسرى الإيطاليين ١٣٣,٢٩٥ جندياً ، ومعهم كميات كبيرة من العتاد ، وملايين القذائف ، ومئات من الدبابات والسيارات . وبلغت خسائر فرنسا في هذه الحرب منذ إعلانها حتى عقد الهدنة ثمانين ألف قتيل ، وعشرين ألف مفقود ، و١٢٠ ألف جريح . وكان بين المقتولين تسعة جنرالات ، وبين الأسرى ١٣٠ جنرالاً ، وبلغ عدد الضباط المقتولين ، والمفقودين ، والمجروحين ، أربعين ألف ضابط .

وقد كانت برقة ميداناً لهـذه الزحوف الهائلة بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء [1] ... وكانت طبرق ودرنة ، وبنغازي — وهي مدن برقة الثلاثة — الغرضَ الأول لقنابل الطائرات ومدافع الأسطول من الطرفين .. وكان قادة الجيوش يتسابقون إلى احتلال أي منها وقد تنازعوا فيها مواضع الأقدام — كرّاً وفرّاً — أكثر من مرة . واضطر سكانها إلى الجلاء عنها لما شاهدوه من فظاعة الحرب ودمارها .

الغارات على مدينة طرابلس

وقد تعرضت مدينة طرابلس إلى غارات جوية شديدة وخصوصاً الميناء ، فقد أغارت عليها الطائرات في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٠ . وفي ١٠ ، ١١ / ٣ / ١٩٤١ ، وفي ١٦ ، ١٧ / ٣ ، وفي ٢٤ ، ٢٥ / ٣ وفي ٢٨ ، ٢٩ / ٣ وفي ٤ ، ٥ / ٤ / ١٩٤١ .. ففي هذه التواريخ كلها وغيرها تعرضت مدينة طرابلس إلى غارات جوية عنيفة ، أصابت الميناء بأضرار كبيرة . وأصابت بعض الدور والمنشآت ، واضطر بعض السكان إلى الجلاء عن بيوتهم .

وبقيت ليبيا نحو ٣٣ شهراً من ١٠ يونية سنة ١٩٤٠ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٣ وهي تصطلي بنار هذه الحرب الضروس ، وتعاني الأمرّين من ويلاتها : في مدنها وقراها وباديتها .

وفي وسط هذا المعمعان الملتهب ، وهذا البلاء المحيط بما بين أرضها وسمائها يقف الليبيون إلى جانب جيوش الحلفاء ، يؤدون واجبهم الحربي كأحسن ما يؤدي جيش محارب واجبه . وإلى جانب واجبهم الحربي كانوا يقومون بتوجيه جيوش الحلفاء إلى ما يخفى عليهم من مواقع العدو ، ويوجهونهم إلى الطرق التي تؤمَن عاقبةُ المرور فيها ،

---

[1] المحور : هو ألمانيا ومن انضم إليها . والحلفاء هم : انجلترا ، وفرنسا ، وأمريكا .

لأن ابن الوطن يعرف من طرقه ومساربه ما لا يعرفه غيره . ولكـن الانجليز — قاتلهم الله — لم يعرفوا لنا هذه المساعدة وقابلوها بإنكار حقنا في الحياة الحرة في بلادنا .

وفي أواخر يناير سنة ١٩٤٣ رجحت كفة الحلفاء في الحرب ، وأخذت جيوش المحور في الانسحاب على طريق تونس .

الاحتفال بهزيمة الطليان

وفي أول فبراير سنة ١٩٤٣ م — عقب هزيمة الجيش الإيطالي في ليبيا — دعت اللجنة الطرابلسية الجالية الليبية الموجودة في مصر إلى اقامة احتفال في السراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة بمـصر ابتهاجاً بانكسار الجيش الإيطالي في ليبيا .

وقد حضر الاحتفال كثير من المهاجرين ، جاءوا من الاسكندرية والصحراء الغربية ، وحضرها السيد ادريس السنوسي ، وفؤاد أباظة باشا رئيس الجمعية الزراعية ، وخطب فيها الأساتذة : الطاهر سُبيطه ، والطاهر الزاوي ، والطاهر المريّض . وهتفوا فيها لرمضان السويحلي ونوّهوا بمجهوده الوطني ، كما هتفوا فيها لأحمد المريّض، وسليمان الباروني ، والسيد ادريس .

وهذا نصّ الدعوة التي وجهتها اللجنة الطرابلسية إلى المدعوين :

حضرة . . . . . .

تشرف الجالية الطرابلسية بدعوة . . . . . . لحضور حفلة الشاي التي ستقام بالسراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق أول فبراير سنة ١٩٤٣ ، ولسماع محاضرة سعادة فؤاد أباظه باشا رئيس الاتحاد العربي ، وعرض شريط سينمائي ، مصور بالفانوس السحري ، وبعض كلمات من رجال الجالية

الطرابلسية ، وذلك ابتهاجاً بخلاص طرابلس الغرب من الاستعمار الإيطالي . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١ - ٢ - ١٩٤٣ (بطاقة شخصية) اللجنة الطرابلسية

وما تم شهر مارس سنة ١٩٤٣ حتى انتهت الحرب في ليبيا ، وتمّ انسحاب جيوش المحور على طريق تونس .

ويقول الذين حضروا انسحاب جيوش الألمان إنهم كانوا في غاية من الأدب ، وعفة النفس ، وقوة الروح المعنوية ، ولم تمتد أيديهم إلى ما يخل بشرفهم أو يضر بالناس . بخلاف الجيوش الإيطالية ، فكانت أيديهم - وهم في طريق الفرار - لا تتعفف عن السلب والنهب ، كعادتهم أيام حكمهم في ليبيا .

ولما انتهت الحرب الثانية كتب الأستاذ جميل خانكي ملخصاً عن هذه الحرب الطاحنة فقال :

انتهت حرب إفريقيا بعد ١٠٦٢ يوماً

بدأت الحرب في إفريقيا يوم أعلنت ايطاليا الحرب على بريطانيا في ١٠ يونيه من سنة ١٩٤٠ وانتهت في ٧ مايو الماضي سنة ١٩٤٣ باحتلال الحلفاء مدينة تونس وبذلك تكون رحى القتال قد دارت في القارة الافريقية ١٠٦٢ يوماً .

وقد استولت بريطانيا خلال هذه الفترة على الصومال الإيطالي ، ودخلت عاصمته « مَقَدِيشُو » في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤١ وغزت أرتريا وفتحت أسمرة عاصمتها في أول أبريل من تلك السنة ، ووضعت يدها على الحبشة واستولت على أديس أبابا في ٥ أبريل سنة ١٩٤١ ونزلت القوات البريطانية بجزيرة مدغشقر في ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ودخلت عاصمتها تانتاريف في ٢٤ سبتمبر .

واحتلت الجنود الأمريكية وهران في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ والجزائر والدار البيضاء في ١١ من ذلك الشهر نفسه .

ووقعت طرابلس في قبضة البريطانيين في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ وسقطت مدينة تونس في ٧ مايو .

ومن غريب المصادفات أن ايطاليا قد ضمت إليها الحبشة في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وأن سلطانها في إفريقيا قد زال يوم ٧ مايو سنة ١٩٤٣ – أي بعد سبع سنوات مع فرق يوم واحد . كما وافق دخول الحلفاء تونس الذكرى الثالثة لاعتداء الألمان على هولندا وبلجيكا ولكسمبورج – مع فارق ثلاث أيام – فقد حدث ذلك الاعتداء في العاشر من مايو سنة ١٩٤٠ .

وكانت ايطاليا تتفاءل بيوم الجمعة إذ ضمت فيه الحبشة (يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦) وغزت ألبانيا (يوم الجمعة الحزينة ٨ أبريل سنة ١٩٣٩) واعتدت على الأراضي المصرية واحتلت السلوم (يوم الجمعة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠) . غير أن هذا اليوم انقلب عليها شؤماً إذ تهدمت فيه امبراطوريتها بإفريقيا وانهزمت جيوشها شرّ هزيمة (يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٤٣) .

وهكذا تكون ايطاليا قد بسطت سلطانها على الصومال الإيطالي ٥٦ سنة إذ دخلته في سنة ١٨٨٥ ، وعلى أرتريا ٥١ سنة إذ فتحتها في سنة ١٨٩٠ ، وعلى لوبيا ٣٢ سنة إذ احتلت طرابلس في ٤ أكتوبر سنة ١٩١١ وعلى الحبشة ٥ سنوات إذ أعلنت ضمها إليها في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وتخلت عنها في ٥ إبريل سنة ١٩٤١ .

أما الحلفاء فحق لهم أن يستبشروا خيراً بيوم الجمعة ، ففيه بدأ هجوم الجيش الثامن من العلمين (يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢) ، وفيه وقعت تونس في قبضتهم (يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٤٣) .

ولقد كانت صحراء مصر الغربية في هذه الحرب مسرحاً لستة زحوف دامية : ثلاثة من الغرب إلى الشرق :

ففي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ جيش المرشال جرازياني هجومه واجتاز الحدود المصرية حتى هبط سيدي براني وأقام في صحراء مصر ٩٤ يوماً ، وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قام جيش الجنرال ويغل بالهجوم حتى مرّ ببنغازي وبلغ العقيلة في ٦٠ يوماً .

وفيما بين ٣ ، ١٧ ابريل سنة ١٩٤١ زحف جيش المرشال رومل واسترجع بنغازي واسترد ولاية برقة ما عدا طبرق .

وبين ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ٨ يناير سنة ١٩٤٢ أي في ٣٧ يوماً هجم جيش الجنرال كننجهام واحتل بنغازي .

وبين ٢٦ مايو وأول يوليو سنة ١٩٤٢ أي في ٣٥ يوماً كرّ جيش المارشال رومل كرّاً عنيفاً أوصله إلى العلمين .

وبين ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، ٧ مايو سنة ١٩٤٣ زحف جيش الجنرال الكسندر زحفه المجيد ، حتى دخل تونس فقطع ٣٠٠٠ كيلومتر ونيفاً في مائة وأربعة أيام .

وقد تغير حكام بنغازي ست مرات في أثناء الحملة الافريقية . فقد استولى عليها البريطانيون ثلاث مرات إذ دخلوها في ٧ فبراير سنة ١٩٤١ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

أما الألمان والإيطاليون فقد استردوها مرتين : إحداهما في ٧ أبريل سنة ١٩٤١ والأخرى في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ . وقد بلغ مجموع خسائر المحور في حملة افريقيا ٩٥٠,٠٠٠ جندي بين قتيل وأسير ونحو ٢,٤٠٠,٠٠٠ طن من السفن أغرقت ، وقرابة ٧٠,٠٠٠ سيارة فقدت و ٨,٠٠٠ طائرة دمرت و ٦,٢٠٠ مدفع و ٢,٥٥٠ دبابة تحطمت .

٢/ ٦ / ١٩٤٣ جميل خانكي

الوحدة العربية

وبعد انتهاء الحرب في أفريقية مباشرة ظهرت فكرة الوحدة العربية ، فذهبت في وفد من اللجنة الطرابلسية بصحبة عبد الله باشا مللوم لمقابلة النحاس باشا ، وكان إذ ذاك رئيس الوزراء في مصـــر ، وقابلناه يوم ٨ / ١١ / ١٩٤٣ ، وكلمناه في إدخال ليبيا في الوحدة العربية ، فوعد بالنظر في الأمر ، وقال : إنه لا يمكنه أن يأخذ رأي الوفد بصفة رسمية ولكنه سيجعله موضع اعتباره .

الجيش الليبي

كان للجيش الليبي الذي شكله السيد ادريس في مصر في ٩/ ٨ / ١٩٤٠ أكبر الأثر في انتصار الحلفاء على المحور في أفريقية . واعتبره الانجليز مساعدة قيمة اعترف بها إيدن في تصريحه في مجلس العموم البريطاني في ٨ يناير سنة١٩٤٢ . فقد جاء في هذا التصريح قوله: «إني أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن التقدير الذي تحمله حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنصيب الذي قام به ، وما يزال يقوم به السيد إدريس السنوسي وأتباعه في المجهود الحربي البريطاني » .

ومنذ أن رجحت كفة الحلفاء في الحرب الافريقية في يناير سنة ١٩٤٣ وضعوا طرابلس وبرقة تحت الادارة العسكرية البريطانية . وحكموا البلاد حكماً عسكرياً طبقاً لقوانين ميثاق (لَـهَـايْ) سنة ١٩٠٧ بواسطة القائد العام للقوات البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط . وكان النظام الفاشستي هو السائد في طرابلس وبرقة .

ولم يكن للمساعدة التي قدمها الجيش الليبي للحلفاء والتي اعترف بها إيدن في تصريحه السابق أي أثر في تخفيف ضغط الادارة الانجليزية على طرابلس وبرقة ، فانهم بعد ما تم لهم النصر قلبوا لليبيين ظهر المجن ، ولم يعترفوا لهم بحق الاستقلال الذي اعترفت لهم به هيئة الأمم المتحدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩،ولا ساعدوهم في رد بعض الحقوق ، التي سلبها الايطاليون . وأباحوا الهجرة للايطاليين إلى طرابلس ، فرجع منهم مئات وألوف ، وامتلأت بهم طرابلس بعد أن كانوا رحلوا عنها وأرهقوا البلاد بالضرائب ، وأبقوا الموظفين الإيطاليين — الذين كانوا بالأمس يقاتلونهم — في وظائفهم ، وكانوا ١٥٠٠ موظف عدا الموظفين اليهود والإنجليز والمالطيين ، لا حباً في الطليان ، ولكن نكاية في العرب الليبيين ، وأقاموا في كل من طرابلس وبرقة إدارة منفصلة عن الأخرى ، وتركوا فزّان لفرنسا تفعل فيها ما تشاء .

ومن خبث الانجليز أنهم يسمون الجيش الليبي « الجيش السنوسي البريطاني [1] » . ولا يطلقون عليه الليبي ، كما لا يسمونه السنوسي بدون وصفه بالبريطاني .

---

١ نثبت هنا صورة الأمر التي كانت تعطى للضابط في الجيش الليبي (الجيش السنوسي البريطاني) : السلطة البريطانية لجيش طرابلس برقة :

وكانت هذه التسمية مما يحزّ في نفوس الليبيين ، ولكنهم صبروا على المكروه ، وتحملوه على مضض ، انتظاراً لتلك النتيجة التي خاضوا من أجلها الحرب ، وهي تحرير ليبيا من الاستعمار الايطالي .

شكوى الطرابلسيين من النظام الفاشستي

وبعد طرد الايطاليين من ليبيا استقر الانجليز فيها ، واستولوا على جميع مقدراتها وساروا في حكمها على النظام الفاشستي الذي وضعه الايطاليون لإرهاق الليبيين ، ووكلوا أمر تنفيذه إلى جماعة من الفاشست أبقوهم خصيصاً لتنفيذه ، فاستاء الطرابلسيون من أحكام هذا النظام الجائر ، ومن تطبيق النظام الفاشستي الظالم ، فرفعوا عريضة إلى والي طرابلس الانجليزي في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ تظلموا فيها من تطبيق النظام الفاشستي عليهم ، ووقعها خمسة وستون شخصاً من أعيان البلاد ووجهائها ، وهذا نصها :

« إلى سعادة والي طرابلس الغرب الأفخم

إن الأصل في بقاء كل نظام هو التزام العدل وتحرّي الحقيقة والاصلاح . ومن النظريات المقررة أن العمل بهذا النظام في هيئة ما ، ليس هو إلا تدعيم هذه المبادىء التي ينتسب إليها هذا النظام وتثبيته وإعلاء

= بناء على اختيار سعادة الكولونيل بروملي قائد الجيش السنوسي البريطاني ، لما رآه في حضرتكم من الأهلية والكفاءة ، وطبقاً لموافقة الأمير السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ، أنا القائد العام للجيوش البريطانية في القطر المصري ، أوجه رتبة ملازم أول في الجيش السنوسي البريطاني إلى حضرة . . . . اعتباراً من تاريخ هذا الأمر الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٥٩ .

القائد العام
امضاء

شأنه في تلك الهيئة . وليس هنالك أدل على الإسراع من نقض هذه المبادىء وتقويض بنيانها إلا الإغضاء عنها وإلغاؤها . وفي ذلك يكون عدم تمكينها من الاسترسال في الأخطاء والمصائب الناتجة عنها في تلك الهيئة .

وبما أن الحرب الحاضرة قامت على أساس هدم الطغيان الفاشي في العالم أجمع فمن المستعجب بقاء هذه القوانين ودوامها حتّى الآن في بلادنا رغم أنها ألغيت في إيطاليا نفسها منذ دخول جيوش الحلفاء المظفرة إليها .

لذلك نقدم إلى سعادتكم هذه المطالب الشعبية راجين قبولها وتطبيقها بصورة وقتية إلى يوم انعقاد الصلح وتقرير مصير البلاد الطرابلسية .

١ – إلغاء القوانين الفاشستية بأسرها .

٢ – تأسيس مجلس إداري يختاره الشعب تحت رئاسة والي البلاد كما كان في العهد التركي .

٣ – تشكيل مجلس بلدي من الوطنيين تحت رئاسة عميد عربي يكون له النظر العام في البلدية .

٤ – تعيين قضاة عرب في المحاكم النظامية للنظر في مسائل العرب وفي حالة تكون دعوى بين العنصر العربي وغيره يرأس الجلسة حاكم انجليزي ، ويتساوى الأعضاء من الجانبين فيها .

٥ – تشكيل محكمة صلحية عربية تحل المشاكل بين أفراد المسلمين صلحاً .

٦ – تخويل المرافعة للمحامين الشرعيين أمام المحاكم النظامية والعسكرية وإنشاء دورة حقوقية لتخريج قضاة وموظفين مدنيين لإدارة شئون البلاد على اختلافها .

٧ – تشكيل مجلس من الوطنيين لدائرة الرسوم والضرائب تحت مراقبة ضابط انجليزي .

٨ – فصل العناصر الإيطالية عن دوائر الضبطية وإحلال عناصر عربية محلها .

٩ – عزل رؤساء البلديات الإيطاليين سواء كانوا داخل المدينة أو خارجها وعزل الموظفين الإيطاليين الذين يطلق عليهم اسم المقيم في داخل القطر كله وتعيين بدلهم من العنصر العربي .

١٠ – تعيين رئيس لدائرة الأملاك من العرب وتشكيل مجلس من الوطنيين لها .

١١ – اعتبار اللغة العربية في جميع الدوائر والمحاكم لغة رسمية .

١٢ – توسيع صلاحية المحاكم الشرعية وإضافة النظر إليها في الوقف والشفعة والمغارسة والهبة مما هو لم يكن موجوداً في صلاحيتها حتى الآن .

١٣ – النظر في أجور العمال وتحسينها والاهتمام بأحوالهم الصحية مع النظر في ساعات العمل .

١٤ – تشكيل لجان عربية لإرشاد المزارعين العرب ومد يد المساعدة إليهم مادياً ومعنوياً .

هذا ، وبما أن هذه المطالب تتطلب رجالاً أكفاء للقيام بها فنحن على استعداد للتفاوض مع سعادتكم في تعيين هؤلاء الرجال العرب الذين يستطيعون أن يقوموا بهذه الأعمال وإسناد الوظائف المذكورة إليهم .

وختاماً تفضلوا يا سعادة الوالي بقبول احتراماتنا العميقة وتقديرنا لعطف بريطانيا العظمى على هذا الشعب » .. .

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤

ولم يعر الوالي الانجليزي هذه العريضة أي اهتمام ، واستمر في سياسته الاستعمارية ، وتنفيذ قوانينه الجائرة .

هيئة الامم المتحدة

وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية التي نشبت في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ أن تولدت عنها ظروف اقتضت وجود هيئة من الأمم يوكل إليها الفصل فيما تخلّف عن هذه الحرب من مشكلات دولية وإقليمية . وقد ألفت هذه الهيئة في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ وأخذت على نفسها نصرة الشعوب الضعيفة ، ومساعدة المتخلّف منها عن ركب الحضارة وإعطائها حق تقرير المصير .

وهيئة الأمم – في ظروف تكوينها ومقاصدها – تشبه إلى حد كبير عصبة الأمم التي أنشئت عقب الحرب الأولى التي نشبت سنة ١٩١٤ فقد أنشئت في مثل هذه الظروف ولمثل هذه الأغراض ... وكما كانت القوة دائماً فوق الحق في زمن عصبة الأمم ، كانت كذلك زمن هيئة الأمم ، وكما كان القوي هو المدعي والقاضي عقب الحرب العالمية الأولى ، كان كذلك عقب الحرب العالمية الثانية .

وفي ضوء تلك البروق الخلابة التي برقت من ميثاق عصبة الأمم ، ومن قراراتها ومنشوراتها كان الليبيون يطالبون بكف ايطاليا عن ظلمها ، ووقف عدوانها عند حد ، ولكن هيهات أن تسمع صيحات الحق في ضوضاء دوي المدافع ، فإن دوي مدافع ايطاليا وأزيز طائراتها كان يحول دون تنفيذ قرارات عصبة الأمم ... وها هو التاريخ يعيد نفسه ، فإن قوى الحلفاء الظافرة ، ونشوة النصر التي لعبت بعقولهم ما زالت تحول دون تنفيذ قرارات هيئة الأمم ، بل دون سماعها .

وقد كرر الحلفاء وأكدوا غير مرّة تحرير الشعوب في مؤتمراتهم التي عقدوها أثناء الحرب .

وأكد المستر تشرشل هذه الرغبة في تصريحه الذي ألقاه يوم ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ إذ قال : « ليس لنا مبدأ غير مبدأ واحد فيما يتعلق بالبلاد

المحررة ، أو البلاد التي كانت خاضعة لسلطة الأعداء ثم أعلنت بعد ذلك ندمها ، وهو بذل كل ما نستطيع بذله من جهد وقوة ، حتى تقوم في أمثال هذه البلاد حكومة من الشعب يختارها الشعب نفسه لمصلحة الشعب ، وأن تقوم هذه الحكومة على أساس من الانتخابات الحرة وسرّية التصويت ، والبعد عن عوامل الإرهاب والتخويف [1] » .

وما جاء في تصريح تشرشل ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة يُشجع على المطالبة بالحق ، ويقوي العزائم على المضيّ في هذا السبيل الذي يُبشر – في ظاهره – بالوصول إلى الحرية . . وعلى ضوء هذه البروق الخلاّبة من ميثاق هيئة الأمم هبّ الليبيون يطالبون باستقلال بلادهم وبحقهم في تقرير مصيرهم ....

---

١ ومع هذا التصريح الصريح وأمثاله يجري المستر بلت على الاختيار في جميع تصرفاته في ليبيا ، معتمداً في ذلك على قوة الحلفاء ورغبتهم في تنفيذ ما يختاره .

القضية الليبية

ومن هنا بدأت القضية الليبية ، وارتفعت لمناصرتها أصوات أبنائها في ليبيا ومصر وتونس والجزائر والشام . وأسسوا أحزاباً ولجاناً في داخل البلاد وخارجها للمطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها :

فأسسوا في طرابلس الحزب الوطني في أبريل سنة ١٩٤٦ وكان يعقد الاجتماعات لنشر برنامجه الذي كان يهدف إلى استقلال ليبيا ووحدتها ، وانضمامها إلى الجامعة العربية .

وأسسوا الجبهة الوطنية المتحدة يوم ١٠ من مايو سنة ١٩٤٦ ، برياسة سالم المنتصر ، ومن أعضائها الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم ، وفي يناير سنة ١٩٤٦ اجتمع مندوبون عن الجبهة بمندوبي برقة في بنغازي للوصول إلى اتفاق على إنشاء إمارة لليبيا ، وفشلت المحادثات لرفض الطرابلسيين ما شرطه البرقاويون من قبول الإمارة السنوسية « بلا قيد ولا شرط » .

وتأسست الكتلة الوطنية الحرة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٦ برياسة الأستاذ علي الفقيه حسن، وكانت جهودها منصرفة إلى المطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها ، وانضمامها إلى الجامعة العربية . وكانت منشوراتها صريحة في ذلك .

وألقي القبض على رئيسها وسكرتيرها في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ ،

وأرغم رئيسها على الاستقالة في ٥ – ٤ – ١٩٤٨ . وكانت تطالب بإنشاء جمعية تأسيسية للبتّ في تشكيل الحكومة المستقبلة .

وأنشيء حزب الاتحاد المصري الطرابلسي في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ برياسة الأستاذ علي رجب وكان يطالب بتوحيد ليبيا مع مصر تحت التاج المصري .

وأنشيء حزب العمال في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ برياسة الشيخ بشير ابن حمزة . وأرسل مذكرة إلى الحالية اليهودية في طرابلس يطلب فيها تحديد موقفها من مسألة تقسيم فلسطين .

وأنشيء حزب الأحرار في ١١ من مارس سنة ١٩٤٨ برياسة الأستاذ الصادق بن زراع .

اللجنة الطرابلسية ، أسست بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٤٣ برياسة السيد أحمد السويحلي . وكانت تدعو إلى استقلال ليبيا ، ووحدتها وانضمامها إلى الجامعة العربية كدولة عربية مستقلة . وكانت تدعو إلى الانتخابات الحرة ، وترك الشعب يختار ما شاء من أنواع الحكم ، ومن شاء لرياسة الدولة ، وكانت كتبها ونشراتها تحمل هذه الفكرة دائماً وتؤيدها وتدافع عنها ، وكانت لها صلة بالجامعة العربية ، وأمينها السيد عبد الرحمن عزام .

جمعية عمر المختار ببرقة : أسست في ابريل سنة ١٩٤٣ برياسة الأستاذ مصطفى بن عامر . وكانت تناصر وحدة ليبيا وتدعو إليها . وكانت السلطة القائمة إذ ذاك في برقة تدعو إلى فصل برقة عن طرابلس، ورأت في معارضتها لها خطراً عليها ، فحلتها في يولية سنة ١٩٥٣ في ظروف كان حلها فيها ليس من مصلحة الوطن .

لجنة الدفاع الطرابلسية البرقاوية ، أسست بدمشق برياسة السيد بشير السعداوي .

وكل هذه الأحزاب واللجان جعلت من مبادئها المطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها ، وبحقها في تقرير مصيرها ، وإن اختلفت في الطرق التي توصلها إلى هذا المبدأ ، ولا يضر هذا الاختلاف حيث الهدف واحد . ما عدا حزب الاتحاد المصري الطرابلسي فإنه كان من رأيه توحيد ليبيا مع مصر تحت التاج المصري .

واختلفت آراؤها في الإمارة ، فمنها من يدعو إلى الإمارة السنوسية بلا قيد ولا شرط . وكانت كلمة بلا قيد ولا شرط عقبة تحول دون اجتماع الآراء ، وتوحيد الكلمة . ومنها من يدعو إليها بشروط يتفق عليها . ومنها من يدعو إلى حرية الانتخاب ، فللشعب أن يختار من يحكمه من السنوسيين أو غيرهم. ومن أنصار هذا الرأي اللجنة الطرابلسية.

ولم تسلم هذه الأحزاب من مناهضة الانجليز والوقوف لها بالمرصاد حيث سجن السيد علي الفقيه حسن ، وهددوه بالبقاء في السجن إن لم يستقل من رياسة حزب الكتلة الوطنية فاستقال مرغماً كما ذكرنا .

وبذلت هذه الأحزاب واللجان جهوداً تشكر عليها لإعلان القضية الليبية ، وإظهارها في المحيط الدولي بمظهر القضايا التي تجب العناية بها ... وكان لجهودها أكبر الأثر في حفز همم العرب لنصرة قضية ليبيا وبسطها أمام الرأي العالمي بطريقة لفتت النظر إلى إحلالها محل الاهتمام والتقـــدير .

وكان للجامعة العربية فضل السبق بمناصرة القضية الليبية بواسطة أمينها العام السيد عبد الرحمن عزام . وتوالت مناصرة الشعوب العربية كلها ممثلة في ملوكها وحكوماتها وزعمائها ، وفي مقدمتها مصر .

ومنذ أن أنشئت الجامعة العربية في مارس سنة ١٩٤٥ وهي توالي جهودها للقضية الليبية سواء في الأقطار العربية وفي أوربا : في عواصمها ، ومؤتمرات أقطابها وفي جمعية هيئة الأمم .

وتدل المذكرات والقرارات التي قدمتها الجامعة العربية إلى وزراء الخارجية وإلى الجهات التي تعدها مسئولة عما يتخذ بشأن شمال أفريقية تدل بصيغتها ولهجتها ، على أن الجامعة العربية لن تتزحزح عن تأكيداتها بأنها تعمل بكل الوسائل لتحقيق مطالب عرب برقة وطرابلس باعتبارها المسئولة عن السلم في العالم العربي ، كما جاء في مذكرتها المؤرخة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ إلى مؤتمر وزراء الخارجية . وقد وفت بما وعدت ، وعملت بكل جهد في إمكان البشر أن يقوم به ، ويكفي ما جاء في « المسألة الليبية » [١] دليلاً على ما بذلته الجامعة العربية من جهود جبارة لإنجاح القضية الليبية . ولم ينس الانجليز ما درجوا عليه في سياستهم الاستعمارية الممقوتة ، سياسة « فرّق تَسُدْ » .

تحرش اليهود بالعرب

كان الطرابلسيون قد احتجوا على عهد بلفور بشأن فلسطين ، وتظاهروا ضده في مدينة طرابلس في أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ فلم يرق نظر الصهيونيين إظهار هذا الشعور وانضم إليهم بقايا الفاشست انتقاماً من العرب ، وانتهز الانجليز فرصة هذا التذمر ، فأغروا اليهود بالعرب ، وأعطوا التعليمات للبوليس — وهو انجليزي بالطبع — بمناصرة اليهود ما أمكن ، وحصل بينهم اصطدام وضرب وقتل ، كان العرب في كل هذه الحوادث مدافعين عن أنفسهم ، كما ثبت من التحقيق بشهادة الدكتور الإيطالي أن اليهود هم البادئون بالضرب .

وتفصيل الحادث أنه في مساء يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ كان العمال

---

١ رسالة مستقلة جمعت فيها الجامعة العربية كل ما بذلته من جهود للقضية الليبية تشتمل على ٥٤ صفحة وضعتها في مارس سنة ١٩٥٠ ووزعتها بالمجان . وسننشرها فيما يأتي .

العرب خارجين من شركة النور وشركة الدخان بقرب حارة اليهود ، فتجمهر عليهم اليهود وضربوهم بالحجارة كما قرر ذلك البوليس المنوطة به حراسة الشركة . وفي صبيحة اليوم الخامس منه هجم اليهود على المجزرة بشهادة الدكتور الإيطالي ، وحوالى الساعة العاشرة قتل اليهود عربياً من سكان سوق الجمعة . وأشيع من جهة الإدارة — كذباً — أن المحكمة الشرعية أحرقت . وقد استفزت هذه الأعمال شعور العامة ، فألحقوا باليهود بعض الضرر . وبلغ من تهور الصهيونيين أن أعطى أحدهم مسدسه ليهودي طرابلسي وقتل به عربياً في الشارع الغربي ، ولم يكن لعقلاء العرب دخل فيما حدث . وأسفرت هذه الاضطرابات عن قتل ٧٥ وجرح ٢١٩ أكثرهم من اليهود .

واعترفت الحكومة في منشورها بأن الذي ألحق الضرر باليهود هم العامة وغوغاء الناس .

إن المسئول الأول على ما حصل هم رجال البوليس وحراس الأمن ، فإن كل ما حصل كان على مرأى منهم ، وكانت المعركة على أشدها بين العرب واليهود وهم لا يحركون ساكناً . وقد رفع الحزب الوطني وبعض أعيان البلاد الأمر إلى الحكومة — وهي الادارة الانجليزية — بمجرد أن ابتدأت الفتنة وطلبوا منها التدخل بما يصون الأمن ، ولكن رجال الادارة والبوليس لم يتدخلوا في الأمر إلا في اليوم الثالث من ابتداء المعركة ، وهذا يؤيد ما أشيع إذ ذاك من أن رجال البوليس اشتركوا في نهب أموال اليهود ، واليهود أنفسهم يعترفون بذلك ، ويعترفون بأن سبب ضررهم هو عدم تدخل الادارة الانجليزية .

والحكومة — وهي الادارة الانجليزية — تعلم حق العلم أن أعضاء الحزب الوطني ورؤساء النوادي برآء مما وقع لليهود ، ولكنها تأبى إلا أن تلصق بهم هذه التهمة ظلماً . وتعلم كذلك مما ثبت لدى الهيئة التي

قامت بالتحقيق أن اليهود هم البادئون بالشر ، وأن العرب إنما كانوا في بادىء الأمر مدافعين ، ولكن السلطة العسكرية أغفلت كل هذا ، وأبت إلا أن تنكـــل بالعرب فقبضت على نحو ثمانمائة عربي وحكمت عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين الثلاث والعشر السنوات ، وقبضت على أعضاء الحزب الوطني ورؤساء النوادي وسجنتهم .

تحيّز الانجليز لليهود

ولا يستغرب وقوع هذه الشدة من الانجليز على الطرابلسيين ، وهذا التحيز مع اليهود ضدهم ، فقد كان حكم الادارة الانجليزية في طرابلس قاسياً وشديداً . حتّى اضطر الطرابلسيون إلى رفع الشكـــوى إلى الجامعة العربية . ونظر مجلس الجامعة هذه الشكوى في جلسته العادية التّي عقدها في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وقرر تكليف أمين الجامعة السيد عبد الرحمن عزام بالاتصال بالسلطات البريطانية للنظر في إزالة أسباب الشكوى من قسوة الأحكام العسكرية القائمة في طرابلس .

ويطول بنا الحديث في سرد أعمال الانجليز وحُلفائهم وألاعيبهم الاستعمارية ، وخَلْقِهم المشاكل والعراقيل في طريق استقلال ليبيا لكسبهم الوقت لبقائهم مدة أكثر في ليبيا لابتزاز الثروة من طريق ما فرضوه من الضرائب بواسطة حكمهم الظالم الذي لا يستند إلى قانون ولا إلى عدالة .

ونكتفي بنشر هذا التقرير الذي قدمته اللجنة الطرابلسية إلى جامعة الدول العربية بمصر ، شرحت فيه بعض أعمال الانجليز ضد القضية الليبية ، وبلبلة الرأي العام ، وبثّ الفتن بين طرابلس وبرقة من طريق الدسّ والتحايل ، وإغراء ايطاليا بظهورها بمظهر صاحب الحق في ليبيا ، لا حبّاً في ايطاليا ، ولكن لخداع الرأي العام في ليبيا ، وإيهام الليبيين بأن إيطاليا سترجع لحكمهم مرة أخرى إذا لم يرضوا بوجود الانجليز في ليبيا . وهذا هو التقرير :

تقرير بشأن القضية الليبية

وما يتصل بها من أعمال الانجليز في طرابلس وبرقة
ترفعه اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى جامعة الدول العربية
والهيئات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية .

سلام الله عليك وتحيته وبركاته .

وبعد فان اللجنة الطرابلسية بالقاهرة تتقدم إلى سعادتكم برأيها في القضية الليبية ، لا لتزيدكم علماً بها لأنها نشأت بين يديكم وغذيتموها بأفكاركم ، ولكن لتوضح وجهة نظرها فيما تراه من الخير لهذه القضية راجية من سعادتكم عرضه على مسامع جامعتنا الموقرة .

واللجنة لا تجد في مقدورها ما يفي بما تراه من الشكر للجامعة العربية لما أبدته من جهود في خدمة قضيتنا ، وتسأل الله أن يكلل أعمالها بالنجاح .

كما تتقدم بمثل هذا الشكر إلى الهيئات الإسلامية التي ما تزال تنشر من أخبار القضية الليبية ما يهيىء لها طريق النجاح إن شاء الله .

مقدمة :

لا يخفى على جامعتنا الموقرة أن القضية الليبية مرت بها أدوار ثلاثة :

الدور الأول من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٣٠ ، وهو دور الجهاد والتضحية والصراع بين الحق والباطل ، وقد حضر سعادة أمين الجامعة معظمه ، وله فيه جولات موفقة ما زال الطرابلسيون يذكرونها له بالخير .

الدور الثاني من سنة ١٩٣١ إلى آخر سنة ١٩٤٢ وهو دور الاستعباد والظلم وتغلّب الشر على الخير في عهد جبابرة الفاشستية وطغاتها حتى ملّ الناس الحياة مع من لا يعرفون الحياة . حكم الطليان فيه البلاد بيد من حديد ، وأنزلوا بها من أنواع القسوة ما لم تعرف أمة مثله .

الدور الثالث يبتدىء من ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ وهو الذي ما زلنا في أثنائه ، وهو ما نقصد التحدث عنه ، وقد اشتمل على ما لم يكن في الحسبان مما آلم النفوس وحمل على اليأس .

وقد أسفرت الحرب عن وعي عام في جميع الشعوب استفاد منه الغالب والمغلوب ، فكان لزاماً أن يتنبه في الليبيين ما حاول الطليان إماتته من الشعور بواجب الوطن والمطالبة بحقوقه .

وكانت ليبيا من البلاد التي شملتها ويلات الحرب ، فحصل فيها من تدافع الجيوش ما قضى على الكثير من ثروتها ، واضطر أبناءها إلى

الاشتراك في الحرب دفاعاً عنها ، وانتهازاً للفرصة في طرد الطليان منها والقضاء عليهم .

ووقف الشعب كله إلى جنب جيش الحلفاء ، فقاتل كثير من أبنائه في صفوفهم وأسعفوا الجرحى من عساكرهم وآووا ضباطهم وجنودهم التائهين والمتنكرين بين الأطفال والأسر لئلا تصل إليهم أيدي الطليان والألمان ، ونزلوا بالمظلات الواقية من الطائرات وراء صفوف الأعداء وبينها ، وركبوا السيارات وخبروا الصحراء للانجليز ، ونزلوا معهم في أماكن الخطر ، ودلوا على عورات الطليان ومواقع الضعف فيهم : فعلوا كل هذا لا حباً في الانجليز ، ولكن ليدلوا على مقاتل الطليان للإجهاز عليهم والإسراع بإخراجهم من بلادهم وليجعلوا من دمائهم يداً يدقون بها باب الحرية في هذا العهد الجديد .

وللحرية الحمراء باب   بكل يد مضرجة يدق

وأراد الله أن تنتصر جيوش الحلفاء ، وترمي بالطليان إلى ما وراء البحر الأبيض،وحل الانجليز محلهم،ووضعوا أيديهم على كل ما في ليبيا ، وبهذا التحول الجديد تحول مجرى القضية الليبية إلى أيدي الانجليز ، وأصبحت الحقوق التي حارب الليبيون من أجلها إحدى وعشرين سنة في أيديهم . وكان منطق الحق والعدالة يقضي على الانجليز أن يسلموا إلينا بلادنا عقب الاستيلاء عليها مباشرة لما يأتي :

أولاً — لأنها بلادنا منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة .

ثانياً — لأننا قاتلنا من أجلها إحدى وعشرين سنة قتالاً لم تقم أمة في مستوانا بمثله .

ثالثاً — لأننا لم نعترف للطليان فيها بحق حتى يدعي الانجليز أنهم حلوا محل الطليان فيما لهم فيها من الحقوق .

رابعاً — لأننا من الشعوب التي شملها ميثاق الأطلنطي في اعطائها الحرية وحق تقرير المصير .

خامساً — لأننا ساعدنا الحلفاء على طرد الطليان منها بأموالنا ورجالنا .

سادساً — إن الانجليز يعلمون أنهم ما جاءوا لمحاربة الليبيين ، ولم يسبق أنهم اعتدوا علينا ولا حاربناهم ، ويعلمون أننا أصحاب الحق الشرعي فيها ، وأن الطليان إنما جاءوا غاصبين مستعمرين ، وحيث أنهم تغلبوا على عدوهم وهو المقصود بالغزو فوجب عليهم أن يسلموا إلينا بلادنا .

لهذا وغيره من الأسباب المعقولة كان على الانجليز أن يتخلوا عن ليبيا بمجرد طرد الطليان منها ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، ولأمر ما سارت السياسة الانجليزية على ما كانت تسير عليه السياسة الإيطالية ، وعلى هذا نشأت حال سيئة في البلاد لا يرجى لها صلاح . وسنتناول منها بالشرح ما هو ظاهر لطبقات الشعب ملخصاً في ما يأتي :

أولاً — الحالة الادارية :

هي علة العلل ، وسبب اضطراب النفوس، وقلق الشعب على مصيره . تقوم الادارة الحكومية في أي قطر على العطف على السكان وتنمية مرافق الحياة وتيسير أسباب العيش لهم ، والعناية بتثقيفهم ، وربط الموظف بقانون من العدالة يرجع إليه في تأدية وظيفته ، ليسود النظام ، ويأمن الناس على أرواحهم وأموالهم .

وفي طرابلس إدارة عسكرية تستمد سلطتها من الظروف وملابساتها، وتعتمد في تنفيذ أحكامها على القوة ، فهي ما دامت إدارة عسكرية تعتبر نفسها كأنها في ميدان الحرب ، فسلاحها دائماً مشهور وسيفها مصلت .

ولما احتل الانجليز طرابلس رأوا أن يبقوا جميع الموظفين الإيطاليين ممن اختاروا البقاء في طرابلس . وزادوا عليهم من أنصارهم من اليهود الصهيونيين وغيرهم ، وأقاموا هم سداً بينهم وبين الطرابلسيين ، وأعطوهم من السلطة ما حال دون سماع شكايات الطرابلسيين فيهم ، ووجد الإيطاليون في وظائفهم ما أغراهم بالطرابلسيين فصاروا ينتهزون لهم الفرص للإيقاع بهم والانتقام منهم ، والإيطالي بطبعه عدو للطرابلسيين .

وهذه البقية من موظفي الطليان هي من خلاصة الفاشست ، ومن أنصار بالبو وموسوليني . ومن العصابة التي طالما عملت لإزالة الامبراطورية الانجليزية وأعلنت عليها الحرب لتشارك في هدمها ، في الوقت الذي قدم فيه الليبيون من المساعدات للانجليز ما ساعدهم على رد هذا العدوان . كل هذا اغتفره لهم الانجليز ، وأبقوهم في وظائفهم ، وجعلوهم حكاماً على الطرابلسيين لينالوا منهم كيفما يشتهون وحرموا الطرابلسيين من الوظائف ليكون أنكى في عدم احترامهم وأشد إغراء للايطاليين بهم ، وعاملوا الطرابلسيين بما كان الطليان أولى به من الطرد والحرمان .

وما زالت البلاد تحكم على نظام الاقطاعات ، فكل موظف في ناحية حاكم بأمره فيها يجبي ضرائبها ويعين موظفيها وينفذ فيها من الأحكام ما تقتضيه الأحكام العرفية التي يصدرها كيفما شاء . وقد ترامت إلينا أخبار عن الرشوة المنتشرة بين من يستغلون الظروف لما لهم من الصلة بجهات تخول لهم هذا التلاعب وهم يوهمون الناس بجاههم ، ويهددون من تنطلي عليهم الحيلة بصلاتهم الخاصة ويبتزون أموال الناس بهذه الطرق الملتوية الخبيثة . ونحن نخشى أن يتسرب هذا الداء القاتل إلى من لهم شيء من الأمر ممن يعتقدون أنهم بعيدون عن مراقبة الحكومة فتزداد الحال سوءاً . وما دام الأمر بيد الإيطاليين فلن نستبعد أن يكون لهذه الأخبار نصيب من الصحة لأنهم لا يتورعون عن ابتزاز أموال الطرابلسيين من أي طريق وعلى أي

وجه . ولا يهمهم أن تسير الاداة الحكومية على أي شكل ما أمنوا سلطة الحـــكومة .

وليس الإيطاليون واليهود بأقدر منا على إدارة شئون بلادنا ، ويوجد في الطرابلسيين من لهم خبرة بشئون الادارة عدد غير قليل في تركية والشام ، بل فيهم من هو أقدر من الموظفين في طرابلس وهم في انتظار الاذن لهم بالعود إلى بلادهم ، وفتح الطريق لهم لتولي شئونها . ولكن الانجليز شاءوا لنا هذا الموقف الشاذ وحرمونا من خيرات بلادنا ، ومكنوا الطليان واليهود من رقابنا ، ولأي شيء فعلوا ذلك ؟ الجواب عندهم .

وقد شكونا هذا الوضع الشاذ عدة مرات ، في مصر وطرابلس ، ورجوناهم — في إلحاح — تغيير هذه الأوضاع المقلوبة ، وتمكين الطرابلسيين من إدارة شئونهم ، فلم يصغوا لشيء من هذه الشكايات الملحة .

وقد ساءت الحال في جميع البلاد اقتصادياً ، وثقافياً ، وإدارياً ، وشمل التذمر من هذه الحال راعي الغنم في بريته ، وموظف الحكومة على مكتبه ، وما بين هذين من طبقات الأمة تجد من يفضي إليك بذات نفسه في حسرة ، ولا ينبئك مثل خبير . ولو وجد الشعب إلى الثورة سبيلاً ما تأخر .

وقد جاء في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من ميثاق هيئة الأمن الدولية « إن شئون الشعوب التي لا تحكم نفسها هي شئون حيوية لسلام العالم ورفاهته » .

ثانياً — الحالة السياسية :

لم تترك السياسة الانجليزية شيئاً في ليبيا إلا هيمنت عليه . وإذا كانت السياسة هي تصريف الأمور أمكننا أن نقول إن جميع مرافق الحياة في ليبيا تحت سيطرة الانجليز ، تلك السيطرة العسكرية التي خلقتها ظروف

الحرب ، ولا أظن أنها توجد إدارة عسكرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط في غير ليبيا .

وكل ما يحيط بالسياسة الانجليزية في ليبيا يدل على أنها سياسة استعمارية : فحرصهم على بقاء التعليم بنظامه القائم الآن سياسة استعمارية ، لأن الاستعمار عدو العلم والمعرفة ، وقيام تلك الادارة المرهقة في البلاد غرض استعماري لأن من أغراض الاستعمار إرهاق الشعوب حتى لا يفكروا في سعادة أنفسهم ، وتعتاد نفوسهم الهوان فيسهل عليها أن تهون .

من يهن يسهل الهوان عليه

وحرمان الشعب من حقوقه والضرب على أيديه خوف المطالبة بها شعار المستعمرين ، لأن الاستعمار مكروبات خبيثة لا تعيش إلا في البيئات الموبوءة بالذلة والمسكنة وفقدان الرجولة .

ويكفي للشعب أن يعد في أحياء الأموات أن يحرم لذة العلم ، وتحرمه الإدارة المرهقة نعمة العدالة ، ويحال بينه وبين حقوقه .

وقد اتفقت كلمة الشعب على أن جميع الأوضاع في ليبيا مؤيسة من الحياة ، تهدف كلها إلى غايات ثلاث هي : جهل الشعب ، وإفقاره ، واستعباده . وقد دل الاستعمار الانجليزي على أن غايات المستعمرين واحدة ولكنها تختلف في الوسيلة : فالإيطالي لا يهمه من الوسيلة إلا الوصول إلى الغاية سواء دلت على صداقته لك أو عداوته ، أما الانجليزي فهو حريص على أن يلبس الوسائل ثوباً له من الصفاقة بحيث لا تدرك ما يستره عنك من أغراضه السيئة إلا بعد وقوع الكارثة ، وحينئذ تجده واقفاً إلى جنب المدفع . وقد يواجهك ببعض مواطنيك ممن جهلوا أو تجاهلوا أغراضه وهو من ورائه ، فاذا انكشفت الحيلة واجهك أو واجهكما الاثنين بمدفعه .

وفي الانجليز طبيعة الاستفادة من الوقت ، لذلك تجدهم لا يملون المراوغة والمطاولة ، ويمنونك بكل شيء ولا يعطونك شيئاً . وهم الآن

يمنــون بعض الطرابلسيين بمــا تهوى أنفسهم ليختاروهم أوصياء على طرابلس . وعلى مواطنينا أن يتخذوا من حكمهم الحاضر مثالاً لما يمنونهم به من نعمة في عهد وصايتهم المزعومة . وقد يكون أسوأ عهد مرّ على الإنسان في الوجود .

* * *

وقد شاءت السياسة أن يشترك في إدارة ليبيا نوعان من الاستعمار : هما الاستعمار الفرنساوي والاستعمار الانجليزي : فالجزء الجنوبي من طرابلس ، — ويمتد من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان — استولى عليه الفرنساويون ، وقتلوا في أهله كل شعور بكرامة النفس ، وهو الآن مسرح لفظاظة السنغاليين وعجرفة الفرنساويين . واتخذ الفرنساويون من وجودهم في هذا القسم من طرابلس وسيلة لمجاملة الطليان ، فاقترحوا في مؤتمر وزراء الخارجية أن تكون الوصاية على طرابلس للطليان .

ونشرت جريدة المصري يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ مقالاً « لشارل ديران » الكاتب الفرنسي يحبذ فيه احتلال فرنسا للمنطقة الجنوبية من طرابلس الممتدة من الكفرة إلى غدامس . ويكذب على التاريخ بأن منطقة فزان لم تكن امتداداً طبيعياً لطرابلس . والحقيقة أن طرابلس تمتد حدودها الجنوبية إلى السودان . ويؤيد هذا أن جيوشها ذهبت إلى برنو سنة ١٢٣١ هـ لتأديب الثائرين على حاكمها محمد الأمين .

وانتفض هؤلاء الثائرون سنة ١٢٤٢ هـ ورجعت إليهم الجيوش لتأديبهم برياسة عبد الجليل سيف النصر ، وفي كلتا المرتين رجعت منتصرة ظافرة .

وغريب من هذا الكاتب أن يعتبر الجزائر امتداداً لباريس ويقر إلحاقها بها ، وينكر أن تكون فزان امتداداً طبيعياً لطرابلس . ولكن من نحمله شره الاستعمار على استعباد الأحرار وغصب حقوقهم لا يتورع عن الكذب على الحقيقة والتاريخ .

وقد حملت الكاتب رغبته في تملك هذا الجزء من طرابلس على جعله محل مساومة بين دولته وبين الدولة السنوسية التي افترضها ، وافترض لها محلاً في الكفرة ، وقال إن دولته لا تعارض في إنشاء الدولة السنوسية فان رغبة السنوسية في فرض إرادتهم على واحات جغبوب وجالو والكفرة رغبة مشروعة ... وليس في وسع فرنسا أن تهمل هذه المسألة التي تهمها إلى حد بعيد .

وهكذا يتغنى هذا الكاتب بحقوق دولته في طرابلس ، ويخلق من السنوسية دولة عربية في الكفرة ، ويعد أن تتكفل دولته بتنفيذ رغباتها المشروعة على أمل أنها بعد وجودها الموهوم لا تمانع في اقتطاع فرنسا الجزء الجنوبي من طرابلس . وعلى السيد السنوسي أن يطالع هذا المقال ليرى من سخرية الفرنساويين ما تنقبض له النفوس . وهكذا يتخذ دعاة الاستعمار من سكوت السيد السنوسي تكأة لترويج سياستهم الخبيثة .

أما الجزء الشمالي من طرابلس فكان من نصيب الأسد البريطاني ، وله فيه من الآثار ما ذكرنا بعضه آنفاً .

وطرابلس الآن خاضعة – بالقوة القاهرة – كما يقول البريجادير ستيفن لونجريج [1] في جريدة النذير السورية لنظام عسكري يخالف إرادة الشعب وأمانيه رغم الوعود التي قطعتها الدول المتحدة على نفسها – في عدة مناسبات – بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الشعوب العربية . وقد عزا البريجادير ستيفن امتناع الدول المتحدة عن تطبيق هذا المبدأ إلى أسباب تتعلق بالطمع والأنانية القومية . وهو يستنكر تصريح المستر بيفن ببقاء الادارة العسكرية في طرابلس سنة أخرى ، كما ينكر عليه عدم التصريح علانية بأن بريطانيا ستطبق حق تقرير المصير في برقة وطرابلس .

---

[1] كان حاكماً في برقة .

ومن رأي ستيفن أن يستشار الشعب « استشارة حرة ، بعيدة عن وسائل الضغط في الدول التي لها حق بحث هذه المشكلة » .

ومن المعلوم أن الشعب الطرابلسي صرح في عدة مناسبات بأنه لا يعترف ولن يعترف لغير جامعة الدول العربية ببحث قضيته أو التدخل فيها ، وفوض لها تفويضاً مطلقاً في التكلم بلسانه حتى يصل إلى استقلاله الذي اتفقت الدول الأوربية على اغتصابه . وإذا حاول الحلفاء غير ذلك فلن يكون لهذه المحاولة من نتيجة إلا حمل الشعب على التذمر الذي يفضي إلى الإخلال بالأمن .

والبريجادير ستيفن ينصح لدولته (انجلترا) بأن تنفض يديها من مسألة طرابلس وبرقة ، ويعلل ذلك بأمور منها : « أن الطرابلسيين سيعارضون أي وصاية تقوم بها دولة أوربية بوسائل معروفة قد تدعو إلى الأسى والأسف » (يعني الثورة المسلحة) .

وهو حل لا يرضي الليبيين غيره . وخير للانجليز أن يأخذوا بنصيحة البريجادير ستيفن وهي أن يتركوا للشعب حريته في تقرير مصيره، ويبتعدوا عن تحمل كل مسئولية تؤدي إليها حركاته في هذه المحاولة . وهي نصيحة من خبير درس روح الشعب على كثب،ودلته عليها كثرة ممارسته للحرب.

وخير للانجليز – من كل محاولة – ألا يتواروا وراء أشخاص أصبحوا غير خافين على الشعب – يوجهون إليهم أنظاره ليصلوا بهم إلى أغراضهم .

والشعب لا يفرق بين الانجليزي وبين من يتخيره وسيلة لأغراضه ، وقد عرف كل شيء فلن تنطلي عليه حيلة بعد اليوم ، وسيواجه الحقائق بنفسه ويقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت .

وتولي الجامعة العربية شئون ليبيا أضمن لمصالح الانجليز مما لو وليها من تفرضهم على إرادة الشعب بأساطيلها ، مع استتباب الأمن واكتساب الثقة .

ويتبع الانجليز سياسة تكثير العنصر الإيطالي في طرابلس من طريق الإذن لهم بالهجرة إليها أو دخولهم خلسة ، وفرض الغرامات البسيطة على بعضهم بعد دخولهم البلاد . وقد كثر رجوعهم إليها في هذه السنة بشكل يلفت الأنظار . ففي ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ نزل ألف طفل وفتاة إلى طرابلس بإذن من السلطة المختصة ، ونشرت هذا في حينه جريدة طرابلس الغرب ، ونشرت كذلك في أواخر أغسطس الماضي أنه نزل ثلاثمائة على دفعتين بين نساء وأطفال .

وقد بلغ تذمر الشعب من هذه الحال إلى أن دعت الكتلة الوطنية إلى الاضراب احتجاجاً على هذا الاعتداء الانجليزي .

والأخبار الشائعة الآن في طرابلس وبرقة والتي يعرفها من لهم صلة بالسياسة الداخلية ، ان الانجليز حريصون على تشكيل حكومة عربية بإسم السيد إدريس يشترطون عليها السماح للطليان بالعودة إلى طرابلس ، وفي وقت قصير يكون الطليان أكثرية ، وبذلك يتمكنون من إنشاء حكومة إيطالية .

وإن الانجليز حريصون على أن يكون السيد إدريس أميراً على طرابلس ، لكن — إن وجدت هذه الحكومة — هل يسمح السيد ادريس بتحقيق هذه الاشاعة ؟ نرجيء الجواب إلى المستقبل . والتجارب دلت على أنه لا يمانع .

والانجليز إذ يعمدون إلى هذه السياسة العنصرية — سياسة التعصب للدين والجنس — إنما يقصدون بذلك إعنات الطرابلسيين بجعلهم أقلية في بلادهم ، وهذه بعينها هي السياسة الفاشستية التي كان أول أغراضها تكثير الإيطاليين في طرابلس لغزو مصر كما حصل ذلك بالفعل .

والطرابلسيون لن يستكينوا لهذه السياسة الظالمة التي يحاول الانجليز

أن يجمعوا بها شمل من أدال الله دولتهم بسبب ما جروه على الإنسانية من شر ، ونرجو الجامعة العربية أن تتدارك بما في وسعها هذه الحال التي ستجعل من طرابلس فلسطين ثانية .

ثالثاً – الحالة الاقتصادية :

ان ثروة البلاد تعتمد على :

١ – تربية الحيوانات – ٢ – الزراعة – ٣ – بعض الصناعات المحلية

٤ – التجارة .

وقد عمد الاستعمار الإيطالي إلى غصب كثير من أملاك الليبيين وعقاراتهم مما جعل ملكية الليبيين في أضيق حـدود الملكية . ووزع أكثر هذه الأملاك على الطليان يستغلونها وينعمون بخيراتها ، وبقي بعضها بيد الحكومة تستغله لحسابها . ولما جاء الاستعمار الانجليزي أبقى كل شيء على ما كان عليه ، فبقي الطليان يعيشون في هذه الأملاك المغصوبة تحميهم السلطة الحاكمة ، وتحول دون إرجاع أي شيء منها إلى أهلها . وبقيت الحكومة الانجليزية تستغل لحسابها ما كانت تستغله الحكومة الإيطالية لحسابها . وقد قدمت إليها شكايات كثيرة في مصر وطرابلس مما آلت إليه حالة الشعب من البؤس بسبب هذا الغصب ، فلم تستمع إلى شيء منها . بل ذهبت إلى أبعد من ذلك،فصارت تغض النظر عن الإيطاليين الراجعين من سركوزه وغيرها إلى طرابلس ليعيشوا فيما اغتصبوه من أملاك الطرابلسيين . وفي الوقت الذي يحرم فيه الطرابلسي من رد أملاكه المغصوبة إليه ترد إلى الطلياني أملاكه .

* * *

وفرضت ضرائب فادحة على كل شيء في البلد : على المزروعات

والعقارات ، والزيتون والنخيل ، وعلى الإبل والبقر والغنم والخيل والحمير . وجرى الانجليز على ما جرى عليه الطليان من أخذ عشر المزروعات . ولكنهم عمدوا إلى حيلة ما كنا نعرفها زمن الطليان ، فقدروا كيلة الحبوب على الفلاح باثني عشر كيلوجراماً . وعند أخذ العشر يقدرونها بثلاثين كيلوجراماً ، فيأخذون ثلاثة كيلوجرامات من كل كيلة وهو الربع . وقد اضطر بعض الناس إلى تكميل المطلوب منه بالشراء من السوق .

ويخرج عادّون في كل سنة يعدون الحيوانات والأشجار التي فرضت عليها الضريبة ، ويقدرون ما يستحق منها على المزروعات ، ويرسل في إثرهم مفتشون قد يقدرون أكثر من التقدير الأول ، وأجرة هؤلاء وأولئك بنسبة في المائة من الحاصلات ، لذلك تراهم يتغالون في التقدير للحصول على أكبر أجر ممكن .

* * *

وربط الانجليز ثروة البلاد بعملة من الورق طبعت أثناء غزو طرابلس ، لا صلة لها بالاسترليني ولا رصيد لها ولا ضمان ، كتب عليها « عملة الجيش الثامن » . وكان التعامل قبل الاحتلال الانجليزي بالعملة الإيطالية، وكانت وحدتها « الليرة » وكان كل مائة وخمس ليرات إيطالية تساوي جنيهاً مصرياً . فلما جاء الاحتلال الانجليزي سحبوا العملة الإيطالية ، وجعلوا خمسمائة فرنك من العملة العسكرية تساوي جنيهاً مصرياً ، وعلى أحسن الفروض فقد نقصت المالية الطرابلسية أربعة أخماسها وبقي الخمس لا رصيد له ولا ضمان . وكان رأس المال التجاري في طرابلس يعد بملايين الجنيهات ، وإثباتاً لهذه الحقيقة نقول : ان رأس مال التجارة في الشاي قبيل الحرب بقليل قدر بسبعين مليوناً من الفرنكات الإيطالية .

وأخذ الانجليز في سحب « العملة العسكرية » من السوق ، حتى أدرك

ذلك جميع السكان ، ولهذا السبب رخصت منتجات البلاد رخصاً لا يتفق مع الوقت الحاضر .

وأسست شركات يهودية لشراء الحبوب وتصديرها إلى انجلترا وغيرها خصوصاً الشعير فإنه يصدر إلى انجلترا بكميات كبيرة لتصنع منه الجعة « البيرة » . وللانجليز تاريخ قديم في شراء الشعير الطرابلسي لهذا الغرض من قبل الاحتلال الإيطالي ، لأنهم يفضلونه على غيره . وقد منعوا إصدار أي شيء من طريق غير هذه الشركات ، حتى ما يزيد على حاجة الاستهلاك المحلي ، مثل الإبل والغنم والبلح والزيت والحلفاء ، وهذه الأنواع توجد بكثرة في البلاد وتزيد على حاجة الاستهلاك المحلي . والشركة لا تورد شيئاً من الخارج في نظير ما تصدره ، حتى انقطع الوارد ، وارتفعت أثمان ما تحتاج إليه البلاد من الخارج ارتفاعاً فاحشاً ، حتى أصبح متر الزفير يساوي ستين قرشاً مصرياً : أي ما يساوي ثلاث مائة فرنك عملة عسكرية . ولا يعطي التموين أكثر من متر واحد في السنة لكل فرد من سكان المدن ونصف متر لكل فرد من سكان البادية . وكادت الملابس تنقطع من البلد . ويكفي أن نقول إن النساء أكثرهن يلبسن المشمع ، ويعتذر بعضهن عن عدم الزيارة بالعري . وقد يسعد إحداهن الحظ ببعض الملابس ، فلا تلبث أن تنهال عليها الطلبات من الجيران ليؤدين بها واجب زيارة الأقـــارب .

وكان التموين يوزع بين اليهود والعرب بنسبة معقولة تتناسب مع كثرة العرب وأقلية اليهود . أما الآن فقد أصبح أكثر الذين يتولون توزيع التموين من اليهود ، وهم أقلية لا تذكر .

ومعظم ما تصدره الشركات اليهودية من القمح والشعير وهما القوت الأساسي للبلد ليجيء يوم يقل فيه القوت من بين أيدي السكان فيشترونه بأضعاف ما باعوه به ، أو يموتون جوعاً .

وفي الوقت الذي يضغط فيه الانجليز على طرابلس ويقطعون عنها موارد الرزق يبيحون في برقة تصدير الإبل والغنم إلى مصر ويشترى بثمنها أشياء يحتاج إليها الاستهلاك المحلي في برقة يستعين بها السكان على دفع بعض الضروريات الملحة ، وما يعجزون عن قضائه أكثر .

وهذه الشركات الانجليزية اليهودية تتحكم في السوق ، وتمنع إرسال البضائع من طرابلس إلى برقة وبالعكس . فاذا كان الصنف المرغوب لإحدى الجهتين فيه ربح كثير استصدرت أمراً بمنع التجارة فيه وتولت هي إصداره ، وإذا كان من الأشياء التي لا ربح فيها أباحت للعرب أن يتاجروا فيه .

يتضح من هذا أن فداحة الضرائب على الحيوانات والأشجار والعقارات والمزروعات ، وعدم استقرار العملة ، والحصر التجاري على الوارد ، وعلى تصدير ما يفضل عن الاستهلاك المحلي : هذه العناصر الثلاثة أوجدت البلاد في عسر مالي ، وضيق من العيش لا يستقر معهما أمن أو سلام .

رابعاً ــ الحالة الأدبية :

من المعلوم أن الحالة الأدبية في شعب ما تقوم على التعليم ، وعلى ما يكون للشعب من حرية في إنشاء النوادي والجرائد والمجلات وحرية الاجتماع . وعلى قدر ما تبذل في التعليم من عناية بنظمه وتأسيس قواعده تكون استفادة الشعب منه .

وليس للتعليم في طرابلس قواعد يسير عليها ، ولا برنامج ثابت ، فتارة ينتدب له الانجليز من السودان من يسيره على برامج التعليم في السودان ، وتارة يأتون له بيهود صهيونيين ليسيروا به على برامج يخترعونها ، فهو دائماً متأرجح لا يستقر على حال . وكثيراً ما يأتي بعض الشبان الذين

تخرجوا في هذه المدارس للالتحاق بالتعليم الابتدائي في مصر ، فلا يكون لديهم من المعلومات ما يؤهله للالتحاق بالسنة الثالثة ، ويحتاجون إلى إعداد خاص ليمكنهم الالتحاق بها .

وقد سعى أعيان البلاد ووجهاؤها لدى الانجليز في جعل التعليم الابتدائي على غرار التعليم المصري ونظمه ، لأن النظام المصري هو أمثل النظم العربية ، ومن ناحية أخرى فان الثقافة الطرابلسية هي ثقافة مصرية من مئات السنين ، وقد حبطت جميع المساعي لدى الانجليز في اصلاح التعليم ، ولا يزال كما كان في العهد الإيطالي حذوك النعل بالنعل .

أما المعلم فهو من أولئك الذين تخرجوا في مدارس الانجليز في طرابلس أو في مدارس الطليان . وفي أول كل سنة دراسية يعمل اختبار لمن يرشحون أنفسهم لوظيفة التدريس لا فرق بين من عندهم شهادات الجامعة المصرية وتخصص الأزهر ودبلوم معهد التربية العالي ، وبين من درس في المدارس الإيطالية أو الانجليزية في طرابلس . ولا يقبل حامل أكبر شهادة مصرية في وظيفة التعليم إلا بعد ذلك الاختبار الذي يسوي بينه وبين من لا يحمل شهادة التعليم الإلزامي لأن الانجليز لا يعتبرون الشهادات المصرية العالية ، في الوقت الذي يأتون بمدير التعليم من السودان ، وهو متخرج في مدارس السودان .

ومما لا يمكن أن يدل على حسن نية الانجليز في طرابلس أنهم يفكرون جادين في إنشاء مدرسة ثانوية ليغذوها من ذلك الصنف الذي تخرج في مدارسهم ، والذي لا تؤهله معلوماته للسنة الثالثة الابتدائية في مصر .

ونحن نعجب من الانجليز كيف يسلكون بالطرابلسيين هذه الطرق الملتوية الخاطئة ، ويوجهونهم وجهات لا توصل إلا إلى الشر وسوء المصير . ولن يخطر ببال إنسان أن الانجليز لم يدركوا وجه المصلحة في هذا التعليم : ابتدائيه وثانويه ، بل يعلمون حق العلم أنه ضرر محقق ، ونكبة على حياة

الشعب الثقافية ، ولكنهم لماذا لم يعدلوا عن هـــذه الخطط الملتوية ؟ الجواب عندهم .

أما الجرائد فلا يوجد في طرابلس إلا جريدة واحدة يشرف على تحريرها والصرف عليها قلم الدعاية الانجليزية . وقد تقدم كثير من الوطنيين بطلب الترخيص لهم بمجلات وجرائد فلم يسمح الانجليز لهم بذلك .

ويوجد بعض النوادي تحاول أن تؤدي مهمتها كما تحب ، ولكن عقبة عدم تنظيم التعليم ووسائل النشر ما تزال تقف في طريق الجميع . والانجليز يعتبرون هذه النوادي مؤسسات ثقافية وسياسية ، فهم من هذه الناحية يتبعون خطواتها بكل دقة . والثقافة العربية ما تزال معدومة في طرابلس كما كانت معدومة فيها زمن الطليان ، ولكن الطليان يعنون بثقافتهم عناية خاصة فكان المتعلمون يلتجئون إليها في كثير من الأحيان . أما الآن فقد أهملت الثقافتان العربية والأوربية .

هذه صورة مصغرة من الحالة الأدبية في طرابلس ، وهي حالـة مضطربة ، ينقصها النظام والتوجيه الصالح ، والاستجابة لرغبات الشعب وتكميل ما يشعر به من نقص ، وإطلاق الحرية له في حدود النظام الصالح والعدالة الشاملة ، واعتراف الانجليز بما لنا من حقوق في بلادنا بذلنا في الحصول عليها من دمائنا ما لا يمكنهم إنكاره مهما فعلوا .

خامساً ـ الجامعة العربية :

لما أنشئت الجامعة العربية سرت في الشعوب العربية حركات تدعو إلى التحرر والاستقلال . وكان الشعب الليبي من الشعوب التي طالبت باستقلالها ، ووجد من الجامعة معضداً له ، وأوصل سعادة أمينها العام صوته إلى الشرق والغرب ، ودافع عن القضية الليبية في لندن وأمريكا ،

وانطلق صوتها مدوياً في أرجاء العالم بما كان يمدها به عزام باشا من قوة إخلاصه ومضاء عزيمته ، وكانت جهوده الموفقة تعبر عن آراء الجامعة العربية ، فحينما نطق كان يعبر عن آراء أصحاب الجلالة والفخامة ملوكها ورؤسائها ، وعبثاً حاول الانجليز كبت هذا الصوت المدوي ، فلجأوا إلى بث الفتنة وتفريق الكلمة . وقد أحس الليبيون بيد التفريق جادة في السعي للوصول إلى غاياتها فقرروا حصر مطالبهم في ثلاثة :

١ – الاستقلال التام .

٢ – وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس . ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان .

٣ – الانضمام إلى الجامعة العربية .

واتجه الشعب كله بما فيه من الهيئات السياسية والأدبية والرياضية إلى السعي وراء تحقيق هذه المطالب الثلاثة ، وتقدموا بها إلى جامعة الدول العربية ، ومؤتمر وزراء الخارجية ، وإلى الحكومة المحلية في طرابلس مصحوبة بما يفيد عزم الشعب على التمسك بها مهما كانت النتيجة .

وهذه المطالب في صراحتها ما كان يدور بخلد إنسان أنها تحتمل التأويل ، ولكن الانجليز سعوا لأن يكون الاستقلال تحت وصايتهم ، وأن يكون اتصالنا بالجامعة العربية في حدود ما تسمح به هذه الوصاية ، أما حدود طرابلس الجنوبية فقد سكتوا عنها لأن جنوب طرابلس احتله الفرنساويون . والانجليز يريدون أن يجاملوهم به ليوافقوهم على تصرفاتهم في برقة وبقية طرابلس .

وقد استاء الانجليز من تمسك الطرابلسيين بهذه المطالب الثلاثة ، خصوصاً وقد أظهروا رغبتهم – فيما إذا احتاج الأمر إلى وصاية – أن تكون لجامعة الدول العربية ، أو لمصر نائبة عنها . فسعوا لدى بعض الموظفين لا يزيد عددهم على أصابع اليدين ، وتحصلوا منهم على الموافقة بجعل

الوصاية لهم . وقد زعم هؤلاء الموظفون أنهم يعبرون برأيهم هذا عن أكثرية الشعب ، ولكن الشعب لم يطق صبراً على هذا التدخل ، وأنكر عليهم بما جعلهم يعترفون بخطئهم .

ولم يكتم الانجليز استياءهم من وحدة البلاد ، فسعوا في فصل برقة عن طرابلس . ورأوا في تصريح المستر إيدن قبيل حوادث العلمين ، « ان السنوسيين لن يعودوا تحت الحكم الإيطالي » فأخرجوه من قبره ، وأرادوا أن يجعلوا من صراحته في الاستعمار كناية عن الاستقلال والحرية ، وجعلوا منه عهداً يجب الوفاء به . وقالوا ان عدم تنفيذه يحط من كرامة بريطانيا . وكأن كرامة بريطانيا لا يحط منها إلا عدم الوفاء بصكوك الاستعمار ، أما ميثاق الأطلنطي وميثاق سان فرنسيسكو اللذان كفلا للشعوب حريتها ، واعترفا لها بحق تقرير مصيرها فلا يحط من كرامتها عدم الوفاء بهما .

وتصريح إيدن هذا لا يعدو أن يكون صكاً من صكوك الاستعمار فهو يقول : « ان السنوسيين لن يرجعوا تحت الحكم الإيطالي » ومعنى هذا أنهم يبقون تحت الاستعمار الانجليزي . ولا يدخل في معناه — ولو من طريق المجاز — أنهم يعطون الاستقلال لأحد ، وها نحن — وقد مرّ على هذا التصريح أكثر من ثلاث سنوات — لم نرّ من الانجليز إلا ضغطاً في الحكم وقسوة في المعاملة .

واللجنة الطرابلسية لا توافق الاخوان المتفائلين بهذا التصريح على تفاؤلهم ، لأن لفظه لا يبشر بخير ، وظروف البلاد صريحة فيما يراد منه . ولو كان للانجليز رغبة في إرجاع الطليان إلى برقة لما تأخروا كما هو موجود الآن في طرابلس . والتفسير الصحيح لهذا التصريح بما يوافق رغبات الأمة أن يخرج الانجليز من برقة ويخلوا بينها وبين أهلها ، وما يخالف هذا مما هو جار اليوم في برقة فهو من ألاعيب السياسة التي تهدف دائماً إلى حقيقة ما يقصد إليه الانجليز .

وقد خيل إلى الانجليز أن تصريح المستر إيدن خير ما يمتنون به على الطرابلسيين ، وبما أنه ذكر فيه لفظ برقة فقد أرادوا أن يتوسعوا في حدود برقة في طرابلس ، ولما كانت الطريقة السنوسية لا تجد رواجاً في طرابلس كما تجده في برقة بعثوا رسلاً ودعاة إلى ما جاور حدود برقة من مدن طرابلس وباديتها ليقنعوهم باعتناق الطريقة السنوسية ليشملهم هذا التصريح ، ويتمكنوا من إدخال أكبر عدد ممكن في هذه المصيدة الاستعمارية التي نصبوها . وقالوا في بعض ما نشروه : ويرى بعض الناس أن السيد السنوسي لا يمانع في ذلك (يعني توسيع حدود برقة في طرابلس) ليروجوا بذلك ما يدعون إليه . ولم يبد السيد السنوسي أي رأي في هذا الموضوع لا سلباً ولا إيجاباً .

* * *

وتمكن الانجليز من حمل مؤتمر وزراء الخارجية على الاعتراف ضمناً بهذا الفصل فقرر وصايتهم على برقة ووصاية الطليان على طرابلس . وكان تقرير وصاية الطليان على طرابلس بمثابة تهديد للطرابلسيين على ما أبدوه من استنكار لسياسة الانجليز الملتوية في عدة مناسبات ، وليحملوهم على الرضا بوصايتهم . ولكن الطرابلسيين لم يعبأوا بهذا التهديد ، واحتجوا على قرار الوصاية للطليان وهددوا بالثورة .

* * *

أما مطلب الانضمام إلى الجامعة العربية فقد قابله الانجليز بالتقول عليها والطعن فيها بالضعف ، وأنها لا تملك الاستقلال لنفسها فكيف تعطيه لغيرها ، وفاقد الشيء لا يعطيه . وقد صغت بعض القلوب لهذه الدعاية الخبيثة ، ورأوا أن يكون هذا الانضمام إلى حد ما ، ولعلهم يفسرون هذا الحد — وإن لم يصرحوا به — بما لا يتنافى مع وصاية الانجليز ، أو

وصاية الأمم المتحدة كما جاء في بعض المنشورات لهم . ونحن نربأ بأي ليبي أن تنطلي عليه هذه الحيلة الاستعمارية ، أو يفكر في الحد من الاتصال بالجامعة العربية ، فالليبيون لا يعيشون بغيرها ولا تنجح قضيتهم بدون مساعيها .

ووجود الجامعة العربية فرصة دلت على أن الله أراد بالليبيين خيراً فتفريطهم فيها — كما فرطوا في غيرها — شرّ مستطير على حياتهم المستقبلة نرجو أن يوفقوا لتداركه قبل الوقوع فيه .

سادساً — ادريس السنوسي وسياسة الانجليز :

للسيد ادريس السنوسي سياسة مع الانجليز منذ أغسطس سنة ١٩٤٠ غامضة من ناحية تدعو إلى الشك والريبة ، وواضحة من ناحية تدعو إلى الأسف لما يترتب عليها من فتور في نشاط الأمة .

واللجنة الطرابلسية تحب أن تذكر من حقائق هذه السياسة ما يجعل الليبيين على بينة منها ، وتضم صوتها إلى صوت مجلس بلدي بني غازي فيما وجهه من أسئلة إلى السيد ادريس في نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

١— في سنة ١٩٤٠ احتاج الانجليز إلى تجنيد الليبيين ليستعينوا بهم على فتح ليبيا . وقد اتصلوا بالسيد ادريس فطلبوا منه ذلك فوافقهم على القيام بهذه المهمة من غير قيد ولا شرط . وقد انفرد بهذه الموافقة من غير أن يستشير أحداً من زعماء طرابلس ، وحدد يوم ٩ أغسطس موعداً للاجتماع بالانجليز مع بعض رؤساء الطرابلسيين . وبعد أن اتفق على كل شيء مع الانجليز أرسل إلى بعض الزعماء كتباً يخبرهم فيها بموعد الاجتماع بالانجليز للتشاور في تقديم ما يمكن كل واحد منهم أن يقدمه من الجنود إلى الانجليز . وفي الموعد حضر من زعماء طرابلس أحمد بك السويحلي والطاهر أفندي المريض ، وأفهموه أنهم لا يوافقون على هذا الاجراء

لأنه لم يخبرهم بشيء ولا بالأساس الذي اتفق عليه مع الانجليز . وعلى هذا انفضّ الاجتماع .

واستمر هو في تجنيد الطرابلسين والبرقاوين ، وانضم إليه بعض الأجناس الأخرى بداعي الحاجة . وصادف أن كان هناك قسم كبير من الأسرى الطرابلسين والبرقاوين في مصر فسهل له الانجليز الاتصال بهم ودعاهم إلى الدخول في هذه الجندية فلبوا دعوته ، وجمع حوله بضعة آلاف قدمهم إلى الانجليز سهلوا عليهم فتح ليبيا بدون أن يشترط في مقابلة ذلك شيئاً . وحاول الزعماء — فيما بعد — أن يتفقوا معه على رأي لاصلاح الموقف والتقدم إلى الانجليز بطلبات في مقابلة هذه المساعدة فأبى ، وبعد الإلحاح والاجتماع به وبأنصاره عدة مرات وعدهم وأخلف : واستغل منه الانجليز هذا الموقف ، وأبوا أن يتفقوا مع أحد من الزعماء من غير طريقه ، وأبى هو أن يدخل معه أحداً منهم إلا على أساس التسليم له بما فعل مخالفاً في ذلك الاتفاق الذي بينه وبين أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض وهو أنه لا يجوز لأحد الطرفين أن يتكلم في القضية الليبية بدون استشارة الآخر .

وكانت هذه أول فرصة ضيعها السيد إدريس على الليبين وضاعت لهم فيها حقوق كان في إمكانهم أن ينالوها .

ووجه الغموض في هذه السياسة هو عدم تصريحه بشيء مما حصل بينه وبين الانجليز ورضاه بالتجنيد لا في مقابلة شيء ، وامتناعه عن الاتفاق مع الزعماء على تدارك الموقف ومطالبة الانجليز بما يعود على البلاد بالنفع في مقابلة ما تعهد لهم به من تجنيد أبناء الوطن ، وإصراره على المضي في هذه السياسة بدون أن يصارح الناس بوجه الصواب في سياسته [1] .

---

١ لهذا الموضوع تفصيل طويل لما دار بين السيد ادريس وبين الزعماء الطرابلسيين من حديث ، ومشاورات سجلت في حينها ، ومكاتبات ما تزال محفوظة .

أما وجه الوضوح في سياسته فهو في استشاره بالرأي بعد اتفاقه مع الزعماء على ألا يبدأ أحد الطرفين في عمل للقضية الليبية إلا بعد مشاورة الآخر ، وكانت سبباً في إنشقاق الليبيين على أنفسهم إلى فرقتين : فرقة تناصره وتقره على كل ما يصدر منه من غير أن ترى لنفسها حق السؤال عن شيء . وفرقة تطالبه بالوقوف عند التزاماته ، وتنفيذ ما اتفق عليه مع الزعماء ، وتتعقب أعماله ، وتطالبه بتوضيح ما خفي وجه الصواب فيه ، وبالعدول عما اتضح لها أنه خطأ ، لا تقصد من ذلك إلا الوصول إلى مصلحة الوطن من طريق اجتماع الرأي وتوحيد الكلمة . سنّة الله في الطبقات المتعلمة التي تحب أن تتابع الزعماء على بيّنة ، وتناقشهم آراءهم مناقشة حرّة .

٢ – ونظراً لغموض موقف السيد ادريس من الانجليز ، وعدم تصريحه بما يبين موقفه فيما يستجد من أحداث السياسة فقد سأله مجلس بلدي بني غازي في نوفمبر سنة ١٩٤٥ أن يصرح للأمة بما بينه وبين الانجليز من اتفاقات بشأن مصير البلاد ، وأن يوضح موقفه من الجامعة العربية ، وهل وكل أحداً للدفاع عن برقة وطرابلس ، وهل كانت مقابلته لدولة النقراشي باشا – وكان إذ ذاك رئيس الوزراء – لهذا الغرض ، ورجاه أن يميط اللثام عن هذا الغموض الذي يحيط بموقفه حتى لا يتسرب الشك إلى نفوس الذين يحبون أن يقفوا على حقائق الأمور . وكان الطرابلسيون إذ ذاك طلبوا أن تكون الوصاية على طرابلس – إن احتاج الأمر إليها – لجامعة الدول العربية أو لمصر بالنيابة عنها ، فأجـاب السيد ادريس في ١٢ / ١٩٤٥ بأنه لم يوكل أحداً في الدفاع عن طرابلس وبرقة ، وبأن مقابلته للنقراشي باشا كانت لمجرد السلام عليه ، وأن بلاده في حاجة إلى حليفة قوية في البر والبحر والجو لتدافع عنها ، لا إلى حليفة « لا تملك أن تحمي نفسها » .

ولم يتعرض لما بينه وبين الانجليز من معاهدات لا بالنفي ولا بالاثبات ونحن موقنون بأنه لا معاهدة ولا اتفاق بينه وبين الانجليز، وأن تجنيده الليبيين لهم كان بدون أي شرط ، بل هو من قبيل التبرع .

وفهم الناس من هذا التصريح أنه يريد وصاية الدولة الانجليزية التي نوّه بقوتها في البر والبحر والجو ، وعرّض بمصر بقوله : « لا تملك أن نحمي نفسها » .

وقـــد عتب عليه سعادة عبد الله للوم باشا في جريـــدة المقطم في ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٤٥ من أجل هذا التعريض بمصر بما نصه :

« وانه لما يثير الألم أن يصدر هذا التعريض بمصر العربية من رجل يعرف مكان مصر الرفيع في عالم العروبة ، ويعرف أن العشائر العربية تسكن مصر وليبيا معاً من قديم الزمان ، فمنها فروع هنا ومنها فروع هناك ، ويعرف أن جميع الذين اضطهدهم الطليان وأخرجوهم من ديارهم وجدوا في مصر أهلاً ومكاناً سهلاً .

أما حكاية « التوكيل » فلا أريد أن أخوض فيها الآن إلا إذا أصرّ صديقي السيد السنوسي على فتح باب الحديث في هذا الموضوع » .

ويفهم من كلام سعادة للوم باشا أن السيد السنوسي وكل الجامعة العربية في الدفاع عن طرابلس وبرقة . وهو أمر لا شك فيه ، ولا ندري تلك المؤثرات التي حملت السيد إدريس على إنكاره .

ووجه الغموض في هذا الموقف أننا لم نفهم السرّ في أن يقصد السيد إدريس إلى هذه الألفاظ الصريحة في اختيار وصاية الانجليز ، وتعريضه بمصر ، في الوقت الذي يسعى فيه ملوك العرب ورؤساؤهم إلى توحيد الكلمة وجمع الشمل للوصول إلى استقلال جميع الشعوب العربية وتحريرها من المستعمرين ، وهو موقف لم نوفق إلى تأويله بما يجعله في صالح الوطن . وهو يعلم أيضاً أنه ليس في صالح الوطن .

أما وجه الوضوح فإن ألفاظه صريحة في معانيها ، وتحتاج إلى مجهود كبير من السيد إدريس في بيان ما قصد ولو على طريق الكناية ، وأفصح جواب عند إدريس هو السكوت .

٣ – لما اقترح مؤتمر وزراء الخارجية وصاية الطليان على طرابلس ووصاية الانجليز على برقة قامت قيامة الشعب الليبي لهذا القرار واحتجوا عليه فيما يتعلق ببرقة وطرابلس على السواء ، وهددوا بالثورة إذا نفذ هذا القرار لا فرق في ذلك بين سكان برقة وطرابلس .

ولكن السيد إدريس رأى غير ما رآه الطرابلسيون والبرقاويون ، واحتج على جعل الوصاية على طرابلس للطليان ، ولم يحتج على جعل الوصاية على برقة للانجليز .

وقد فهم الناس أن سكوته على وصاية الانجليز على برقة له صلة بتصريحه بحاجة بلاده إلى دولة قوية في البحر والبر والجو ، وهي كناية عن الانجليز فسرها عدم احتجاجه على ما صرح فيه بلفظ الانجليز في تقرير مؤتمر وزراء الخارجية .

ووجه الغموض فيه هو الاحتجاج على وصاية الطليان ، وعـــدم الاحتجاج على وصاية الانجليز ولعله يرى فرقاً بين الوصايتين . أما الليبيون فلا يرون فرقاً بين الاثنتين ، ومن هنا كان موقفه واضحاً في محاباة الانجليز ومخالفته لما أجمعت عليه كلمة الشعب وهي وحدة البلاد .

٤ – ولما احتج العرب على وعد بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وحصلت حوادث بين العرب واليهود في مصر وطرابلس شكر البرقاويين على محافظتهم على أموال « إخوانهم اليهود » وعدم ارتكابهم الجرائم كما حصل في كثير من البلاد العربية ، وهو يعلم أن ما حصل في طرابلس إنما هو نتيجة لاستفزاز الصهيونيين لشعور العرب . ولو حصل مثل هذا الاستفزاز في برقة لكانت الكارثة على اليهود أشد . فتعبير السيد إدريس

عما حصل في طرابلس وغيرها من البلاد العربية ضد اليهود بالجرائم نعبير ينقصه كثير من الذوق ومراعاة الشعور العربي العام .

٥ – إن إشاعات كثيرة يتناقلها الخاصة والعامة في برقة وطرابلس أنه يأخذ نقوداً من الانجليز في كل شهر . وتؤكد هذه الاشاعات بأنه منذ أن اتفق معهم على تجنيد الليبيين لهم ، وهو يتقاضى منهم مرتباً شهرياً . وهناك حقيقة قد تؤيد هذه الاشاعة وهو أن هناك مكتباً يدعى « المكتب السنوسي » تقوم بالصرف عليه السلطة الانجليزية ، وما زال موجوداً إلى الآن (في شارع أحمد باشا بجاردن سيتي رقم ٤) ويتردد عليه السيد إدريس حينما يكون موجوداً في مصر .

ونرجو السيد إدريس أن ينفي هذه الاشاعة .

هذا قليل من كثير من مواقف السيد إدريس التي يحيط بها الغموض والابهام لما لها من الارتباط الوثيق بالسياسة الانجليزية . ويعجز الإنسان أن يجد لها حلاً يتفق مع ما يتمناه له من توفيق .

ولنا عظيم الرجاء في أن يظهر علينا ببيان بتوقيعه تطمئن إليه نفوسنا ، ويشعرنا بأن تصريحاته كانت لأسباب معقولة . . ونحن على يقين بأنه لن يفعل .

سابعاً – التفريق في المعاملة بين برقة وطرابلس :

ومن سياسة الانجليز أنهم يعاملون طرابلس بغير ما يعاملون به برقة .

ففي برقة أباحوا التعامل بالعملة المصرية ، ورفعوا الرقابة عن المكاتبات ، وأباحوا تصدير التجارة واستيرادها إلى حد ما ، وأباحوا لأبنائها السفر منها وإليها ، وتوسعوا في توظيف أبنائها في وظائف الحكومة ، وأدخلوا على التعليم تحسينات لا بأس بها ، وإن لم تكن كل ما يطلب ، ورفعت عنها

الضرائب . أما في طرابلس فلا يوجد شيء من هذا وضربت عليها رقابة من حديد ، وهي في حالة إرهاق في كل ناحية من نواحي الحياة [1] .

* * *

واتخذ الانجليز من برقة وطرابلس مراكز حربية هائلة : بحرية وجوية ، ومرسى طبرق ومطارات برقة في الدرجة الأولى من اهتمام الانجليز ، وفيها العمل قائم بدون انقطاع ، وتصرف عليها الأموال الطائلة للانشاء والاصلاح ، ويأتون بمئات العمال من الخارج ولا يستوعبون العمال الموجودين في برقة وطرابلس وهم في أشد الحاجة إلى العمل ، حتى كثر المتعطلون واضطر بعضهم إلى مغادرة الوطن سعياً وراء عيشه . وأصبحت منطقة طبرق ممنوعة عن المدنيين .

ولا يدفعون ثمناً لما يستولون عليه لإنشاء المطارات وإقامة المنشآت العسكرية مثل مدينة طبرق ومطار أم العذم وغيرهما ، وهم يرون أنفسهم أنهم ورثة الطليان فما كان يتصرف فيه الطليان بالأمس صاروا هم أهل التصرف فيه اليوم ، لا يدفعون له ثمناً . بل ولا يحتاجون لاستئذان أهله . وكثيراً ما احتج الليبيون على هذا ، ورفعوا عقائرهم بالسخط على أعمال الانجليز ، وتمر هذه الصيحات المدوية بآذان السيد ادريس ولا يقيم لها وزناً . ولم يحفظ له أنه احتج على الانجليز في طرابلس وبرقة ولو مرة واحدة ، ولم يطالبهم بتخفيف ما يشكوه الناس من ضغط أو سوء معاملة ، كأن الطرابلسيين والبرقاويين مخطئون في شكاياتهم ، وكأن الانجليز لم يظلموا الناس شيئاً . وهكذا درج ادريس طول حياته على هذا السكوت المطبق ، والتسليم المطلق . ولله في خلقه شئون .

---

١ أنظر تفصيل ذلك فيما تقدم .

خاتمة :

أدرك الشعب ما ترمي إليه السياسة الانجليزية من تفريق الكلمة والتلاعب بحقوق الأمة، فرأى من واجبه – لمواجهة هذه السياسة الملتوية – أن يكون هيئات سياسية لتتولى المطالبة بحقوقه ، وتنبهه إلى ما ترمي إليه سياسة الاستعمار . فكون هيئات ثلاثاً هي: الحزب الوطني ، والجبهة الوطنية المتحدة ، والكتلة الوطنية الحرة واتفقت كلها على مبادىء ثلاثة :

الاستقلال التام ، ووحدة البلاد ، والانضمام إلى الجامعة العربية . وقد أخذت هذه الهيئات المبادىء الثلاثة من رغبات الشعب وتقدمت بها إليه ، وصار أشدها تمسكاً بها أقرب من نفوس الشعب وأحبها إليه ، وكل منها يخطب ودّ الأكثرية من هذا الطريق . وكلما أدرك الشعب محاولة للتوسع في تفسير هذه المبادىء أو تحميلها أكثر مما قصد منها غضب لذلك ونفر .

فهو لا يقبل غير الاستقلال التام الذي لا يشوبه قيد ، ولا تغطية بأي ثوب من أثواب الاستعمار المقنع كلفظ وصاية ، أو حماية ، أو انتداب ، أو معاهدات تفرض عليه حصراً في دائرة ما ، أو التزامات تحدّ من حريته .

ولا يقبل غير الوحدة التي لا تجزئة فيها : لا في الحدود ، ولا في المعاملة ، ولا في تكتل الشعب وجعله وحدة لا تتجزأ : في أصوله وفروعه وجنسه ولغته . كما لا يقبل غير الوحدة التي تكون فيها المحبة متبادلة ، والتي يكون فيها الرأي للأغلبية ، وينتفي فيها فرض الارادة لمناسبات وأغراض ، ولا يقصد منها إلا مصلحة الوطن وإنقاذه من مخالب المستعمر .

ولا يقبل أن يكون اتصاله بالجامعة العربية محدوداً بحد أو مشروطاً بشرط فكل ما يفسر به انضمامنا إلى الجامعة العربية مما يخالف ما تقدم مضرّ بقضيتنا وحاط من كرامتنا ، والشعب لا يرضى بشيء من ذلك .

ونعتقد أنه لا يوجد ليبي حرّ في توجهه يفكر في عدم الانضمام إلى الجامعة العربية ، أو يرغب أن يكون هذا الانضمام محدوداً بحدّ ما ، حتى ولو لم نكن عرباً لتحتّم علينا هذا الانضمام المطلق لمصلحتنا ، فلولا سعادة أمين الجامعة لما وصلت القضية الليبية إلى أنها تأمل أن يعترف لها بالاستقلال ولولاه لما وجدت القضية الليبية .

لقد وقفت الجامعة العربية ملوكها ورؤساء جمهورياتها صفاً واحداً ، تؤيد القضية الليبية وتدافع عنها في الشرق والغرب ، وتظهر استعدادها لمساعدتها مادياً وأدبياً ، وتبذل في سبيلها من الوقت والجهد ما هي في أشد الحاجة إليه ، وهي لا تبغي من وراء ذلك إلا سعادة الليبيين ، وهي ترى أن هذا من واجبها وفي دائرة أعمالها .

ولم ينس الليبيون ما شمل به ملوك العرب ورؤساؤهم قضيتهم في اجتماعهم في زهراء أنشاص . أفبعد هذا يخطر في بال ليبي لم يتأثر بالدعاية الانجليزية أن يفكر في الانفصال عن الجامعة العربية أو يجعل اتصاله بها في دائرة محدودة ؟ اللهم إن هذا لن يكون .

ونحن نقول للذين قد تصغو قلوبهم للدعاية الانجليزية إن الليبيين لا يرضون بغير الانضمام إلى الجامعة العربية انضماماً ليس محدوداً بحدّ ، وأن كل مساع تبذل دون هذا الانضمام أو تحد منه ستقضي على شرف الليبيين وكرامتهم وستجعل منهم عبيداً للانجليز غير صالحين للحياة . وهم لا يرضون بذلك ، وسيثورون على هذه الدعاية الخبيثة مهما كان مروجوها والداعون لها . وقد يظن أنصارها في الداخل والخارج أنهم في مأمن من غضب الشعب ولكنهم واهمون وسيكونون أول من يحترق بنار هذه الفتنة النائمة التي يدفعهم الاستعمار لإيقاظها .

إن انضمام ليبيا للجامعة العربية أمر تتوقف عليه حياتها ، وضرورة ملحة لا يمكن نجاح قضيتها إلا بها ، وسنبذل قصارى جهدنا في الانضمام

إلى هذه الجامعة التي باركها الله وجمع بها الشمل . ومن سعى في تشتيت شملنا لا جمع الله له شملاً .

وقد رأى الانجليز تكتلاً في الرأي الليبي نحو المطالب الثلاثة فاخترعوا مسألة الحكم وعلى أي شكل يكون ، وإلى من تسند رياسته ، وهم من وراء ذلك يعينون نوعه ، ويرشحون من لا تتفق الكلمة عليه .

وقد رأى بعض المواطنين – حباً في السيد ادريس – أن يسبقوا الحوادث ويرشحوه للحكم ، وصرحوا بأنهم لا يقبلون الاتفاق مع الطرابلسيين إلا بعد اعترافهم بإمارة السيد ادريس .

وقد قابل الطرابلسيون هذا الرأي بكثير من الدهشة لأنه سابق لأوانه ، وتحكم في إخوانهم الطرابلسيين قبل أن يتبادلوا الرأي معهم . ولو أمعنا النظر لوجدنا أن البرقاويين والطرابلسيين ما زالوا مستعمرين للانجليز يتصرفون في بلادهم كيف شاءوا لا سلطان لأحد عليهم . والسيد ادريس لا دخل له في شيء ، وليس له في الأمر شيء وهذه الإمارة التي يتغنون بها لها تاريخ وظروف خاصة ليس من المصلحة التعرض لها . وهم أدرى الناس بآثارها في البلاد . وبعد هذا فإن الانجليز لم يعترفوا بها إلى اليوم . فالبحث في هذه الإمارة الآن هو ضرب من العبث يريد الانجليز أن يشغلونا به عن مطالبتهم بحقوقنا .

فالشعب الذي في مثل مركزنا ، بلاده محتلة بجنود مدججين بالسلاح ، وحريته مسلوبة ، وقد أصبح في أشد حالات الجهل والفقر بسبب ضغط المستعمر عليه ، هذا الشعب يجب عليه أن يطالب باستقلاله أولاً ، فإذا ما اعترف له بحريته فعند ذلك يختار لنفسه ما شاء من أنواع الحكم ، ويختار لرياسة هذا الحكم من تجتمع الأكثرية على اختياره .

هذه هي الطريقة الصالحة التي يجب أن تتبع . وخلاف هذا مغالطة يقصد منها صرف التفكير عما هو أولى بالتفكير .

وإن الذين يرشحون غيرهم أو يرشحون أنفسهم لهذه الحكومة الموهومة على طريق الدعاية الانجليزية ليأتون البيوت من ظهورها ويوجهون الشعب إلى غير مصلحته ؛ فحكم الشعب إنما يكون من طريق اختياره ورغبته ، لا من طريق الفرض عليه والتحكّم فيه .. وخير للطرابلسيين والبرقاويين أن يتبادلوا الرأي في اجتماع يضم وجهاءهم وذوي المكانة فيهم ، فالذي تقدمه الأكثرية هو الذي يتولى الحكم ، والذي يثبت التاريخ مقارعته للاستعمار هو أولى بالحكم من غيره .

إن الذين يروجون لسياسة اختيار الحكم والحاكم قبل الاستقلال يبنون رأيهم على أنهم يهيئون للمستقبل ، وهو مستقبل مجهول لا يعلمه إلا الله . وليت لهم من الوقت ما يشغلونه في مثل هذا التفكير البعيد ، ولكنهم في حاجة إلى ساعة ، بل دقيقة واحدة يتوجهون فيها بتفكيرهم إلى ما هو أحق بالتفكير ، بل التفكير في غيره حرام لا يجوز . وقد عرّضوا بتفكيرهم هذا البلاد إلى الانقسام وتغليب الأقلية على الأكثرية ، مع اعترافهم – في كل مناسبة تجمعك بهم – بأن السيد ادريس لا يصلح للحكم . فاذا أعيتهم الحيلة عن الجواب في سبب اختياره مع اعترافهم بعدم صلاحيته، قالوا « للضرورة ».. إذاً فلنؤخر هذه الضرورة إلى وقتها فربما أزالها الله عنا وكفانا شرها .

أما الذين يتهافتون على السياسة الانجليزية ، فلا شك أنهم مغرورون بهذه السياسة لأننا رأينا في الشرق من طريق المشاهدة والتجربة : كيف يخلق الانجليز أنصارهم ، وكيف يتسلطون على ذوي الأقدار والمكانة .

وسيتخلى الانجليز عن هؤلاء الذين يتعلقون بأوهامهم ، وكثيراً ما تخلوا عن أمثالهم .

نصيحة :

واللجنة الطرابلسية تنصح إلى مواطنيها سكان برقة وطرابلس بألا يفكروا الآن في غير الاستقلال فاذا ما نالوه جاء دور التفكير في الحكومة ومن يلي رياستها . وتعتقد أن أجدر الناس بهذه الحكومة ورياستها هم أولئك الذين اكتسبوا شهرتهم من طريق التضحية في سبيل الوطن ، وتقديم أموالهم وأنصارهم فداءً له .

ولا يفوتها أن تنصح لهم كذلك بأن يجعلوا حكمهم جمهورياً . فقد دلّت التجارب على أن أصلح أنواع الحكم في ليبيا هو الحكم الجمهوري . ولم تتفق كلمة الرؤساء اتفاقاً استفادت منه البلاد مثل اتفاقهم في ظل حكم الجمهورية .

وأن الأسباب التي دعت إلى إنشاء الجمهورية الطرابلسية في سنة ١٩١٨ ما تزال قائمة ، وهي تعدد القبائل وتجمع كل قبيلة حول رئيسها . ويتبع هذا التكتل القبلي تركيز النفوذ في القبيلة التي هي أشد قوة وأكثر جمعاً .

وكان أعضاء الجمهورية من رؤساء القبائل ، فوجد فيها كل رئيس رغبته ورضيت كل قبيلة بما رضي بها رئيسها ، وساد الوفاق البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها . وقد ظهرت الجمهورية الطرابلسية على الطليان في سنة ١٩١٩ ظهوراً لم يحصل في زمن غيرها . أما الامارة أو الملكية فهما من الأشباح التي تلوح بها السياسة الانجليزية مخالفين بذلك رغبة أكثرية الشعب ومتناسين ما جرته الامارة على البلاد من كوارث ليثيروا من الخلاف ما يجدون منفذاً منه إلى بلوغ غاياتهم .

خلاصة :

ترى اللجنة الطرابلسية – علاجاً للحالة القائمة في طرابلس وبرقة الآن ، ولسلامة القضية الليبية من التعثر في طريقها – تحقيق ما يأتي :

١ – تضافر الجهود على نقد الحال القائمة الآن في ليبيا ، ومطالبة الانجليز بالاقلاع عن كل ما يشكو منه الليبيون ، وتبليغ ذلك إلى الجامعة العربية للاستعانة بها على إقناع الانجليز بوجوب تحسين الحال في ليبيا .

٢ – تغيير الادارة في طرابلس وإبعاد الطليان عنها إبعاداً تاماً . وملء الوظائف بموظفين من الطرابلسيين ، وهم كثير في داخل البلاد وخارجها . وإذا احتاج الأمر إلى رؤساء أقلام فيؤتى بهم من العرب ، بمعرفة جامعة الدول العربية .

٣ – إلغاء الضرائب عن المزروعات والحيوانات والأشجار ، حيث ان البلاد في حالة إفلاس تام وبؤس شديد .

٤ – جعل التعليم الابتدائي على نظام مثيله في مصر ، ويؤتى له بأساتذة من مصر أسوة بالبلاد العربية الأخرى – بعد أخذ حملة الشهادات العالية المصرية ، ومن ثبتت مقدرتهم من طريق المران ومزاولة المهنة من الطرابلسيين ، والاقتصار على الابتدائي حتى يتخرج التلميذ الصالح لتلقي التعليم الثانوي .

٥ – إطلاق سراح التجارة ، ورفع القيود عن الصادر والوارد حتى تخف الضائقة المالية عن البلاد .

٦ – إعراض الشعب عن التفكير في الحكومة ونوعها من يرأسها قبل نيل حريته .

٧ – تكتل الشعب حول الجامعة العربية تكتلاً تتمثل فيه وحدته وصلابته في حقه ، وألا يقطع في أمر بدونها ، وأن يفوض إليها بحث مشاكله الدولية .

٨ – مصارحة الشعب من قبل الزعماء والهيئات السياسية بأعمالهم ، وإلى أي حد وصلت مساعيهم لدى الانجليز وغيرهم في مطالب الأمة ويكون ذلك في نشرات دورية ليكون الشعب على يقين من أعمالهم ، فما

كان من خير شكرهم عليه ، وما كان غير ذلك دلهم على وجه الصواب فيه . وعلى الزعماء والهيئات السياسية أن يتقوا الله في أعمالهم فإن في التاريخ ما نحتاج إلى استغفار نرجو أن يوفقوا له .

* * *

هذا ما ترى اللجنة الإسراع به لتحسين الحال في طرابلس وبرقة ، اقتصادياً وإدارياً وسياسياً وأدبياً . وتتقدم إلى جامعة الدول العربية والهيئات الإسلامية برجائها الحار أن تبذل جهودها في كل ما يوجه الشعب إلى الحياة الصالحة ، وأن تحذّره مكايد السياسة . فإن العالم على بركان يكاد ينفجر ، ولن ينجو منه إلا الحذرون .

شوال سنة ١٣٦٥

سبتمبر سنة ١٩٤٦

اللجنة الطرابلسية

عمر الغويلي الطاهر الزاوي

الفيتوري السويحلي أبو القاسم الباروني

مواقف الحلفاء من القضية الليبية

وقد كان للحلفاء مواقف متضاربة في القضية الليبية ومحاولات في تفسير قرار جمعية الأمم المتحدة ، كل دولة تريد أن تفسره بما يتفق مع مصالحها ، فطلب الانجليز الوصاية على برقة لقربها من مصر ، وطلبت ايطاليا الوصاية على طرابلس كتعويض لها عما خسرته في الحرب . . وطلبت فرنسا الوصاية على فزان لتكون على صلة بسياستها في تونس والجزائر ، وطلبت روسيا الوصاية على طرابلس لإدخال المذهب الشيوعي في افريقية . وتؤيد انجلترا وصاية ايطاليا على طرابلس لإبعاد الخطر الشيوعي عن سياستها في مصر وعن مستعمراتها في افريقية . وطلبت أمريكا وصاية الدول الخمس على ليبيا كلها ، يضاف إلى الدول الخمس مندوب من ليبيا ، ومندوب من الإيطاليين المقيمين في ليبيا ، وهكذا دواليك في هذه الآراء التي لا تقف عند حد ولا تلتقي في نتيجة ، وكلها آراء استعمارية ضد مصلحة الليبيين .

وقد جاء في « المسألة الليبية » على لسان أمين الجامعة العربية ، أنه بعد أن فشلت اتصالاته بالانجليز للتفاهم على هذا الوضع الشاذ : « صرحتُ لهم بأنهم إذا استمروا على سياستهم هذه فلن يتم التفاهم بيننا ، وأن أهل ليبيا لن يقبلوا وصاية دون قتال ، وإذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية فإني أنذركم أن هذا العمل لن يمر بسلام » .

وقد انتهز السيد عبد الرحمن عزام فرصة انعقاد مجلس الجامعة العربية في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٦ وأدلى ببيان أوضح فيه ما بين الحلفاء من خلاف بشأن القضية الليبية ، وهذا نص البيان كما ورد في محضر جلسة مجلس الجامعة :

خلاف الحلفاء على تقسيم ليبيا

جاء في محضر مجلس الجامعة العربية المنعقد في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٦ مـــا نـصه :

« يعقد في يوم ٢٥ أبريل مؤتمر وزراء خارجية الدول الخمس [١] وفي مقدمة المسائل التي يبحثها مسألة طرابلس . وقد بحث مجلس جامعة الدول العربية هذا الأمر في إحدى جلساته الماضية وأفضى إليه سعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة بهذا البيان الذي ننقله بنصه كما ورد في محضر الجلسة .

« إن نية بعض الدول الكبرى متجهة إلى فكرة تقسيم طرابلس فإن فرنسا تريد أن تعود طرابلس للإيطاليين ، وقد أبدت رأيها في صراحة في مجلسها النيابي كما صرح به وزير الخارجية ، والواقع أن هذا الاتجاه كان ظاهراً في الصيف الماضي على أن تأخذ انجلترا برقة وتأخذ ايطاليا طرابلس وتأخذ فرنسا فزّان ، ولا شك في أن هذه السياسة هي أخطر سياسة يبتلى بها بلد عربي لأنها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من إحداها خير للبلاد . فإن نية ايطاليا مثلاً هي الاستعمار ، ونقل المهاجرين الايطاليين إلى طرابلس ، وإجلاء العرب عن أراضيهم . وتقصد فرنسا باستغلال فزّان حماية الحـــالة السيئة في شمال إفريقيا التي

---

١ هي : انجلترا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وروسيا ، وايطاليا .

يشكو منها العرب . وترمي فرنسا كذلك من وراء عودة الطليان إلى طرابلس إلى استمرار حالة استعمار شنيعة في هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيراً للمطالبة بالحرية من أهالي تونس والجزائر .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن برقة لن تستفيد من حكم انجلترا لها أو وصايتها على العرب ، لأن أساليب الانجليز في الحكم هي أن يتظاهروا بنشر الأمن ، ولا يهتمون بغير هذا من التعليم ، والأخلاق ، والصناعة والزراعة وما يعود على الأمة بالرقي والتقدم .

بقي بعد ذلك شكل الحكم الذي يجب أن يقوم في البلاد : فالانجليز والفرنسيون يميلون إلى الوصاية المجزّأة ، ويقول الروس إنهم أولى بهذه الوصاية .

ان الروس جادون تماماً في طلب الوصاية على طرابلس . وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقد أن المسألة لا تعدو المساومة وأن الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا إلى نرضية في البلقان أو غيرها ، ولكن قيل لي انهم يعتبرون أن طلب الوصاية طلب سياسي وجِدّيّ .

ثم جاءت أمريكا ونادت بوصاية الدول الخمس مضافاً إليها مندوب عن طرابلس ، ومندوب عن الايطاليين المقيمين فيها ، ومندوب عن دولة صغيرة أوربية ينتخب منها المندوب السامي في طرابلس .

وبعد محادثات بيني وبين ممثلي الولايات المتحدة قلت لهم إذا كان ولا بد من هذا الأمر فبين البلاد العربية دولة رئيسها مسيحي وهي لُبنان تستطيع الاضطلاع بهذه المهمة .

وقد فشلت اتصالاتي بالانجليز بغية الوصول بهم إلى حقيقة الأمر او إلى التفاهم معهم . وأخيراً صرحت لهم بأنهم إذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وإن اهل طرابلس لن يقبلوا وصاية دون قتال ،

وقلت لهم : إذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية فإني أنذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام . »

ملخص[1] :

ونورد هنا ملخصاً لما دار بين الحلفاء والسوفييت من خلاف بشأن القضية الليبية .

كانت مشكلة الدولة العثمانية التي هزمت في الحرب العالمية الأولى موضع تنافس وتناجز ، انتهى بين الدول الغربية بابتداع نظام الانتداب الذي طبق في العراق وسوريا وفلسطين .

وكانت هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية من آثار التنافس أيضاً بين دول الاستعمار للاستيلاء على المستعمرات الايطالية بحثاً عن النقط الاستراتيجية ، والقواعد الحربية ومناطق النفوذ .

كما أثارت في نفوس الدول المحبة للسلام البحث عن وسائل تحرير شعوب هذه المستعمرات ، وضمان السلام العالمي .

وقد نشأت عن هذه الأفكار المتضاربة فكرة إنشاء هيئة الأمم فأنشئت في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ وجُعلَ لها ميثاق تلتقي عنده هذه الرغبات المختلفة .

وخُصّص الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع في سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي — ومنها المستعمرات الايطالية — وجعل مصالح سكان هذه الأقاليم هي العليا ،

---

١ أخذ هذا الملخص من « القضية الليبية » لمحمود الشنيطي ، ومولد دولة ليبيا الحديثة ، وبعض مصادر الجامعة العربية .

ووعد بتطورها السياسي نحو الحكم الذاتي ، وتحقيق أمانيّها ، وتنمية تنظيمها السياسي وإن كان لم ينص على الوسائل التي تتحقق بها هذه الآمال .

عرض قضية ليبيا على وزراء الخارجية

وعرضت قضية ليبيا — أول الأمر — على مجلس وزراء خارجية الدول العظمى المنعقد بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، ثم بباريس سنة ١٩٤٦ ، وتعارضت آراء الدول الأربع فيما يتصل بليبيا . وبدأت المساومة باقتراح أمريكا وضع المستعمرات الايطالية في افريقية تحت الوصاية الدولية ، على أن يعهد إلى ايطاليا بهذه الوصاية .

وطالب السوفييت بالوصاية على طرابلس بحجة أنهم يريدون الحصول على قاعدة في البحر الأبيض المتوسط لسفنهم .

وطلبت فرنسا تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ، وأن ترد إلى ايطاليا مستعمراتها . وكانت تقصد من تعديل الحدود إرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات التي تنازلت عنها لإيطاليا في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ ، وإلحاق غدامس وفزان وغات بحكومة الجزائر ، لأنها مناطق عسكرية بالنسبة لغدامس وغات ، وبالنسبة لفزان فإنها نقطة التقاء بين حدود افريقية الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية .

وطلبت فرنسا أيضاً إعطاءها السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى مدينة الخمس ، لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في افريقية الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط .

ولم تصرح انجلترا بشيء ، وأخيراً صرحت بأنها تريد مركزاً خاصاً في برقة بناءً على الوعد الذي أعطته للسنوسي وهو : « أن السنوسية لا يرجعون إلى الحكم الإيطالي مرةً أخرى » . وحبّذت جريدة التايمس

إذ ذاك إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار حكومة شرقي الأردن . وقالت عن طرابلس : إنها لم تتعين دولة خاصة لإدارتها .

واقتُرِحَ أن يترك لإيطاليا إدارة طرابلس تحت إشراف خاص من مجلس يؤلف ، وتمثل فيه الأمم المتحدة .

وأرسلت ايطاليا إلى مؤتمر وزراء الخارجية وفداً يمثل وجهة النظر المتحدة التي اتفقت عليها أحزاب اليمين والوسط في ايطاليا ، وهي تطالب بالاحتفاظ بجميع أراضي ايطاليا إذا أمكن ، ويقول الوفد : إن المستعمرات التي حصلت عليها إيطاليا برضا انجلترا قبل ظهور الفاشست يجب أن نبقى لهـــا .

وبين هذه التيارات المتعارضة لم يصل مجلس وزراء الخارجية إلى حل لمسألة المستعمرات الايطالية السابقة ، حتى عقد دورته الثانية في باريس في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ ، واستؤنفت المساومات ، وعدّل مولوتوف طلبه الوصاية على طرابلس — إلى إخضاع برقة وطرابلس لإشراف هيئة الأمم ، على أن يكون الحاكم في طرابلس روسياً ، وفي برقة بريطانياً أو أمريكياً ويعاون هذين الحاكمين لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب ، ويكون للحاكم السوفييتي في طرابلس نائب إيطالي .

وعلى أثر هذا الاقتراح اقترح مستر بيفن استقلال ليبيا بجزئيها طرابلس وبرقة ، وضمها في دولة واحدة فوراً ، وأن بريطانيا وعدت العرب — بما فيهم الزعيم السنوسي — بعدم إعادة هذه المستعمرات إلى ايطاليا ، وأن بريطانيا تعتبر نفسها مقيدة بالتزامات الشرف في هذه الوعود .

وفهم الوزير السوفييتي أن هذه مناورات بريطانية ، فردّ عليها بقوله : « إن دولته تتخلى عن اقتراحها ، وتقبل الوصاية الايطالية على ليبيا » . فأيدت بريطانيا وصاية ايطاليا على طرابلس بشرط أن تكون لها هي الوصاية على برقة .

ولم يوافق أعضاء المؤتمر على هذه الاقتراحات ، فتقدم بيفن بمشروعي قرارين : الأول في صيغة مادة جاء فيه : « تتنزل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الافريقية ، وتبقى هذه الممتلكات خاضعة لنظام الحكم الحالي إلى أن يصدر قرار نهائي بشأنها . وتتخذ الدول العظمى الأربع [1] قراراً نهائياً في هـذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة » .

وجاء في القرار الثاني : « اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الإيطالية في افريقية خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة المبرمة معها . وتقرر الدول العظمى الأربع مصير هـذه الممتلكات وفقاً لأحد الأنظمة الآتية : الاستقلال ، أو الانضمام إلى أحد البلدان المجاورة ، أو الوصاية ، وتتولاها الأمم المتحدة ، أو ايطاليا ، أو إحدى الدول المنضمة إلى هيئة الأمم ، وإذا لم تتفق الدول الأربع على حل عرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم لتوصي بما تراه ، وتتعهد الدول الأربع أن تقبل توصيات الجمعية العمومية وتنفذها مع مراعاة الوعود التي بذلتها الحكومة البريطانية للسنوسيين إبان الحرب » .

ووافق وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى على ذلك .

---

١ هي روسيا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وأمريكا .

مؤتمر الصلح

وعقد مؤتمر الصلح بباريس في أغسطس سنة ١٩٤٦ لإعداد معاهدة الصلح مع ايطاليا ، وتولى الوفد المصري في المؤتمر الدفاع عن حق ليبيا في الاستقلال ، وقال في تبرير دفاعه عن حق ليبيا في الاستقلال :

« كانت الصِّلات جد وثيقة بين مصر وليبيا ، في مختلف العهود ، ولم يطرأ أي تبديل على حالة أهلها ، وبينهما ما تعلمون من وحدة الجنس ، واللغة ، والدين ، والتقاليد ، فمن الطبيعي إذن أن تتطوع مصر للإعراب عن مطالب ليبيا ، ولقد كان لها أبطال وشهداء في قتالها مع الدولة التي احتلّتها سنة ١٩١١ ، ومن الطبيعي أن تعود لها حريتها التامة . وإذا احتاجت في أول عهدها بالاستقلال إلى مرشدين أو مستشارين فإن إخوتها من الأمم العربية ليُبادرون إلى إسعافها بما تريد . ويمكن إسناد إدارتها إلى عضو من جامعة الدول العربية ريثما يتم لها هذا الاستقلال » .

وقد أيد الوفد الهندي استقلال ليبيا .

وتكلم مستر بيفن باسم بريطانيا فقال : « إننا نعتقد أن ثمة رغبة حقيقية عند عرب لوبيا في الحكم الذاتي . وينبغي أن نوفق بين هذه الرغبة وبين حقيقة لا شك فيها ، وهي أنه لا يزال في شمال طرابلس عدة آلاف من المستعمرين الايطاليين . وأما فيما يتعلق ببرقة فإننا نحب أن نذكر مرة

أخرى أننا قد تعهدنا علناً في الماضي بأن « لا يخضع السنوسيون مــرة أخرى للحكم الإيطالي » ... »

معاهدة الصلح

وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقدت معاهدة الصلح مع ايطاليا . وتنص المادة ٣٣ من الملحق على أن ايطاليا تتنازل عن جميع حقوقها في مستعمراتها الافريقية ، وتستمر الإدارة الحالية قائمة فيها حتى يتم البت نهائياً في مصير هذه المستعمرات .

وستشترك الدول الأربع في البت نهائياً في مصير الممتلكات الإيطالية في غضون السنة الأولى التالية لبدء تنفيذ المعاهدة .

ويجب أن يتم البتّ في مصير المستعمرات وفقاً لرغبــات السكان ومصالحهم ، ووفقاً لمصالح السلام والأمن العالمين ، مع عدم تجاهل رغبات الحكومات الأخرى ذات المصلحة .

وإذا لم تستطع الدول الأربع الاتفاق على مصير إحدى المستعمرات في غضون العام الأول من تنفيذ المعاهدة الإيطالية يحال الأمر إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتقديم توصياتها ، وتتعهد الدول الأربع بقبول تلك التوصيات واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها .

ونصوص معاهدة الصلح هي ما اتفق عليه وزراء خارجية الدول الأربع الذي ذكر آنفاً .

وأهم ما يلاحظ على المعاهدة هو إسقاط حق إيطاليا في مستعمراتها وحرص بريطانيا وفرنسا على بقاء الإدارة العسكرية ، وإفساح المجال أمامها لتمكين نفوذها ، ومحاولة تأجيل القضية إلى أبعد أمد مستطاع .

واجتمع مندوبو وزراء الخارجية الأربع في لندن يوم ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لتنفيذ معاهدة الصلح مع ايطاليا .

وعين المندوبون لجنة التحقيق وحددوا مدة عملها بستة أشهر إلى سبعة ، ابتداءً من يوم مغادرتها لندن . وأصدروا إليها تعليماتهم ، وهي تقضي بجمع البيانات والمعلومات عن المستعمرات الإيطالية ، وتشمل بحث الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لجنة التحقيق

وعينت لجنة التحقيق في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ووصلت إلى ليبيا في ٦ من مارس سنة ١٩٤٨ وبقيت فيها إلى ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ تجري تحقيقاتها في مناطق ليبيا الثلاثة ، كل منطقة على حدة ، فبقيت في طرابلس أربعين يوماً ، وفي فزّان عشرة أيام ، وفي برقة ٢٥ يوماً ، ووضعت تقريراً مفصّلاً عن تحرياتها ودراساتها للأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كل منطقة على حدتها .

وجاء في المقدمة التي وضعتها الإدارة السياسية بالجامعة العربية عند ترجمتها التقرير ما نصه :

« واستقت اللجنة معلوماتها من الادارة العسكرية المحتلة للبلاد ، ومن الأفراد والجماعات حتى الإيطالية وغير الايطالية حيثما وجدت في مكان زارته اللجنة ، ومن تلك الأفراد والجماعات مَن كان على اتصال بالإدارة العسكرية المحتلة للبلاد . وفي طريق رجوعهم مرّ رؤساء الوفود بروما حيث أمضوا ثلاثة أيام استمعوا خلالها لأقوال ممثلي الإيطاليين — الجمعيات والأفراد — الذين سبق أن أقاموا في المستعمرات الإيطالية السابقة .

ولا يمكن القول بأن الإحصاءات والبيانات التي اعتمدت عليها اللجنة كاملة ، أو حتى صحيحة ، خصوصاً وقد كان معظمها من الإدارات العسكرية المختلفة التي تحتل البلاد ، أو تحت إشرافها .

وقد صرحت اللجنة بأن المعلومات التي قدمتها إليها الإدارة العسكرية في فزّان كانت غير وافية .

وتظهر في التقرير الخلافات القائمة بين الدول الكبرى ، وكثيراً ما يتعذر على المندوبين الاتفاق على عبارة أو فكرة » .

وجاء في التقرير :

معظم السكان في برقة قوم رُحّل . وفي بقية ليبيا فإن معظم السكان متمدنون ونصف رحّل .

ونفوذ الشيوخ عظيم في برقة ، وضعُف هذا النفوذ في طرابلس ، وتّهدم النظام القبلي التقليدي .

وفي طرابلس ، يود معظم السكان الاستقلال حالاً ويرغبون في الوحدة والعضوية في الجامعة العربية ، ويعارضون في رجوع الإدارة الإيطالية وفي أي سيطرة أجنبية ، وعبّر كثير منهم عن هذا ، أما العلاقات الفردية بين العرب فهي جيدة .

وفي فزّان : يكتفي السكان بالإدارة الحاضرة ، ولم يفكروا كثيراً في تغيير النظام ، والكثير منهم يريد حكومة إسلامية .

في برقة : أكثر السكان يريدون الاستقلال تحت إمرة السيد إدريس السنوسي ، وبعضهم يريد المصير الذي يريده هُوَ لهم ، ولا يوجد شعور كبير عند السكان نحو الوحدة ، ويعارضون بشدة في رجوع الايطاليين .

وجاء في التقرير : تبلغ مساحة ليبيا حوالى مليون ك . م مربع ، وعدد سكانها ١،١٥٠،٠٠٠ نسمة الآن (سنة ١٩٤٧) .

وفي التقرير ما يفهم منه أن مندوب روسيا يرى أن وحدة ليبيا حقيقة مقررة ، بينما ينكرها مندوبو انجلترا ، وأمريكا ، وفرنسا .

اجتماع وزراء الخارجية :

وفي ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في باريس ، لتقرير مصير مستعمرات ايطاليا ، وكانت بوادر الاجتماع تدل على عجز وزراء الخارجية عن حل القضية وإحالتها إلى هيئة الأمم .

وفي هذا الاجتماع هاجم المندوب السوفييتي الدول الثلاثة [1] وقال : انها تعمل على تقسيم المستعمرات الايطالية بينها : فبريطانيا تريد وضع برقة تحت وصايتها . وتطمع فرنسا في استقطاع إقليم فزّان . . . واتهم أمريكا بأنها أخلّت بشروط معاهدة الصلح الايطالية بأن أقامت مطار « هويلس » [2] على سواحل طرابلس في منطقة الملاّحة . واقترح أن توضع جميع المستعمرات الايطالية تحت نفوذ ايطاليا .

وردّ المندوب الأمريكي بأن مطار الملاّحة سيظل قائماً إلى أن يُبتّ في مصير طرابلس .

وبسبب هذه الخلافات بين الدول الأربعة أخفق مجلس وزراء الخارجية في إيجاد حل لمشكلة ليبيا ، وأحيلت القضية إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أدرجتها الجمعية العامة في جدول

---

١ انجلترا ، وفرنسا ، وأمريكا .

٢ هو الذي سمي بعد الثورة بمطار عقبة ابن نافع .

الأعمال وأحالتها إلى اللجنة الأولى لفحصها وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية . ورأت اللجنة دراسة المسألة في ليك سيكس في ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٩ . وعلى الرغم من أن مسألة المستعمرات الايطالية كانت مقدمة في الجدول فقد تأخر بحثها عن بحث مسألة كوريا ، لأن السياسة الانجليزية الأمريكية الفرنسية كانت ترغب في تأخير البحث في هذا الموضوع لتثبت أقدامها في ليبيا التي تحتلها قواتها ، وتديرها إدارات عسكرية تابعة لانجلترا وفرنسا .

وقد عارض السوفييت والدول العربية هذا التأخير ، ولكن الأكثرية صوتت إلى جانبه . وقال مندوب مصر : « نحن نريد لليبيا الوحدة والاستقلال ، ومن الخير كل الخير أن تظفر ليبيا باستقلالها في الحال ، ولا نرى ما يدعو إلى تأجيل البتّ في هذه المشكلة » .

وقد سبقت اجتماع اللجنة السياسية مشاورات بين الدول الغربية لتسوية مشكلة المستعمرات الإيطالية خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة .

وبدأت المشاورات بين الكونت مسفورزا وزير خارجية ايطاليا ، ومسيو شومان وزير خارجية فرنسا ، بمدينة كان في ديسمبر سنة ١٩٤٨ . ثم اجتمع شومان وبيفن بباريس في يناير سنة ١٩٤٩ . وكانت ايطاليا رسمت سياستها لمساومة حلفاء الغرب على الانضمام إلى الكتلة الغربية في مقابلة معاضدة ايطاليا لاسترجاع مستعمراتها ، وأيدت فرنسا سياسة ايطاليا منافسةً منها للاستعمار البريطاني . وأيدت أمريكا السياسة الانجليزية . وكانت بريطانيا تستند إلى حق الفتح ، ولن تتخلّى عنه إلاّ إذا وافقها حلفاؤها على التوزيع الذي تريده ، وهو فرض الوصاية البريطانية على برقة ، والوقوف موقف التريث من طرابلس .

ودارت المناقشات في اللجنة السياسية حول مبدأ استقلال ليبيا ، ووحدتها بمناطقها الثلاث ، وبين وصاية الأمم المتحدة عليها وتنظيمها . واختلفت الآراء بين تأييد وصاية دولة واحدة ، وبين أن تكون الوصاية للأمم المتحدة

كلها مباشرة .. وأيّدت الدول العربية والآسيوية مبدأ وصاية الأمم المتحدة المباشرة ، لأنها خطوة في سبيل تحرير ليبيا ، كما أن الأخذ بوصاية دولة واحدة الذي تمسكت به دول الحلفاء فيه إغفال لاستقلال ليبيا ووحدتها ، وربطُها بعجلة الاستعمار [1] .

وطلبت الحكومة الإيطالية من اللجنة السياسية أن تدلي برأيها ، وأيد طلبها المندوب الأمريكي . وطلب مندوب الباكستان أن تسمع اللجنة آراء ممثلي سكان المستعمرات ، ثم أقرت اللجنة تأليف لجنة فرعية لدرس وثائق الوفود المتقدمة ، وتوصي بسماع من ترى أن يتقدم إلى اللجنة السياسية . وتكلم الكونت سفورزا ، وزير خارجية ايطاليا باسم حكومته فقال : إن مسألة المستعمرات السابقة تتصل بأمرٍ من أعقد الأمور في التاريخ المعاصر ، وهو يقظة الشعوب الآسيوية والافريقية . وقال: إن الجمهورية الإيطالية لا ينبغي أن تُسأل عن أعمال الفاشية وأن رجالها يرغبون في تحقيق استقلال الشعوب الافريقية ، وايطاليا مستعدة للقيام بتطبيق برامج التقدم التي تنفذها المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة ، وهي تنوي المساهمة في التقدم الفني على قدر استطاعتها .

ودعي إلى الكلام مندوب عن المؤتمر الوطني البرقاوي ، ومندوب عن هيئة تحرير ليبيا ، وممثل الجالية اليهودية في طرابلس . ومندوب رابطة المهاجرين الإيطالية .

فقال مندوب المؤتمـــر الوطني البرقاوي (عمر شنيب) : إن برقة لم تكن مستعمرة وقت الاحتلال الايطالي ، وإنما كانت ولاية عثمانية لها نوابها في مجلس المبعوثان ، وتتصل اتصالاً مباشراً بمركز الخلافة . وقارن بين حالة برقة أيام الترك ، وبين ما أنزله بها الطليان من وحشية ، وذكر

١ حجج كل من الرأيين مبسوطة في « قضية ليبيا » للأستاذ الشنيطي .

اشتراك البرقاويين في تحرير بلادهم ، وما قدموا من معونات للحلفاء التي أشاد بها المستر إيدن في مجلس العموم البريطاني يوم ٨ من يناير ، وأن البرقاويين كانوا يأملون في الاشتراك مع دول الحلفاء في إقرار الأمن والسلام الدوليين ، لا أن يوضعوا تحت الإدارة العسكرية البريطانية ست سنوات كاملة .

وطلب في نهاية خطابه منح برقة الاستقلال ، وعدم رجوع الإدارة الإيطالية إلى أي جزء من ليبيا . وأنه يرحب بوحدة ليبيا بشرط أن تكون تحت إمارة السيد إدريس السنوسي .

وتكلم ممثل هيئة تحرير ليبيا (فؤاد شكري [1]) فطالب بالاستقلال والوحدة . وقال : إن ليبيا كافحت الحكم الإيطالي أكثر من ثلاثين سنة ، وحاول الطليان تقسيمها لتقوية قبضتهم عليها ، ولكنهم لما حققوا غرضهم رجعوا إلى توحيدها . فإقامة نظم منفصلة في ليبيا يناقض رغبات السكان . وأن الحجج التي أدلى بها المندوب الإيطالي مبنية على تقرير لجنة التحقيق التي أهملت الرأي الذي ينادي بوحدة ليبيا واستقلالها ، والذي عبر عنه المندوب السوفييتي ، وهو مطابق لرغبة الشعب الليبي في الوحدة والاستقلال ، بل إن وحدة ليبيا أقرها مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا .

وقال : ان الاستعمار الإيطالي في ليبيا كان كارثة على البلاد ، لأنه قام على مصادرة أراضي الأهلين ، ووضع العوائق في سبيل تقدم البلاد .

وقال : ان الليبيين في محاولة تحرير أنفسهم اعترفوا في سنة ١٩٢٢ بإمارة السيد إدريس السنوسي على ليبيا كلها ، وجددوا الاعتراف بها

---

١ أستاذ في جامعة القاهرة ، استصحبه بشير السعداوي معه – لا يدري أحد لأي مناسبة – وفرضه على هيئة تحرير ليبيا فأصبح الناطق باسم طرابلس بدون أن يكون له أي صفة رسمية من أي طرابلسي غير بشير السعداوي ، مع أن السعداوي كان ضمن الوفد في الأمم المتحدة وهذا واحد من تصرفات السعداوي التي يستبد بها ولا يعلم بها أحد حتى من أعضاء حزبه .

في سبتمبر سنة ١٩٤٤ بعد انتهاء الحكم الإيطالي ، وجــددوه ثالثة في أغسطس سنة ١٩٤٨ .

وقال : ان ليبيا تريد حكومة دمقراطية تحت حكم الأمــير . وقال : إنه لا يعرف قواعد حربية مملوكة لأجانب ، ولكن الادارة البريطانية تنازلت عن قاعدة الملاحة للولايات المتحدة .

وقال مندوب الجالية اليهودية في طرابلس : ان يهود طرابلس يبلغون ثلاثين ألفاً ، وإنهم عاشوا أجيالاً في وفاق مع العرب ، وطالب بحماية هذه الأقلية تحت أي إدارة تقرها الهيئة . وطالب مندوب رابطة المهاجرين الايطاليين بأن توضع ليبيا تحت وصاية ايطاليا .

واستمرت المناقشة في اللجنة السياسية حتى ٦ من مايو سنة ١٩٤٩ وانتهت بطلب المندوب الأمريكي بتشكيل لجنة فرعية من ١٥ عضواً لدراسة هذه المقترحات .. وقُبِلَ الاقتراح ، وحدد للجنة الفرعية أن تقدم تقريرها يوم ١١ من مايو سنة ١٩٤٩ . واتضح أن المقصود بهذه اللجنة تحويل الاتجاه العام عن وصاية الأمم المباشرة .

وانتهت بالاتفاق المعروف بـ (اتفاق بيفن – سفورزا) .

وتقدمت بريطانيا بمشروع قرار مبني على هذا الاتفاق ينص على النقط الآتية :

(١) استقلال ليبيا بعد عشرة أعوام .

(٢) وضع برقة تحت وصاية بريطانيا . وفزان تحت وصاية فرنسا ... أما طرابلس فتوضع تحت وصاية ايطاليا في عام ١٩٥١ وفي خلال العامين القادمين تتولى بريطانيا إدارة شئون طرابلس مستعينة بمجلس استشاري تشترك فيه خمس دول .

(٣) تتخذ الدول الثلاث القائمة بالوصاية التدابير الكفيلة بصون وحدة ليبيا .

وأيدت الاقتراح بريطانيا، وأمريكا، وفرنسا، ودول أخرى، وعارضته الهند ومصر والاتحاد السوفييتي ودول أخرى .

وقد استنكر الطرابلسيون مشروع القرار ، وتظاهروا ضده احتجاجاً عليه . وقال العنيزي في الأمم المتحدة : ان البلاد عازمة على العصيان المدني إذا لم تعدل بريطانيا عن موقفها . وعارضته أيضاً الدول العربية والآسيوية ، ودول شرقي أوربا ، لأنه محاولة استعمارية لتشتيت وحدة ليبيا والقضاء على استقلالها .

وتقدم الوفد العراقي بمشروع يقضي بمنح ليبيا الموحّدة استقلالها فوراً ، فرفضته اللجنة بالأغلبية ، وأيدته الدول العربية والآسيوية . وفي مقدمة من رفضه بريطانيا وفرنسا وأمريكا .

وقد اشتد النزاع حول هذا المشروع ، وأدخلت عليه عدة تعديلات ، ثم وافقت عليه اللجنة السياسية بأغلبية ٣٤ صوتاً ضد ١٦ وامتناع ٧ . وعارضته جميع الدول العربية والآسيوية ، وروسيا البيضاء ، وتشكوسلوفاكيا . وتم ذلك في جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ وأحيل قرار اللجنة إلى الجمعية العامة فعرض عليها في اليوم نفسه ، فأيدته أمريكا ، وانجلترا ، وعارضته جميع الدول العربية والآسيوية ، ودول شرقي أوربا .

وهاجم (محمود فوزي) مندوب مصر ، قرار اللجنة وقال : « ان القرار الذي تقره الجمعية العامة يجب أن يحقق رغبات السكان ونصوص الميثاق ، ويحفظ للأمم المتحدة هيبتها ، والقرار المقترح لا يحقق شيئاً من ذلك ، فقد تظاهر أهالي ليبيا ضد مشروع القرار ، وعبروا عن رغبتهم في الاستقلال والوحدة ، وارجاعُ طرابلس لإيطاليا طعنة لأهلها ، فإنهم لم ينسوا بعد مظالم الحكم الإيطالي وطغيانه ، لا في أيام الفاشست وحدها ، بل قبلها أيضاً . وقال : إن قرار اللجنة من وحي لندن لاليك سكس » .

وهاجم المندوب السوفيتي مشروع القرار وقال : « انه تم بين كواليس الأمم المتحدة ، وانه تقسيم للمستعمرات السابقة وفقاً للأطماع الأنجلو أمريكية » .

وعندما أخذت الأصوات على مشروع قرار اللجنة في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ اختلفت الآراء ، وكثر الجدل حوله وكتب له الفشل .

ومن العوامل التي كانت سبباً في فشله اختلاف مصالح بريطانيا وأمريكا وفرنسا مما أدى إلى معارضة فرنسا له . وكان فشله خطوة في طريق الوصول إلى حل عادل لقضية ليبيا .

وعقدت الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ليك سكس في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وكانت السياسة الأمريكية تجاه ليبيا تقوم على :

(١) إبعاد الاتحاد السوفيتي عن ليبيا والبحر الأبيض المتوسط بأي ثمن .

(٢) وحماية القواعد الحربية الاستراتيجية في طرابلس وبرقة وفزان .

(٣) واجتذاب أهالي البلاد ودول الشرق الأوسط إلى المعسكر الغربي ، وبالتسليم بمبدأ استقلال البلاد .

وقد فقدت ايطاليا الأمل في استعادة مستعمراتها بعد أن رفض « مشروع بيفن — سفورزا » .

أما الاتحاد السوفييتي فقد وضع سياسته منذ بداية الدورة على :

(٢) اعلان استقلال ليبيا الموحدة فوراً .

(٢) وإبعاد السيطرة الغربية عن البلاد بسحب القوات العسكرية .

(٣) وتصفية القواعد الحربية .

وأيدت الكتلة العربية والآسيوية الاقتراح السوفييتي . وأحالت الجمعية العامة في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ مسألة المستعمرات الايطالية على اللجنة

السياسية لفحصها وإعداد تقرير عنها . وبدأت اللجنة السياسية عملها في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ . واستمرت المناقشة العامة لمسألة المستعمرات الإيطالية حتى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأدلت كل دولة برأيها في المسألة . وكانت آراء فرنسا وبريطانيا وأمريكا تدور حول تأخير الاعتراف باستقلال ليبيا ، وتقسيمها .

وكان رأي الاتحاد السوفييتي والدول العربية أن تُمنح ليبيا الوحدة والاستقلال فوراً مع سحب القوات الأجنبية وتصفية القواعد الحربية .

ودعي مندوبا طرابلس وبرقة لإبداء رأيهما [1] . فتكلم السيد بشيرالسعداوي مندوب طرابلس – وطلب وحدة ليبيا واستقلالها ، وقال : إن ليبيا بذلك تكون عاملاً من عوامل الاستقرار في الشرق الأوسط ، والحكومة التي ستنشأ في البلاد ستكون حكومة ديمقراطية تضمن الحرية الفردية والحقوق المشروعة للسكان جميعاً . وقال : ان الاستقلال والوحدة هي الرغبة الاجتماعية للسكان .

وتكلم مندوب برقة (السيد عمر شنيب) فقال : انه يطلب الاستقلال التام لبرقة بعد أن اعترفت بريطانيا بإمارة السنوسي ، وجعلت له الادارة الداخلية . ثم قال : ان برقة ترحب بالوحدة مع طرابلس تحت التاج السنوسي . أما إذا رفض الطرابلسيون هذا الشرط فإنه يقصر مطالبه على برقة وحدها .

وقد استمرت المناقشات في اللجنة السياسية حتى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وقُدمت عدة مشروعات مختلفة من عدة دول كان أغلبها في غير مصلحة ليبيا . وانتهى الأمر باللجنة السياسية إلى تكوين لجنة فرعية

---

١ لقد أثرت سياسة التفرقة التي كانت تعمل لها انجلترا حتى أصبح لكل من برقة وطرابلس مندوب خاص . ولكل من المندوبين سياسة خاصة تخالف سياسة المندوب الآخر .

بناءً على اقتراح من الارجنتين ، تتكون من ٢١ عضواً تمثل فيها الدول الكبرى ، ومصر والعراق والهند وباكستان لتنسيق المقترحات . وعقدت اللجنة الفرعية ٢٩ جلسة ، من ١١ أكتوبر إلى أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ . وانتهت فيما يتصل بليبيا إلى مشروع قرار يشتمل على النقط التي اشتمل عليها قرار استقلال ليبيا .

وأحيل مشروع قرار اللجنة الفرعية إلى اللجنة السياسية في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وعرض للمناقشة في ١٢ منه ، فوافقت عليه بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد صوت واحد ، وامتناع سبعة . وأحيل مشروع القرار إلى الجمعية العامة فأقرته يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لا شيء ، وامتناع تسعة في الجزء الخاص بليبيا . وبمقتضى هذه الموافقة تقرر استقلال ليبيـــا .

ونكتفي بنشر القرار في (القضية الليبية) التي سيأتي نصها عن نشره هنا .

اجتماع ملوك العرب

وقد اجتمع ملوك العرب في إنشاص يوم ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ وأظهروا عطفهم جميعاً على القضية الليبية ، وقرروا استعدادهم لمساعدة الليبيين مـــادياً وأدبياً . وهؤلاء المـــلوك هم : فاروق ملك مصر . عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية . عبد الله ملك شرقي الأردن . شمعون رئيس جمهورية لبنان . القوتلي رئيس جمهورية سوريا . غازي ملك العراق .

ولكن السيد إدريس لم يرَ في هذا الاجماع من ملوك العرب ورؤساء دولهم ما يشجعه على التخلي عن السياسة الانجليزية ، بل ما زاده إلاّ تمسكاً بهـــا .

ولم يخف على الانجليز تمسك السيد إدريس بسياستهم فانتهجوا سياسة خاصة ببرقة وعملوا فيها على فصلها عن طرابلس ، ووجدت من بعض أنصار السيد إدريس تأييداً لهذه السياسة المسمومة ، وذهب عمر منصور الكيخيا إلى باريس يطالب بفصل برقة عن طرابلس ، ولم يبد السيد إدريس أي معارضة لهذه السياسة الانفصالية ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فرفض بيعة الطرابلسيين حينما رفعوا إليه بيعتهم في سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

وتمكنت انجلترا من إقامة حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس بموافقة السيد إدريس . وأقامته رئيساً عليها .

فعلت انجلترا هذا بموافقة السيد إدريس وأنصاره تمهيداً لما كانت نعتزمه من تسليم طرابلس للطليان ، وتستأثر هي ببرقة ، لتكون قريبة من سياستها في مصر .

وقد أثارت أعمالها في برقة غضب الشعب في طرابلس ، فأرادت أن تخفف من حدة هذا الغضب ، فحاولت أن تنشىء في كل من برقة وطرابلس حكومة منفصلة ، ويرأس الحكومتين السيد إدريس . وحاولت أن تفهم الطرابلسيين أن هذا هو الاتحاد ، ولكنهم أيقنوا أن هذه حيلة لتهدئة غضبهم ، وأن التقسيم ما زال قائماً ، وأصروا على هذا الرأي ، غاضبين على هذا التقسيم وما يترتب عليه .

وقد هدد الانجليز الطرابلسيين بجعل وصاية إحدى الدول الأوربية عليهم إن لم يرضوا بهذا الاتحاد الذي اخترعوه لهم .

ورغماً على أن طرابلس فيها من الإمكانيات الثقافية والاقتصادية ما يكفل لها – مع الفصل – حياة أفضل من حياة برقة ، فإن الطرابلسيين ما فتئوا ينادون بالوحدة ويسعون لها ، ويحتجون على كل فكرة تدعو إلى التقسيم .

وقد بدت في أفق السياسة الليبية منذ سنة ١٩٤٣ – بوادر الفرقة بين برقة وطرابلس [1] . والدعوة من بعض أنصاره إلى فصل برقة عن طرابلس .

---

١ كانت بوادر هذه الفرقة موجودة بين ادريس السنوسي والطرابلسيين منذ أخذه البيعة بالامارة وهروبه الى مصر سنة ١٩٢٢ . وبعد هجرة الطرابلسيين الى مصر سنة ١٩٢٤ ظهرت على صفحات الجرائد المصرية والنشرات التي توزعها اللجنة الطرابلسية ، ثم بلغت أشدها منذ أن قامت الحرب العالمية الثانية ، بسبب تحيزه الى السياسة الانجليزية ، وسكوته عن كل أعمالهم الاجرامية في ليبيا .

وأخذت تزداد شيئاً فشيئاً . وحاول كثير من الليبيين المهاجرين في مصر التغلب على هذه الدعوة الخبيثة بكل الوسائل ، واستعانوا – للتغلب عليها – بالجامعة العربية ، وبعض وجهاء العرب في مصر ، وفي مقدمتهم السيد عبد الستار الباسل ، والسيد عبد الله بلوم ، ولكن فشلت كل محاولاتهم .

ونظراً لما وصلت إليه الحال – بين الطرابلسيين وإدريس السنوسي – من سوء ، فقد جمعت اللجنة الطرابلسية مراحل الخلاف الذي وقع بينه وبين الطرابلسيين ، وذكرت أسبابه ، في كتاب سمته (الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة) وهذا نصه :

الكتاب الابيض

في وحدة طرابلس وبرقة

« إلى محكمة العدل العربية نهدي هذه الحقيقة »

بســم الله الرحمن الرحيم

التعريف بالكتاب الأبيض

الكتاب الأبيض مجموعة نصوص تتصل بحلقة من حلقات القضية الليبية وهي : « الوحدة بين برقة وطرابلس » .

ومواضيعه محصورة فيما يتعلق بالقضية الليبية ، لا تتعداه إلى غيره ولا يتعرض لما لم يكن في الصميم منها .

وقد اهتمت اللجنة الطرابلسية منذ سنة ١٩٤٠ بجمع نصوصه وما دار بين المسؤولين عن سياسة الوطن من مذكرات وكتب ، وما بذله حكامه وذوو الرأي فيه من جهود لجمع الكلمة في مواجهة السياسة الأجنبية .

وكان من أكبر الدواعي إلى طبعه بيان حقيقة ما شاع في الأوساط العربية من أن هناك خلافاً بين الطرابلسيين والسيد إدريس السنوسي بسبب الامارة حتى كاد هذا الخلاف يؤدي إلى فصل عرى الوحدة بين برقة وطرابلس ، وحاول بعض من لا علم له بالحقيقة أن يلتمس الأعذار للسيد إدريس في رفضه الاتفاق مع الطرابلسيين على وحدة البلاد ودعوته إلى فصل برقة عن طرابلس .

وبعد أن فكرت اللجنة في وضعه خاصاً بما يتعلق بالوحدة منذ سنة ١٩٤٠ رأت من الخير لإظهار الحقيقة ناصعة أن يشتمل على أكثر ما يتصل بهذا الموضوع من سنة ١٩١٦ إلى فبراير سنة ١٩٤٩ سواء منه ما وقع في أرض الوطن أو في أرض مصر حتى يتسنى لرجالات العرب والمشتغلين بالسياسة أن يتفهموا مواقف السيد إدريس من القضية الليبيـــة عامة ، ووحدة طرابلس وبرقة خاصة .

المقدمة

لقد ظهر في أفق السياسة الليبية خلافات كان أكبر أسبابها تمسك بعض المواطنين بإمارة السيد ادريس . وقد وجد الانجليز من هذه الخلافات ما يمهد لتنفيذ سياستهم الاستعمارية الجائرة . ووجدوا من تمسك أنصار السيد إدريس بإمارته ما يقوي هذا الخلاف ،وتطرقوا منه إلى وضع سياسة الانفصال بين برقة وطرابلس ، كما وجدوا من السيد ادريس وأنصاره موافقة تامة على هذا الفصل متى كانت الوحدة لا تجيء عن طريق الاعتراف بإمارة السيد ادريس اعترافاً مطلقاً من كل قيد وشرط ، والتسليم له في جميع الأمور حتى لا يكون لفرد أو هيئة معه مشورة أو رأي ، حتى أصبحت هذه الامارة من أعقد المشاكل في القضية الليبية ، ووجد الانجليز من الخلاف عليها أمضى سلاح يستعملونه في فصل برقة عن طرابلس ، وفي تمزيق الوطن وتهديده برجوع الطليان .

وقد بذل أنصار الوحدة جهوداً للوصول إلى إمارة دستورية من طريق معقولة تتوفر فيها حرية الاختيار واحترام رأي الأكثرية .

ولكن أنصار السيد ادريس أبوا إلا اسناد الامارة إليه بدون قيد

ولا شرط . وإن شباب الشعب المثقف وشيوخـــه المتعلمين يرون في هذا التسليم خروجاً عن المعقول ، ورجوعاً إلى التقاليد البدائية التي يستنكرها الدين ويحتقرها العلم ، كما يرون فيه تجريداً للإنسان من شعوره وعقله ، وإرغاماً له على التسليم بما لا يرى وجهاً للتسليم به .

وبالرغم عن البداهة التي تحكم بنبذ هذا الا أي ، وعن إجماع أكثرية الشعب الليبي على مخالفته فقد أراد بعض أبناء الوطن أن يرغموا الأكثرية على الخضوع لارادة الأقلية ويكرهوها على قبول الامارة مع التسليم والتجرد عن الارادة والاختيار . وقد تكررت هذه المحاولات في ألوان مختلفة باءت كلها بالفشل . وقد سرت عدوى الخلاف عن الامارة إلى وحدة برقة وطرابلس ، وأصبح أنصار الامارة لا يعترفون بالوحدة إلا على أساس الاعتراف بإمارة السيد ادريس على طرابلس وبرقة .

وقد بذل الليبيون في سبيل الوحدة دماء أبنائهم وأموالهم ، وَجَلَوا عن أوطانهم لا لتكون وحدة استسلام وخضوع ، ولكن لتكون وحدة حرة شاملة تنطلق فيها إرادة الشعب من أغلالها ، وتتمثل فيها حريته المطلقة في اختيار من شاء على أي وجه شاء ، وأن يباعدوا بينها وبين تدخل المستعمرين حتى لا يمكنهم أن يستغلوها لمصلحتهم ، أو يوجهوها وجهة لهم فيها مأرب .

وإظهاراً لهذه الحقيقة أرادت اللجنة الطرابلسية أن تضع أمام المشتغلين بالسياسة العربية حقائق اقتضت ظروفها أن يكون العمل للوحدة لا لغيرها . وأن تدعمها بالوثائق والمستندات ليمكنهم الحكم على من هو السبب في هذه الضجة التي حدثت حول وحدة برقة وط ابلس .

تمهيد

كانت طرابلس وبرقة قبل الاحتلال الايطالي وحدة متماسكة ، ربطت بينها أواصر النسب والجنس واللغة ، فسكانهما عرب أقحاح يرتفع نسبهما إلى قبيلتي بني سليم وبني هلال وكلتاهما من مضر . وقد امتزجت أنسابهم امتزاج الماء بالعود الأخضر ، فلا تجد بطناً أو فخذاً من تلك الأفخاذ والبطون المنتشرة فيما بين حدود مصر وتونس إلا وله نسب ودم يربطه بواحدة من هذه الأفخاذ والبطون . وقد ربطت بينهما لغة الضاد واتحاد الوطن والدين منذ قرون نيّفت على ثلاثة عشر قرناً .

وكل واحدة من هذه الأواصر تكفي لدفع عوامل التفكيك عن هذه الوحدة المتماسكة ، بله اجتماعها . ولا نظن أن سكان قطر واحد من أقطار المعمورة اشتبكت أنسابهم ودماؤهم مثل ما اشتبكت أنساب ودماء سكان طرابلس وبرقة .

وكان من السهل جداً — لهذه الأواصر المتينة — على من اتجهت إليهم أنظار الشعب ، وعقد عليهم آماله أن يجدوا في هذه الروابط ما يجمع الشمل ، ويوحّد الكلمة ، ولكن لأسباب قد يفهم بعضها مما حواه هذا الكتاب ، تسرب إلى هذا البنيان المتين شيء من الوهن قد يستشري ضرره إذا لم تتداركه أيدي المصلحين بالدعم والترميم .

ولم نعرف فيما مضى من تاريخ طرابلس وبرقة أن نادى أحد بفصلهما إلا في عهد السيد ادريس السنوسي . وقد أبى الاستعمار الانجليزي إلا أن يمهد لتثبيت أقدامه بخلق النعرة القبلية البغيضة ، التي كان ادريس السنوسي من أشد أنصارها ، وكانت جمعية عمر المختار في مقدمة أنصار الوحدة ، ورئيسها إذ ذاك الأستاذ مصطفى بن عامر ، مخالفة بذلك ادريس السنوسي ومن انضم إليه .

بعد الاحتلال الايطالي :

دامت وحدة طرابلس وبرقة في شدة تماسكها إلى أن جاء الاحتلال الإيطالي في أكتوبر سنة ١٩١١ فدفعت الشعب كله — من حدود مصر إلى حدود تونس — إلى الوقوف في وجه هذا الطغيان الجارف والظلم الصارخ . ودافع عن كرامته دفاعاً كان مضرب المثل بين الشعوب ، وموضع الإعجاب ممن يقدرون الشجاعة وحياة الحرية قدرها .

الفصل الأول

فيما يتعلق بالعمل للوحدة في طرابلس وبرقة

السياسة الأجنبية :

كان للسياسة الأجنبية التي أكرهت السيد أحمد الشريف على محاربة الانجليز على حدود مصر أسوأ الأثر على حركة الجهاد في برقة ، فلم يلبث الانجليز أن تغلبوا عليه وأبعدوه عن حدود مصر ، ووجدت سياستهم مجالاً في برقة ، بعد أن حلّ إدريس محله ، فكانت سبباً في إبعاده عنها أيضاً . وقد عانى من البؤس هو وإخوانه ما حمله على الانتقال إلى الآستانة في أكتوبر سنة ١٩١٧ .

السيد إدريس في برقة :

كان السيد أحمد الشريف يتمتع بثقة كبيرة واحترام فائق ، فما كانت الأنظار في برقة تتجه إلى غيره وهو موجود . ولما تغلب عليه الانجليز في حربه معهم على حدود مصر خلا الجو في برقة للسيد ادريس ، والتفت حوله عجلة السياسة الانجليزية الإيطالية ، وابتدأ تدخلها بالتفريق بين برقة

وطرابلس،ولم تجد في جانبه من الصلابة ما يمنعها من المضي في سياسة التفريق.

واستكان السيد ادريس لهذه السياسة الظالمة ، وأبى إلا أن يكون من أنصارها ، ودخل مع الانجليز والطليان في معاهدات تخص برقة وحدها . واستقل فيها برأيه بدون أن يستشير أحداً . وقد ذكرناها فيما مضى بعنوان سياسة المعاهدات .

سياسة المعاهدات :

طلب الانجليز والطليان من السيد ادريس عقد معاهدات فلم يمانع .

ونحب أن ننقل إلى زعماء العرب نصوص هذه المعاهدات التي بقيت حقبة من الزمن في طي الخفاء ، والتي كانت أول حجر وضع للفصل بين برقة وطرابلس ليروا ما كسبه السيد إدريس لبرقــة ، وما أصاب الوطن من تقسيم وضياع حقوق .

اتفاق الزويتينة :

بدأت المفاوضات في الزويتينة في أواخر سنة ١٩١٦ واستمرت بين أخذ ورد بين السيد ادريس وبين الانجليز والطليان إلى أبريل سنة ١٩١٧ حيث وقع عليه الطرفان في عكرمة . ولذلك يعرف هذا الاتفاق بمعاهدة عكرمة . وهذا نصه :

اتفاق الزويتينة

شروط تمهيدية لراحة خواطر أهل الوطن

البند الأول – مستعدون لعمل الترتيب في الكف عن المحاربة في قطر برقة (سيرنايكا) وذلك بمنع التعديات سواءً كان عن الطليان والعرب

الموجودين معهم والتجار بحيث يصير التعامل بين عرب الداخل والعرب الذين تحت النقط الإيطالية بكل حرية في المستقبل .

البند الثاني — التجارة يمكن اجراؤها بكل راحة . بحيث التجار العرب يجوز لهم التردد إلى الداخلية والوصول إلى الأدوار . ومثل ذلك عرب الداخل يتاجرون بكل حرية وبدون سلاح .

ونظراً لوجود الفتن فطرق التجارة بيننا تكون منحصرة موقتاً في ثلاث نقط : وهي بني غازي ودرنة وطبرق بحيث يمكن لنا حصر التجارة في الجهات المذكورة حتى لا تتعدى لغيرنا . وعند انتهاء الفتن تطلق التجارة من جميع النقط حسب الاتفاق الذي يكون . والمحافظة على أمن البلاد تكون عائدة إلى حكومة ايطاليا في المناطق التي هي محتلة بها وإلى السيد ادريس في المناطق الداخلية الغير محتل بها الطليان .

البند الثالث — يقف الإيطاليون على حد نقطهم المحتلون بها الآن ولا يجددون نقطاً عسكرية زيادة على ما هو كائن ونحن كذلك . ونمنع نحن وايطاليا وقوع التعديات من عرباننا وعساكرنا ضد بعض ، ونجري أشد العقوبات على من يتسبب في وقوع أي شيء مناف لشروطنا هذه . وبعد انتهاء الفتن تكون الراحة . وإن السيد محمد ادريس يتعهد بأنه عندما يصير الاتفاق معمولاً به يحيط علم الحكومة الإيطالية بمواقع قوات أدواره . وإذا تألفت قوات مسلحة سواها بدون مسوغ فيكون للحكومة الإيطالية كمال الحق في مهاجمتها .

البند الرابع — ان ايطاليا تتعهد بإبقاء المحاكم الشرعية في الأماكن التي فيها لزوم لها وبأن تعين فيها قضاة علماء موثوقاً بهم ولهم صلاحية في الدعاوى المتعلقة بالنكاح والطلاق والفرائض وكل الأحكام الدينية الإسلامية . كما أن المحاكم النظامية تكون كما كانت مراعية لمبادىء الشريعة والعوائد الإسلامية ، كذلك توجد ايطاليا في برقة مدارس للعلوم والصناعات

ويكون فيها تعليم القرآن وبها علماء دينيون ليتيسر لنا إرسال أبناء العرب الممكن إرسالهم للتعليم في داخلية البلاد لا إلى جهة أخرى وليعلم من ذلك أن الحكومة الإيطالية تحب الدين الإسلامي وتحترمه وتسعى في نشره وتعليمه ببلاد تملكها ، وبذا يتيسر لنا طمأنينة خواطر العرب وقبولهم لما نقوله ، وبهذا نتوصل إلى ما نتمناه في المستقبل .

البند الخامس – ان الزوايا المحتلة من طرف الطليان يعيدوها لنا في المستقبل بعد الاتفاق كما أن ايطاليا ترد لنا الأملاك التي سيعترف بلزومها للزوايا وكانت مملوكة لها ، وتكون الأملاك المذكورة معفاة من الاعشار . أما أراضي الزوايا المستعملة التي يحتلها الجند الإيطالي فتبقى بيد الطليان إلى أن يمكن إرجاعها لنا بعد الراحة . وإن الحكومة الإيطالية بمعرفتها وبناءً على طلبنا ستعين مرتبات للذين نعينهم من قبلنا بصفتهم مشايخ زوايا أي نواباً عنا وما يلزم ، وذلك في الأراضي التي يحتلها الإيطاليون . ويكون لنا الحق في تعيين مشايخ زوايا في الأراضي المحتلة وعزلهم ونقلهم وقطع مرتباتهم وإعطائهم إياها . كل ذلك بشرط السبق بطلب رضا دولة الوالي .

البند السادس – وبما أنه لا سبيل الآن لحمل الناس على تسليم السلاح خصوصاً في هذه الحوادث والفتن التي يلزم فيها زيادة على أن ينزع منهم إجبارياً في المستقبل ويترك عندي . وبشرط أن نترك للعائلات العدد الذي لا بد منه للمدافعة من اللصوص . ويتعهد السيد ادريس بعدم معارضة الحكومة في نزعها السلاح من الناس . كما أن الحكومة يكون لها الحق في نزع السلاح قهراً من العائلات المعتدية على النقط والمراكز الإيطالية أو على المستسلمين للطليان .

البند السابع – يجوز للحكومة أن ترسل إلى الداخلية لدى أي شيخ من مشايخ الزوايا المعينين من قبلنا لمباشرة الأشغال التي تخصها نائباً عنها

ليعرض ويفهم الرئيس بتلك الجهة السبب الذي أوجب حضوره ، وعند وجود أسباب يقوم بتسهيل الصلات بيننا ويتفاهم مع مشايخ الزوايا فيما يتعلق بحركات التجار الإيطاليين والتابعين لهـم الذاهبين إلى الداخلية بأشغال تجارية . ويجوز للحكومة الإيطالية أن تعين نائباً عنها يزورنا عند وجود أسباب تدعو إلى ذلك في محل وجودنا بمعرفة وكلائنا ومشايخ زوايانا ويجور لنائب الحكومة الإيطالية عند وفوده إلينا أو إلى شيخ أية زاوية أن يستصحب معه عسكراً (درك) مسلحين بالعدد اللازم لحفظه وخدمته . ويحافظ رجالنا عليهم خشية التعدي وبعد انقضاء مهمته يعود إلى مركزه .

البند الثامن — أما المسائل المتعلقة بواحات الكفرة فلا لزوم للتكلم عليها في هذا الاتفاق ومتى لزمنا أي إصلاح فبالطبع نأخذه من الحكومة الإيطالية .

البند التاسع — ان البضائع المستوردة والمخصصة لعائلة السيد ادريس ولطلبة واحات الكفرة تكون معفاة من جميع الرسوم الجمركية في جميع موانىء البلاد ما عدا تجارة السلاح فانه لا يجوز دخوله كما أن محصولات واحتي الكفرة وجالو المحلية الممكن تصديرها على حساب العائلة المشار إليها تكون معفاة من جميع التكاليف الجمركية . وفي بعض المواني يكون تعيينها بالاتفاق بين الطرفين في برقة . تبني الحكومة الإيطالية مخازن أو مظلات لحفظ البضائع المذكورة في الفقرتين السابقتين .

البند العاشر — نتعهد بأن نبعد عن قطر برقة كل مسبب للفساد أو ساع في إيجاد الفتن بيننا والحكومة الإيطالية وغيرها من أصدقائنا وأصدقائها .

البند الحادي عشر — ونسبة لوجود أسباب تدعو الحكومة الإيطالية أن تمدنا بالمساعدة المادية فإن الحكومة الإيطالية تنظر في طلبنا بالمدد المالي بعين الالتفات وتسمح بتوصيل أدوارنا المعترف بها والمذكورة في المادة

الثالثة بأقرب المراكز الإيطالية بواسطة التليفون وهذا تسهيلاً للمواصلات ولتبادل الآراء لأجل المحافظة على النظام والأمنية .

البند الثاني عشر – لا لزوم للتكلم في شيء مما يخص مرتبات وخلافه للعائلة السنوسية الآن بل الغرض راحة الوطن وخدمة الأمن .

البند الثالث عشر – يلزم الاتفاق استعجالاً وتمهيد الأمور لئلا يحصل عدم راحة والغرض السرعة في الأعمال والنوايا سليمة ونتفق الجميع الآن على الإصلاح وإطفاء الفتن ونعود إلى إتمام الأمور .

١٤ أبريل سنة ١٩١٧

الأميرالاي دويتا

الكومنداتور لويجي بنتور

محمد ادريس المهدي السنوسي

الختم

* * *

اتفاق الرجمة

ووفاء بالوعد الذي وافق عليه الطرفان في آخر اتفاق الزويتينة بالعودة إلى إتمام الأمور فقد عقد اتفاق الرجمة . وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

بما أن الحكومة الإيطالية قد عرفت بالتجربة أثناء الحرب العمومية عناية السيد محمد ادريس المهدي السنوسي في السعي معها وراء راحة

البلاد ورفاهية أهلها وانتظام شغلها ورقيّها فانه ستمنحه رتبة الأمير السنوسي وقد تقرر ما يأتي :

(أ) الحكومة تفوض إلى الأمير السنوسي رياسة وإدارة واحات أوجله وجالو والكفرة والجغبوب المستقلة داخلياً وله أن يتخذ أجدابية مركزاً لأجل ادارة الواحات المذكورة .

(ب) يكون له الحق بأن يقدم للحكومة عدداً من نواب أهالي الواحات المذكورة بنسبة سكانها يقبلون في مجلس النواب لا فرق بينهم وبين النواب الآخرين ودرجتهم كدرجتهم وصفتهم كصفتهم .

(ج) يجب على الحكومة استماع رأي الأمير وذلك في أوامرها إذا أصدرت أوامر تتعلق بالواحات أيضاً (كالأنظمة القانونية مثلاً) .

(د) يكون للأمير السنوسي الحق في التشريفات والأشعرة والنعوث المبينة على حدة في الملحق حرف (أ) .

المادة الأولى ـ ليس عند الحكومة الإيطالية ما يحملها على مخالفة السيد ادريس في رغبته بأن تكون رتبة الأمير السنوسي من بعده تنتقل بالوارثة إلى أولاده وأنساله الأكبر فالأكبر ، وفي الوقت الحاضر ينتخب الأمير بمعرفته أحد أفراد عائلته خلفاً له في رتبته وما يتعلق به .

المادة الثانية ـ يكون للأمير تمام الحرية في الاقامة والجولان في جميع أنحاء القطر البرقاوي بالاتفاق مع الحكومة، والحكومة تكون مسرورة جداً كلما قدم لها الأمير ملاحظاته على جريان الأمور لأجل مصلحة البلاد وسعادة أهلها .

المادة الثالثة ـ للأمير أن يتخذ علماً شخصياً يجوز له رفعه فوق منزله في كل مكان يقيم فيه وأيضاً في البلدان التابعة لادارته ولكن السواحل وما كان على الحدود من أماكن تلك البلدان لا تخفق عليها إلا الراية الإيطالية وحدها ، ذلك حفظاً لسلامة أراضيها إزاء الدول .

المادة الرابعة ــ نظراً لما تنويه الحكومة من احترام الملكية وعدم التطاول على ما للجماعات والأفراد من الحقوق في أراضيها فمن البديهي انها ستراعي مصلحة الأهالي والطائفة السنوسية وتعتبر ما سيبديه لها الأمير من رأيه وفكره عند منحها لكل شركة رخصة امتياز لأجل إجراء أعمال إصلاحية أو تجارية في قطر بنغازي كله ، ولكي يتبين للناس أجمعين أن الحكومة لا تريد إيجاد مصالح لأحد خلافاً لأبناء البلاد من الآن فصاعداً على أرباب كل مشروع كبير يزيد رأس ماله عن ٥٠٠ ألف فرنك أن يقيموا اكتتاباً عاماً لا يقل عن ربع رأس المال يكون مخصصاً لأبناء الوطن ومن جملتهم العائلة السنوسية الكريمة دون غيرهم ويتركوه مفتوحاً لمدة ٦ أشهر كاملة ليشتركوا معهم في المشروع .

المادة الخامسة ــ ان الحكومة ستجعل تحت تصرف الأمير باخرة لائقة بمقامه كلما أراد الأمير ذاته أو أحد أفراد عائلة السادة السنوسية الكرام السفر .

المادة السادسة ــ سيترك لأهالي القطر البنغازي من أهالي الحاضرة والبادية ما عندهم الآن من السلاح ليحافظوا على الأمن ويدافعوا عن أنفسهم . هذا مع بقاء مجلس الشيوخ ملزماً بما فرض عليه في المادة التاسعة من الترتيب السياسي الاداري لقطر بنغازي المصدق بأمر الولاية بتاريخ واحد مايو سنة ١٩١٩ رقم ٢٢٦٠ وهكذا يكون رؤساء القبائل ومشايخ المشايخ هم الذين يديرون شؤون قبائلهم حسب نص القانون الأساسي ووفقاً لهذا القانون يكونون هم المسؤولين ازاء الحكومة عن حفظ النظام والأمن في الأراضي القاطنة فيها قبائلهم والتي هي بمنزلتها ولذلك سيلغي الأمير وبصورة دائمة الأدوار وقرقولاته وكل التشكيلات السياسية والادارية والعسكرية أية كانت من الجهات التي لم تعهد إدارتها اليه ويكون إجراء

ما ذكر في الفقرة السابقة في مدة لا تزيد عن ثمانية أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

المادة السابعة — ان الحكومة الايطالية تعلن على رؤوس الأشهاد أنها لا تنوي أصلاً أن تتملك أراضي الأهالي سواء كانت مملوكة لأفراد أو لجماعات فضلاً عن أراضي الزوايا لكي تعطيها ملكاً لآخرين .

المادة الثامنة — ان الحكومة ستجعل لمشايخ قبائل الواحات معاشات مثل التي ستدفع لمشايخ القبائل الأخرى — ان هذه المعاشات ستكون دائمة وسترتب بغاية الاعتناء باعتبار دفاتر الأسماء التي يقدمها الأمير للحكومة .

المادة التاسعة — عملاً بالقانون الأساسي لا تضرب الضرائب إلا بعد أن يكون مجلس النواب المحلي قد بحث عن ذلك وقرر إمكانه أو عدمه نظراً لحالة البلاد فإذا حدثت أحوال تراءى فيها من المصلحة استشارة بعض المهمين غير الحائزين لصفة النيابة فيمكن الحكومة أن تستقدمهم وتستشيرهم في ذلك الموضوع .

المادة العاشرة — للأمير السنوسي إذا اقتضت الحالة أو المصلحة العامة أن يشير على الحكومة بتخفيف جزاء أحد المحكومين أو يسعى في استحصال العفو له بالطرق القانونية .

المادة الحادية عشرة — سيعين في جيش برقة ظباط وصف ظباط من أهل الوطن وذلك بالطرق والكيفيات الواردة في القانون الأساسي . أما إذا لزم إرسال ظباط عسكريين من الإيطاليين وأبناء الوطن إلى الجهات التي قد فوضت الحكومة إدارتها إلى الأمير فستعين الحكومة مراكزهم بالاتفاق مع الأمير وتعتبر كل الاعتبار ما يعرضه عليها في شأن سلكهم وللأمير أن يختار ضابطاً عالياً عربياً أو إيطالياً حسب رغبته لحرسه الخصوصي .

المادة الثانية عشرة — يعفى العرب من أهالي قطر برقة كافة من الخدمة العسكرية إلا من تطوع بحريته ورضاء نفسه كما ورد في القانون الأساسي .

المادة الثالثة عشرة — تؤسس بكل سرعة ممكنة مدارس ابتدائية واعدادية حسب ما يقتضيه الموقع تدرس فيها جميع الفنون الدينية والعصرية باللغتين الإيطالية والعربية حسب التفريق الوارد في المادة الحادية عشرة من القانون الأساسي. وهكذا يعترف الطرفان بلزوم تأسيس مدرستين إعدادية وعالية في بنغازي وإعدادية في درنة وواحدة رشدية في كل من طبرق وأجدابية والمرج وعند اللزوم واحدة رشدية في كل من مراوة والزاوية البيضاء. وأما المكاتب الابتدائية فتؤسس كافة في مراكز الداخلية والشواطىء ويكون جلب الأولاد لها تكليفاً إجبارياً على الأهالي المسلمين . وأما ما يختص بالنظام المدرسي فسيقرره مجلس النواب والمعارف الخصوصية التي يمكن أن تشكل لهذا الغرض .

المادة الرابعة عشرة — اللغتان الرسميتان في القطر هما الإيطالية والعربية وفقاً للقانون الأساسي وأيضاً في المحاكم تكون المرافعات بالإيطالية والعربية إذا أمكن .

المادة الخامسة عشرة — الحكومة بقدر الإمكان ستدفع معاشات لبعض المشايخ السنوسية على ما يشير به الأمير ويراه موافقاً وستعترف الحكومة بإعفاء الزوايا السنوسية من كل الضرائب وداخل حدود ما كانت عليه الحكومة التركية .

المادة السادسة عشرة — ان الحكومة ستجعل للأمير معاشاً كافياً للقيام بشئون إدارته الخصوصية ومصاريفه مع معاشات مختلفة لأفراد العائلة السنوسية على موجب الجدول المربوط بهذا الملحق (حرف ب) ويكون الدفع للأمير سنوياً يعني تدفع الحكومة له معاش سنة كاملة من شهر أكتوبر سنة ١٩١٩ الذي جرى فيه الاتفاق بين الطرفين وتدفع معاشات العائلة السنوسية بواسطة الأمير ويكون لأفراد العائلة السنوسية الحق في انتقال مرتب أحدهم إذا وافته منيته إلى ورثته فيكون للأمير وحده الحق

في تقسيمه على الورثة حسبما يعطيه الشرع الشريف ومصلحة العائلة . والأمير بصفته رئيس العائلة يكون هو المرشد والمدير فيما يخص سلوك أفرادها وهو الكفيل والمسؤول ازاء الحكومة ، وبناءً عليه إذا ارتكب أحد منهم لا سمح الله بدون تعمد جريمة أو أشياء تستوجب الجزاء فلا تباشر الاجراءات اللازمة إلا بعد سماع رأي الأمير .

المادة السابعة عشرة ــ الحكومة ستعين أيضاً فيلقاً مخصوصاً للأمير يدفع منه ما يلزم لإعاشة عدد كاف من الجنود ليحرسوا شخص الأمير ويقوموا بالخدمات الشريفة وبالمحافظة على الأمن في الواحات والجهات التي تفوض الحكومة إلى الأمير حفظ راحتها وأمنها وذلك بشرط ألا يكون دون الألف ويسوغ زيادة عددهم باتفاق مع الحكومة .

المادة الثامنة عشرة ــ ان الأمير يمتنع بصورة قطعية عن تحصيل ما يقال له الجمرك وعن جباية الويركو والاعشار وغير ذلك ، ولا تعارض الحكومة في قبوله لشخصه أو لزواياه الزكاة الدينية المقدمة له طوعاً وبدون إكراه حسبما يعطيه الشرع الشريف .

المادة التاسعة عشرة ــ ان العلاقات الحسنة التي بين الحكومة والأمير تقضي عليه ببذل قصارى جهده في معاونة الحكومة لأجل حسن تطبيق القانون الأساسي فلأجل ذلك يتعهد بأن يسهل لدى الأهالي تنفيذ هذا القانون وفروعه المشترط عرضها على مجلس النواب المحلي لكي يصادق عليها فيتمكن أبنـــاء البلاد من تدبير شؤون أنفسهم بما يستحقون من الأحكام الحرة .

فبناءً على تلك المبادىء الحرة وتطبيقاً لها تكون التجارة حرة في كل البلاد حتى إلى أقصى الداخلية والعكس بالعكس . وستساعد الحكومة المبادلات التجارية بأحسن وجه حتى باجراء ما يستفيد منه تجار القوافل من الأعمال النافعة والانشاءات الصالحة ــ أما الأمير فهو من جهته يتعهد

باستعمال نفوذه العظيم في الإرشاد والإقناع كي لا يحول أحد بأي وجه كان دون مد الطريق والسكك الحديدية ، وخطوط البريد والأوتوموبيلات ، والسيارات والتلغراف والتليفون ودون الأشغال اللازمة كرسم الأراضي ومساحتها ودون العمليات التي تقتضيها القوانين العقارية فإن مثل هذه الأشغال كلها لا بد منها لتعمير البلاد وترقيتها وترويج تجارتها .

المادة العشرون – ان المتعاقدين يتعهدان بأن يعيدا النظر على ما لم ينص عليه في هذا من المسائل الواردة في التسوية السابقة التي قبلها السيد ادريس مبدئياً وعلى كل مسألة تنشأ بعد هذا الاتفاق فتحل المسائل المذكورة بصفة ودادية وموافقة للمبادىء المقررة هنا مثلاً كيفيات تحصيل رسوم الجمرك وغيرها المفوضة ادارتها المختارة إلى الأمير .

الرجمة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ الامضاءات

* * *

ملحق حرف (أ)

بيان ما يخص الأمير السنوسي من ملحق النعوت وعلائم التعظيم والأشعرة : إن الحكومة الإيطالية ستمنح الأمير السنوسي لقب صاحب السمو لقباً فخرياً وفي الاحتفالات الرسمية يكون مكان الأمير أشرف مكان بعد الوالي . ان قدم الأمير بصفة رسمية على كل مدينة فيها مدافع وجب إطلاق المدافع إكراماً له ١٧ طلقة . وعند وصوله إما براً أو بحراً تؤدي له فصيلة من المعسكر التحية العسكرية الجارية بها العادة ، وإذا كان يقيم بصفة رسمية في مدينة واقعة في بلاد إسلامية ومر بحرس القشلاقات والمعسكرات وغيرها من الأماكن العسكرية وجب عليه نداء الخفراء فيصطفون صفاً ويقفون الوقفة التي يقال لها اتنتي (انشيه) وينفر

البوق ثلاث نفرات ، وإذا كان يقيم بالصفة المذكورة وذهب إلى الجامع لأداء صلاة الجمعة قامت فصيلة من الجنود لأداء التحية العسكرية له وفي أثناء موكبه في أي موقع كان في القطر البنغازي ينصب على الزاوية السنوسية التي في المتصرفية التي يقيم فيها الأمير علمه والسفينة التي يركب الأمير فيها تنصب علمه في الصاري الكبير على حسب العوائد عند سفرها في البحر ووجودها في المياه الساحلية . وإذا طلب الأمير من الحكومة الإنعام على أحد برتبة من رتبة نيشان كونت ايطالية فتعتبر الحكومة طلبه كل الاعتبار .

الرجمة يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٣٣٩
الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . الامضاءات

ملحق حرف (ب)

مقدار معاش سموّ الأمير شهرياً فرنكاً ايطالياً (٦٣٠٠٠ فرنك ايطالي) معاش الخلف والمعية (١٥٠٠٠ فرنك ايطالي) أما السيد أحمد الشريف والسيد محمد عابد والسيد رضا والسيد هلال والسيد صفي الدين وأولاد السيد علي الخطابي المرحوم ، على أن هؤلاء الآخرين يعتبرون شخصاً واحداً فلكل منهم ١٠٠٠٠ فرنك ايطالي . ويكون أيضاً لكل واحدة من السيدات أمهات العائلة السنوسية الكريمة وعددهم ست معاشات شهرية ٣٠٠٠ فرنك ايطالي :

الرجمة يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ١٣٣٩ هـ الموافق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠

وهذا نص التعهد الذي أخذه الانجليز على السيد ادريس :

قد اتفق السيد محمد ادريس السنوسي مع الحكومة البريطانية وتعهّد لها بمـا يأتي :

١ – أن يسلم جميع الأشخاص الذين يصلون للجهات الغير محتلة بالايطاليين في مقاطعة برقة وجهات سرت سواءً كان وصولهم بسبب غرق مركبهم أو لأي سبب من الأسباب متى كان هؤلاء الأشخاص تابعين لدولة بريطانيا أو لأي دولة من دول الحلفاء ، وأن يسلم أيضاً جميع الأشخـاص من أي جنسية كانت إن كانوا مسافرين عـلى مركب بريطاني أو مركب تابع لدولة من دول الحلفاء والتجأوا إلى البر لضرر أصاب مركبهم ، ويقوم السيد ادريس بتسليم هؤلاء الأشخاص كلهم لأقرب نقطة بريطانية أو ايطالية من دون أن يمسهم أي ضرر من تابعيه وبدون احتياج لمفاوضات جديدة بخصوصهم . وأن يسلم أيضاً جميع المصريين المحجوزين ضد رغبتهم في أقرب وقت ممكن .

٢ – أن يسلم إلى البريطانيين كأسرى حرب جميع الضباط الترك والضباط الآخرين المنسوبين لدولة معاديـة وجميع الأشخاص الذين ينتسبون لدولة معادية لبريطانيا ويكونون تابعين لتلك الدولة إذا وقع هؤلاء الأشخاص في قبضته ولسيادته الخيار إذا شاء في أن يبعدهم من قارة إفريقية .

٣ – لا يسمح لأحد من السنوسيين المسلحين أن يقيم في سيوة أو الجغبوب وأن يدخل من جهة أخرى في الأراضي المصرية ولا يسمح بعقد أي اجتماع مسلح للسنوسيين قرب الحدود المصرية ويستثنى من ذلك ٥٠ من السنوسية يقيمون في الجغبوب يسمح لهم بحمل السلاح بقصد المحافظة على النظام والأمن في تلك الجهة .

٤ – أن يبعد من الجغبوب وبرقة كل شخص يسعى في الفساد أو يعبث بالأمن أو في إحداث القلاقل بين السنوسية والحكومة البريطانية .

٥ – يقوم وكلاء السنوسية بمساعدة الحكومة البريطانية بتنفيذ القوانين التي وضعتها لمراقبة التجارة بين مصر والجهات الغربية .

٦ — وبتعهد السيد ادريس بالقيام بالشروط المتقدمة ، تقوم الحكومة البريطانية بما يأتي : —

أولاً — بفتح طريق التجارة ما بين مصر والجهات الغربية تحت القوانين الآتية :

(١) ان ميناء السلوم السوق الوحيد المفتوح للتجارة مع عرب الجهات الغربية ولا يسمح بالتجارة ما بين سيوه والواحات وبين الجهات الغربية .

(٢) البضاعة التي ترد للسلوم تستحضر من الاسكندرية فقط ، وبكمية محدودة توافق عليها الحكومة . والمراكب التي تحمل البضاعة تسافر ما بين الاسكندرية والسلوم على مسؤولية أصحابها وطبقاً لقوانين الموانى المصرية ، وليست الحكومة مسؤولة عن هذه المراكب ولا عما تحمله من البضائع .

(٣) يسمح لعدد محدود من التجار فقط تختارهم الحكومة بمزاولة التجارة بين مصر والسلوم .

(٤) جميع عرب الجهات الغربية الذين يريدون مشترى أشياء من السلوم يلزم أن يكون معهم تصريح من السيد ادريس وستكتب الحكومة إلى السيد ادريس صورة هـذه التصاريح لتكون جميعها بالصورة التي توافق عليها الحكومة وليكن مفهوماً جلياً أنه إذا ظهرت علامات تدل على أن المؤن المشتراة من مصر أو من الأسواق الايطالية ستصل إلى أعداء دول الحلفاء أو إذا ظهر أن شروط الاتفاق التي بين السيد ادريس والحكومة البريطانية والحكومة الايطالية غير معمول بأحدها ففي إحدى تلك الحالتين يقفل سوق السلوم في الحال .

ثانياً — ولو أن الحكومة لا تسمح بوجود زوايا للسنوسية في أراضي القطر المصري أو في سيوه أو الواحات في المستقبل إلا أنها ستسمح لرجال السنوسية غير المسلحين أن يجمعوا الهبات التي يجود بها منتسبو هذه الطريقة

في القطر المصري ، وذلك عندما يستتب الأمن ويرجع النظام الملكي في الجهات التي قد استبدل فيها بالحكم العسكري . وستخابر الحكومة السيد ادريس عندما يتم ذلك .

ثالثاً ــ الأشخاص المعتقلون في مصر والمشتبه فيهم بانحيازهم ومساعدتهم للسيد أحمد يطلق سراحهم متى تبين للحكومة أن إطلاق سراحهم لا يعود بالضرر لا عليهم ولا على الحكومة ، وقد سبق وأطلق سراح كثيرين منهم . والحكومة تعيد النظر كل شهر في قائمة أسمائهم لتخلي سبيل من يمكن اطلاق سراحه منهم .

رابعاً ــ ولو أن الجغبوب ستبقى كما كانت داخلة في الحدود المصرية إلا أن إدارة شؤونها الداخلية ستعهد إلى السيد ادريس تحت مراعاة الشرط الثالث من الشروط المتعهد بها السيد ادريس .

في ١٤ أبريل سنة ١٩١٧ .

اللواء طلبت	محمد ادريس المهدي السنوسي
ممثل الحكومة البريطانية	النائب عن السنوسية

* * *

هاتان معاهدتان وقعت أولاهما بين السيد ادريس من ناحية ، وبين الانجليز والطليان من ناحية أخرى . ووقعت ثانيتهما بينه وبين الطليان . وقد اختص الانجليز بأخذ تعهد عليه في مقابلة اختصاص الطليان بإحدى المعاهدتين وكل من المعاهدتين والتعهد لا يختلف عن الآخر فيما تركه من أثر سيىء على وحدة طرابلس وبرقة .

ولم يكتف الانجليز بما جاء في البند العاشر من اتفاق الزويتينة المشترك بينهم وبين الطليان . بل أخذوا مثله على السيد ادريس في رقم ٤ من التعهد الخاص بهم . ولا يخفى على أحد أن السعي في الفساد ، والعبث بالأمن ،

وإحداث القلاقل ؛ وما إلى هذه الألفاظ التي ذكرت في رقم ٤ من التعهد التي يمليها القوي على الضعيف إنما هي عبارات يقصد منها الحد من نشاط الوطنيين والضرب على أيدي كل من يناوىء سياسة الاستعمار أو يحاول معارضتها .

والبند العاشر من اتفاق الزويتينة وما ماثله في المعنى من التعهد الانجليزي رقم ٤ هما اللذان بمقتضاهما منع السيد إدريس السيد أحمد الشريف من البقاء في برقة بعد أن تغلب عليه الانجليز على حدود مصر .

وقد طبقت اتفاقية الزويتينة قبل توقيعها على من بقي في برقة من رؤساء المجاهدين والضباط الأتراك فطردوا من برقة إلى الكفرة وغيرها ، والتجأ السيد عبد الرحمن عزام ونوري بك إلى مصراته . وبطرد هؤلاء الرؤساء والقادة خلا الجو للسيد ادريس لمواجهة السياسة الانجليزية الإيطالية بمفرده ، فلم يمكنه التخلص مما أملته عليه إلا بالموافقة .

وكان اتفاق الزويتينة أول حجر وضع في سياسة الفصل بين برقة وطرابلس، كما كان السيد ادريس أول من وضع هذا الحجر. وبهذه المعاهدة قضي على حركة الجهاد في برقة . وأمن الطليان بقاءهم فيها وحولوا جيوشهم وأسلحتهم التي كانت فيها إلى طرابلس . وفي هذا الوقت كانت الثورة الوطنية في طرابلس على أشدها يتزعمها رمضان بك السويحلي ، ومختار بك كعبار ، ومحمد بك سوف، وأحمد بك المريض، وخليفة بك ابن عسكر وغيرهم .

معاهدة الرجمة

وبمقتضى معاهدة الرجمة منحه الطليان الإمارة على أربع واحات في دواخل برقة لا ثروة فيها ولا حضارة ولا علم ، وهي : أوجله ، وجالو ، والجغبوب والكفرة . وقد جاء في هذه المعاهدة ما نصه :

« بما أن الحكومة الإيطالية قد عرفت بالتجربة أثناء الحرب العمومية عناية السيد محمد ادريس المهدي السنوسي في السعي معها وراء راحة البلاد ورفاهية أهلها ، وانتظام شغلها ورقيّها فإنه ستمنحه رتبة الأمير السنوسي » إلى آخر ما جاء في المعاهدة ؛ وقد وقّع السيد ادريس هذه المعاهدة بعد أن فهم أن إمارته منحة من الطليان . وأنها قاصرة على أربع واحات في دواخل برقة هي أشبه بالصحراء منها بالقرى .

وهذا نص المرسوم الصادر من ملك ايطاليا بمنح ادريس السنوسي لقب أمير [١] :

صدر مرسوم ملكي ايطـــالي رقم ١٧٥٥ بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بمنح السيد محمد ادريس السنوسي (الشرف الايطالي الرفيع) وهو لقب الأمير السنوسي ، لما يتبعه من صفات وإكرام ، كصاحب السموّ ، وكرئيس لإدارة واحات أوجله وجالو والجغبوب والكفرة ، ادارة ذاتية .

التوقيع
فيتوريو إيمانويلي الثالث
ملك ايطاليا

صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٢٠ رقم ٢٩٩ .

تقديراً للأعمال التي قام بها السيد ادريس السنوسي أثناء الحرب العالمية والاتفاق مع الحكومة الايطالية .

وتقديراً لهمته في التعاون مع الحكومة الايطالية لتهدئة الخواطر في برقة ، ورفاهية البلاد وتقدمها وتقديراً وإثباتاً لفضله .

---

١ منقول من جريدة الثورة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

وبعد الإصغاء إلى مجلس الوزراء .. وبناءً على اقتراح وزير المستعمرات — أمرنا بما هو آت :

يمنح السيد محمد ادريس السنوسي لقب أمير ، بما له من مزايا وإكرام للقب صاحب السمو ، وبوصفه رئيساً منتدباً منا ، ليتولى إدارة واحات أوجله ، وجالو ، والجغبوب ، والكفرة ، إدارة ذاتية ، كما يرخص له باختيار أجدابيه كمركز رئيسي لادارته .

نأمر بأن يسجل هذا المرسوم وعليه خاتم الدولة في الجريدة الرسمية ، الخاصة بقوانين ومراسيم مملكة ايطاليا .

على كل من يخصه الأمر تنفيذ هذا المرسوم والعمل به .

صدر في روما يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ .

فيتوريو إيمانويلي
جيوليتي — روسي

وهذا أول عهد العائلة السنوسية بالامارة في حياتها الطويلة في برقة . وهذه أول إمارة أسندت إلى السيد ادريس السنوسي . وهي بما يحوطها من ظروف كان قبولها محل استغراب من جميع مواطنيه . وكانت هذه المعاهدة أضرّ من سابقتها في اعتراف السيد ادريس بفصل برقة عن طرابلس . وقد احتاط الانجليز والطليان في ألفاظ هاتين المعاهدتين بحيث لم يقع فيها لفظ يفيد العموم ، أو لا يكون صريحاً في برقة فقط .

وفي هذا الوقت كان في إمكان السيد ادريس أن يتصل بالزعماء الطرابلسيين في طرابلس ويتفاهم معهم على ما يجب عمله ، لأن ما كان بين برقة وطرابلس من سوء التفاهم قد زال ولم يبق له أثر بفضل ما حصل من الاتفاق في مؤتمر سرت الذي اجتمع فيه الطرابلسيون والبرقاويون في ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ ولكنه لم يحاول ذلك .

وقد أدرك الطرابلسيون سوء عاقبة هذا التقسيم ، ولكنهم صبروا على مضض ، ولم يمكنهم أن يعدلوا من موقف السيد ادريس لأن ويلات الحرب كانت تشغلهم عن ذلك ، ولأنه لم يجعل في حسابه أن طرابلس وبرقة جزءٌ لا يتجزأ ، ولم يحسب الانجليز والطليان لغيره حساباً ، فوافقهم على ما تقدموا به من عروض .

وبقي الطرابلسيون ينتظرون فرصة يعبرون فيها عن رأيهم في هذه الوحدة التي رأوا أن معاهدات السيد ادريس ضربتها في الصميم . وحينما عقدوا مؤتمر غريان في أكتوبر سنة ١٩٢٠ قرروا فيه ما يأتي :

« ان الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ، ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب . وتكون له السلطة الدينية ، والمدنية ، والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقره الأمة بواسطة نوابها ، وأن يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة » .

وقد أرسل هذا القرار إلى والي طرابلس الإيطالي « مركتيلي » . وكانت هذه أول فرصة سنحت للطرابلسيين بمواجهة الطليان — من طريق رسمي — بوحدة برقة وطرابلس .

ولم يقف الطرابلسيون عند هذا الحد ، بل انتهزوا أيضاً فرصة مفاوضاتهم مع الطليان في مارس سنة ١٩٢٢ فاشترطوا على الطليان وحدة القطر كله من حدود مصر إلى حدود تونس ، وتمسكوا بهذه الوحدة ، وعارض الطليان فيها ، وأصرّ الطرابلسيون على تنفيذها ، فقطعت المفاوضات من أجل ذلك واستؤنفت الحرب .

واعتزم الطرابلسيون أن يحققوا هذه الوحدة ، وأن يجعلوا الطليان أمام الأمر الواقع ، فاتفقوا على إمارة السيد ادريس ، وأرسلوا إليه وفداً

يدعوه إلى طرابلس ليبايعوه بالامارة ، فأظهر تردداً كان من أقوى أسبابه ما كان بينه وبين الطليان من علاقات حسنة ؛ فحملهم إخلاصهم للوحدة ورغبتهم فيها على أن يكتبوا وثيقة البيعة بالامارة وأرسلوها إلى السيد ادريس في أجدابية مع وفد كان من بين أعضائه السيد عبد الرحمن عزام ، فقبلها ، ووعد بتنفيذ ما جاء فيها من شروط الوحدة والشورى ومواجهة العدو صفاً واحداً في طرابلس وبرقة . وهذا آخر ما في إمكان الطرابلسيين عمله لتحقيق الوحدة في ظروف كانت الجيوش الايطالية تهاجمهم فيها بالألوف — وقد عرّضوا من أجلها أنفسهم لحرب طاحنة انتهت بجلائهم عن وطنهم وتشريدهم في الأقطار العربية .

وكان في أملهم أن يقدّر السيد ادريس هذا الاخلاص للوحدة ويقوم بتنفيذ شروط البيعة ، ولكنه لم ينفّذ شرطاً واحداً منها ، ولم يلبث بعد قبولها أن سافر إلى مصر وترك البلاد في أحرج الأوقات . وكانت صدمة عنيفة خرّ من أجلها الوطن كله صريعاً تحت أقدام الإيطاليين — وهاجر عشرات الألوف من أبنائه إلى مصر وغيرها من الأقطار العربية .

وبسبب عدم تنفيذ السيد ادريس شروط البيعة اعتبرها الطرابلسيون منحلّة واعتبروا أنفسهم غير ملزمين بالوفاء بها . ومنذ أن هاجروا إلى مصر سنة ١٩٢٤ وهم يشتغلون بقضيتهم على اعتبار أنهم غير مرتبطين بهذه البيعة .

* * *

هذا دور من أدوار القضية الطرابلسية كانت ظروفه تحتم على الوطنين أن يعملوا للوحدة ، وأن يبذلوا في تدعيمها ما استطاعوا من جهد . وقد أوجزنا فيه موقف الطرابلسيين من الوحدة ، كما ذكرنا بعض مواقف السيد ادريس منها . وإذا تتبعنا هذه الفترة القصيرة من القضية

الليبية لا نجد فيها للسيد ادريس ما يوثق عرى الوحدة ، بل لو أنصفنا أنفسنا ووطننا في تتبع أعماله فيها وتفهم ما جاء في معاهداته مع الانجليز والطليان لوجدنا أن كل أعماله كانت ضد الوحدة .

* * *

وهناك حلقة أخرى من حلقات القضية الليبية كانت ملابساتها في مصر ، وكان العمل لها في مصر . وسنسردها مسألة مسألة ، وندعم كل حادثة بما يتصل بها من نصوص الكتب المتبادلة بين السيد ادريس وزعماء طرابلس ، ومحاضر الجلسات وما يعرفه كل مواطنينا ولا يجهله أحد ممن لهم صلة بالقضية الليبية .

الفصل الثاني

فيما يتعلق بالعمل للوحدة في مصر

منذ أن نزل الطرابلسيون مصر سنة ١٩٢٤ وهم يفكرون في مصير بلادهم وما آلت إليه حالهم أثناء الهجرة . وقد رأوا في سكوتهم عن قضيتهم قضاء على كيانهم وعاملاً من عوامل الفناء في الشعوب التي هاجروا إليها وعاشروها في أوطان لم يكن لهم بها عهد . وكانت طبيعة الهجرة تضطرهم إلى الأخذ بأسباب العيش مما كان له أسوأ الأثر في الحد من نشاطهم السياسي .

وكثيراً ما حاولوا أن يكوّنوا لجنة أو جمعية أو ما يؤدي هذا المعنى للقيام بالدفاع عن قضيتهم ولكن النفوذ الإيطالي ومركزه من السياسة العالمية كان يحول دون تنفيذ هذه الرغبة ، فبقيت أمنية في صدورهم إلى أن تتاح لهم الفرصة الملائمة . وهذا لم يمنعهم من قيام جماعة منهم في السرّ تحت إشراف أحمد بك السويحلي بنشر ما يتعلق بالقضية الليبية في

الجرائد المصرية واطلاع الرأي العام على فظائع الاستعمار الإيطالي في في طرابلس وبرقة . وكانت تراعي — في كل ما تنشره — احترام علاقات مصر الدولية ، وتتحاشى ما يكدرها أو يسيء إلى الشعب المصري . وطبعت هذه الجماعة رسائل ومنشورات وزعتها بالمجان . فطبعت « نبذة من أعمال ايطاليا في طرابلس الغرب » ضمنتها فظائع الطليان في طرابلس وما ارتكبوه فيها من إجرام [1] و « نداء إلى العالم الإسلامي » و « فجيعة العرب في طرابلس الغرب » و « استنهاض » ووزعتها في البلاد العربية ، وفي تركيا وأوربا وعلى الجمعيات والهيئات السياسية تستنهض الهمم ، وتلفت أنظار العالم إلى أعمال ايطاليا الوحشية التي كادت تقضي على الشعب العربي في ليبيا — وكانت هذه المقالات والرسائل بأسماء مستعارة معروفة لدى المهاجرين الليبيين خوفاً من النفوذ الإيطالي . يشترك فيها المتعلمون بمالهم وأفكارهم ، وغير المتعلمين بمالهم وتأييدهم ، والكل مغتبط بهذا الجهد على قلته وضعفه ، ينتظر ما تأتي به الأيام من فرص قد يتطور فيها إلى كثرة وقوة تتكافآن مع ما للجهاد الليبي من مكانة بين الشعوب المجاهدة . وهذه الجماعة هي المكونة منها الآن (اللجنة الطرابلسية) التي ما زالت تقوم بواجبها خير قيام .

وكانت هذه الجماعة تعمل للقضية من حيث ذاتها سواء منها ما تعلق بطرابلس أو برقة ، من غير أن تناصر أشخاصاً معينين أو سياسة متحيزة . وكان أحمد بك السويحلي يمدها بالمال مما يجمعه من أنصاره المهاجرين ويؤيدها بنفوذه .

وكانت هيئة بالشام برياسة الأستاذ بشير السعداوي، وأخرى بتونس برياسة السيد محمد عريقيب أفندي الزليطي ، تعمل كل منهما ما ترى

---

١ يلاحظ أن هذه النبذة هي أصل كتاب « الفظائع السود الحمر » الذي طبع في الشام في سنة ١٩٣٢ وأعيد طبعه في مصر سنة ١٩٤٨ باسم « هيئة تحرير ليبيا » .

به المصلحة للقضية . وكانت هيئة الشام تتحيز دائماً إلى سياسة السيد ادريس . ولم تقتصر مساعدات أحمد بك السويحلي المالية على هيئة مصر فقط ، بل كانت تتعدى في بعض الأحيان إلى هيئة الشام ، وإن كانت في مناسبات قليلـة .

وما كانت هذه الحركة تخفى على السيد ادريس ، فقد كانت معروفة في جميع الأوساط الطرابلسية والبرقاوية ، وكانت مطبوعاتها ترسل إليه . وكان بحكم اطلاعه على الجرائد — يطلع على مقالاتها ، ومع ذلك فلم تحظ منه بعطف حتى بالتشجيع على مطالعتها ، وحتى بالسكوت عن معارضتها .

وقد غلبت على السيد ادريس صفة السكوت ، وكانت الجرائد المصرية تنشر فظائع الطليان في طرابلس وبرقة ومن ضمنها مقتل السيد عمر المختار ، فكان السكوت يغلب عليه حتى في مثل هذه الحوادث الفظيعة . وقد أطمعت فيه هذه الصفة جماعة من الناس ظهروا أمامه بمظهر الاخلاص ، ورووا له من الأخبار ما لا يتصل بالحقيقة لحاجة في نفوسهم ، فاستكان لهم ، وملكوا منه ناحية الرضا عن أعمالهم . ومن هذه الناحية أمكنهم أن يصوروا له بعض الناس تصويراً عدائياً ، فكان يصدق ما ينقلونه إليه في كثير من الاطمئنان إلى أقوالهم .

وكثيراً ما انتقد الناس منه هذا السكوت ، ولكن تلك البطانة كانت تحول بينه وبين أن يعير هذه الانتقادات أي اهتمام . وفي طبيعته ما جعله لا يرى إلا بأذنيه ، ولا يعقل إلا ما يسمع .

الإمارة

كانت وما تزال إمارة السيد ادريس العقبة الكؤود في طريق الوحدة ؛ وقد اتخذ منها دعاة الانفصال سلاحاً يحاربون به كل من دعا إلى اتفاق أو ازالة خلاف . فهم لا يقبلون اتفاقاً مع كائن من كان على غير أساس

الاعتراف بها للسيد ادريس . وكثيراً ما طافوا — بأوراق ، كتبوا فيها صورة بيعة — على الناس يطلبون منهم توقيعها اعترافاً بإمارة السيد إدريس . فكان يمتنع عن توقيعها أكثر الناس لأنها كتبت بغير موافقة رؤساء المهاجرين وأعيانهم ، ويوقعها بعض دعاة الانفصال ليغروا غيرهم بتوقيعها .

وقد حاول كثير من الناس اقناعهم بأن البيعة بالإمارة لم يحن وقتها، ويجب تأخيرها حتى تنتهي الحرب ويعود الناس إلى أوطانهم ، وهناك تطرح مسألة الإمارة ، وللناس أن يختاروا من شاءوا لهذا المنصب الخطر ، وعبثاً حاول الناس اقناعهم بذلك . واستمروا في دعايتهم معتبرين سكوته عنهم تأييداً لهم .

استياء

وقد استاء لهذه الدعاية المغرضة أحمد بك السويحلي فلفت نظر إدريس — مشافهة تارة وكتابة تارة أخرى — إلى ما يقوم به أنصاره من دعاية سيكون لها أسوأ الأثر على وحدة البلاد — وأفهمه أنه هو المسؤول عما يترتب عليها من فتن . فوعده بالعمل لذلك ، ولكنه لم يعمل شيئاً . واستمرت الحالة على ما كانت عليه . ويرى أنصار السيد إدريس له من الطاعة ما لا يشاركه فيه غيره ، وان على سكان برقة وطرابلس أن يسلموا بإمارته بلا قيد ولا شرط ، ولا يتفقون مع أحد إلا على أساس الاعتراف بهذه الامارة . وجروا شوطاً في هذا المنطق المعكوس لم يكن لهم فيه من أنفسهم وازع ولا من السيد ادريس رادع .

أحمد بك المريض

وقد تخلف عن موقف أنصار السيد ادريس أثر سيىء في النفوس حتى اضطر أحمد بك المريض — من زعماء طرابلس — إلى مداركة

الأمر قبل اتساع الخلاف ، فاجتمع بالسيد ادريس وأقنعه بوجوب عقد انفاق بينه وبين الطرابلسين يزيل هذا الخلاف الذي أصبح يتهدد وحدة البلاد ، وأسفرت المباحثات بينهما عن اجتماع فكتوريا .

اجتماع فكتوريا

عقد الليبيون اجتماعاً بمنزل السيد ادريس في فكتوريا بالاسكندرية يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٣٩ حضره عن الطرابلسين أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض وعون بك سوف ، والشيخ توفيق الغرياني ، والسيد محمد العيساوي أبو خنجر وحضره عن البرقاوين الشيخ عبد السلام الكزة ، والشيخ عبد الحميد العبار وغيرهما من أعيان برقة . وبعد المذاكرة وتبادل الرأي اتفقوا على أن ينتخبوا لجنة برياسة السيد ادريس يوكل إليها النظر في مصالح الطرابلسين والبرقاوين وقد شكلت لجنة من أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض أعضاء يمثلون الطرابلسين . وبما أن السيد ادريس هو رئيس اللجنة فقد فوض إليه المجتمعون اختيار من يمثل البرقاوين ، وقبل انفضاض الاجتماع كتب المجتمعون محضراً بما اتفقوا عليه . وهذا نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم : بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله .

قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية البرقاوية المهاجرون بالديار المصرية في اليوم السادس من شهر رمضان سنة ١٣٥٨ بالاسكندرية وتشاوروا في حالتهم الاستقبالية ، وقرّ قرارهم على انتخاب من يمثلهم في كل الأمور ويعرب عن آرائهم ، وبذلك وضعوا ثقتهم في سموّ الأمير محمد ادريس المهدي السنوسي الذي يمثلهم تمثيلاً حقيقياً بما له من المكانة الرفيعة في نفوسهم حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها، وقد قبل منهم ذلك على أن تكوّن هيئة منتخبة منهم شورية مربوطة به ومربوط بها لتكون

الأداة المبلّغة والمعبرة عن منتخبيها ، وهي التي تمثل جمعهم تمثيلاً صحيحاً ، وأن يعين وكيل له يقوم مقامه في حالة الغياب والمرض ويكون من أفراد الهيئة في حالة حضوره ، وللهيئة الحق في تثبيت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبية الأصوات .

وعليه حرر هذا بتوقيع رؤساء القبائل الطرابلسية والبرقاوية .

والمولى سبحانه وتعالى يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه » .

* * *

هذا ما اتفق عليه رؤساء الطرابلسيين مع السيد ادريس ، وهو صريح في الارتباط بين الطرفين ، وفي أن الأمر شورى بين رئيس الهيئة وأعضائها . ومن طبيعة الشورى ألا يتصرف أحد الطرفين في شيء إلا بعد مشورة الآخر ، والحكم على كل حال لأكثرية الآراء سواء في ذلك ما يتعلق بمصالح الطرابلسيين والبرقاويين .

وكان هذا الاجتماع هو الأول والأخير ، ورجع السيد إدريس إلى سكوته متأثراً بما حوله من الآراء المغرضة . ولم يستشر أحداً من الطرابلسيين في كل ما جدّ من أمور تتعلق بالقضية الليبية .

وكان مبدأ اتفاق الطرابلسيين مع السيد إدريس مبنياً على هذه القاعدة :

« الأمر شورى ، والعمل مشترك ، ومصلحة الوطن فوق الأشخاص ، والامارة موكول أمرها إلى الأمة الليبية بعد الحرب تختار لها من تشاء » .

هذا دستور الطرابلسيين في الاتفاق مع السيد إدريس . وكانوا في منتهى الصراحة في التعبير عن رأيهم . ولم يألفوا خضوع الملق والنفاق لا مع السيد ادريس ولا مع غيره .

سياسة الانجليز

واضطربت السياسة العالمية فتغير لونها ، وظهرت بوادر الحرب ، ثم أعلنت . وانضم الطليان إلى أعداء الانجليز فكان من المحتّم أن يكون لليبيين صلة بسياسة الحرب من قريب أو من بعيد ، لما بينهم وبين الطليان من ثأر يتحينون الفرص دائماً للأخذ به .

وأراد الانجليز أن يتخذوا من هذه العداوة وسيلة لتجنيد الليبيين للاستعانة بهم في الحرب . وأرادوا أن يختبروا ميولهم في هذا الموضوع من طريق غير مباشر ، فاتصلوا بسعادة حمد باشا الباسل لما بينه وبين الليبيين من صداقة ، وأفضوا إليه بجلية الأمر ، فوعدهم بالاتصال بزعماء طرابلس في هذا الشأن . فاتصل بأحمد بك المريض وأحمد بك السويحلي وعون بك سوف واجتمعوا في منزله بمندوب الانجليز ، ولما تذاكروا في الموضوع كان من رأي الطرابلسيين أن تكون مساعدتهم للانجليز في مقابلة حقوق تنالها ليبيا في المستقبل ، وتكتب بذلك شروط يتعهد الانجليز بتنفيذها . وكان من رأي المندوب الانجليزي أن تكون المساعدة في مقابلة أجر يأخذه الجندي لا أكثر ، فرفض الطرابلسيون هذا الاقتراح، وأبدى سعادة الباسل باشا إلى المندوب الانجليزي استياءه من هذا العرض . ووقف الأمر عند هذا الحد .

تجنيد الليبيين

وشاع الخبر بأن الطرابلسيين رفضوا الدخول مع الانجليز على الطريقة التي اشترطها الانجليز ، وسمع بذلك السيد صفي الدين فاتصل بالانجليز واتفقوا معه على أن يجند لهم الطرابلسيين والبرقاويين ، وعلى أن تكون أجرة الجندي في الشهر ١٥٠ قرشاً . وشرع صفي الدين في الطواف على

المهاجرين يرغبهم في الانضمام إلى الجيش الانجليزي فلم يستجب لدعوته غير قليل من الفقراء .

السيد ادريس

وفجأة ظهر السيد ادريس في الميدان ، وأسند إليه هذا الأمر . وكان هذا الدور من أشد مثارات الفتنة بين الطرابلسيين والسيد ادريس ، كما كانت سلسلة أخطاء ترتبت على انفراد السيد ادريس بالأمر بدون أن يستشير أحداً من الطرابلسيين . .

ومما لا شك فيه أن زمام الموقف كان بيد السيد ادريس من بدايته إلى نهايته . ولو أراد ألا تحصل فتنة ، ولا يحصل خطأ لتم له ذلك بكل سهولة ، ولما كلفه الأمر غير الاتفاق مع الطرابلسيين على شروط في مصلحة الوطن يتقدمون بها جميعاً إلى الانجليز كما فعل غيرنا ، فإن أجاب الانجليز مطالبنا فذلك هو المقصود، وإن امتنعوا امتنعنا عن مساعدتهم . ونعتقد أنه لو حصل هذا التضامن لما وسع الانجليز إلا إجابة المطالب . ولكن السيد ادريس انفرد بالأمر ووقف في الميدان وحده فلم يقو على الوقوف ، فأفلتت الفرصة من يده ، وقتل الطرابلسيون والبرقاويون في صفوف الانجليز بدون أن يكون لهذه الدماء دية ، وربح الانجليز النصر ، وخسرنا أبناءنا وحقوقنا فكان لهم الغنم وعلينا الغرم . كل ذلك كان بسبب سياسة ادريس الخاطئة .

وبعد أن اتفق مع الانجليز على كل شيء في الخفاء وبدون أن يشعر أحد من الطرابلسيين أرسل إلى بعض الزعماء دعوة موقعاً عليها منه ومن بروملي الانجليزي يطلب منهم الحضور إلى القاهرة للبحث معهم فيما يمكنهم أن يقدموه إلى الانجليز من الرجال الذين يعتمد عليهم . ومن الذين أرسلت

إليهم الدعوة أحمد بك السويحلي والطاهر أفندي المريض . وهذا نص الدعوة التي أرسلت إلى أحمد بك السويحلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل الشيخ أحمد الشتيوي السويحلي حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد فنتمنى لكم أن تكونوا على أحسن حال . ثم نحيطكم علماً بأن الحكومة البريطانية قد صممت على أن تبتدىء فوراً في تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين الظلمة ، واعادة الاستقلال إليهم مرة أخرى . والمرجو منكم أن تحضروا إلى القاهرة في يوم الخميس ٨ أغسطس ١٩٤٠ في رقم ٦ شارع النباتات — جردن سيتي — بالقاهرة لأجل المباحثة في شروط الخدمة المقترحة ، ولنعلم منكم عدد الرجال الذين يمكنكم أن تعتمدوا عليهم في تنفيذ هذا المشروع ، مع ملاحظة أن مصاريفكم ستكون على حساب الحكومة البريطانية العظمى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحريراً في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠

محمد ادريس المهدي السنوسي ، برو ملي

ختم

المشروع المذكور أعلاه بموافقة السلطات البريطانية .

* * *

هذا نص الخطاب الذي أرسله السيد ادريس إلى بعض الزعماء الطرابلسيين معززاً بإمضاء المندوب الانجليزي « برو ملي » ويتضح من نصه أنه لم يوقع عليه أحد من الزعماء الطرابلسيين الذين اتفق معهم السيد ادريس

في اجتماع فكتوريا وهي مخالفة صريحة منه ، وطعن للوحدة في الصميم .

وقد جاءت في هذه الدعوة كلمة القبائل السنوسية العربية ، وكلمة السنوسية لا تطلق على القبائل العربية في طرابلس . ولا يفهم منها إلا العائلة السنوسية ، أو الطريقة السنوسية ، وهي كباقي الطرق التي انتشرت في البلاد الإسلامية ، فإقحام هذه الكلمة في الدعوة محاولة مكشوفة قصد منها إظهار جميع الطرابلسيين بمظهر الأتباع للسنوسية ، وهو تزوير في الواقع وكذب على الحقيقة ، ومواقف الطرابلسيين في طرابلس ومصر من السنوسية تشهد لما نقول .

وحضر هذا الاجتماع السيد ادريس وكثير من أفراد العائلة السنوسية ومشايخ برقة . وحضره الجنرال ولسن وألقى فيه خطبة بيّن فيها أغراض حكومته من هذا الاجتماع . ومما جاء فيها : « ان السيد ادريس اتصل بالجنرال ويفل في ٢٢ يوليو وأظهر له استعداده لتشكيلة عربية من الجنود » . وجاء ما يقرب من هذه العبارة وبمعناها في تصريح إيدن في مجلس العموم.

وتأخر أحمد بك السويحلي والطاهر أفندي المريض عن الموعد لأسباب قهرية . وحضرا بعد أن انتهى الجنرال ولسن من خطبته وانصرف ، فقدمت إليهما ورقة مكتوبة ، ومن ضمن ما اشتملت عليه الاعتراف بإمارة السيد ادريس على طرابلس وبرقة وطلب منهما التوقيع عليها فامتنعا .

بدء الخلاف

وانفضّ الاجتماع والناس فريقان : فريق يدعو إلى معاونة الانجليز على ما اختاره السيد ادريس وهو الإكتفاء بإعطاء الأجر للجنود ، وفريق يرفض هذا ، ويصر على أن تكون المعاونة في مقابلة حقوق بمقتضى شروط يتعهد

الانجليز بتنفيذها ، وهو رأي الطرابلسين وعلى رأس هذا الفريق أحمد بك السويحلي والطاهر أفندي المريض . وكان على رأس الفريق الأول السيد ادريس وأفراد العائلة السنوسية .

بدء التجنيد :

وشرع السيد ادريس في تجنيد الطرابلسين والبرقاوين وانضم إليهم كثير من الأجناس الأخرى ممن ضاقت بهم سبل العيش . وأفسح الانجليز المجال لهذه الدعاية ، وأباحوا للسيد ادريس الاتصال بالأسرى الطرابلسين والبرقاوين في مصر، وكانوا نحو١٥ ألف أسير فانضم إليه جماعة منهم من أصحاب الحرف . وجعل مرتب الجندي ٢١٠ قروش في حين أن الجندي الفلسطيني يأخذ ستة جنيهات . وهذا كل ما بذل للطرابلسين والبرقاوين من ثمن لما يبذلونه من دمائهم في سبيل انتصار الانجليز . وجعلت مرتبات كبيرة للسيد ادريس وغيره من أفراد العائلة السنوسية . وسار العمل في طريقه على هذا النحو .

ووجهت الانتقادات إلى السيد ادريس من الطرابلسين وغيرهم من أجل قبول هذا المشروع بدون شروط تعود على الوطن بالفائدة . وتمادى في تنفيذ المشروع غير عابىء بما قيل ويقال . وقد أراد أنصاره أن يلصقوا نقائص هذا العمل بالطرابلسين ، ولكنهم فشلوا لأن الحقائق كانت أوضح من أن تغطيها حججهم الواهية .

وانطلق أنصاره يبثون الدعوة بين الناس ودخلوا عليهم بأن هذا جهاد ودفاع عن الوطن ولا ندري أي وطن هذا ؟ ولعله طرابلس وبرقة اللتان ما زالتا ترسفان في أغلال الاستعمار الانجليزي ، ويضرب المثل بما تعانيانه من حرمان وشقاء .

وأول من ذهب ضحية هذه الدعاية كثير من الطلبة النجباء عماد الوطن وزهرة شبابه ، فاحتالوا عليهم بكلمة الوطن ، والدفاع عنه ، والانتقام من العدو ، وما إلى هذه الكلمات المحببة إلى نفوس الشباب ، وألحّ عليهم الذين لا يخافون الله بالانضمام إلى سلك الجندية فلبوا الدعوة وانقطعوا عن تلقي دروسهم في الأزهر وفي المدارس المصرية ، في الوقت الذي كان الوطن في أشد الحاجة إلى دفاعهم عنه بالعلم .

الشروط المكذوبة

اشتد النكير على السيد ادريس فأذاع أنصاره شروطاً مكذوبة ادعوا أنه أخذها على الانجليز ، وسيأتي أن الانجليز صرحوا بأنهم لم يعطوه شروطاً لا هذه ولا غيرها . إذاً فهذه الشروط انما هي من التمويه على الناس بكلام لا حقيقة له .

ويسوءنا أن يضطرنا إظهار الحقائق إلى تسجيلها . وهذا نص الشروط المكذوبة التي أذاعها السيد ادريس وأنصاره :

بسم الله وحده :

عقدت الجمعية الوطنية الطرابلسية البرقاوية المكونة من الرؤساء والزعماء ، والتي لها الحق وحدها في تقرير مصير الوطن ، جلساتها يوم الخميس والجمعة ٨ و٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ . وبعد البحث والتفكير في المستقبل ودرس الحالة والموقف الحاضر والنظر للفائدة السامية التي ضحت في سبيلها بدماء الشهداء ، وهاجرت من أجلها بسبب الظلم والاضطهاد لها ، قررت بالاجماع ما يلي :

١ — وضع الثقة التامة في الحكومة البريطانية العظمى التي مدت لها يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الإيطالي .

٢ - إعلان الثقة التامة بالأمير السيد محمد ادريس بن السيد المهدي السنوسي ومبايعته بالامارة على القطرين .

٣ - تعيين هيئة تمثل طرابلس وبرقة تكون كمجلس شورى للأمير .

٤ - خوض غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الامارة السنوسية .

٥ - طلب تعيين حكومة تدير الشئون اللازمة في الوقت الحاضر مؤقتة .

٦ - تعيين هيئة تجنيد رسمية يكون لها مركز ضمن مقرّ الحكومة السنوسية .

٧ - التوسل لدى حكومة بريطانيا بواسطة الأمير المشار إليه لطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولادارة الحكومة ، وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد البلاد والعرب .

٨ - تفويض سموّ الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي تؤمن هذه الغاية وتضمن للوطن استقلالـــه .

تلي هذا القرار المحتوي على ثمان مواد بعد كتابته ، ووقّـع عليه من قبلنا ، وعاهدنا الله على تنفيذه والعمل بموجبه تحت رعاية أميرنا المشار إليه .

تحريراً في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

* * *

هذا نص الشروط المكذوبة التي اتفقت عليها الجمعية الوطنية المزعومة ، بل المعدومة ، وهي كما يراها القارىء لا تحمل توقيعاً من أحد أولئك الأعضاء المجهولين ، بل المعدومين . وعلى مثل هذه الاختراعات الكاذبة يعتمد السيد ادريس وأنصاره في ترويج دعايتهم بين العامة .

* * *

اتسعت شقة الخلاف بين السيد ادريس والطرابلسيين ، وكثر المرجفون ، فكتب عون سوف تقريراً [1] عن الحالة إلى مكتب الأراضي المحتلة [2] في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأبان له حقيقة هذه الاشاعات وما تستند إليه . وقد اعترض عون سوف في هذا التقرير على توجيه الدعوة من السيد ادريس والانجليز إلى الطرابلسيين باسم مشايخ السنوسية ، لأن هذا مخالف للحقيقة . وعلى عدم مشورتهم قبل توجيه الدعوة إليهم . وأبان فيه أن امتناعهم كان احتجاجاً على مخالفة السيد ادريس اتفاق فكتوريا .

وقد دعا رئيس مكتب الأراضي المحتلة عون سوف للاستفسار منه عن هذا التقرير ، فذهب إليه وتحدث معه ، وأفهمه أنه مستعد لمواجهة السيد ادريس بما جاء فيه .

واقترح رئيس المكتب أن يتقابل عون بك بالأستاذ عمر شنيب — وهو من أنصار السيد ادريس — للتفاهم فيما جاء في المذكرة . وفي يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ اجتمع به بحضور الكابتن نيمو رئيس المكتب الانجليزي وتذاكروا فيما جاء في المذكرة . ولما جاء ذكر الشروط الثمانية قال له عون سوف : إذا كانت هذه الشروط صحيحة — وهو يعلم أنها غير صحيحة — فنحن نشارككم في المشروع على أساسها ، وهنا تدخل الكابتن نيمو في الكلام وقال : « لا توجد شروط بيننا وبين ادريس لا هذه ولا غيرها وليست له صفة الامارة عندنا » وجيء بخطبة ولسن التي قيلت في اجتماع ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ فلم يوجد فيها ما يشير إلى الامارة ولا إلى شيء من هذه الشروط . ولما سئل شنيب من أين جاءته هذه الشروط قال : انه بعث بها إليه السيد ادريس .

إلى هذا الحد وصلت الحال بالسيد ادريس في التعمية على الناس لا لشيء

---

١ ستنشره فيما بعد .

٢ مكتب أنشأه الانجليز في مصر بهذا الاسم ، أثناء الحرب العامة الثانية .

سوى دفع ما وجه إليه من انتقادات كان في الامكان تجنبها بتنفيذ ما جاء في اتفاق فكتوريا . وقد ترك السيد ادريس لبعض المغرضين الحبل على الغارب، فاستغلوا اسمه وسكوته إلى أبعد مدى وبكل طريق فيما يروج دعايتهم له .

كل هذا ولم ييأس الطرابلسيون من الاتفاق مع السيد ادريس ، وحاولوا ذلك عدة مرات ، وانضم إليهم بعض أعيان برقة ، وتقدم الجميع إليه في أمل مصحوب بكثير من الشعور بالفشل . فاجتمعوا يوم ٣ / ١ / ١٩٤١ وكتبوا إليه يلفتون نظره إلى هذه الفوضى المنتشرة بين الطرابلسيين والبرقاويين بسبب تحيزه إلى فريق دون فريق ، ويقترحون عليه الرجوع إلى اتفاق فكتوريا سنة ١٩٣٩ . وهذا نص ما كتبوه :

(حضرة صاحب السيادة الحسيب النسيب السيد محمد ادريس المهدي السنوسي حفظه الله ورعاه :

يتشرف الموقعون على هذا بأن يعرضوا على سيادتكم الآتي :

بما أن الحالة التي سيؤول إليها مصير البلاد تستدعي التضافر والتفاهم بين سيادتكم وبين أعيان البلاد الطرابلسيين والبرقاويين المهاجرين بالقطر المصري نتشرف بأن نلتمس من سيادتكم اجتماع المجلس الاستشاري التنفيذي المنصوص عنه في المادة الثالثة من محضر اجتماع ١٩ / ١٠ / ١٩٣٩ وذلك نزولاً على ارادة أعيان البلاد . ولبحث المسائل الهامة التي يتطلبها الموقف. فنرجو من سيادتكم تقرير تأليف هذه الهيئة بوجه السرعة حرصاً على مصالح البلاد . وتطميناً لنفوسنا .. ٣ / ١ / ١٩٤١) .

التوقيعات

الطرابلسيون	البرقاويون
عون سوف	صالح الأطيوش
أحمد الشتيوي	عبد الحميد العبار

الطاهر المريض	سعد الله النمر
محمد توفيق الغرياني	أحمد مفتاح
نصر عبد السلام الكزة
سعيد جربوع

وقد أرسل المجتمعون هذا الكتاب مع الشيخ عبد الحميد عقيلة الجازوي [1] إلى السيد ادريس وسلمه إليه باليد . وبعد قراءته أجابه مشافهة بقوله : « أما البرقاويون فلهم الحق في تشكيل هذا المجلس لأنهم قدموا المعاونة لبريطانيا ، وأما الطرابلسيون فلا حق لهم في ذلك لأنهم لم يقدموا شيئاً . ولا يمكن الاتفاق معهم إلا بعد التجنيد » .

وقد أبلغ الشيخ عبد الحميد عقيلة هذا الجواب إلى الموقعين على الكتاب المتقدم .

هذا ما يقوله السيد ادريس جواباً لمن يطلبون الاتفاق معه لخدمة الوطن .

وكان الواجب الوطني يحفز أعيان ليبيا دائماً إلى مطالبة السيد ادريس بالاتفاق . وان يعجب القارىء فعجب أن يصل هذا الجواب إلى مكتب الأراضي المحتلة الانجليزي . ومن أجل هذا الكتاب دعا الكابتن نيمو عون سوف وأحمد بك السويحلي وأطلعهما عليه . وكان يظن أنه قصد منه إبطال مشروع التجنيد ، ولكنهما أقنعاه بأنه لا يقصد منه إلا اتفاق الليبيين وجمع كلمتهم .

وهذا الكتاب كما يراه القارىء خال من كل شيء يتصل بالانجليز ، فمن الذي أوصله إليهم ؟ ومن الذي أفهم الكبتن نيمو أن المقصود منه إحباط مشروع التجنيد ليغريه بالطرابلسيين ؟

---

١ من أعيان قبيلة الجوازي بالمنيا ووجهائها .

وقد انتهى هذا الدور إلى ما انتهى إليه أمثاله من الفشل بسبب عدم وفاء ادريس بما يعد به .

تدخل بعض وجهاء العرب

وشاع في الأوساط العربية أن هناك خلافاً بين الطرابلسين وبين السيد ادريس فتقدم عبد الستار بك الباسل للتوفيق بينهما ، فاقترح على السيد ادريس تشكيل اللجنة التي يطالب بها الطرابلسيون ، فوافقه على ذلك ، واقترح نظاماً خاصاً للجنة فوافقه الطرابلسيون على ما اقترح . فماذا فعل السيد ادريس بعد ذلك يا ترى ؟ انه لم ينفذ شيئاً من ذلك .

وتدخل الشيخ أبو بكر بدّان ، والشيخ يسن أبو المبرى ، وهما من أعيان برقة ، للتوفيق بين الطرفين ، واجتمعا بعون سوف والطاهر أفندي المريض بحضور عبد الستار بك الباسل . وكان تمثل السيد ادريس في هذا الاجتماع الأستاذ علي الحربي والأستاذ العنيزي ودار الحديث في الموضوع ، فقال عون سوف : نحن سوف نوافق السيد ادريس على كل شيء بشرط واحد ، وهو أن نحلف جميعاً على المصحف على ألا يترك أحد منا صاحبه ، وأن نعمل للمصلحة يداً واحدة ، ونكون في الخير سواء وفي الشرّ سواء ، وألا يعمل واحد منا شيئاً بدون رضاء الآخر فلم يوافق الأستاذ الحربي والأستاذ العنيزي على ذلك . فقال عبد الستار بك : ان ما قاله عون بك كلام معقول جداً ، وأنتم الذين لا تريدون الاتفاق . ولم يجد أبو بكر بدان وأبو المبرى ما يردان به على عون بك . وفشل هذا الدور كما فشل غيره .

وتدخل في الأمر علي باشا العبيدي شيخ قبيلة العبيدات ، ولقي من السيد ادريس ما لقيه غيره . وحاول أن يغير منه ما لم تقوَ الأيام على تغييره . وعبثاً حاول ذلك ، ففشل كما فشل غيره . وحضر الأستاذ منصور بن قداره

من الشام يبني القصور والمطرحات من الآمال على سياسة السيد ادريس . وبلغ تحمسه له أن ذهب إلى طرابلس وأتى له ببيعة من بعض الأفراد . ولكنه لم يلبث أن اتضحت له الحقيقة وفشل كما فشل غيره ، وانسحب من الميدان .

وفي أثناء هذه المحاولات كان الطرابلسيون يبذلون جهد المستطاع لاصلاح ما يمكن اصلاحه ، ولكنهم لم يوفقوا لأن أخطاء ادريس تملكت الموقف ، وأحبطت ما بذل من جهود للوصول إلى فائدة .

وقد تجنبنا كثيراً من التفاصيل ، وذكر الأسباب لأن المصلحة اقتضت ذلك . وفيما ذكرناه صورة مصغرة لبعض ما حصل من السيد ادريس ومن الطرابلسيين .

وسيأتي مزيد لذلك .

هذه حقائق نثبتها يؤيدها الواقع ، ويشهد بها كثير من أعيان طرابلس وبرقة . وهي تدل في مجموعها وتفصيلها على أن الطرابلسيين ما فتئوا محافظين على الوحدة ولم يأتوا شيئاً يضعفها أو يعكر صفوها . ولكن جهودهم فشلت بسبب الصعوبات التي كانت تعترضهم من مواقف السيد ادريس .

اللجنة الطرابلسية

وفي أثناء محاولات المهاجرين مع السيد ادريس رأى الطرابلسيون أن من المصلحة تشكيل لجنة طرابلسية تعنى بشئون القضية ، وهي من الأماني التي كانوا يتحينون الفرص لتحقيقها . وقد رأوا في انتصار الحلفاء على ايطاليا فرصة مواتية ، فاجتمع أعيان المهاجرين في أكتوبر سنة ١٩٤٣ في منزل الشيخ طاهر سبيطة والشيخ يوسف الجعراني لانتخاب أعضاء

اللجنة فوقع اختيارهم على : أحمد بك السويحلي رئيساً ، الطاهر أفندي المريض ، عون سوف ، الشيخ سليمان الزوني ، الشيخ الطاهر سبيطة ، الشيخ الطاهر الزاوي ، السيد محمد أفندي العيساوي أبو خنجر ، أعضاء .

وقد رجع إلى الوطن العزيز حضرات الأعضاء المحترمين الشيخ طاهر سبيطة وعون بك سوف عليه رحمة الله ، والسيد محمد العيساوي أبو خنجر . وأنشئت هيئة تحرير ليبيا فانضم إليها الطاهر أفندي المريض ، وأحمد بك السويحلي . .

وأمام هذا النقص في أعضاء اللجنة الطرابلسية اضطرت إلى إدخال مواطنين آخرين لتكميل هذا النقص ، فانضم إليها نخبة من أعيان المهاجرين الطرابلسيين وتجارهم وذوي المكانة فيهم . وهي الآن محل ثقتهم وتتمتع بتأييدهم وتعتمد في مهمتها عليهم .

وما تزال تقوم بواجبها الوطني خير قيام : تتعقب أعمال الانجليز الجائرة في ليبيا فتحتج عليها ، وتتبع سياستهم الاستعمارية فتنتقدها ، وتعارض بكل قوة دعاة الانفصال وضعيفي الارادة الوطنية . وتكتب في ذلك كله المذكرات والتقارير وترسل بها إلى ذوي الشأن من ساسة العرب ورؤساء حكوماتهم ، ووزارات الخارجية لدول الحلفاء ، والمنظمات العالمية والهيئات الإسلامية . وتدعو مواطنيها في الداخل والخارج إلى التمسك بوحدة البلاد واستقلالها ، وإلى التمسك بجامعة الدول العربية واستشارتها ، والتعلق بسياستها .

وتعتقد اللجنة أن كل مـــا جاء بهذا الكتاب يعبر عن رأي جميع أعضائها وأنصارها ، في مصر والاسكندرية وطرابلس ، تعبيراً صادقاً لا يختلف مع ما تختلج به ضمائرهم في شيء ، وتعتقد ان ما فيه من الحقائق لا يرقى إليه الشك .

الفصل الثالث

التدخل الانجليزي

انتهز الانجليز فرصة انضمام السيد ادريس إليهم فمهدوا الطريق لجماعة من أتباعه لبثّ الدعاية له في برقة وطرابلس ، وأخذوا ينتقصون موقف الطرابلسيين من السيد ادريس بكل الوسائل . ولكن الطرابلسيين لم يتحولوا عن موقفهم منه ، وهو انتقادهم له على دخوله مع الانجليز بلا قيد ولا شرط ، واعتقادهم أن انضمامه هذا أضرّ بالقضية ضرراً بالغاً ، وسهل للانجليز التدخل في فصل برقة عن طرابلس .

وأخذت الحوادث تترى بما يؤيد موقف الطرابلسيين ، ففتح له الانجليز مكتباً بجاردن سيتي سموه « المكتب السنوسي » . وجعلوا له معسكراً في بوروّاش بالجيزة يفد إليه من استجاب لدعوته . وقد توسل إليه الطرابلسيون بأكثر من واحد من رجالات العرب لتوحيد الصفوف والتقدم إلى الانجليز بشروط لمصلحة الوطن فلم يفعل . وعبثاً حاول كل من اتصل به أن يعدل موقفه من السياسة الانجليزية ، ووجد الانجليز من ركونه إليهم وسكوته عن أعمالهم ما شجعهم على الاصرار على موقفهم منه .

الانجليز في طرابلس

في يناير سنة ١٩٤٣ احتلت جيوش الحلفاء طرابلس وقضت على الجيش الإيطالي والمنظمات العسكرية فيها . وبطبيعة ما حصل في برقة من مد وجزر بين جيوش الحلفاء وجيوش المحور اضطر جميع المدنيين من الإيطاليين إلى الجلاء عنها . أما طرابلس فلم يحصل فيها من المعارك ما حصل في برقة ، فبقي فيها كثير من الإيطاليين الذين استوطنوها في عهد الفاشست ، وأظهر الانجليز ميلاً إلى الطليان فأبقوهم في مناصب

الادارة ومراكز الحكم ، وأسندوا إليهم أمور العرب ، فأخذوا يصرفونها على مقتضى ما يحملونه لهم من كراهية وبغض . وأبعد الانجليز العرب عن جميع الوظائف .

وأرهق الشعب بالضرائب ، وحكم بواسطة الفاشست حكماً قاسياً لم يعهده حتى في زمن ايطاليا . وسلبت ثروته . وجيء له بعملة عسكرية من الورق لا رصيد لها . ولا تصرف في غير طرابلس . ووظفوا في جهات القطر حكاماً عسكريين قوانينهم الأهواء والميول النفسية . وأحكامهم لا استئناء لها ولا نقض . سياطهم في ايمانهم . وسجونهم فاغرة أفواهها لكل من يتألم من ظلم أو تتوق نفسه إلى عدل ... هكذا ابتدأ الانجليز عهدهم في طرابلس .

أما برقة فقد أدخلوا إليها العملة المصرية من أول وهلة . وأسندوا بعض وظائف الادارة فيها إلى أفراد من العائلة السنوسية . ورفعوا عنها الضرائب التي أرهقوا بها طرابلس .

تصريح المستر إيدن

وقد جاء على لسان المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا إذ ذاك في يناير سنة ١٩٤٣ بعد أن أجليت الجيوش الإيطالية عن برقة : « أن السنوسيين لن يعودوا إلى الحكم الإيطالي مرة أخرى » .

وقد اتخذ أنصار ادريس من هذا التصريح أساساً لدعايتهم . وقاعدة من أكبر قواعد ما يرجونه لبرقة من استقلال ، مسايرة لرغبات ادريس .

ونعتقد أن هذا التصريح من أشد أغلال الاستعمار في عنق برقة وطرابلس . وكل من تتبع أعمال الانجليز فيهما يجدها مستندة إلى هذا التصريح المشئوم .

فإيدن حينما صرح بهذا التصريح لا يجهل ما يقول . فهو يعني أن الاستعمار الانجليزي لن يتخلى عن برقة . وأن الأسد البريطاني لا يسمح بعودة ثعالب الطليان إليها بعدما اجتثت جذورهم منها ، لا لمصلحة العرب ، ولكن لمصلحة بريطانيا . وأن ما لمسه فيها من المركز الحربي الممتاز في البرّ، وقربها من حدود مصر والشرق الأوسط ، وما ميّز الله به مرسا طبرق من الحصانة الطبيعية — وهو الدردنيل الثاني على البحر الأبيض — كل هذا حمل إيدن على الإدلاء بهذا التصريح المطاط ليموه على ادريس ، وليجد منه منفذاً لكل ما يستجد في تلافيف السياسة الانجليزية .

وأنصار السيد ادريس يعلمون هذا ، ويعلمون ان ايدن إنما قصد بتصريحه هذا تثبيت أقدام الانجليز في هذه البلاد العزيزة ، ولكنهم يتجاهلون هذا للتمويه على من لا يعرفون الحقائق ، نزولاً على إرادة ادريس .

وحينما ظهرت في المساومات السياسية الدولية فكرة ارجاع طرابلس إلى الطليان وجد الانجليز في تصريح إيدن منفذاً للتلاعب في حدود طرابلس ليتسنى لهم تطبيق تصريح إيدن عليها . فعمدوا إلى اقتطاع نحو مائة ألف كيلومتر مربع من الأراضي الطرابلسية وأدخلوها في أراضي برقة . وأصبحت حدود برقة في جودة على حدود مصراته . وذلك استعداداً لما إذا تمسكت أمريكا وفرنسا بإرجاع طرابلس إلى ايطاليا قال الانجليز ان حدود برقة في جودة . وبرقة لا يمكن إدخالها تحت الحكم الإيطالي تنفيذاً لتصريح إيدن لأنها أراض سنوسية .

وكلما توجه النقد إلى السيد ادريس في عدم أخذ شروط على الانجليز لجأ أنصاره إلى الإشادة بهذا التصريح الذي هو الوثيقة الوحيدة التي يستند إليها الانجليز في بقائهم في برقة ، ويعتبرها السيد ادريس وأنصاره أكبر كسب كسبوه في هذه الحرب .

وكان السيد ادريس مستريحاً لما في هذا التصريح ، لا يأبه لما يقع في

طرابلس وبرقة من تعديات الانجليز ولا يستنكره . ولم يتفطن لما في هذا التصريح من سياسة فصل برقة عن طرابلس . فسكت عنه واعتبره محل مائدة للوطن .

ولكن الطرابلسيين لم يتركوا محاولة الاتفاق معه ، بالرغم على فشلهم المتكرر ، لأنهم يعتقدون أن برقة شطر الوطن ، وأن لادريس فيها أنصاراً لا يخالفون سياسته ، لذلك فقد كانوا يستسهلون الصعب في إرضاء ادريس لجلب هؤلاء الاخوان إليهم .

ولم يكن الطرابلسيون وحدهم الذين حاولوا جلب هؤلاء الاخوان من طريق ارضاء السيد ادريس ، بل ان جميع متعلمي برقة وشبابها المثقف — وفي مقدمتهم جمعية عمر المختار — بذلوا جهد المستطاع لتذليل هذه العقبة ، ولكنها ما تزال قائمة . ولم يطق الطرابلسيون صبراً على ما في بلادهم من ظلم فاضح واستبداد فظيع ، فجددوا مساعيهم لدى السيد ادريس لطلب الوحدة ، وأفهموه أن بوادر الاستعمار الانجليزي لا تبشر بخير ، ولا يمكن أن نحول بين بلادنا وبين خطر الاستعمار إلا بالوحدة . لكن السيد ادريس لم يغير شيئاً من موقفه نحو الطرابلسيين — غير أنه لا يبخل بالتصريح بحبه للاستقلال ورغبته في العمل للوحدة . ولكن هذه الرغبة وهذا التصريح لا يتجاوزان المجلس الذي ذكرا فيه ، فما عرف عنه احتجاج على أعمال الانجليز في برقة أو طرابلس بالرغم على فظاعتها . وما عرف عنه أنه دعا مواطنيه إثر شكاياتهم المتكررة للتشاور في عمل مشترك ضد أعمال الانجليز .

وقد وقر في أذهان الطرابلسيين — لما لمسوه من مواقفه المريبة في القضية الليبية — أنه لا يمكن الاتفاق معه ما دام في هذا السكوت وعلى هـذا الوضع غير المفهوم .

وقد أظهر في جميع المناسبات أنه ليس في إمكانه مفارقة هذا السكوت

وهذا الغموض . وهكذا خلق الله ادريس . ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

تصريحات السيد إدريس

في سنة ١٩٤٥ أبدى معالي عبد الرحمن عزام باشا نشاطاً وتصريحات بشأن القضية الليبية – كعادته – كانت موضع الرضا والتقدير من الشعب الليبي سواء من هاجر أو بقي في الوطن ، وكتبوا له عرائض بالتفويض في الدفاع عن قضيتهم ، وقابله السيد ادريس وشكره على هذا الجهد العظيم الذي يبذله في القضية الليبية ، كما قابله النقراشي باشا يشكره أيضاً على ما تبذله الحكومة المصرية لمناصرة القضية الليبية .

يعرف هذا كل أحد من الليبيين ولا ينكره إلا المغرضون . وللتحقق من نتيجة هذه المقابلات سأله مجلس بلدية بني غازي في نوفمبر سنة ١٩٤٥ بأن يصارح الأمة بما بينه وبين الانجليز من الاتفاقات بشأن مصير البلاد ، وهل وكل الجامعة العربية في الدفاع عن برقة وطرابلس ؟ ورجاه أن يميط اللثام عن هذا الغموض الذي يحيط بموقفه . وأن يكون الجواب صريحاً لا يترك الشك يتسرب إلى نفوس الذين يحبون أن يقفوا على حقائق الأمور :

(١) – صرح في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ بأنه لم يوكل أحداً في الدفاع عن برقة وطرابلس ، وأن مقابلته لدولة النقراشي باشا كانت لمجرد السلام عليه . ولم يتعرض لما بينه وبين الانجليز من اتفاقات . وقد استعمل في هذا سلاحه الوحيد وهو السكوت في مثل هذه المواقف المحرجة . وهو يعلم بينه وبين نفسه أن لا عهد بينه وبين الانجليز ولا اتفاق .

(٢) – وكان الطرابلسيون إذ ذاك طلبوا – إذا حالت القوة بينهم وبين الاستقلال – وصاية جامعة الدول العربية على طرابلس وبرقة أو

وصاية مصر بالنيابة عنها .. — فصرح « ان بلاده في حاجة إلى حليفة قوية في البحر والبر والجو للدفاع عنها ، لا إلى حليفة لا تملك أن تحمي نفسها » . وفهم الناس من هذا التصريح انه يريد وصاية انجلترا لأنها هي الدولة التي نوه بقوتها في البر والبحر والجو . كما فهموا أنه عنى مصر بكلمة « لا تملك أن تحمي نفسها » . وقد عتب عليه سعادة عبد الله للوم باشا من أجل هذا التصريح في جريدة المقطم في ٧ / ٢ / ١٩٤٦ بقوله : « انه لما يثير الألم أن يصدر هذا التعريض بمصر العربية من رجل يعرف مكان مصر الرفيع في عالم العروبة » إلى آخر كلام طويل . كما انتقده للوم باشا في إنكار توكيل أحد للدفاع عن برقة وطرابلس بقوله :

« أما حكاية التوكيل فلا أريد أن أخوض فيها الآن إلا إذا أصرّ صديقي السيد السنوسي على فتح باب الحديث في هذا الموضوع » .

(٣) — لما اقترح مؤتمر وزراء الخارجية وصاية الطليان على طرابلس ووصاية الانجليز على برقة قامت قيامة الشعب الليبي لهذا الاقتراح واحتجّ عليه فيما يتعلق ببرقة وطرابلس على السواء ، وهدد بالثورة إذا قبل هذا الاقتراح ، لا فرق في ذلك بين سكان برقة وطرابلس .

ولكن السيد ادريس رأى غير ما رآه الطرابلسيون والبرقاويون ، واستنكر جعل الوصاية على طرابلس للطليان — ولم يستنكر جعل الوصاية على برقة للانجليز .

وقد فهم الناس أن عدم استنكاره وصاية الانجليز على برقة له صلة بتصريحه بأن بلاده في حاجة إلى دولة قوية الخ ما ذكرنا آنفاً .

(٤) — لما احتج العرب على وعد بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وحصلت حوادث بين العرب واليهود في مصر وطرابلس ، شكر البرقاويين على محافظتهم على أموال اخوانهم اليهود وعدم ارتكابهم الجرائم كما حدث في كثير من البلاد العربية . وقد فات السيد ادريس ان اليهود لو استفزوا

البرقاويين بمثل ما استفزوا به الطرابلسيين لكانت نكبتهم أكبر مما حصل لهم في طرابلس .

الأستاذ بشير السعداوي

الأستاذ بشير السعداوي مشهور منذ خمسة وعشرين عاماً بميوله إلى سياسة السيد ادريس وتحقيق امارته . وعلى أثر ما حصل بين الطرابلسيين والسيد ادريس من فشل المباحثات بينهم للاتفاق على توحيد الرأي، حضر من الحجاز في أوائل سنة ١٩٤٦ ليعمل لهذه السياسة . وبالرغم على أن أكثرية الشعب كانت تعارض هذه الفكرة فكان يجد له أنصاراً هم أولئك الذين يخضعون للنفوذ السنوسي خضوعاً مطلقاً ، أو اعتادوا الدعاية للسيد ادريس منذ بدء الحركة الوطنية لأغراض لهم .

ولاقتناع الأستاذ السعداوي بسياسته كان يحاول دائماً إنجاحها . ويظهر أن ما بنى عليه الأستاذ السعداوي سياسته كان ينقصه شيء مما يكتسب بكثرة المشافهة والتفاهم. ولما كثر تردده عليه أخذ يلمس منه ما لمسه الطرابلسيون من أسباب اليأس في الاتفاق معه . ولأول مرة صرنا نسمع من الأستاذ السعداوي أن السيد ادريس لا يصلح للامارة – ولكنه يبرر تماديه في سياسته التي خالف بها أكثرية الشعب بأن ضرورة الوحدة تدعو إلى ذلك .

احتياط الانجليز

كان الانجليز دائماً على صلة بسياسة السيد ادريس منذ أن دخل معهم في تجنيد البرقاويين والطرابلسيين سنة ١٩٤٠ وما كانوا يغفلون عمن له به صلة . وقد اتصلوا بالأستاذ السعداوي عقب قدومه من الحجاز في الكونتيننتال . وفي فبراير سنة ١٩٤٦ أقام السعداوي مأدبة كبيرة في سفح الهرم دعا إليها السيد ادريس والبريجادير كمنج ، وهندرسن وغيرهما من الضباط الأحرار .

ودرج الأستاذ السعداوي في منشوراته وتصريحاته على عدم التعرض لسياسة الانجليز الجائرة في طرابلس وبرقة ، في حين أنه كان يهاجم الطليان في كثير من الأحيان .

وكنا نود أن يكون نصيب الانجليز من هذا الهجوم مماثلاً لنصيب الطليان ان لم يكن أقوى منه ، لأن الانجليز هم الذين أطمعوا الطليان في رجوعهم إلى طرابلس ، وهم الذين مكنوهم من رقاب الطرابلسيين وإدارة شئونهم ، وهم الذين يحمون دعايتهم في طرابلس ، ويشجعونهم على التمادي فيها ، وهم الذين شجعوهم على العودة إليها يسهلون لهم طرق المواصلات في البر والبحر . وما زال الانجليز يحمون تلك الأموال الإيطالية التي تصرف بسخاء ، لترغيب الناس في الحكم الإيطالي .

هذا وأكثر منه يقع في طرابلس تحت سمع الانجليز وبصرهم . ولو شاء الانجليز لما وقع شيء من هذا . وما زال الانجليز يماطلون في تنفيذ معاهدة الصلح التي وقعت في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ليجد الكونت سفورزا وغيره الفرصة الملائمة لمطالبته برجوع طرابلس إلى ايطاليا بعد تنازلها عنها رسمياً بمقتضى معاهدة الصلح . ولو نفذ الانجليز معاهدة الصلح لما وجد دعاة الاستعمار سبيلاً إلى المطالبة بعودة طرابلس إلى الطليان ... إذاً فكل اضطهاد يعانيه الطرابلسيون والبرقاويون سببه مكر الانجليز وخداعهم . وكل عقبة تقف في سبيل قضيتنا إنما هي من وضع الانجليز . ومع هذا فلا ينالهم من هجوم الأستاذ السعداوي – وهم أساس كل بلاء في طرابلس وبرقة – ما ينال الإيطاليين ، وهم أذناب للانجليز ولا يتحركون إلا بإشارتهم .

ومن حق الوطن على أبنائه أن تتضافر جهودهم على أصل العلة وحقل الجرائم ، حتى إذا أمكنهم أن يجتثوها أو يضعوا الحواجز دون عدواها توجهوا إلى ما بقي من آثارها السيئة فقضوا عليه .

حركة انفصالية

وقد شجع رفض السيد ادريس مطالب الطرابلسيين للوحدة جماعة من أنصاره على رفع عريضة إلى الجهات المسئولة من الانجليز وغيرهم في مارس سنة ١٩٤٦ يطلبون فيها بكل صراحة استقلال برقة منفصلة عن طرابلس . وقد جاء في هذه العريضة ما نصه :

(... لهذا قد استقر الرأي على أن نطالب نحن ممثلي الأمة البرقاوية [١] مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية وأهدافنا القومية ، وحقوقنا الشرعية الغالية ، تاركين للشعب الطرابلسي الشقيق بدوره تقديم مطالبه التي يرغبها إلى سمو الأمير الجليل السيد محمد ادريس المهدي السنوسي رأساً .

أولاً — استقلال البلاد سياسياً وإدارياً تحت إمارة سمو الأمير الجليل السيد محمد ادريس المهدي السنوسي .

ثانياً — تكوين حكومة دستورية وطنية تدير شئون البلاد .

ثالثاً — قبول هيئة وطنية تمثل الشعب في مؤتمر الصلح للدفاع عن قضيته ينتخبها سمو الأمير الجليل .

رابعاً — منح البلاد حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب .

هذا ما تطالب به البلاد الآن ...) إلى آخر ما جاء بالعريضة .

وقد كتبت هذه العريضة على مرأى ومسمع من السيد ادريس ، بل برضا منه وتأييد مطلق، ولم يعترض على هذا الرأي الانفصالي ولم يستنكره . وقد بلغ الحماس بأحد دعاة الانفصال إلى أن صرح على صفحات الجرائد بأنه : « أولى بالطرابلسيين أن يتحدوا مع اليونان أو المالطيين » .

---

١ لم تكن لبرقة أمة ، ولطرابلس أمة . ولكنها الدعاوى التي لا دليل عليها .

وليس بعجيب ان يصدر هذا التصريح من شاب متحمس لرأي اقتنع به . فان للشباب نزعاته . ولكن العجب كل العجب أن يمر هذا التصريح على سمع السيد ادريس ولا يستنكره ، وهو يهيىء نفسه لامارة برقة وطرابلس .

ولا ندري من أي طريق تلتمس الأعذار لهذه المواقف المريبة من ادريس . ولا ندري أي حجة يعتمد عليها للدفاع عن نفسه أمام الطرابلسيين – وقد حفيت أقدامهم من التردد عليه لطلب الاتفاق معه . يشهد بهذا طرابلس وبرقة والاسكندرية والقاهرة ، ويعرفه رؤساء العرب وذوو المكانة فيهم ، وكل من له صلة بالسياسة العربية .. وتعرفه حكومات العرب ورؤساؤها ، والجامعة العربية والأندية والجمعيات الإسلامية ويشهد به كذلك الانجليز والطليان منذ سنة ١٩٢٢ إلى يوم الناس هذا . ولو خلا ادريس إلى نفسه لما وسعه إلا أن يشهد عليها مع الشاهدين انه مخطىء الخطأ كله ، وأنه هو الانفصالي ، وزعيم السياسة الانفصالية .

آخر محاولة

وفي مايو سنة ١٩٤٦ حضر الأستاذ محمود المنتصر إلى القاهرة للاتصال بادريس والاتفاق معه على ما يضمن وحدة البلاد . وانضم إليه الأستاذ السعداوي واتصلوا بادريس في يونيه سنة ١٩٤٦ وعرضوا عليه الامارة على أن تكون دستورية محصورة في شخصه ، لا تتعدى بعد موته إلى عقبه أو أحد أفراد أسرته . وبعد محاولة قبل مبدئياً ، على أن يستشير أهل برقة ، فقال له الأستاذ محمود المنتصر : (إذن يمكن أن يؤلف مؤتمر من طرابلس وبرقة لبحث النقط الآتية : (١) قصر الامارة على شخص السيد ادريس (٢) إذا عرضت وصاية منفردة أو استقلال منفرد يرفض ، ولا يقبل أحد الطرفين أي مفاوضة ، أو أي حل منفرد (٣) تشكل جبهة ليبية

من القطر كله تعمل متحدة لتحقيق ما اتفق عليه بالطرق الدبلوماسية إذا أمكن ، وإلا اتخذت ما تراه صالحاً ، والشعب من ورائها يؤيدها) فوافق السيد ادريس على ذلك . وسافر عقب هذا الاتفاق إلى برقة ليستشير أنصاره فيما عرض عليه .

وتدخل عبد الستار بك الباسل في الأمر فدعا الأستاذ السعداوي ورفاقه إلى منزله في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٦ وعرض الموضوع ، وأبدى رغبته في الاتفاق ولو من طريق رياسة السيد ادريس إذا لم يمكن بغيرها ، فوافقوا . وكان من بين الحاضرين الأستاذ عمر الغويلي عضو اللجنة الطرابلسية ، فلم يوافق بحجة أن المجتمعين أقلية لا تمثل الشعب ولا تملك فرض هذا الأمر عليه ، وأن البحث فيما عدا الوحدة والاستقلال سابق لأوانه .

ووقّع الموافقون محضراً بالموافقة على تأليف حكومة واحدة لطرابلس وبرقة برياسة السيد ادريس ما دام حياً ، وأرسل إليه هذا الاتفاق ولم تظهر له نتيجة .

اتجاه جديد

ورجع الأستاذ محمود المنتصر إلى طرابلس – وفي نفسه عوامل الرجاء واليأس – ليعمل على تكوين وفد طرابلس ، ليبحث مع الوفد البرقاوي النقط التي اتفق عليها مع السيد ادريس . ورأى الطرابلسيون أن في هذا الترتيب اتجاهاً جديداً قد يكون فيه شيء من إفساح المجال لتبادل الآراء بينهم وبين إخوانهم البرقاويين مباشرة ، بدلاً من أن تكون مفاوضاتهم منحصرة في شخص السيد ادريس ، وأخذوا في تكوين الوفد الطرابلسي .

وفي أواخر سنة ١٩٤٦ رجع الأستاذ محمود المنتصر إلى القاهرة واجتمع

ادريس وأبلغه أن الطرابلسيين وافقوا على تشكيل الوفد . واتفق معه على أن يكون الاجتماع في برقة في منتصف يناير سنة ١٩٤٧ .

وفي الموعد المحدد حضر الوفد الطرابلسي إلى برقة . وسافر الأستاذ محمود المنتصر من القاهرة للانضمام إليه هناك . وكان الوفد مؤلفاً من فضيلة مفتي طرابلس ، وعون سوف وابراهيم بن شعبان . والسيد عبد المجيد أفندي كعبار وسالم أفندي المريض ، وحبيب أفندي زكي ممثل الطائفة الاسرائيلية ، والأستاذ محمود المنتصر وغيرهم . ووصل السيد ادريس إلى برقة قبيل الاجتماع بقليل . ووجد الوفد الطرابلسي أمامه وفداً برقاوياً برياسة عمر باشا الكيخيا . وبعد الاجتماع بالسيد ادريس أحاله على اللجنة البرقاوية للمفاوضة .

بدء المفاوضة

ابتدأت المفاوضات يوم ١٨ يناير سنة ١٩٤٧ في جوّ لا يبشر بالنجاح نظراً لما اعتاده الطرابلسيون من السيد ادريس من عدم البتّ في الأمور ، وقد تقدم الوفد الطرابلسي بالاتفاق الآتي : وهذه صورته بعد الديباجة منقولة عن بيان الجبهة الوطنية الطرابلسية برياسة سالم المنتصر :

(أولاً – التمسك بوحدة ليبيا بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية ، ورفض أي محاولة ترمي إلى تقسيمها أو فصل أي جزء منها .

ثانياً – الاستقلال التام لكل البلاد الليبية .

ثالثاً – الالتفاف حول سموّ الأمير المعظم السيد محمد ادريس المهدي السنوسي والمناداة به أميراً على ليبيا بحكومة ديمقراطية دستورية نيابية .

رابعاً – انضمام البلاد بعد نيلها الاستقلال إلى جامعة الدول العربية كعضو من أعضائها .

خامساً – تأليف هيئة مشتركة لتوحيد الجهود المتعلقة بمصالح الوطن تحت إشراف سموّ الأمير .

سادساً – يلتزم الطرفان العمل على تحقيق المبادىء المشار إليها والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة ، وعدم قبول أي وضع لا يتفق معها .

سابعاً – يجري العمل بهذه الاتفاقية بعد توقيعها من الطرفين وموافقة سموّ الأمير عليها) .

وبعد درسها من قبل الهيئة البرقاوية لم توافق على الفقرتين الأخيرتين من المادتين الأولى والسادسة ، واستمر النقاش فيهما ما يقرب من ساعتين . وكانت نتيجة المناقشة أن تمسكت الهيئة البرقاوية برفض هاتين الفقرتين واقترحت زيادة « بلا قيد ولا شرط » عقب ما جاء في المادة الثالثة وهو « والمناداة به أميراً على البلاد » كما أصرّت على أن تبدل الفقرة الأخيرة من المادة السادسة بما يأتي : « على أنه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن إنقاذه ويسعى لإنقاذ البقية الباقية » .

وبما ان هذه الزيادة وهذا التبديل مما يجعل الاتفاقية شكلية فقط وغير مشرفة ، فلم يوافق الوفد الطرابلسي على تلك الزيادة ، وانتهت الجلسة الأولى بدون اتفاق .

وفي الجلسة الثانية قدم الوفد الطرابلسي عدة صور للاتفاق عليها فأصرت هيئة برقة على زيادة « بلا قيد ولا شرط » وعلى تغيير الفقرة الأخيرة من المادة السادسة بما قدمته أولاً ولم تقتنع بما قدم الوفد الطرابلسي من الصــور .

وعلل الوفد الطرابلسي وجهة نظره في عدم قبول الزيادة التي اقترحتها الهيئة البرقاوية بقوله : (وحيث ان كلمة بلا قيد ولا شرط لا معنى لوضعها في صورة الاتفاق ما دام الوفد لم يقيد الامارة بشيء يختلف فيه

الطرفان[1] . ومن حيث ان هذه الزيادة تتنافى مع تقييد الامارة بحكومة دستورية فلم يوافق على هذه الزيادة .

وبما أن مهمة الوفد تنحصر في اتفاقية تضمن اتحاد الجهود على الكفاح في سبيل القضية الوطنية بكل ما يمكن من الوسائل ، وحيث انه لم يجد الوفد في الاتفاقية بتلك الزيادة وهي : « على انه إذا تعذر ذلك ينقذ ما يمكن انقاذه ويسعى لانقاذ البقية الباقية » ما يضمن المصالح الوطنية ، ووجد ما يجعل لكلا الطرفين الحرية في التخلص من الآخر وعدم الارتباط به في السرّاء والضراء ، وأن الوحدة ما هي إلا شكلية لا روح فيها فلم يوافق على ذلك . ورأى ان اتفاقية بهذه الصورة مما لا يتفق والكرامة ، ولا يرضاها الشعب ولا المجاهدون في خارج القطر . وبذلك توقفت المفاوضات .

تعليق

واللجنة الطرابلسية تكتفي في التعليق على ما أدى إلى فشل هـذه المفاوضات بما نشرته جمعية عمر المختار في جريدتّها (الوطن) فهو بما فيه من الصراحة والجرأة في الحق ، وعدم المحاباة تراه يعبر عن رأي كل وطني مخلص . وهذا نصه :[2] .

مساعي جمعية عمر المختار

(لقد بذلت جمعية عمر المختار مساعي مشكورة لتقريب وجهة النظر بين الطرفين . ولكن مع الأسف كانت النتيجة ما عرفه الجمهور .

---

١ يلاحظ أن الهيئة البرقاوية وافقت على أن تكون الامارة مقيدة بحكومة ديمقراطية دستورية نيابية .

٢ لم نغير شيئاً من ألفاظه وانما اختصرنا بعض الجمل وقدمنا بعضها على بعض .

والتي سببت استياءً عاماً بين كافة طبقات الشعب ، ذلك لأن في المذكرة البرقاوية ما يدل بوضوح على خطأ المادة السادسة التي كانت سبب الفشل . أما المذكرة الطرابلسية فهي تحتوي على أهداف سبق لسموّ الأمير والشعب الليبي أن طالب بها في عدة مناسبات . ولا ندري السبب الذي من أجله امتنع ممثلو برقة عن الموافقة على هذه المبادىء التي هي هدف الشعب بأسره . وإذا أراد بعض الناس أن يلقوا المسئولية على برقة المجاهدة فان الشعب البرقاوي النبيل لن يرضى أن يسجل على نفسه هذا الأمر أمام الأمم العربية التي تعمل على تحقيق الوحدة .. ونحن اليوم وإلى أن نلقى الله لا نزال متمسكين باستقلالنا التام الذي يضمن لنا السيادة الكاملة ، وبوحدة البلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية ، وبالانضمام إلى جامعة الدول العربية . وبغير هذا لا نرضى بأي حلّ يفرض علينا . لقد غابت هذه الحقيقة عن نظر لجنة برقة الموقرة ، وأصمت آذانها ، وأغلقت قلوبها عن سماع رغبات البلاد التي تعرفها حق المعرفة وبلغها الشعب إياها على لسان تلك الوفود[1] التي اتصلت بها طيلة يومين كاملين ، فخيبت بذلك آمال الشعب فيها ، وضاع رجاء الأمة أدراج الرياح إزاء تصلب رئيسها[2] ولجاجته في العناد ، ورفض كل اقتراح تقدم به القوم لسعادته . فاللهم لا حول ولا قوة إلا بك . وأنت حسبنا ونِعْمَ الوكيل .

ما كان أجدر بأعضاء اللجنة ورئيسها المحترمين أن يشركوا الأمة في هذا الأمر الخطير ، ويأخذوا رأيها قبل الشروع فيه لأنها صاحبة الشأن أولاً وأخيراً ، وما أجدرهم بأن يفهموا أنهم لا يملكون أن يفرضوا شيئاً لا يتفق ورغبات البلاد ولا تقرهم عليه ، وهم لا يملكون أي تفويض

---

١ كان في مقدمة هذه الوفود جمعية عمر المختار ، فقد بذلت جهداً مشكوراً للتوفيق استحقت عليه الشكر والتقدير من كل وطني .

٢ رئيسها عمر باشا الكيخيا .

شرعي منها . اللهم انه تحكم بغيض لا نقبله ولا نقرهم عليه .

وان تعجب لشيء فاعجب ما شاء لك العجب فيما أبداه أعضاء لجنتنا من سوء فهم لمعاني البنود القانونية ، وما حفلت به البنود الستة التي جاءوا بها من خلط واضطراب ، وتناقض صريح ، مما دلّ على عدم كفايتهم للقيام بالمهمة التي انتدبوا للقيام بها . وان نظرة بسيطة تبين لك مدى البون الشاسع بين قيمة الوثيقتين ، ومنزلتهما المنطقية .

فأما الوفد الطرابلسي الشقيق فينظر إلى الوثيقة التي كان مزمعاً عقدها بأنها أمر رمزي يضفي على القضية الليبية شيئاً كثيراً من معاني القوة والتضامن المشترك في تحقيق مطالب البلاد الشرعية ، وتعين المدافع عنها في مجال الدفاع ، وتعطي صورة مشرفة عن تضامن الشعب وتمسكه بوحدته ، وفي ذلك ما فيه من فائدة لدرء خطر الطامعين .

أما اللجنة البرقاوية فقد نظرت إلى هذه المحادثات نظرة المعاهدات الدولية الحربية التي تعقد بين دولتين أجنبيتين عن بعضهما ، فأبدت تخفظات من أمور لا تجول إلا في أدمغتهم . وتوهمت عقولهم أوهاماً لا نعتقد لها وجوداً إلا في عقولهم . وهي نظرة بعيدة عن الصواب جائرة عن سبيل الحكمة .

ان هذه المحادثات قد انقلبت إلى مأساة مؤلمة نتيجة تلك التصرفات ، والله يشهد إن الأمة براء من ذلك . وإن المسئولية لا تقع إلا على عاتق نفر لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين . وإننا نعوذ بالله من شرّ التفرقة ، ومن ويلات التفرقة ، ومن مسئوليتها أمام الله والتاريخ ، وأمام العروبة قاطبة) .

ونشرت جمعية عمر المختار بياناً جاء فيه : (بناءً على كل ما تقدم ، فإن المركز العام لجمعية عمر المختار ببرقة يرى من واجبه الوطني أن يرفع صوته مستنكراً ومحتجاً على تصرفات لجنة المفاوضات البرقاوية ، محملاً

إياها مسئولية ما ستلده الأيام نتيجة لتلك التصرفات ، فقد أضحى كيان الوطن مهدداً بالتحطيم ، لا بأداة الغير فحسب ، ولكن – والأسفاه – بمعول بضعة أشخاص من أبنائه أيضاً) .

إلى هنا انتهى ملخص ما نشرته جريدة الوطن لسان حال جمعية عمر المختار إذ ذاك .

هذا الصوت الجريء ينبعث من شباب برقة الناهض ، ومن قلب برقة المحترق بفعل أنصار الفرقة ودعاة الانفصال . وهو إن دلّ على شيء فإنما يدل على تحفز في الشباب إلى حياة الحرية التي يعتقد أنه لن يصل إليها إلا بالاتحاد .

رجوع الوفد إلى طرابلس[1]

ولما أيقن الوفد الطرابلسي بعدم الوصول إلى نتيجة طلب مقابلة السيد ادريس ليعلم رأيه من موقف اللجنة البرقاوية ، فرفض مقابلته وسافر إلى مصر .. فأيس الوفد الطرابلسي ورجع إلى طرابلس .

وبعد رجوع الوفد تحول الرأي العام في طرابلس تحولاً ملحوظاً من أجل فشل المفاوضات رغماً على ما أبداه وفده من التساهل ، وسرت فيه موجة سخط كان لها أبلغ الأثر في الاصرار على مقاطعة إمارة السيد ادريس .

اللجنة الرباعية

اقتضت تقلبات السياسة الدولية أن تشكل لجنة رباعية تمثل فيها :

---

١ هذا الوفد هو الذي أشار إليه الشاعر الكبير أحمد رفيق المهدوي بقوله :

لقد غرنا برق ببرقة خلب   وزدنا غروراً عندما قصف الرعد
وليس بعيداً عنكم ما علمتم   بخفي حنين منكم رجع الوفد

أمريكا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا للنظر في مسألة المستعمرات الإيطالية القديمة . وقد تقرر تشكيلها في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بقرار من وزراء خارجية الدول الأربع . وكان في برنامجها أن تزور طرابلس وبرقة وفزان ، لاستطلاع رأي السكان في أمانيهم القومية ، وبحث حالتهم الاجتماعية والاقتصادية . وحدد مارس سنة ١٩٤٨ موعداً لزيارة طرابلس . ولهذه المناسبة فكر الأستاذ بشير السعداوي في المجيء إلى طرابلس .

وأخذ يفكر في السفر ويعد له عدته . وقد طال عهده بطرابلس : ورغماً على موقف لجنة برقة من الوفد الطرابلسي ، وعلى ما منيت به المفاوضات من الفشل فإن الأستاذ السعداوي لم يتأثر بهذا الموقف ، وأعاد الكرة للدعاية لإمارة السيد ادريس . ومن الفرص التي قوت عزمه على السفر تأليف هيئة تحرير ليبيا في ١٣ مارس سنة ١٩٤٧ [1] فكانت فرصة مناسبة . وانطوت الأيام ، وقرب مجيء اللجنة الرباعية إلى طرابلس ، وأصبح سفر السعداوي أمراً لا شك فيه .

سياسة مصرية

ونظراً لما تبديه مصر من الاهتمام بالقضية الليبية ، ولما تحققته من امتناع السيد ادريس من الاتفاق مع الطرابلسيين على الوحدة . ونظراً كذلك لما يقتضيه مجيء اللجنة الرباعية من تكتل في الرأي وجمع الكلمة ، فقد رأت أن تتدخل في المسألة لمصلحة القضية الليبية ، وأن يكون لها دخل في التأثير على السيد ادريس للاتفاق مع الطرابلسيين ، فعينت الأستاذ فؤاد شكري مستشاراً لهيئة تحرير ليبيا .

---

١ كان من أقوى أسباب تأليف هيئة تحرير ليبيا ما ظهر من رفض السيد ادريس الاتفاق مع الطرابلسيين على الوحدة .

وأخذ الأستاذ السعداوي يعد عدته للسفر ، وأمدته الجامعة العربية ووزارة الخارجية بسيارتين حمل فيهما معه ما دعت الضرورة إلى حمله .

وكانت الجامعة العربية قد خصصت مبلغاً كبيراً من المال للصرف منه على القضية الليبية فصرفت له منه مبلغاً ليصرفه فيما تقتضيه ظروف القضية في طرابلس من الدعاية ضد المحتلين ، ونشر المنشورات لتنوير الشعب ، ومد يد المساعدة لمن تقتضي المصلحة مساعدتهم . وسافر في أواخر فبراير سنة ١٩٤٨ .

ومر الأستاذ السعداوي ببرقة في طريقه إلى طرابلس . ويقال انه اتفق مع السيد ادريس على المناداة بإمارته على طرابلس وبرقة أمام لجنة التحقيق الرباعية . نقول هذا استناداً إلى ما صرحت به جرائد برقة بعد أن عدل الأستاذ السعداوي عن التعرض لإمارة السيد ادريس أمام لجنة التحقيق في طرابلس ، وانتقدته من أجله ، واعتبرت هذا مخالفة منه لما اتفق عليه مع السيد ادريس ، وسيأتي في رد السيد ادريس لبيعة رؤساء الأحزاب ما يؤيد هذا .

وصول الأستاذ السعداوي إلى طرابلس

وصل الأستاذ السعداوي هو ورفاقه إلى طرابلس يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٨ وقوبلوا مقابلة شعبية حماسية . وقد علم أعيان طرابلس – ومنهم أعضاء الوفد – باتفاقه مع السيد ادريس على المناداة بإمارته على برقة وطرابلس، فاجتمع به ابراهيم بن شعبان، والأستاذ توفيق الغرياني في جماعة كثيرة من أعيان البلاد ، وصارحوه بأنه إذا كنت تريد مواجهة اللجنة بوحدة البلاد واستقلالها ، وانضمامها إلى الجامعة العربية فنحن متفقون معك ، وكل البلاد مستعدة للتضحية في هذا السبيل . وإن كنت تريد الاعتراف بإمارة السيد ادريس أو البحث في أي أمر آخر غير هذه

الأمور الثلاثة فنحن لا نوافق على شيء من ذلك . وأمام هذا التصميم من أعيان البلاد لم يَسَع الأستاذ بشير السعداوي إلا الموافقة . وتقدموا إلى اللجنة الرباعية في صف واحد يطالبون بأمور ثلاثة : هي الوحدة ، والاستقلال ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، ولا رابع لها .

وكان إجماعاً رائعاً ، وموقفاً مشرفاً بهر أعضاء اللجنة الرباعية وعجبوا له ، ودل على نضوج سياسي في الطرابلسيين .

ونود أن نذكر شيئاً مما جاء في تقرير اللجنة مما يعبر عن موقف الطرابلسيين ، وموقف المؤتمر الوطني البرقاوي من الوحدة .

جاء في تقرير اللجنة فيما يتعلق بالطرابلسيين ما نصه :

(لقد عبر أغلب السكان الذين استجوبتهم اللجنة عن تأييدهم لاستقلال البلاد ووحدة ليبيا ، والانتساب إلى الجامعة العربية) .

وجاء في موضع آخر : (يود معظم السكان الاستقلال حالاً . والرغبة في الوحدة . والعضوية بجامعة الدول العربية مرغوب فيها . وهم يعارضون في رجوع الادارة الإيطالية . ويعارضون في أي سيطرة أجنبية . وكثيرون منهم عبروا عن هذا . أما العلاقات الفردية بين العرب فهي حسنة .)

وجاء فيما يتعلق ببرقة :

(أكثرية السكان يريدون الاستقلال تحت إمارة السيد ادريس السنوسي ، بينما الباقون يتبعون المصير الذي يريده لهم . ولا يوجد شعور كبير بين السكان نحو الوحدة . وهم يوافقون في بعض الأحيان على الوحدة ، ولكن تحت شروطهم فقط . وهم يعارضون بشدة في رجوع الإيطاليين) .

وجاء في موضع آخر :

(ان ٩٥ ٪ يطلبون الاستقلال ، منهم ٩٠ ٪ يطلبون الاستقلال تحت حكم السيد ادريس السنوسي . والباقي يطلبون ما يريده السيد ادريس .

والخلاصة : أن الأكثرية من أهالي برقة تريد الاستقلال تحت إمارة السيد ادريس السنوسي ، ويريد الباقون حكومة يرأسها السيد السنوسي ويريدون ما يريده. وقسم ضئيل منهم هو الذي يرغب في الوحدة مع طرابلس، ولكن تحت حكم السيد السنوسي . وهناك شعور بين الأهالي بوجوب المساعدات الخارجية القوية ، وهم يتركون الرأي للسيد السنوسي والمجلس الوطني ، وان كانوا يفضلون التعاون مع بريطانيا) .

ويقول التقرير : (إن الأمير السنوسي مشايع للانجليز ... وإن الانجليز دفعوا له ٧١٫٦٣٧ جنيهاً انجليزياً فيما بين ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ . وقد أبلغ الأمير السنوسي لجنة التحقيق بنفسه انه يؤيد استقلال برقة وتحالفها مع بريطانيا) .

يقول السيد ادريس هذا في الوقت الذي ينادي فيه الطرابلسيون بالإجماع بوحدة القطر كله واستقلاله . وسيأتي في رد السيد ادريس لبيعة رؤساء الأحزاب أنه كان يرغب أن تكون أمام لجنة التحقيق . ومن هذا يتضح أن تركه هو والمؤتمر الوطني البرقاوي التعرض للوحدة إنما كان لترك الطرابلسيين ذكر الامارة أمام لجنة التحقيق .

ويتضح مما سردناه أن الطرابلسيين ما عدلوا عن فكرة البحث في الامارة إلا بعد ما فشل وفدهم الذي ذهب إلى برقة بسبب تشدد اللجنة البرقاوية في شروطها التي ما كانت مفهومة ولا معقولة [1] .

رجوع الأستاذ السعداوي إلى مصر

رجع الأستاذ السعداوي إلى مصر وفي نفسه ما فيها من عدم تحقيق

---

١ لم تكن جمعية عمر المختار ممثلة في المؤتمر البرقاوي الذي تولى تمثيل برقة أمام لجنة التحقيق الرباعية . ولا ممثلة في لجنة المفاوضات . ونرى أن من الخسارة على برقة أن تحرم من آراء هذه الجمعية الناهضة في مثل هذه المواقف الدقيقة .

إمارة السيد ادريس ، خصوصاً وأنه اتفق معه عليها وهو في طريقه إلى طرابلس . وقد استاء من موقف مواطنيه ضد هذه الإمارة التي تبنى الدعاية لها وضحى في سبيل تحقيقها بالكثير من جهده ووقته في مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .

جفاء بين السيد ادريس والطرابلسيين

واشتد الجفاء بين السيد ادريس وبين الطرابلسيين . ورأت جهات عربية مصرية محترمة لدى الطرابلسيين أن هذا الجفاء يضر بالقضية الليبية، ويقول الأستاذ السعداوي انها أشارت عليه بالعودة إلى السعي لتحقيق امارة السيد ادريس لتكون آخر حجة يقيمها الطرابلسيون عليه فيما إذا رفض قبولها .

ويظهر ان الأستاذ السعداوي لم يبين لهذه الجهات مواقف السيد ادريس من الطرابلسيين وما يحيط به من الظروف والمؤثرات التي حملته على هذا الغموض والتردد . ولم يعطها عنه من المعلومات ما يجعلها تحدد موقفها منه تحديداً يجعل وساطتها في مأمن من الفشل .

ولم تتصل هذه الجهات بغيره لأسباب لا نعرفها ، لذلك تعرضت هذه الوساطة الكريمة لما تعرضت له مساعي الطرابلسيين .

السعداوي وفؤاد شكري في طرابلس

وسافر الأستاذ السعداوي إلى طرابلس في يونيه سنة ١٩٤٨ ومعه الأستاذ فؤاد شكري للسعي وراء تحقيق هذه الرغبة . ونظراً لأن الرأي العام في طرابلس قد اجتمع على عدم العودة إلى البحث في إمارة السيد ادريس فقد وجد الأستاذ السعداوي الجو غير مناسب فبقي ينتظر الفرصة لإعلان رغبته، وكان يعمل لها سراً . ولم يلبث أن صرح برغبته ؛ ويقال

انه كان يسند إلى الحكومة المصرية ما يأتي : انها لا تسعى لنجاح القضية الليبية إلا إذا وافق الطرابلسيون على إمارة السيد ادريس . وأنها لا توافق على قيام حكومة جمهورية على حدودها ، ترغيباً وترهيباً للناس لحملهم على موافقته على مبايعة السيد ادريس بالإمارة . وكان يقحم الحكومة المصرية في كل مناسبة استغلالاً لما لها من المكانة السامية في قلوب الطرابلسيين .

وفي هذه المرة لم يكن على اتفاق مع أمين الجامعة العربية ، لأن أمين الجامعة لم يعد يأمل في الاتفاق مع السيد ادريس بعدما بذل من الجهود في سبيل إقناعه ، ولكن الأستاذ السعداوي ما زال مصراً على الدعوة لإمارة السيد ادريس . ورغماً على علمه بأن أمين الجامعة غير موافق له على فكرته فقد كان يستغل اسم أمين الجامعة ويدّعي أنه على وفاق معه .

وما كاد الطرابلسيون يعلمون أنه على خلاف مع أمين الجامعة حتى تأكدت لديهم رغبته الخاصة في إمارة السيد ادريس فازدادوا إعراضاً عنه ، وكان ذلك من أقوى أسباب فشله .

فشل الأستاذ السعداوي

ونظراً لأن الأثر السيء الذي خلفه موقف السيد ادريس من الوفد الطرابلسي في يناير سنة ١٩٤٧ قد أثّر على شعور الطرابلسيين وجعلهم لا يقبلون البحث في إمارة السيد ادريس فقد فشل الأستاذ السعداوي في تحقيق هذه الإمارة، وكان حظه من الفشل في هذه المرة أكبر منه في كل مرة مضت، ولم يوافقه في طرابلس إلا رؤساء الأحزاب الخمسة ووقعوا له على ورقة قالوا إنها وثيقة بيعة . ومما كتب في هذه الورقة :

(... فنحن رؤساء الهيئات السياسية في طرابلس نقرّ بإمارة حضرة صاحب السموّ المعظم السيد محمد ادريس السنوسي على ليبيا المستقلة بأكملها الموحدة بدون تجزئة في نظام دستوري برلماني ...) وهي صريحة في انها

نعبر عن رأي رؤساء الأحزاب الشخصي ، ولم يأت فيها ما يفيد أنهم يمثلون الشعب أو أكثريته .

وما أظن ازاء هذه الحقيقة الناطقة من نص الوثيقة أن إنساناً يعتقد أن هذا النفر القليل من الطرابلسيين يملكون الفصل في مثل هذا الأمر الخطير الذي تتوقف عليه سعادة الشعب وشقاؤه فيما يستقبله من الحياة .

وكنا نود أن يكون فيما قام به الطرابلسيون من محاولات مقنعٌ للأستاذ السعداوي بأن لا أمل في إقناع ادريس بالوحدة إلا على أساس ما يشترطه هو وأنصاره ، ولكنه أبى إلا أن يقف هذا الموقف من نفسه ومواطنيه . وباء فيه بالفشل كما باء في غيره .

رجوع الأستاذ شكري إلى مصر بالبيعة لادريس

رجع الأستاذ فؤاد شكري إلى مصر في أغسطس سنة ١٩٤٨ يحمل ورقة البيعة ذات الخمسة الامضاءات . وقد عرضت في مصر على ذوي الشأن ، ثم سلمت إليه وذهب بها إلى برقة ليسلمها إلى السيد ادريس .

رفض البيعة

سلمت الورقة إلى السيد ادريس ، وبعد أن هيئت لها طرق مصيرها حوّلها إلى المؤتمر الوطني البرقاوي لإبداء رأيه في ما تضمنته . وقد عقد عدة جلسات لبحثها . وفي آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ قرر بشأنها ما يأتي :

(يرحب المؤتمر بالبيعة ، وبرغبة الأحزاب الطرابلسية المعرب عنها في البيعة . ولكنه يعتقد أن البيعة جاءت متأخرة عن أوانها .. وقد أصبح تقرير المصير على الأبواب ، فلا سبيل في الحالة هذه لتلافي الموقف . فيرى المؤتمر أن السبيل الوحيد الذي يمكن سلوكه هو أن يعمل كل من القطرين على استقلاله ، وعلى مؤازرة القطر الشقيق الآخر على الحصول

عليه بكل الوسائل الممكنة ، حتى إذا ما وصل كل منهما لاستقلاله ان شاء الله رجعنا إلى أمر إدماج البلدين بعضهما في بعض على أساس اتحادي لكل قطر ادارته المختارة تحت التاج السنوسي) .

وقال السيد ادريس في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر البرقاوي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ :

(... ان تأخير تقديمها – يعني البيعة – أمام اللجنة الرباعية في وقته لا يمنع من الوصول إلى تحقيق الوحدة بعد نيل البلاد استقلالها [1]) .

برح الخفاء

جاء رد المؤتمر الوطني صريحاً فيما كان يخفى على بعض الناس من سياسة الفصل المبيتة بينه وبين السيد ادريس ، وسبباً واضحاً في رفضه الاتفاق مع الطرابلسيين على الوحدة . كما جاء تصريح السيد ادريس برغبته في الاعتراف بالبيعة أمام لجنة التحقيق معبراً عما كان يكنه في نفسه ، ومخالفاً لما كان يصرح به أمام الطرابلسيين بأنه لا يرغب في الامارة .

وما كنا ننتظر غير هذه النتيجة ، ولكن التصريح بها كان مرهوناً بظروفه المواتية . وقد وضعت أصابع السيد ادريس على هذه الفرصة فانتهزها غير مبال بما قدمه الطرابلسيون من مساع للوحدة ، ذكرنا بعضها في هذا الكتاب . كما لم يبال تدخل الحكومة المصرية لمصلحة القضية الليبية ، ورفض وساطتها وما قدمته من مساع محمودة يجب على الليبيين أن يقابلوها بالمدح والثناء . وما كانت ترجو من وراء هذه المساعي إلا تحقيق وحدة الشعب الليبي واستقلاله .

---

١ نقلت هذه النصوص من بيان الأحزاب الطرابلسية الذي نشر في جريدة طرابلس الغرب يوم ٩ أكتوبر سنة ٩٤٨ وتاريخ البيان ٨ منه .

في الميدان

وتحقيقاً لما اعتزمه السيد ادريس من فصل برقة عن طرابلس فقد أرسل وفداً إلى لندن برياسة عمر باشا الكيخيا يطالب باستقلال برقة وحدها وفصلها عن طرابلس . ومر الكيخيا بطرابلس في طريقه إلى لندن ، فصرح بأنه يمثل السيد ادريس في المطالبة باستقلال برقة وحدها . وبذلك ظهر السيد ادريس في الميدان أمام العرب كلهم ، وأظهر ما كان يخفيه في نفسه وهو فصل برقة عن طرابلس .

آخر فصل في الرواية

كنا نظن أن هذا آخر فصل في الرواية التي يعد الأستاذ السعداوي من أشهر أبطالها . ولكنه ما لبث أن عاد إلى إضافة فصل آخر إليها . وبعد رجوعه إلى مصر في أغسطس سنة ١٩٤٨ ، صرح بأن الشعب مجمع على امارة السيد ادريس أو من يريده السيد ادريس ، مع علمه بأن الشعب الطرابلسي قرر بالإجماع العدول عن البحث في الامارة . وكان هذا الإجماع بحضوره وموافقته . وهذا التصريح من مبالغات الأستاذ السعداوي في تحيزه لامارة السيد ادريس .

وقد اصطدم بالسيد ادريس أكثر من مرة وخيب آماله فيه ، كما خيب آمال غيره . ونعتقد أن الأستاذ بشير السعداوي في مقدمة من يعلمون أن السيد ادريس لا يمكن الاتفاق معه ، ولكن نراه ما زال يحاول مثل هذه المحاولات . وخير له ألا يتمادى في التعلق بهذه الخيوط العنكبوتية ، فإن الوطن في حاجة إلى الوقت الذي يشغل بأمور دلت جميع التجارب على أنه لا يرجى منها خير .

سفر السعداوي إلى باريس

لم يكد الأستاذ السعداوي ينتهي من آخر محاولة فشل فيها حتى أعلن أنه يريد السفر إلى باريس : وقد سافر يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ورجع إلى القاهرة في أوائل فبراير سنة ١٩٤٩ — ومر — وهو في طريقه إلى القاهرة — بطرابلس ، ونشر فيها منشوراً جاء فيه ما يفهم منه المهمة التي سافر من أجلها . قال في المنشور: (اني تحدثت في لندن مع رجال وزارة الخارجية البريطانية المختصين بشئون ليبيا وبسطت لهم ضرورة الاصلاح الذي أجمع عليه رأي الأمة) وهذا ما يبين الغرض من هذا السفر ، وهو بسط ضرورة الاصلاح . ولم نجد في هذا المنشور أثراً للاحتجاج على الانجليز بعدم اعترافهم باستقلال البلاد ، وتشجيعهم للطليان على العودة إلى طرابلس ، وعلى حكمهم الجائر واستبدادهم الفاضح .

وقد أسفنا كثيراً حينما طالعتنا الأهرام في أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بتصريح للأستاذ السعداوي جاء فيه : (انه يدرك أن للبريطانيين مصالح في ليبيا لا سبيل إلى إنكارها) وهذا ما يستنكره منه الليبيون ولا يعترفون به .

والذي يعتقده الليبيون أن الانجليز لا مصالح لهم في ليبيا ، وأن انجلترا إنما هي دولة مستعمرة ظالمة استضعفت الليبيين ، وملكت بلادهم بقوة السلاح ، وسلبت أقوات الفقراء ، واستذلت الاشراف ، واستعبدت الأحرار .

ويعتقدون أن مساعي الأستاذ بشير السعداوي لدى السيد ادريس أو لدى الانجليز أو لدى أي جهة أخرى ، إنما هي مساع فردية باعتباره طرابلسياً كغيره من أفراد الطرابلسيين ، من غير أن يكون عنده تفويض من الشعب أو توكيل . لذلك فإن كل تصريح منـــه أو اعتراف بمصالح أو حقوق للانجليز أو لغيرهم لا يلزم الليبيين بشيء ولا يعترفون به .

وما زال الانجليز كلما بدا في أفق السياسة ما تتوتر به علاقات الدول اشتد ضغطهم على الطرابلسيين ، وطغت موجة من الاستبداد والظلم تنبئ بظهور أحداث اتخذوا العدة لإظهارها . وهم في انتظار ما يلائمها من الفرص . وقد نشرت الأهرام يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ (أن هكتور ماكنيل أعلن في مجلس العموم البريطاني يوم ٢١ الجاري أن شئون الادارة في برقة وطرابلس ستنتقل من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية) ، ولعل هذا هو الاصلاح الذي بسط لهم الأستاذ السعداوي ضرورته .

وربما كان هذا التصريح واحدة من حلقات ثلاث : أولاها دعوة السيد ادريس إلى فصل برقة عـــن طرابلس ، وتلويحه بالوصاية الانجليزية ، وثانيتها تمسك الأستاذ السعداوي بامارة السيد ادريس على برقة وطرابلس ، واعترافه بمصالح الانجليز في ليبيا .

رجاء من اللجنة الطرابلسية

واللجنة الطرابلسية ترجو من مواطنيها في مصر وفي طرابلس وبرقة أن يحذروا ما تخبئه السياسة الانجليزية الماكرة ، كما ترجو الجامعة العربية رجاءً حاراً أن تعنى بتوجيه الشعب الليبي توجيهاً حازماً يتفق مع ما في الجوّ السياسي من اضطراب . وألا يحول قيام الهيئات السياسية الليبية بينها وبين الاتصال بالشعب اتصالاً مباشراً ، فإن في الشعب تيارات فكرية لا يمكن دراستها إلا من طريق الجامعة ، كما لا يمكن الوصول إلى حقيقتها إلا من محادثة الأعيان ورؤساء القبائل مباشرة في جميع الجهات .

ونرجو أن يكون لهذا الرجاء من جامعتنا الموقرة ما يحققه .

كلمة صريحة

إلى حماة الوطن ، والمخلصين من أبنائه ، والبررة ممن أنجبهم ، وإلى من يشعرون بكرامة الحق ويقدرون الحرية ، ويمقتون الاستعمار والذل

والاستعباد ، إلى هؤلاء جميعاً — نقول : ان الوطن فوق الأشخاص . وان واجباته في الذروة مما في هذه الحياة من واجبات ، حتمت الأديان القيام بها ووضعت القوانين لحمايتها .

ولن يتطاول إنسان أوتي ذرة من العقل إلى أن يدعي لنفسه حقاً فوق حقوق الوطن إلا من كان به عته ، أو في قواه العقلية نقص لم يوفق إلى تداركه .

وللوطن حمى نرى كثيراً من الناس يهرعون إليه ليكتسبوا من كمالاته ما يكمل ما يشعرون به من نقص فيما تفرضه عليهم الحياة الاجتماعية من كمالات . ولا يغني هذا النوع من الكمالات المصطنعة عن طلاب الكمال من طريقه .

فللكمالات الوطنية مهور أرخصها بذل النفوس ، ولا ينال الإنسان منها إلا بقدر ما يضفيه على هذا البذل من إخلاص يدل على أنه لا يقصد من ورائه جزاءً ولا شكوراً .

والاخلاص للوطن هو الإخلاص لله حذوك النعل بالنعل . فما كان للوطن ولساكنيه ، ولأصحاب الحق فيه كان كله لله يتقبله ويثيب عليه ويضاعف أجر عامليه . وما كان لغير الوطن لن ينال الله منه شيء ، ولن يعود على فاعله إلا بسوء العاقبة وإشاعة قالة السوء . ولن يعوزنا الدليل على ذلك ، فسنّة الله في خلقه ناطقة بهذه الحقيقة الناصعة .

وللوطن وفاء لا يتسامى إليه أي إنسان يدّعي الوفاء . فلن يبخل الوطن على أي واحد من أبنائه بجزاء ما قدم له من خدمات ، وما هيّأ له من طرق السعادة .

وللوطن إنصاف ، فلا يجازي بالسيئة عن الحسنة ، ولا بالحسنة عن السيئة ، فهو يقول للمحسن أحسنت ، كما يقول للمسيء أسأت .

فمن نراهم يتمسحون بمقام الوطن ولم يُضْفِ عليهم الوطن نعمته ،

ما ذلك إلا من عدم الاخلاص ، شأن الذين يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا .

وللوطن حقوق على كل من أقلتهم أرضه وأظلتهم سماؤه ، فليس واحد أحقّ به من غيره إلا من طريق التضحية والفداء. فليس الذي ضحى بماله ورجاله وأنصاره وبنفسه مثل ذلك الذي يتمشدق في المجالس ، ويذكر من حقوق الوطن وواجباته ما لا وجود له إلا في لسانه . ومعاذ الله أن يبخس الوطن حق الأول ، وأن يظفر الثاني منه بذكرى حسنة أو مدح خالد .

وخدمة الوطن ليست وقفاً على كبير في الحسب أو النسب ، أو ذي شهرة في الأوساط الاجتماعية ، فإن من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه ، ولا محرمة على صغير في مقامه الاجتماعي أو من ليس بحسيب ولا نسيب ، فإنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه ، وإنما هي أمنية تصبو إليها النفوس الكبيرة ، وتستعذب في سبيلها الموت وما دون الموت ، وهي فضل من الله يؤتيه من يشاء .

فخدام الوطن هم أولئك الذين صدقوا ما عاهدوا الوطن عليه من أبنائه ، لا فرق بين هذا وذاك ، وإنما يتفاضلون بقدر ما قدموا من تضحيات ، وما بذلوا من جهد لا يقصدون إلا منفعة الوطن وأبنائه . وكل من حوَتْ له صحف التاريخ من أعمال البطولة أكثر من غيره فهو في مقدمة الوطنيين .

وليس من الحكمة في شيء أن يعتزل بعض مواطنينا السياسة في هذا الوقت العصيب الذي يجب أن تتضافر فيه الجهود لمصلحة الوطن . وليس من العيب أن يتقدم أناس قد نراهم دوننا في المكانة الإجتماعية أو الكفاية العقلية . فمتى كنا مخلصين لوطننا وجب علينا أن نمضي في خدمته إلى النهاية ، كل بما يستطيع . وها هي الدول الأوربية قد اجتمعت على تقسيم

وطننا واغتصاب حقوقنا . حتى الطليان جعل لهم الانجليز والأمريكان من المكانة ما أطمعهم في بلادنا .

ولقد تكشفت سياسة فرنسا عما تكنه من بغض للعرب عموماً ولليبيين خصوصاً . فهي تؤيد بكل قواها رجوع الطليان إلى طرابلس ، لتضمن لنفسها البقاء في فزّان . وتنكر علينا استقلالنا خوفاً من سريان عدوى هذا الاستقلال إلى المغرب العربي فينهار فيه صرح طغيانها وتدول دولتها . وما يوم هذه النهاية ببعيد .

فعلينا أيها المواطنون أن نعزم الأمر . وأن يقوم كل منا بقسطه في خدمة وطنه لا فرق بين إنسان وآخر . وليؤد كل منا واجبه ، وإلى الله عاقبة الأمور . وصدق الله العظيم إذ يقول : (فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) .

خاتمة

كان موقف الجامعة العربية من القضية الليبية موقفاً قوياً ، وحماسياً وعربياً بكل ما تؤديه هذه الألفاظ من معاني القوة والحماسة ، وقد وقف أمينها من قضيتنا عدة مواقف مشرّفة كان يهدد فيها بالثورة والحرب إذا لم تعترف دول الأمم المتحدة باستقلال ليبيا ووحدتها . وقد كتبت مذكرات وقررت قرارات أرسلت بها إلى وزراء الخارجية وإلى الجهات التي تعدها مسئولة عما يتخذ بشأن شمال أفريقية تدل بصيغتها ولهجتها على أن الجامعة لن تتزحزح عن تأكيداتها بأنها سوف تعمل بكل الوسائل على تحقيق مطالب طرابلس وبرقة باعتبارها المسئولة عن السلم في العالم العربي ، وأن مذكرتها المؤرخة في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ تدل على أكثر من هذا . وما تزال على موقفها هذا ولن تزال ، وعلى الذين يشتغلون بالقضية الليبية

أن يستعينوا بسياسة الجامعة العربية . فإنها بذلت فيها من الجهد ما جعلها أدرى الناس بها .

مطالب الشعب الليبي

ثلاثة مطالب فيها الحياة ودونها الموت والفناء ، هي : (١) الاستقلال التام الناجز . (٢) ووحدة ليبيا من حدود مصر إلى حدود تونس ، ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان . (٣) والانضمام إلى الجامعة العربية كدولة من دولها المكونة منها .

وكل ما تمليه السياسة مما يتعارض مع هذه المطالب أو يحد منها فسيعارضه الشعب معارضة لا هوادة فيها مهما كان مؤيدوه من الشعب أو غيره .

ابريل سنة ١٩٤٩

وإلى هنا ينتهي الكتاب الأبيض في وحدة طرابلس وبرقة . وها هو يبعث في أيام ثورة الفاتح من سبتمبر ، بعد أن ثوى في مرقده أكثر من خمس وعشرين سنة ، يحمل لليبيين نبذة من جهادهم في دار هجرتهم مصر .

وهو قليل من كثير من جهود اللجنة الطرابلسية ، بذلتها لجمع كل ما أمكنها جمعه مما يتعلق بقضية ليبيا الحبيبة .

وسيجد القارىء — أثناء هذا الكتاب — بعض منشوراتها التي حاولت بها إسماع صوت القضية الليبية للعالم .

وقد يلحظ القارىء — في بعض الصفحات — ما يخيل إليه أنه مكرر ، ولكنه ليس تكراراً ، وإنما هو لزيادة بعض المعلومات ، أو اشارة إلى موضوع خاص يستحق أن يشار إليه .

عود الى سرد الحوادث

ونعود إلى سرد الحوادث فنقول :

وقد اتسعت شقة الخلاف بين السيد ادريس والطرابلسيين ، وكثر المرجفون ، فطلب المستر كلايتن رئيس مكتب الأراضي المحتلة – وكان بمصر – من السيد عون بن محمد سوف المحمودي أن يكتب له تقريراً عن حقيقة الخلاف القائم بين رؤساء المهاجرين الطرابلسيين والسيد ادريس ، فكتب إليه في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ تقريراً هذا نصه :

تقرير السيد عون سوف

حضرة صاحب السعادة رئيس المكتب الشرقي العربي للقيادة البريطانية العليا الكلونيل كلايتون .

قد كلفتموني أن أكتب تقريراً في الحالة القائمة الآن بين الزعماء الطرابلسيين والسيد ادريس وأبيّن فيه أساس الخلاف الحاصل بينهم وأوضح فيه وجهات النظر وما أراه علاجاً لذلك .

فأتقبل منكم هذا بكل سرور مجيباً على طلبكم بما يأتي :

المقدمة :

إن أول واجب مقدّس على كل مخلص لوطنه أن يذود عن حياضه ويدفع عنه يد الغاصبين بكل ما أوتي من قوة وجهد . ويبذل في سبيل حريته ما يملك مستعذباً كل ما يفرضه عليه جهاده من تضحية وعناء ومشقّة وإيذاء . ولقد كانت الأمم تباهي وتفاخر بجهادها ونضالها في سبيل مجدها وحرياتها المقدسة والدفاع عن وطنها . وكان خليقاً بنا أن تعد في طليعة تلك الأمم الأمة الطرابلسية البرقاوية التي ضربت المُثُل العليا للناس كافة وأبانت لهم كيف يكون شرف التضحية وتحمل أعباء الدفاع عن الوطن وحرياته ، لأنها جاهدت جهاداً مجيداً وكافحت الاستعمار الإيطالي

البغيض طيلة عشرين عاماً مستعصمة بالله سبحانه تستمد المعونة من قوة أبنائها ، واستبسالهم في الدفاع .

ولم نفتأ طيلة العشرين سنة ونحن مع المعتدي الغاصب في كرّ وفرّ وجهاد ، ونضال وكفاح وقتال حتّى تسلطت الفاشستية البغيضة الّتي لا ترى للإنسان حقوقاً ولا ترعى في الحرب قانوناً ، تتمدح بالفتك بالأبرياء ، وتفاخر بتقتيل العجزة والأطفال والنساء .

فهناك كان الحكم للقوة بعد أن فقدنا كل قوة وعتاد ، ونفد كل سهم بأيدينا ، وحينئذ لم نرَ بدّاً من إلقاء السلاح والفرار بديننا وأرواحنا ، فهاجرنا للأقطار المجاورة، وكان لا يقل عددنا عن مائة ألف(١٠٠,٠٠٠) متفرقين في الأقطار الشقيقة نحمل في طيات قلوبنا كل كراهة وبغض للإيطاليين متحينين كل فرصة للأخذ بالثأر من عدونا اللدود الذي غدر بنا وقضى على استقلالنا وحرياتنا اللذين جاهدنا لأجلهما زهاء عشرين عاماً ، وبذلنا في سبيلهما دماءً زكية وأرواحاً طاهرة ، واعتنقنا في سبيلهما كل لهذم وسنان .

لم نلق السلاح خلوداً للراحة ، ولا حبّاً في الحياة ، ولا استكانة للذلّ . ولكنا تركنا الجهاد ريثما تحين الفرصة لنعود للجهاد مرة ثانية بعزيمة أقوى وقوة أشد ، لنيل استقلالنا وحرياتنا ، واستّرداد مجدنا وعزنا وطرد العدو الغاصب من ديارنا ووطننا .

وكنا في انتظار تلك الفرصة الّتي تسمح لنا بالعودة إلى الجهاد ، وكان كل أملنا أن تأتي هذه الفرصة على يد الحكومة الديموقراطية البريطانية الّتي ما فتئت تناضل على استقلال الشعوب وحرياتها وانتشار الديموقراطية والعدالة في العالم ، وإلغاء قانون القوة والغلبة والقهر ، حتّى تعم العدالة والمساواة ويتمتع الناس بالطمأنينة والرخاء، وينعم الإنسان بالأمن والسلامة .

وكان جديراً بالشعب الطرابلسي الذي طالما انتظر الفرصة لإعلان الحرب على الفاشستية أن يبادر للانضمام إلى الامبراطورية البريطـانية حيث وجد ضالته المنشودة ، ومقصوده الأساسي وهو طرد الإيطاليين من دياره .

ولم يكن الطرابلسيون متقاعسين ولا متباطئين عن أداء ذلك الواجب وشرف الجهاد المقدس ، فلم تكد نيران الحرب تندلع في أوربا حتى سارعوا إلى نبذ النزاع ودفن الأحقاد ، وعملوا على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، جاعلين رائدهم مصلحة الوطن والذود عنه والدفاع عن حقـوقه .

عقَدَ الطرابلسيون أول اجتماع في الاسكندرية خلال شهر رمضان المعظم سنة ١٣٥٨ ، وقد ضم هذا الاجتماع زعماء البلاد في القطـر المصري وهم : سماحة السيد إدريس السنوسي، وسعادة أحمد بك السويحلي ، والسيد صفي الدين، وأحمد بك المريض . وحضره أيضاً كثير من مشايخ القبائل وأعيان البلاد . وبعد تبادل عبارات الودّ والتحية عرضوا قضية بلادهم ومـا يتطلبه الموقف من تحفز واستعداد لإجابة طلب الحكومة البريطانية بعد الاتفاق معها على ما يضمن للبلاد حقوقها وإعادة حريتها واستقلالها .

وقد انتخب من هذا المجتمع الحافل هيئة ممثلة للقطرين برياسة السيد ادريس وعضوية أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض عن طرابلس . وقد رأى أحمد بك المريض أن مسكنه في الفيوم ربما يؤخر بعض المصالح التي تتطلب سرعة البتّ فيها فوكل الأمر إليّ نيابة عنه ، فلم أرَ بدّاً من قبول النيابة ، وإجابة مطلبه .

أما العضوان الممثلان لبرقة فترك اختيارهما للسيد ادريس .

ولقد رأينا في رياسة السيد ادريس وزعامته جمعاً لكلمة المهاجرين في القطر المصري وتوحيداً لصفوفهم فرضينا به رئيساً بعد أن أخذنا عليه عهداً بأن يعرض على هذه الهيئة للتشاور ومبادلة الرأي كل أمر يعتزمه أو أي جهة يريد الإتصال بها .

ولم يمنع هذه الهيئة من تقديم نفسها لحكومة صاحب الجلالة وعرض مساعدتها لها عقب إعلان الحرب مباشرة إلا انتظار الوقت المناسب وإظهار رغبة القيادة العليا في انضمام الشعب الطرابلسي للحلفاء ، وطلب الجهاد منهم دفاعاً عن وطنهم واستقلالهم . ثم مكثنا نترقب الفرصة ومناسبة الوقت طوراً ، وطوراً ما يعرضه علينا السيد ادريس حتى كان الاجتماع الذي عقد في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ والذي لم تسمح لي الظروف بحضوره لتغيبي عن مصر . وعندما قدمت من تونس تبين لي أن أحمد بك السويحلي ، والطاهر أفندي المريض نجل المرحوم أحمد بك المريض ، امتنعا عن التوقيع في مذكرة قدمت إليهما أثناء الاجتماع . ولقد أحببت أن أقف على سبب امتناعهما عن التوقيع فاجتمعت بهما لأقف على حقيقة الأمر منهما ، وبعد البحث معهما قالا :

« تسلمنا خطاباً بطلب حضورنا لعقد اجتماع في القاهرة ، فقدمنا تلبية للدعوة وأملاً في وفاء السيد ادريس بوعده . وذهبنا للاجتماع في ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠ فوصلنا إلى قاعة المجتمعين عقب إلقاء خطبة القائد العام وخروجه من القاعة ، وكان التأخير بكل أسف لعدم الاهتداء إلى الطريق الموصل لمحل الاجتماع حتى فات من الوقت ثلث ساعة ، وحضرنا ما بقي من الاجتماع ولم نطلع على ما ألقاه القائد العام على المجتمعين . ولم يعرض علينا أمر ولا أخذ رأينا في شيء حتى فوجئنا بطلب التوقيع على مذكرة لم تعرض علينا من قبل ، ولم يكن لنا علم بمضمونها ، ولم يعط لنا وقت مناسب لدراسة موادها والبحث في محتوياتها .

ومن الواضح أن السيد ادريس بعمله هذا قد خالف وعداً قطعه على نفسه وعهداً أخذناه عليه ، وكان الأجدر بسماحته أن يفي لنا بوعده حتى نكون على بيّنة من الأمر . وإزاء مفاجأتنا بالموضوع وعدم علمنا بتفصيل مشروع مقرر رأينا — صوناً لكرامتنا — أن نمتنع عن التوقيع على المذكرة لأمور :

أولاً — إن السيد ادريس لم يف لنا بالعهد الذي أخذناه عليه في الاسكندرية بأن يعرض على الهيئة المنتخبة برياسته كل ما يتصل بقضية الوطن ، وأن لا يبتّ في شيء قبل الرجوع به إليها وأخذ رأيها فيه .

ثانياً — رأينا في عدم مشورتنا والرجوع إلينا قبل هذا الاجتماع ، حسبما هو متفق عليه ، إهمالاً لرأينا وضياعاً لحقوقنا .

ثالثاً — إن السيد ادريس لم يوجه لنا الدعوة بصفتنا الشخصية ، ولا بكوننا زعماء الجهة الغربية التي هي أكثرية الشعب الليبي ، بل اعتبرنا من جملة مشايخ القبائل السنوسية ، الأمر الذي لا يتفق مع الواقع ، ولا نرضى به .

رابعاً — توجيه الدعوة لجميع المشايخ من القبائل السنوسية وإهمال مشايخ القبائل التابعين لنا مع دعوة من يماثلهم ، بل لم يكن من المشايخ أصلاً .

هذه هي أسباب امتناعنا عن التوقيع مع موافقتنا على أصل المشروع ومساعدتنا بما استطعنا . وحاشا أن يكون امتناعنا عن التوقيع نكوصاً منا عن مبادئنا ، أو معارضة لتأليف جيش من المهاجرين تحت رئاسة السيد ادريس السنوسي لقتال أعداء الجميع وطردهم من ديارنا ووطننا . وأي دليل أصدق على تأييدنا من أن نخاطب « الكولونيل براملي » ونقدم له نحو ثلاثين رجلاً يتقدمون للجندية . وكم كنا نود أن يتوسع في تأليف

هذا الجيش حتى ينخرط أبناء البلاد جميعاً في الجندية شيباً وشباناً ، شيوخاً وكهولاً ، حباً في شرف الجهاد المقدس على نمط عربي منظم » .

وقد تبين لي من صريح قولهم أن امتناعهم عن التوقيع لم يكن معارضة للمشروع ولا مناوأة للسيد ادريس ، وغاية الأمر أنهم لم يجدوا جرأة على التوقيع في مذكرة لم يعلموا ما فيها ، ولا درسوا مضمونها ، ولا أخذ رأيهم في شيء مما احتوته ، فرأوا في ذلك مخالفة للاتفاق المعقود في الاسكندرية سنة ١٩٣٩ حيث أخذوا عهداً على السيد ادريس ، وقطع وعداً على نفسه بأن يعرض كل ما يستجد في أمر الوطن على الهيئة المكونة من زعماء البلاد برياسته ، لأخذ رأيهم فيه وموافقتهم عليه . ثم يعرض الأمر على مشايخ القبائل وأعيان البلاد من بعد .

وإنه لا يلحقني أقل شك في إخلاص وطنيتهم وحبهم للجهاد والدفاع عن وطنهم ، كما دافعوا عنه من قبل . فكيف بهم وقد وجدوا معونة وتأييداً من امبراطورية قوية كبريطانيا العظمى . وقد فُسِّر موقفهم هذا بما هم منه براء ، وألبس ثوب المعارضة للمشروع وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ، وأصبح الوشاة يكيلون التُّهَم جزافاً حتى ألصقوا بهم تهمة الخيانة العظمى ، وأنهم ممالئون لإيطاليا . ولست أدري كيف تسمح نفوس هؤلاء الوشاة أو ترضى لهم ضمائرهم بأن يتهموا رجالاً جاهدوا في الله حقّ جهاده ، وبذلوا في سبيل الدفاع عن وطنهم كل نفيس ، وصدوا الإيطاليين عنه بكل نفس ونفيس . ولكن هناك دعاة شرّ ، ورسل تفرقة لا يرون غير مصالحهم الشخصية ، ولا يهمهم إلا الوقيعة بالأبرياء ، وإثارة الأحقاد القديمة وتحريك الحفائظ الدفينة .

وأعتقد جازماً أن كل واشٍ في أيّ مهاجر طرابلسي هو حقاً ضد هذا المشروع السامي ، بعمله على تفريق كلمة المهاجرين ، وزجّ الأبرياء في المعتقلات والسجون ، وإحياء البغضاء والتنافر بين أبناء البلاد ، في

وقت هم أحوج ما يكونون فيه للاتحاد والألفة وعــدم التصــدع في صفوفهم ، حتى يستطيعوا تقديم المساعدة على أكمل غاية وأتم نظام .

وأرى ضرورة الضرب على أيدي هؤلاء الوشاة ، وطرح كل ما ينسجونه من التهم الشائنة والفتن الماحقة .

وإني لأربأ بالقيادة أن تعير سمعها لهؤلاء وتقبل منهم تقاريرهم بتهم لا وجود لها إلا في خيال مقدميها ضد أناس آمنين في بيوتهم .

هذا وإني أرى قطعاً لألسنة هؤلاء الوشاة ، وصوناً لوحدة الوطن ، وجمعاً لكلمة أبناء البلاد في الداخل والخارج حول تأييد هذا المشروع : أن تكوّن الحكومة البريطانية هيئة رسمية ممثلة للبلاد برياسة السيد ادريس السنوسي ، وعضوية زعماء القطرين ، على أن يكون لهذه الهيئة حق الإشراف على الجيش ومصلحة التجنيد ، مع النظر في شئون المهاجرين ورعاية مصالحهم ، وتكون هذه الهيئة مسئولة أمــام الحكومة البريطانية . وأعتقد أن عملاً كهذا لا يكون كفيلاً بنجاح هذا المشروع في القطر المصري فحسب ، بل يكون له أثر في نفوس المهاجرين الطرابلسيين بتونس وتشاد وغيرهما ، كما سيكون له أعظم أثر في نفوس أبناء البلاد في الداخل والجيوش الليبية الإيطالية . وهو مع هذا في صالح السيد ادريس نفسه حيث إن الزعماء يلتفون حوله ويرأس هيئتهم ويقود جيوشهم . وجدير بالسيد ادريس أن يعمل لهذا ويضم كلمة الشعب ويوحّد بين صفوف أبنائه ، وما أظنه إلا سيعمل على ذلك لو سلم من وسوسة حاشيته ، ومن يحبون الصيد في الماء العكر .

الخلاصة

يتضح مما سبق تفصيله أن امتناع أحمد بك السويحلي ، والطاهر أفندي المريض عن التوقيع مع المجتمعين لم يكن خلافاً موجّهاً ضد القيادة البريطانية

العليا ، ولا ضد المشروع ذاته ، وليس فيه أي معارضة لرياسة السيد ادريس للأمة الطرابلسية وقيادته للجيش الليبي ، إنما جاء لاعتبارات خارجة عن هذه الأمور كلها تتعلق بالوعد المأخوذ على السيد ادريس في اجتماع الاسكندرية وبكيفية الدعوة للاجتماع المعقود في القاهرة في ٩ أغسطس ، وعدم حضور بعض مشايخنا ، وأنه وقع قبل البحث والوقوف على محتوياتها والتشاور بين الزعماء حتى يتمكنوا من تنظيمه وإيجاد الطرق المفيدة للمشروع فائدة كبيرة ومواجهة المهاجرين قاطبة بدعوة عامة صادرة عن وحدة تامة حتى يلبيها الجميع .

وإن ما حصل حتى الآن لا يمنع من تكوين هيئة رسمية تمثل زعماء البلاد وتنظر في الأمر بمعونة القيادة العليا وتحت إشرافها وإرشاداتها القيمة .

ومن الله التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل ...

(صورة طبق الأصل) في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ الإمضاء

عون محمد سوف المحمودي

ويرى القارىء أن السيد عون سوف إعترض في تقريره على توجيه الدعوة من السيد ادريس والانجليز إلى الطرابلسيين باسم « مشايخ السنوسية » لأن هذا مخالف للحقيقة — واعترض كذلك على عدم مشورتهم — بصفتهم رؤساء المهاجرين الطرابلسيين ، كما أشرنا إلى ذلك في الكتاب الأبيض .

وسام انجليزي للسيد ادريس

وقد حدث أن أنعم الانجليز على السيد ادريس في يناير سنة ١٩٤٧ بوسام الامبراطورية البريطانية الرفيع الشأن ، من رتبة قائد فرسان .. وجاء في براءة الوسام ما نصه :

(في يناير من عام ١٩٤٢ أدلى وزير الخارجية البريطانية بالتصريح

الآتي في مجلس العموم البريطاني بقوله : « اتصل السيد ادريس السنوسي بالسلطات البريطانية في مصر قبل مضي شهر على سقوط فرنسا وعندئذٍ تشكلت قوة بريطانية سنوسية » .) .

ويأبى الانجليز إلا أن يسموا الجيش الليبي قوة بريطانية ، وما جاء في براءة الوسام صريح في أن السيد ادريس هو الذي اتصل بالانجليز وعرض عليهم القيام بتأليف جيش ليبي لمساعدتهم في الحرب .

ويقول الذين لهم دراية بساسة الانجليز أن الإنعام على السيد ادريس بهذا الوسام الرفيع مقدمة للاعتراف بإمارته .

وبمناسبة ما يدور في أفق السياسة العامة بشأن القضية الليبية قدّم السيد ادريس مذكرة إلى الجامعة العربية ، وعرضت على مجلسها في الجلسة الثانية من دور الاجتماع السادس العادي ، في ٢٦ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٦ الموافق ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ وسيأتي نصها في المسألة الليبية .

تقرير عن الحالة السياسية في ليبيا

وشكوى من ألاعيب الانجليز وسكوت
السيد ادريس عن سياستهم في طرابلس وبرقة

تتقدم به اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى ملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم ، وإلى الجامعة العربية وجميع الهيئات الإسلامية وأنصار الديمقراطية .

أيها العرب : لقد تركت طرابلس للانجليز والفرنساويين يسلبون أموالها ، ويسوسونها بأقسى ما يساس به شعب مستعمر بموظفين من الصهيونيين والإيطاليين ، رغم شكاياتنا وتظلماتنا ، وكل ذلك بمرأى من حكومات العرب وعلى مسمع منها .

وقد وجد الانجليز في سياسة السيد ادريس ما ساعدهم على إرهاق الليبيين ، والإمعان في استغلال بلادهم وتثبيت أقدامهم فيها .

فمنذ أغسطس سنة ١٩٤٠ حينما تبرع السيد ادريس للانجليز بتجنيد الليبيين وقدموهم وقوداً لحرب لم يستفيدوا منها قليلاً ولا كثيراً ، وهو متغافل عن أعمالهم في برقة وطرابلس ، لا يشير بإصلاح ولا يحتج على فساد . وقد اعتقد مجلس بلدي بني غازي أن هذا السكوت ناشىء عن اتفاق بينه وبين الانجليز ، فوجّه إليه أسئلة في نوفمبر سنة ١٩٤٥ رجاه فيها أن يصارح الشعب بما بينه وبين الانجليز من اتفاقات بشأن مصير البلاد ، فأجاب بجواب استاء له كل من قرأه أو سمع به ، عرض فيه بضعف مصر ، ونوّه فيه بقوة الانجليز[1] . ولم يتعرض لمحل السؤال ، وكان هذا منه في الوقت الذي كان الشعب ينادي فيه بوصاية مصر أو وصاية جامعة الدول العربية . وقد عتب عليه سعادة لملوم باشا من أجل تعريضه بكرامة مصر بما نشرته المقطم في حينه ، وذكرت اللجنة الطرابلسية في

---

١ ذكرنا هذا التصريح فيما تقدم بأوضح من هنا .

تقريرها الأول مسائل بيّنت محل استياء الشعب من مواقفه فيها . ولم يفد عتب لملوم باشا ، ولا ما ذكر في تقرير اللجنة في تغيير خطته التي رسمها لنفسه . وظن أن سكوته المطلق وألاعيب السياسة الانجليزية يحولان دون فهم ما يتوخاه الانجليز من وراء سكوته . والحقيقة أن الضغط الاداري في طرابلس وبرقة ، وهذا الجوع والعري اللذان فتكا بأجسام الناس ، وهذه الجنود المتدفقة عليها ، والمطارات الضخمة والأعمال الحربية القائمة الآن في كل مكان ليلاً ونهاراً إنما يستند الانجليز فيها على سكوت السيد ادريس الذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على الرضا بأعمال الانجليز .

وقد اتخذوا من سكوته وسيلة لتمزيق وحدة الشعب وتفريق كلمته، وأقنعوا بعض أنصاره بعدم الاتفاق مع الطرابلسين إلا إذا اعترفوا قبل كل شيء بإمارة السيد ادريس . وألّفت جبهة في برقة ما زالت تجاهر بهذا المبدأ .

ونحن نقول لدعاة الانفصال المتشبثين بإمارة السيد ادريس ها هو تاريخ الجهاد الليبي في حروبه وسياسته قلّبوه مسألة مسألة ، فلن تجدوا فيه للسيد ادريس ما يجعلكم تفرضونه على الناس فرضاً ، وتعرضون وحدة الشعب للتفريق من أجل إشباع شهوتكم في إمارته ، مع أن في الوقت متسعاً لتنفيذ رغبتكم بعد الاعتراف باستقلال البلاد . ويعلم الله انكم ظلمتم أنفسكم ، وظلمتم الشعب والوطن .

وليعلم إخواننا العرب جميعاً أنه لا يوجد احتجاج للسيد ادريس على الانجليز رغم أعمالهم السيئة في البلاد ، ورغم الإحتجاجات عليهم من جميع الهيئات .

ولا يوجد له اقتراح بإصلاح ما شاع فيها من مفاسد الاستعمار ولا خطاب تعرض فيه لشرح القضية الليبية ، ولا عريضة يلفت فيها نظر

الهيئات إلى ما يعانيه الوطن من صعوبات ولا ما يشبه هذا مما اعتدنا سماعه من زعماء العرب . نعم : وجدنا له تصريحاً في جريدة السياسة حوالى سنة ١٩٢٦ يتبرأ فيه من انتسابه إلى برقة وطرابلس وانه جزائري ولا صلة له بهما .

وإنا نؤكّد لإخواننا جميعاً — طرابلسيين وبرقاويين — أن هذه المناصب العالية لا يصح أن تسند إلا لمن سجل له التاريخ من أعمال البطولة ما يرغم الناس على إفساح الطريق له إلى قيادة الأمة . ومن الخير لهم أن يبحثوا على هذا الطراز من الرجال فإذا ما وجدوه وجب عليهم أن يقلدوه أمورهم بدون تردد . ومن الإنصاف أن يوضع كل إنسان فيما هيأته له ظروف حياته :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلى
مضر كوضع السيف في موضع الندى

وقد رأت اللجنة الطرابلسية أن تصرح بهذه الحقائق فربما أثارت في نفس السيد ادريس ما يحمله على تحديد موقفه المبهم من الانجليز ومن القضية الليبية حتى تتمكن من مخاطبته بلغة غير هذه اللغة .

ولا ينكر علينا السيد ادريس إذا قلنا إنه متصل بالانجليز بدليل انهم منذ سنة ١٩٤٠ اتخذوا له مكتباً سموه ، المكتب السنوسي ، وما زال موجوداً إلى الآن في شارع أحمد باشا بجاردن سيتي رقم ٣ وما زال السيد ادريس يتردد عليه . أما أنه يتقاضى منهم مرتباً شهرياً فإنا لم نطلع على السندات التي يتقاضى بها المبالغ المخصصة له ولكنها إشاعات ملأت الأوساط العربية، ويحسن بسيادته أن ينفي هذه الاشاعات التي تجعله موظفاً انجليزياً .

وقد فهم الناس أن سكوت السيد ادريس على أعمال الانجليز في برقة وطرابلس كان ثمناً لاعترافهم بامارته ، وإكراه الطرابلسيين على اعترافهم بهذه الإمارة . فلا شك إذاً في أن ما يجري في البلاد من خلاف

في الرأي وإرسال وفود إلى برقة ومصر تحت اشراف الانجليز وضغطهم إنما هو تهيئة لهذه الامارة . وإذا جاءت هذه الامارة على غير طريق الشعب فسيكون مصيرها كسابقتها ، التي جاءت عن طريق الطليان ، وبمقتضاها تنازل السيد ادريس على سواحل برقة ومدنها للطليان واعترف لهم بملكيتها ، ورضي أن تكون إمارته مقصورة على واحات جالو وأوجله والكفرة والجغبوب وهذه المعاهدة اعتراف صريح منه يفصل برقة عن طرابلس .

وقد حشد الانجليز من مديري النواحي وموظفي البلديات في طرابلس جماعة أرادوهم على الدعاية لامارة السيد ادريس ، وأحاطوهم ببعض الأنصار وادعوا أن هؤلاء وأولئك أكثرية الشعب ترشح السيد ادريس للامارة . والواقع ان الداعين لإمارة السيد ادريس لا يتجاوزون بعض الموظفين أو أنصارهم ممن يتأثرون بالسياسة الانجليزية ، أما أكثرية الشعب الساحقة وعلى رأسها الحزب الوطني في طرابلس ، ومعهم المهاجرون الطرابلسيون في مصر ، وعلى رأسهم الزعيمان الكبيران أحمد بك السويحلي ومختار بك كعبار فمصممون جميعاً على عدم التفكير في إمارة السيد ادريس ما دام الشعب مستعمراً من الانجليز . ومصممون كذلك على رفض هذه الامارة إذا جاءت من طريق التحكم والفرض مهما أحاط بها من الظروف . ويعتقدون أنها إذا جاءت من طريق الانجليز فستولد ميتة كما ماتت سابقتها . ويرفضون أي نوع من أنواع الحكم لا يكون الشعب حراً في اختياره ولا يعترفون بأي اتفاق ترتبط فيه ليبيا بوعد للسيد ادريس أو للعائلة السنوسية ، كما انهم لا يعترفون بأي استفتاء أو معاهدة لا تنوب عنهم فيه الجامعة العربية ويعتبرونه باطلاً وغير ملزم لهم بشيء سواء جاء من طريق الانجليز مباشرة أو بواسطة المناصرين لسياستهم .

وإن بعض الوفود التي تأتي إلى برقة ومصر لمفاوضة السيد ادريس في الامارة بشرط أو بدون شرط ، كانوا يؤكدون لنا حينما كانوا في

مصر ، بل يقسمون الإيمان المغلظة على أنهم لا يوافقون على امارة السيد ادريس مهما كلفهم الأمر ، لا لكراهتهم لشخصه ، ولكن لاعتقادهم أنه لا يصلح لهذا المنصب . وقد كونوا عقيدتهم هذه بعد التجربة المتكررة حينما أسندت إليه الامارة سنة ١٩٢١ ولم يعمل بمقتضاها ، وحينما رفض جميع العروض التي عرضوها عليه سنة ١٩٤٠ وما بعدها بشأن العمل معه وتوحيد الجهود ومطالبة الانجليز بحقوق الوطن . هكذا كانوا يقولون . وقد رأيناهم يحبذون امارة السيد ادريس ، وذلك بعد أن تأثروا بآراء بعض العناصر التي توجهها السياسة الانجليزية لمصلحتها . وإن ما يجري في ليبيا من تشجيع الانجليز لدعوة انفصال برقة عن طرابلس أو اتفاقها معها على ما يوافق سياستهم صورة مما يجري الآن في السودان .

وخير من الاتجاه إلى امارة السيد ادريس والخلاف على شيء لم يجيء وقته ، اتجاه الشعب كله إلى المطالبة بالاستقلال ، فاذا اعترف له بـه انتخب هيئة تنظر في نوع الحكومة ومن يتولى رياستها بعيداً عن التأثر بالسياسة الانجليزية وبتحيز أحد الفريقين ، وتحت إشراف جامعة الدول العربية . هذا رأي اللجنة الطرابلسية والمهاجرين الطرابلسيين بمصر .

والانجليز لا يسعون لإمارة السيد ادريس لتكون مظهراً لسيادة الشعب واستقلاله ، ولكن ليستولوا بواسطتها على طرابلس وبرقة ، وينفذوا رغباتهم رغماً على إرادة الشعب من ناحية ، وليقطعوا صلة طرابلس بالجامعة العربية ولتكون دول الحلفاء ممن لها رأي خاص في المستعمرات الإيطالية أمام الأمر الواقع فيما يختص ببرقة وطرابلس .

ولم يفت الانجليز وأنصار سياستهم أن يقللوا من شأن خدمات سعادة عزام باشا للقضية الطرابلسية ويجعلوها مشوبة بأغراض يعتقد كل الطرابلسيين أن سعادته أعلى قدراً من أن يقصد إليها ، وأن خدماته للقضية الليبية أطهر

من أن تدنس، وانها المثل الأعلى في الاخلاص لإخوانه الليبين، ولا يشك الطرابلسيون أنه عرف من أحوالهم ما جعله موقناً بعدالة القضية الليبية .

وفي طرابلس استعمار آخر بغيض هو الاستعمار الفرنساوي . ذلك أن فرنسا تحتل الجزء الجنوبي منها ، وتتبارى هي وانجلترا أيهما أشد وطأة على الجزء الذي تحتله ، وكلما أوغل الانجليز في سياسة التفريق في القسم الشمالي ، وإرهاق أهله في الضرائب والأحكام العرفية ، أوغل كذلك الفرنساويون في سلب أموال سكان القسم الجنوبي واستعبادهم .

وليبيا تحاول أن تقوى على تحمل هذه الضربات التي يكيلها لها الاستعماران الانجليزي والفرنساوي ، فإذا لم تمد لها أيدي العرب بالمعونة فستقع فريسة في مخالب النسر الفرنساوي وبراثن الأسد البريطاني .

واللجنة الطرابلسية تهيب بملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم ، وبجامعة الدول العربية والهيئات الإسلامية إلى تدارك ليبيا مما يتهددها من الخطر وربما أصبحت أثراً بعد عين .

١٠ / ١ / ١٩٤٧ — اللجنة الطرابلسية بالقاهرة

اللجنة الرباعية

مهمة هذه اللجنة النظر في المستعمرات الإيطالية القديمة وما سيئول إليه أمرها بعد أن خسرت ايطاليا الحرب .

اجتمع مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى ، وهي أمريكا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقرروا تشكيل لجنة رباعية للنظر في المستعمرات الإيطالية القديمة .

وفي مارس سنة ١٩٤٨ حضرت اللجنة إلى ليبيا للتحقيق واستطلاع رغبات الشعب ... وهذا ملخص ما قررته بشأن ليبيا منقولاً عن ترجمة الجامعة العربية لقرارها :

(عيّن مجلس وزراء خارجية الدول الأربع بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لجنة تحقيق للمستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا) .

وقد وصلتها تلك اللجنة في ٦ من مارس سنة ١٩٤٨ . وبقيت هناك إلى ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ تجري تحقيقاتها في المناطق الثلاثة ، كل منطقة على حدة ، فبقيت في طرابلس أربعين يوماً ، وبقيت في فزان عشرة أيام . وبقيت في برقة خمسة وعشرين يوماً .

واستقت اللجنة معلوماتها من الإدارات العسكرية المحتلة للبلاد ، ومن الأفراد والجماعات ممن كانوا على اتصال بالادارات العسكرية المحتلة للبـــلاد .

ولا يمكن القول بأن الاحصاءات والبيانات التي اعتمدت عليها اللجنة كاملة أو متفقة في كل الأحيان ، أو حتى صحيحة . ولم يكن لدى اللجنة من الوقت ما يمكنها من أن تتحقق من دقتها ، خصوصاً وقد كان بعضها من الادارات العسكرية المختلفة التي تحتل البلاد ، أو تحت إشرافها .

وقد ذكرت اللجنة فيما يتعلق بفزّان حيث توجد إدارة فرنسية « إن المعلومات التي قدمتها تلك الإدارة كانت غير وافية وغير تامة » .

والذي يهمنا نقله من هذا التقرير هو عدد السكان وآراؤهم في الاستقلال والوحدة والإدارة السنوسية « طبقاً للبيان الذي قدمته الإدارة العسكرية البريطانية .

بلغ عدد سكان طرابلس في نهاية سنة ١٩٤٧ ٨٠٥,٩٥٧ ، منهم

٧٢٩,٥٠٠ ليبي مسلم . و ٤٤,٤١٩ إيطالي . و ٢٨,٦٠٦ يهودي .. و ٣,٤٣٢ من جنسيات مختلفة .

وهذه الأرقام منقولة عن البيانات التي وضعت للأغراض التموينية ، وقد يكون مبالغاً فيها .

ويقطن أكثر من ٦٥٪ من السكان في المنطقة الساحلية من مصراته إلى زوارة . ويكوّن سكان المدن البالغ عددهم ١٦٣ ألفاً عشرين في المائة من مجموع السكان . منهم ١٠٤ آلاف ليبي مسلم تقريباً ، و٢٦ ألف إيطالي ، و٢٦ ألف يهودي . ويوجد بمدينة طرابلس نفسها ١٣٨ ألف شخص . وتختلف باقي البلدان اتساعاً ، فيتراوح عدد سكانها بين ألفين، وستة آلاف شخص » .

وجاء في التقرير تحت عنوان : « رغبات الشعب » .

(تقدمت الأغلبية الساحقة بطلب الاستقلال في جميع المناطق ومن جميع طبقات الشعب ، وجميع من سئلوا أعربوا عن رغبتهم في أن يمنحوا الاستقلال فوراً ووحدة ليبيا .

وطلب أكثرهم – بالإضافة إلى الاستقلال – إما الانضمام إلى الجامعة العربية ، أو وحدة ليبيا . وطلب أكثر من نصفهم هذه النقاط الثلاثة معـــاً .

وقد أعلن أكثر الناس الذين سئلوا عن شكل الحكم الذي يريدونه في المستقبل ، فأجابوا بأنهم يتركون هذه المسألة إلى أن يبت في مسألة الإستقلال أولاً ، أو أن تترك المسألة إلى الأحزاب السياسية للبتّ فيها . وأن الأغلبية الكبرى من الذين سئلوا لم يعلنوا تأييدهم الشخصي للسنوسي .

ولم يؤيد اليهود الذين سئلوا إقامة حكومة عربية ، بل يرغبون في حماية حكومة أجنبية) .

وجاء في التقرير :

(إن المعارضة للاستعمار والأجنبي منتشرة جداً بين صفوف الشعب ، وقد طلب كثير من السكان وضع حد للنظام المؤقت العسكري فوراً . وأعلنت الأغلبية الساحقة من الذين سئلوا عن معارضتهم في عودة الإدارة الإيطالية . وأعلن بعضهم أنهم سيلجأون إلى السلاح إذا ما تحققت هذه العودة) .

وجاء في التقرير فيما يتعلق بسوء إدارة الانجليز وعزمهم على قتل الشعب جوعاً ما يلي :

(إن طرابلس بحالة اقتصادية سيّئة ، لا سيما بعد قحط عام ١٩٤٧ والحالة في القرى سيّئة حيث يعتمد غذاء السكان على التموين بالبطاقات ، وقد تلقت اللجنة [١] خطابات تدل على أن الإدارة قد اشترت الشعير بستّ ليرات عسكرية للكيلو الواحد ، وباعته للسكان من جديد بخمس عشرة ليرة عسكرية للكيلو الواحد [٢] . وقد أثرت هذه الظروف في إبراز آراء السكان في اتجاه معين عند حضور اللجنة ...

وقد طلب السكان بالإجماع من الدول العظمى أن تبتّ في مصير ليبيا بالسرعة الممكنة لعدم احتمالهم النظام الحاضر) .

مساحة ليبيا

وجاء في التقرير عن مساحة ليبيا :

(تبلغ مساحة ليبيا حسب تقرير لجنة التحقيق الرباعية حوالى ١,٧٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ، من حدود مصر إلى حدود تونس ، ومن حدود السودان إلى البحر الأبيض .

---

١ اللجنة الرباعية .

٢ قررت الإدارة الانجليزية « نصف متر » من القماش في السنة للرجل ؟!!

تزيد مساحة برقة على ٧٠٠ ألف كيلومتر مربع . من حدود مصر إلى حدود طرابلس (القوس) ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان المصري وصحراء تبستي الجبلية .

مساحة طرابلس ٢٥٠ ألف كيلومتر مربع من حدود تونس إلى حدود برقة (القوس) . والقسم الساحلي منها يمتد من مصراته إلى زوارة ويقيم فيه ٦٠٪ من سكان البلاد . ولا يزيد مجموع المساحات الصالحة للزراعة بصفة دائمة على ١,٦ ٪ من مساحة البلاد ، وهذه المساحة تروى رياً جيداً على وجه العموم وهي خصبة إلى درجة تجعلها تتباين تبايناً كبيراً مع الجزء الأكبر من ليبيا) .

(ويحد فزان غرباً جنوب الجزائر وجنوب تونس . وجنوباً أفريقيا الغربية الفرنسية ، وشرقاً برقة ، وشمالاً طرابلس . وتبلغ مساحتها حوالى ٨٠٠ ألف كيلومتر مربع ، وتبعد عن البحر جنوباً بنحو ٦٠٠ كيلومتر وتتكون من ثلاث واحات : سبهة ، وبراك ، ومرزق) .

عدد سكان برقة

وجاء في تقرير اللجنة الرباعية (ان عدد سكانها برقة ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٢٠٠ من اليهود . وكانوا في سنة ١٩٤٨ ٤٥٠٠ ، ثم رحلوا إلى فلسطين . وتوجد فيها جالية مالطية وأخرى يونانية .. ويبلغ عدد سكان المدن فيها حوالى ٨٠ ألف نسمة . ومعظم سكان الريف من شبه البدو ساكني الخيام . والحدود في الجبل الأخضر وما حواليه معينة بين القبائل تعييناً تاماً) .

عدد سكان طرابلس

ويقدر عدد سكان طرابلس بنحو ٨٠٠ ألف نسمة . منهم حوالى

٧٣٠,٠٠٠ من العرب الوطنيين . ويبلغ عدد السكان الحضريين ١٦٠ ألف نسمة . ويقيم في المدن نحو ١٠٠ ألف من المسلمين .

وتتكون الأقليات من ٤٠ ألف إيطالي، و١٣ ألف يهودي . و٢٠٠٠ مالطي . و ٤٠٠ يوناني .

مذكرة اللجنة الطرابلسية

وقد رفعت اللجنة الطرابلسية مذكرة للجنة التحقيق الرباعية هذا نصها :

حضرة صاحب السعادة سكرتير لجنة التحقيق الرباعية بطرابلس .

ترفع اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إليكم هذه المذكرة تعبر لكم بها عن رأيها فيما يجب أن تكون عليه ليبيا وفيما يكفل لها سعادة شعبها ووحدته . ويشاركها في هذا الرأي جميع المهاجرين بالقطر المصري .

يا صاحب السعادة : إن ليبيا بلد عربي له حدود عرفت في التاريخ منذ القدم ، وأيدها علم الجغرافيا ، وعرفتها دول الأرض في هذا الوضع التاريخي الجغرافي . فهي تحدها من الغرب تونس ومن الجنوب السودان ، ومن الشرق مصر . ومن الشمال البحر الأبيض . وهذه الحدود واضحة المعالم معترف بها من جميع الدول بمقتضى معاهدات ووثائق . فكل محاولة للتغيير فيها أو التبديل لا يقرها الشعب الليبي ، ولا تستند إلى شيء من الحق والعدالة .

وفيما بين هذه الحدود يسكن شعب عربي عرفه التاريخ في هذه المنطقة منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة وقد وحدت بينه روابط المنافع، فهو كلٌ لا يتجزأ ، وجسم واحد غير قابل لبتر أي عضو من أعضائه . فلا تعيش فزان بغير طرابلس وبرقة ، ولا تعيش إحدى هاتين بغير فزان ، ولا يفصل إحداهما عن الأخرى . ومحاولة فصل أي جزء عن الآخر لا بد

وأن يؤثر في حياة الشعب الاقتصادية والأدبية والسياسية ، ولا يمكن أن توصف بغير المؤامرة على قتل الشعب من هذا الطريق الملتوي .

وقد أثبت هذا الشعب النبيل جدارته بالاستقلال في عدة مناسبات يعرفها مَن تتبّع تاريخه منذ الدولة العباسية إلى اليوم . ولا تنسوا يا صاحب السعادة انه في زمن ولاية يوسف باشا كانت لطرابلس دولة مرهوبة في البحر الأبيض تفرض إرادتها على الأساطيل الأمريكية والانجليزية والإيطالية وتجبي منها الضرائب .

وللشعب الليبي قدرة على تصريف شئونه . وقد ظهرت مقدرة أبنائه أثناء الحرب مع الطليان ، وفي البلاد التي هاجروا إليها بعد ذلك . وما زالوا محل التقدير والإعجاب في الحكومات العربية التي يشتغلون بها . وإنا لنربأ بأعضاء لجنتكم المحترمين أن يتأثروا بما يشيعه المستعمرون من عجزنا على الإدارة ، وإنما هي دعاية للوصول إلى أغراضهم الباطلة . وليس شعبنا بأقلّ ثقافة من بعض الشعوب التي اعترفت لها دولكم بالاستقلال ، ولكن الأغراض السياسية هي التي تضع مثل هذه العراقيل .

وقد صمد هذا الشعب لمحنة الاستعمار ثلاثين سنة ضحى فيها بمئات الألوف من أبنائه في سبيل حريته ودفع السيطرة الأجنبية عنه . وقد احتفظ بوطنه كاملاً طول هذه المدة ، لم يتنازل عن شيء منه ، ولم يعترف بسلطة أحد عليه .

وليست بلادنا فقيرة كما يدّعي المستعمرون . ولا نذهب بكم بعيداً ، فهذه الإدارة الانجليزية القائمة — على كثرة ما فيها من موظفين زائدين على الحاجة — إنما تعيش على موارد البلاد البحرية والبرية . وكثيراً ما صرحت الإدارة بأن واردات طرابلس تسدّ نفقاتها . وليس ما ترونه من المجاعة الشاملة إلا أثراً من آثار الإدارة الانجليزية والاحتكار الممقوت ، ووضع الحواجز بين أجزاء البلد الواحد .

وإزاء هذه الحقائق التاريخية والجغرافية ، وما تشاهدونه رأي العين فلا مناص من الاعتراف باستقلال هذا الشعب ووحدته ، وترك حرية الاختيار له يوجه نفسه كيفما شاء ، ويختار لنفسه ما شاء ، فهو جدير بهذا وأكثر منه .

أما بالنظر لموقف السيد ادريس فانه إذا كان قد ارتبط بمعاهدات أو اتفاقات شفوية أو تحريرية مع دولة أجنبية فنحن نعلن هنا باسم الشعب الليبي بطلان مثل هذه الاتفاقيات . وذلك :

أولاً — لأن الشعب قد أجمع الكلمة وصمم تصميماً لا رجعة فيه على تحقيق استقلاله التامّ ووحدته الكاملة التي لا تشوبها شائبة ولا يقيدها شيء . وكل خروج على هذا الإجماع هو خروج على إرادة الأمة .

ثانياً — ان السيد ادريس لا يملك حق التكلم باسم الشعب الليبي كله لأن نفوذه لا يتعدى بادية برقة ، على ان هذا النفوذ مستمد من تأييد السلطة البريطانية ، ولو تخلت عنه لتخلى عنه هؤلاء الأنصار .

ثم إن مستقبل الحكم وتقرير نظمه وشكله هو من حق الشعب وحده، فإذا كانت إحدى الدول الكبرى تطمع في تحقيق أحلامها الاستعمارية عن طريق التفاهم مع السيد ادريس فلتعلم أن الشعب متيقظ لمثل هذه المناورات ، ولن يقر شيئاً من ذلك .

ومن واجب لجنتكم أن تكون دائماً في جانب الحق ، وأن تنظر إلى الشعب الليبي نظر الانصاف والتجرد من كل الأغراض . وهذا ما يفرض عليها واجب المحافظة على السلم في العالم ، وواجب الوفاء بما قطعته الدول الكبرى على نفسها من الوعود والإلتزامات .

وهناك واجب آخر يجب ألا تغفله لجنتكم الموقرة ، وهو إن كل ما طرأ على ليبيا من أوضاع فرضتها القوة رغماً على إرادة الشعب واختياره

لا تكسب غير الليبيين حقاً في ليبيا ، ويجب ألا يكون لها أي نصيب من اعتبار لجنتكم . وما يزعمه الإيطاليون من حقوق في ليبيا إن هو إلا أوهام ما زالوا يتخيلون انهم يصلون إليها على زعم انكم تتحيزون لباطلهم . وقد صمم الشعب على الوصول إلى نيل استقلاله ووحدته والاحتفاظ بعروبته مهما ضحى في سبيل ذلك . ولن يقبل أن يعيش مع غير العرب . كما لا يقبل أن يوجه وجهة تخالف مصلحته ورغبة الأكثرية .

الهيئة التنفيذية
للجنة الطرابلسية

القاهرة في١٧جمادى الأولى ١٣٦٧ — الفيتوري السويحلي — عمر الغويلي
٢٨ مارس ١٩٤٨ — الطاهر الزاوي — أبو القاسم الباروني

مذكرة أخرى

وجاء في مذكرة أخرى رفعتها اللجنة الطرابلسية إلى أعضاء لجنة التحقيق الرباعية ، ما نصه :

اللجنة الطرابلسية ترجو أن يكون ما تقومون به من جهود مبنياً على احترام حقوق الشعوب والإعتراف لها بالحرية والاستقلال واختيار تقرير المصير . كما ترجو أن تقدروا ما عانته الشعوب المستعمرة من قسوة الاستعمار واستبداده لتجنبوها العودة إلى هذا النظام الإجرامي .

وتؤكد اللجنة الطرابلسية اسعادتكم أن الشعب الليبي لا يعترف لكم بأي صفة تخولكم حق النظر في مصيره وفيما يجب أن تكون عليه أوضاع حكمه وحكومته ، كما لا يعترف بنتيجة أي قرار لا يؤكد استقلال ليبيا استقلالاً تاماً ناجزاً ووحدتها من حدود مصر إلى حدود تونس ، ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان .

واللجنة تلفت نظركم إلى هذه المؤامرة التي تحوكها دول الاستعمار الأربعة لسلب حرية الشعب والعبث بحقوقه ، وإلى هذه المناورات الاستعمارية بزعامة انجلترا التي ترمي إلى استئثارها ببرقة والمساومة على طرابلس مع الطليان وغيرهم ، فإن كل محاولة لفصل برقة عن طرابلس ، أو الاعتراف بفزان للفرنساويين ، أو تعديل بعض الحدود في داخل القطر أو خارجه ، أو الاعتراف بأي حق للطليان في طرابلس — سيقابل بالرفض من جميع الشعوب العربية ، وسيقاومها الطرابلسيون بالسلاح .

وإن عدم أخذ رأي الطرابلسيين في هذه اللجنة ، وعدم تمثيل الجامعة العربية فيها لأكبر دليل على سوء نية لجنتكم ، وتبييت المؤامرة من دولكم الأربعة ضد حقوق الليبيين .

والشعب الليبي يحذر سعادتكم من الاغترار بوعود السنوسي أو أي هيئة أخرى تعدكم بامتيازات أو حقوق في ليبيا، فإن أي واحد من هؤلاء لا يملك أن يفرض إرادته على الشعب ونأسف — إذا لم تنصفوا الشعب — أن ترفض جميع قراراتكم وأن تكون نتيجتها كنتيجة قرارات لجنة فلسطين . ولن يستكين الشعب لما تقررونه مخالفاً لوحدته واستقلاله .

وإن العالم على بركان نرجو ألا توقدوا ناره في ليبيا .

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسيين

الطاهر الزاوي — عمر الغويلي

الفيتوري السويحلي — أبو القاسم الباروني

انشاء مطار الملاحة

(وفي خلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع في المستعمرات الإيطالية السابقة أتمت حكومة المملكة المتحدة اتفاقاً منفصلاً مع حكومة الولايات المتحدة لإنشاء قاعدة جوية أمريكية في « الملاّحة » بطرابلس ، على أرض مستعمرة ايطالية سابقة تحت إدارة بريطانية مؤقتة . وهذا — الاتفاق — على عكس ما جاء في معاهدة السلم مع إيطاليا ، والتصريح المشترك لحكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، فيما يختص بالممتلكات الإقليمية في إفريقية . ولذلك لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية [١]) .

ورئيس الإدارة في القطر الطرابلسي هو المسئول عن إدارة البلاد ، ويوجد بوليس تحت تصرفه . أما الحاميات العسكرية المحلية فتحت إدارة حاكم إقليم مسئول بدوره أمام القائد العام عن طريق سلسلة أخرى في القيادة .

وتقسم الإدارة في طرابلس إلى ثلاث مقاطعات :

مدينة طرابلس والمقاطعة الغربية . ومركز إدارتها مدينة طرابلس . المقاطعة الشرقية ، ومركز إدارتها مصراته . المقاطعة الوسطى ، ومركز إدارتها غريان .

---

١ الكلام المختص باتفاق مطار الملاحة منقول من تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات . تعريب الجامعة العربية .

نـــداء

من السيد أحمد السويحلي الى الليبيين

يا سكان القطر الليبي من حدود مصر إلى حدود تونس ، ويا مواطنيّ الكرام سواء منكم من كان في أمّ الوطن أو في بلاد الهجرة ، ويا أمة الفداء ويا شعب الدفاع .

هلموا إلى جمع الشمل وتوحيد الصفوف ولا تنازعوا فتفشلوا .

ان جميع الشعوب في دفاع عن حرياتها ونضال عن حقوقها ، وان الحرب التي ما زلنا في أعقابها قد مهدت للمظلومين سبل الوصول إلى حقوقهم المهضومة ، وقد منّ الله علينا فأذهب عنا ظلم الإيطاليين وجورهم ، وكانت لنا في طردهم مساعدات لا ينكرها علينا من آلت إليهم مقاليد الأمور في بلادنا ، وقد أعطانا ميثاق الأطلنطي حق الاختيار وتقرير المصير ، ولا تقل نصوص ميثاق سان فرنسيسكو صراحة في هذا المعنى عن ميثاق الأطلنطي ، وقد اقترح كثير من الساسة أن مسألة ليبيا لا تحل إلا بإعطاء الليبيين استقلالهم ، الأمر الذي نعتقد أنه عين الصواب . ويجب أن نعمل لتحقيقه بكل الطرق ما بقيت الحياة في أجسامنا ، ولسنا أقلّ كفاءة أو شجاعة من هؤلاء الذين ينادون باستقلال أوطانهم في جميع بقاع الأرض ، وها هو الشرق العربي في مقدمة المجاهدين للحرية والاستقلال ، ويجب

علينا ألا نتخلف عن هذه القافلة التي وقعت العهود والمواثيق على أن يناصر بعضها بعضاً ، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية وما أنشئت الجامعة العربية إلا لهذا . وقد أجمع الناس منذ خلقوا على أن أقوى أسباب النصر هو اتحاد الكلمة وتبادل الثقة والاتفاق في الغاية ، وقد رأيت فيما صرح به الشعب أفراداً وجماعات ، وفيما جعلته الهيئات من مبادئها ان الآراء متجهة إلى غايات ثلاث هي : الاستقلال ، والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية ، وهي غايات سامية يجب أن نحترمها ، وأن نفهمها فهماً صحيحاً لا يشوبه تأويل ، ولا نستعين عليه بقاموس السياسة . فالاستقلال غاية كل وطني وهو أساس ما تتطلع إليه نفوس الأحرار من سيادة وحرية ، وهو الذي يكسب الشعب الإرادة والاختيار ، ويفسح المجال للعاملين لأداء ما يفرضه عليهم الواجب نحو الوطن . وقبل الاستقلال لا يملك الإنسان من أمره شيئاً لأنه مملوك لمن يملك وطنه ، فتصرفه باطل واختياره مردود . ولا يمكنه أن يفكر في الحكم ، ولا في نوعه . ولا يمكنه أن يفكر في مكانه وزمانه ، ولا يمكنه أن يسند رئاسته لشخص معين . إذاً فتفكيرنا في غير الاستقلال ضياع للوقت وصرف للجهود في غير ما يستحق العناية .

ويجب أن نسير إلى هذا الاستقلال متحدين متكاتفين في ثقة متبادلة وإخلاص لمصلحة الوطن ، ويجب أن يكون هدف الوحدة هو الاستقلال الذي يخول الإنسان حرية الاختيار والتصرف . ويجب ألا تتقيد الوحدة بقيد ، وإلا كانت وسيلة لأغراض شخصية .

ونرجو من مواطني أن يجعلوا وحدتهم خالصة للوطن حتى إذا حصلوا على استقلالهم اتسع أمامهم مجال العمل في حرية يجد فيها كل إنسان ما يحقق رغبته . وبغير هذا لا تؤتي الوحدة ثمارها . ويجب أن تكون وجهتنا الجامعة العربية ، هذه الجامعة التي جمعت بين عظماء العرب من ملوك ورؤساء . وأسند تصريف أمورها إلى وزراء بارزين وأقطاب سياسة

محنكين ، وقد أظهر الجميع عطفهم على قضيتنا ، ودافعوا في عدة مناسبات عن حقوقنا ، وطالبوا باستقلال بلادنا ، وأظهروا استعدادهم لبذل كل ما يوصل إلى حريتنا . وهي تعمل هذا لا طمعاً في نفعنا ولا خوفاً من قوتنا ، ولكن حملها على ذلك روابط الدم والدين والوفاء للعروبة والانتصار للعرب . وهي فرصة يجب أن نبتدرها في اخلاص شامل ، وأن نستنير برأيها فيما أمامنا من مشاكل لا شك انها تحتاج إلى رأي مثل هؤلاء المجربين المخلصين ، وأن نجعل منها نبراساً نستضيء به في حلّ ما أمامنا من مشاكل دولية وقانونية وسياسية .

واعلموا ان سياسة الأمم المتحدة اقتضت أن ترسل لجنة استفتاء إلى طرابلس لأخذ رأي الشعب فيما يختاره لنفسه ، ولا شك أننا لا نختار غير الاستقلال . أما الوصاية أو تعيين نوع الحكم فهذا كله متروك لما بعد نيل الاستقلال . وحينذاك يختار الشعب لنفسه ما شاء من أنواع الحكم ومن يشاء من الأشخاص ليتولوا مقاليد الحكم . وإياكم واختيار وصاية أي دولة أجنبية فإن ذلك عار ، ولا يتفق مع الكرامة العربية .

اخواني — وحّدوا غاياتكم . وتذرعوا للوصول إليها بالصراحة والشجاعة ، وتكتلوا حولها كتلاً تتمثل فيها شهامة الليبيين ورجولتهم ، وإياكم وحيَل الثعالب فإن ذلك من شيَم الجبناء . وواجهوا الحقائق فإن ذلك أسلم عاقبة وأضمن للنجاح .

وسلام الله وبركاته على جميع مواطني الكرام .

أحمد السويحلي

مذكرة مصر [1]

إلى مؤتمر وزراء الخارجية الرباعي

إن الحكومة المصرية عندمـــا تطالب بإعلان استقلال ليبيا فوراً ، لا تفعل ذلك لمجرد العاطفة الطبيعية التي ربطت بين مصر وليبيا ، والتي اكتُسبت من أجيال اتسمت بحسن الجوار ، ووصلت في بعض الفترات إلى اتحاد البلدين تحت سيادة واحدة ، واتجاه واحد في ميادين الثقافة ، واللغة ، والدين ، وإنما تفعله أيضاً وهي تستند إلى اعتبـارات تاريخية وسياسية ، منها أن الاستقلال لا يعتبر شيئاً جديداً بالنسبة لشعب ليبيا .

والواقع أن الشعب الليبي قد تمتع بنصيب من الاستقلال في فترات من التاريخ ، وفي السنوات الأخيرة كافح هذا الشعب في سبيل تحقيق استقلاله الذي أصبح من حقه أن يناله بعدما بذل من مجهود ، وبـذل من تضحيات .

وعلى الرغم من أن الإيطاليين تفننوا إبان حكمهم ، في اضطهاد الشعب الليبي واستعباده ، فإن روح هذا الشعب المعنوية لم تتحطم ، واستمر يقاوم المستعمر الإيطالي حتى نشبت الحرب العالمية الأخيرة ،

---

١ منقولة عن جريدة « المصري » بتاريخ ١١ – ٨ – ١٩٤٨ وهي مذكرة قوية تشهد لليبيين بالقدرة على ادارة شئونهم واستحقاقهم للاستقلال والحرية .

ثم تحولت مقاومته بعد ذلك إلى شكل مساعدة منظمة لقضية الحلفاء ضد المحور ، مما أدى إلى دحر العدو وطرده من البلاد .

وليس أدلّ على نضوج هذا الشعب وحقه في الاستقلال ، من كفاحه المتواصل الذي لم يعتمد فيه على أي مساعدة خارجية ، ضد عدو ضخم مغتصب ، ولم تبذل دولة كافحت في سبيل استقلالها من التضحيات مثل ما بذلت ليبيا لتنال استقلالها .

ولا يستطيع أحد أن يشك في قدرة الليبيين على إدارة حكومتهم ، فقد سبق أن تولوا هذه الإدارة ، وأثبتوا فيها كفايتهم ، ولقد تعرضت ليبيا كما تعرضت غيرها من الدول المستعمرة لاضطهاد المستعمر ، ومن نتيجة هذا الاضطهاد دائماً أن تبحث عناصر الزعامة القديرة ، عن ملجأ لها في الخارج ، متطوعة أو مجبرة .

وهناك ليبيون كثيرون يستطيعون أن يديروا شئون بلادهم ، ويعملوا في سبيل رفاهية الشعب الليبي ، إذا أعيدوا إلى مراكزهم التي يستحقونها في البلاد . ثم إن هناك دولاً كثيرة ، اعتمدت على خبراء في نواح مختلفة من الإدارة ، دون أن يطلب إليها في مقابل ذلك أن تتنازل عن استقلالها أو عن حريتها . والواقع ان ليبيا يمكن أن تقارن من ناحية القدرة على إدارة نفسها ، بدول كثيرة لم يكن استقلالها موضع بحث أو دراسة في يوم من الأيام .

وإذا اضطرت الحاجة ليبيا ، إلى طلب أي نوع من المساعدة ، فهي ولا شك ستطلبها من مصر أو من جامعة الدول العربية ، ومصر تعتقد أن من واجبها أن تبادر بتقديم أي مساعدة يطلبها الليبيون ، ويهدفون من ورائها إلى تحقيق تسلمهم للإدارة في بلادهم ، ومصر حينما تبدي هذا الاستعداد ، تعلن أنها على استعداد لأن تبذل المعونة لليبيين منفردة ، أو بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جامعة الدول العربية .

ومصر تؤمن بأنها أهل لهذه المهمة للأسباب التالية :

١ – من أهم ما يجب أن يتوافر في الدولة التي تتولى مهمة مساعدة ليبيا ، ثقة الشعب الليبي فيها ، ومصر واثقة من أن الشعب الليبي لا يشك مطلقاً في إخلاصها ، وحسن نواياها ، وفي الدوافع السامية التي تدفعها إلى أداء مثل هذا الواجب .

ولقد عاش الليبيون بين المصريين ، وكانوا على اتصال دائم بهم خلال تلك الأيام السود التي كان الليبيون يكافحون فيها عدوهم الغاشم ، ولا شك أنهم يعرفون حقيقة شعور المصريين نحوهم ، ويدركون تماماً أنه ما من مصري إلا ويأمل أن تتحقق لليبيين حريتهم .

٢ – إن المشاكل التي تواجه الليبيين ، ليست جديدة على مصر ، فقد واجه المصريون الصعوبات نفسها وأصبحوا في مركز يمكنهم من بذل النصح الخالص لليبيين ، نتيجة للخبرة الطويلة التي اكتسبوها ، وهم يحاولون التغلب على صعوبات مماثلة .

٣ – إن هذه المهمة أسهل بالنسبة إلى مصر والدول العربية منها بالنسبة إلى أي دولة أخرى ، ومن أسباب ذلك وحدة اللغة ، والعقيدة والتقاليد ، إلى جانب الروابط الثقافية القوية ، التي تربط ليبيا بمصر وغيرها من الدول العربية .

ومصر تشعر أنها حينما أعربت عن وجهات نظرها هذه إنما أعربت عن رغبات الشعب الليبي نفسه وأمانيه) .

انتهت مذكرة الحكومة المصرية . ومع الشكر الجزيل يا مصر .

* * *

وهذه مذكرة نشرتها اللجنة الطرابلسية تؤيد ما ذهبت إليه المذكرة المصرية في قدرة الليبيين على إدارة أنفسهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

القضية الليبية جزء من القضية العربية الكبرى التي شُغل بها العالم العربيّ منذ عشرات السنين ، والتي من أجل الدفاع عنها أنشئت جامعة الدول العربية . وكل ما طرأ على ليبيا من أوضاع سياسية — سواء في ذلك الوضع الإيطالي أو الوضع الانجليزي — إنما هو شيء فرضته القوة أو ظروف الحرب ، فلا يغير من جوهر قضيتنا شيئاً ، ولا يُكسب الغاصب أي حق فيها لأنه لم يصحبه اعتراف منا أو تسليم بهذا الغصب .

الدفاع عن القضية :

والقضية الليبية أول قضية مسلحة في القرن العشرين اعتمدت على قوة السلاح وإراقة الدماء . ومنذ أن احتل الطليان ليبيا ونحن نكافح استعمارهم ونقاتلهم في غير هوادة ولا فتور ، ولم نعطهم أي فرصة يستمدون منها دليلاً على شرعية وجودهم في بلادنا . وإن كفاحنا للطليان إحدى وعشرين سنة ، لمن أقوى الأدلة العملية على عدم رضانا بهذا الاعتداء . وقد ضحّينا في حروبنا معهم بنحو ٧٠٠ ألف نفس من خيرة شبابنا ورجالنا . وقدمنا هذا الفداء طيبة به نفوسنا . وكنا حريصين على أن نفدي وطننا بأكثر من ذلك ، ولكن نفاد ما بأيدينا من السلاح وعدم المعونة من الخارج اضطرنا إلى التسليم ، لا خوفاً من الموت ، ولكن لانتهاز الفرصة لنستأنف الجهاد . وقد جلا عن الوطن كثير من أبنائه ، وذاق من بقي منهم فيه من أنواع الذلّ والتعذيب ما لم يعرف التاريخ مثله . وليس بكثير علينا أن نتحمل هذا في سبيل وطننا والدفاع عن عروبتنا . وقد أدى الشعب الليبي كله من حدود مصر إلى حدود تونس حق الجهاد كاملاً ، مما دلّ على أنه وحدة لا تتجزأ ولا يمكنه أن يعيش بغير الاتحاد .

ولم يتمكن الطليان من إحداث أي تعمير في ليبيا إلا بعد سنة ١٩٣٢ حينما تمكنوا من القضاء على الحركة الوطنية بذلك الجور الفظيع والقتل الذريع ، ولم يقدر الليبيون أن يدفعوا عن أنفسهم ، فحينذاك اغتصبوا أرضهم وديارهم ، وعمروها ، وأسكنوا فيها عشرات الألوف من حفاة الطليان وعراتهم . ولم يسكت الليبيون عن هذا ، بل ألّفوا لجاناً في مصر والشام وتونس ، وصاروا يعلنون في النشرات وعلى صفحات الجرائد عدم رضاهم بغصب أملاكهم ، إذاً فما أحدثه الطليان من العمران في أملاك الليبيين المغصوبة لم يكن برضاهم ، وإنما كان من الأعمال التي تحميها القوة والاستبداد .

وقد قامت الحرب الحاضرة ونحن على ما انتهت عليه حروبنا مع الطليان من التمسك باستقلالنا ، وعدم الاعتراف لهم بأي حق في بلادنا .

هذه الأعمال لا تبقي شكاً في أن ما يدّعيه الطليان ، أو من يحل محلهم ، من الحقوق في ليبيا لا يستندون فيه إلى حق طبيعي أو قانوني ، وإنما يستندون فيه إلى القوة والاستبداد بحقوق الضعفاء . كما أن هذه الأدلة لا تبقي شكاً في أن الليبيين هم أصحاب الحق في بلادهم ، لا يشك في ذلك إلا أنصار الاستعمار وأعداء الحرية .

وقد اكتسبنا إلى حقوقنا الطبيعية والسياسية في بلادنا حقاً آخر هو شرعي وسياسي أيضاً ، وهو حق السيادة عليها التي كانت للعثمانيين وقت الاحتلال الإيطالي ، فقد تنازل جلالة السلطان محمد الخامس عن حقوق سيادته على ليبيا لليبيين بمقتضى معاهدة أوشي في أكتوبر سنة ١٩١٢ ولم يعترف للطليان بأي حق في ليبيا . يضاف إلى هذا ما اعترف لنا به الطليان من حقوق في معاهدة سنة ١٩١٩ التي وافق عليها ملك إيطاليا ومجلس نوابها وصدر بهذا القانون الأساسي .

حسن الادارة :

وقد أكسبتنا تجارب حرب إحدى وعشرين سنة مقدرة على إدارة شئوننا ، وتوجيه سياسة بلادنا . وفي مدة الحرب كلها كنا مستقلين في إدارتنا السياسية والمالية والعسكرية . وكانت الحرب ترهقنا ومع ذلك لم يظهر في إدارتنا من الخلل ما يضطرنا إلى الالتجاء إلى إيطاليا .

وقد تقلبت علينا أحوال اقتضتنا ظروفُها أن نقيم فيها حكومات لتسيير دفة البلاد :

١ ــ حكومة نشأت باشا من أول قيام الحرب في أكتوبر سنة ١٩١١ إلى أكتوبر سنة ١٩١٢ . وكان أعضاؤها : فرحات والباروني وكعبار وغيرهم من أعيان البلاد . وكانت قائمة بشئون الإدارة من جميع نواحيها خــير قيام .

٢ ــ حكومة مصراته في سنة ١٩١٥ واستمرت قائمة إلى سنة ١٩٢٢ .

٣ ــ حكومة الجمهورية في سنة ١٩١٨ وصارت حكومة مصراته عضواً فيها . وتولى أعضاؤها إدارة حكومات صغيرة : في ورفلة وترهونة ومصراته والزاوية واستمرت إلى سنة ١٩١٩ حينما عقد صلح بنيادم ووضع القانون الأساسي .

٤ ــ الحكومة الوطنية التي أنشئت بمقتضى القانون الأساسي ، وكان مقرها مدينة طرابلس ، وكان ممثلوها في الأقاليم يرجعون إليها في جميع الشئون الإدارية ، والسياسية والعسكرية ، واستمرت نحو سنة ، ثم نقض الطليان شروط القانون الأساسي فاضطرت إلى مغادرة المدينة .

٥ ــ هيئة الاصلاح المركزية في سنة ١٩٢١ وكان مقرها مدينة غريان . واستمرت إلى سنة ١٩٢٢ .

وكل هذه الحكومات عربية وطنية لا تدين في وجودها لغير إرادة

الشعب ، فهو الذي انتخبها بمحض إرادته ، وأيدها بماله وأرواحه . وقد تولت شئون البلاد : سياسية ، وإدارية ، وعسكرية كل واحدة بدورها ، رغم ما كان للحرب من ضغط على جميع مرافق الحياة في ليبيا ، ورغم ما كانت تقتضيه من جهود لصد هجمات العدو وإحباط تدخلاته السياسية .

هذه أدلة عملية تشهد بقدرتنا على إدارة شئوننا وتصريف أمورنا . وقد شاهد هذا منا حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا ، فقد حضر أكثر هذه الأدوار ، وكان له فيها قسط الأخ مع أخيه . وما فاته منها علمه من رؤسائها ومتولي شئونها .

وعندنا من الموظفين الأكفاء من تقلبوا في وظائف الحكومة العثمانية ، وتولوا رياسة الادارة ، وخبروا شئون الوظيفة ، وما زالوا موظفين في تركية والشام والحجاز . وهم الآن أوزاع في البلاد الشرقية ، مطرودون من بلادهم محرومون من خيراتها ، وما زالوا مستعدين لخدمة بلادهم . ولولا استبداد الاستعمار الإيطالي وما درج عليه الانجليز في سياستهم في ليبيا من إبعاد الوطنيين عن الوظائف وحرمانهم من خدمة بلادهم لكان عندنا الآن من الموظفين من فيهم الكفاية لسد حاجة البلاد .

الاستقلال :

أما حقنا في الاستقلال فلا يقل وضوحاً عن حقوقنا في بلادنا ، وقدرتنا على إدارة شئوننا . ولسنا أقل كفاية من بعض الشعوب العربية التي اعترف لها الحلفاء بالاستقلال ، بل نحن نفوقها في التعليم ، وفي نسبته في شعبنا ، وموارد البلاد ، والقدرة على العمل وحسن الإدارة ، والنشاط في جميع مرافق الحياة . والانجليز أنفسهم يعرفون ذلك . ويعلمه أيضاً كثير من إخواننا الشرقيين الذين عرفوا بلادنا ودرسوا احوالنا .

وقد أكسبتنا هذه الأدلّة العملية حقوقاً أدبية . فميثاق الأطلنطي صريح في إعطاء الشعوب الضعيفة حق الحرية وتقرير المصير . وما عقده رؤساء الأمم المتحالفة في أثناء الحرب من مؤتمرات أعطت الشعوب الضعيفة من حقوق السيادة ما جعلها أهلاً للحرية والاستقلال . إذاً فلا مناص من إعطاء الشعب الليبي حق الحرية في تقرير المصير ، واختيار حكومة من الشعب لمصلحة الشعب .

وإذا أراد الحلفاء منا ثمناً لاعترافهم بشمول مقررات مؤتمراتهم للشعب الليبي فلا نشك أننا ساعدناهم بما يجب أن يعتبروه ثمناً لهـذا الاعتراف . ولم نساعدهم إلا لطرد العدو المشترك ونيل حقوقنا المغصوبة وهم لا ينكرون علينا ذلك .

وقد قدمنا إليهم كثيراً من المذكرات في مصر وفي ليبيا ، وبيّنّا لهم آمال الشعب ومطالبه ، وكان أحسن ردّ تلقيناه منهم هو الانتظار إلى ما بعد عقد الصلح .

وإلى أن يعقد الصلح فسيكون وجودهم في ليبيا للمحافظة على الأمن . إذاً فوجودهم في ليبيا لا يعطيهم أي حق للتدخل في شئون الليبيين وإذا وقع منهم أي معارضة لإرادة الشعب أو ضغط على أفكاره لتوجيهه إلى مصلحتهم كان ذلك من قبيل التعدي ، والاعتزاز بالقوة ، ولا يكون له أي أثر على تمسكنا باستقلالنا ونيل حريتنا .

والذي يتتبع القضية الليبية من اكتوبر سنة ١٩١١ إلى اليوم لا يجد ما يدل على تنازل الليبيين عن حقوقهم ولا ما يجعل للغاصبين في بلادهم حقاً أو شبه حق . بل يجد سلسلة متماسكة الحلقات من أعمالهم المجيدة تثبت أهليتهم للاستقلال وحياة الحرية .

ولكن دول الحلفاء تريد أن تتجاهلنا متأثرة بدول الأساطيل والطائرات:

هذه الدول التي كانت قبل الحرب تفرض نفسها على الضعفاء بدون أن تحترم لهم رأياً ، أو تقيم لوجودهم وزناً ، ثم تخاطبهم من أفواه المدافع ، فإذا أظهروا تألمهم من ضيم نزل بهم رهقتهم بالسلاح .

ونحن نرى في مجاملة إيطاليا وفرنسا على حساب ليبيا ، ومساومة بعض الدول عليها ، وإهمال رأي الليبيين فيما يتعلق بمصير وطنهم أسلوباً من هذه اللغة البغيضة التي أوْدَتْ بأرواح الملايين من البشر في سبيل المطامع والشهوات .

فالشعب الليبي الذي ضحى بنصف أبنائه (٧٠٠ ألف نفس) في حروب دامت إحدى وعشرين سنة في سبيل الحرية والاستقلال لن يرضى بأي مجاملة على حسابه ، ولا بأي مساومة على وطنه ، وكل محاولة لهضم حقوقه أو لاقتطاع جزء من وطنه لن يكون مصيرها إلا الفشل ، وسوف لا تهيىء الجوّ الملائم لما ينتظره العالم من حياة الاستقرار والطمأنينة . وما دام القوي يتكلم بلسان المدفع فلن يستقرّ للعالم قرار .

ونحن نربأ بهيئة الأمم المتحدة وبأنصار السلام أن يقيموا لهذه اللغة وزناً ، فقد لمسوا من آثارها المحزنة ما رمى بالعالم في هذه الهوّة السحيقة .

على أن لغة المدافع لم تَعُدْ مرهوبة كما كانت ، وأن الحرب علّمت الناس حب الموت في سبيل الحرية والاستقلال ، وأشعرت العالم بأن هذه الكارثة إنما كانت من أجل الوصول إلى الانفراد بالسيادة ، فهـو سائر في طريق الوصول إلى هذه الحقيقة تحت ضغط هذا الشعور غير حاسب لما يعترضه أيّ حساب .

وخير لقادة العالم الذين ملكوا أرضه وسماءه أن يمهدوا طريق هذه الحقيقة التي لمسوها لجميع الشعوب ، لا على اعتبار الضعيف متاعاً يقسمه الأقوياء كيفما شاءوا ، بل باعتباره حراً يملك التصرف في نفسه ، ويختار

تقرير مصيره ، وبذلك يكونون قد بروا بوعودهم ، وكفلوا للعالم السلام وحياة الاستقرار .

وعلى ضوء ما ذكرنا تتلخص مطالب الليبيين فيما يأتي :

أولاً – الاستقلال التام .

ثانياً – وحدة البلاد من حدود مصر إلى حدود تونس . ومن البحر الأبيض إلى حدود السودان .

ثالثاً – الانضمام إلى جامعة الدول العربية . كدولة من الدول العربية .

رابعاً – استنكار تدخل أي دولة أجنبية بما يعارض رغبات الشعب أو يوجهه وجهة معينة .

هذا عرض وجيز للقضية الطرابلسية يتضمن شرح بعض النقط التي يستند إليها الليبيون في إثبات حقوقهم وجدارتهم لنيل الاستقلال وحرية تقرير المصير . ولعل من يقرؤه يطلع فيه على بعض جهود الليبيين وما بذلوه من تضحيات في سبيل نيل الحرية والاستقلال .

أعضاء اللجنة الطرابلسية

أحمد السويحلي . سليمان الزوبي . الطاهر الزاوي . عمر الغويلي . الهادي المسلاتي . يوسف الجعراني . أحمد عون سوف . أمين الحافي . محمود البشتي . أبو القاسم الباروني .

أعيان الطرابلسيين بمصر

الفيتوري السويحلي . محمد حمزة الفيتوري . محمد المهرك . إبراهيم المهرك . عبدالله قليصة . رجب الرطب . بعيو بيت المال . علي كبلان . محمد بشير قليصة . عبد الرحمن أبو راوي . علي أحمد قليصة . مفتاح بيت المال . علي اسماعيل .

خليفة أبو كيل . مصطفى الزريقي . مفتاح السويحلي . الصدّيق الرايص . سالم قصيبات . علي القن . علي خليل آغا . مصطفى الفرجاني . أحمد جعودة . محمد المطّاوع . السنوسي أبو القاسم . محمد المستيري . سليمان بازينة . علي الأحرش . إبراهيم الدرناوي . محمد علي الدرناوي . علي أحمد القن . مختار القماطي . الشيباني السويحلي . عبد الله الأشقر . محمد بن قدارة . حسن الشاوش . محمد أنبيص . عمر الزايدي . اسماعيل الطبولي . محمد التغرنّي . عبد الرحمن الورفلي . يوسف شنب . رجب الرايس . محمد اللوزي . أبو بكر رجب . ابراهيم الحداد . أحمد امديقش .

دعاية الانجليز الانفصالية

دأب الانجليز على بثّ الدعاية الإنفصالية في برقة معتمدين على مواقف السيد ادريس السلبية ، وقد أثرت دعايتهم تأثيراً كبيراً . وظهر أثرها فيما جاء في تقرير المستر بلت السنوي حيث قال :

« أعلن سموّ الأمير السيد محمد ادريس السنوسي في أول يونيو سنة ١٩٤٩ رغبة برقة في تحقيق هدفها القومي في الاستقلال وعزمَه على تأليف حكومة ترتكز على برلمان منتخب . وطالب في الوقت نفسه حكومة المملكة المتحدة بأن تعترف بتوليه جميع مهامّ الحكم » .

وفي اليوم ذاته أعلن رئيس الإدارة اعتراف حكومة المملكة المتحدة بأن الأمير هو الزعيم الذي اختاره شعب بلاده من تلقاء نفسه ليكون رئيساً للحكومة البرقاوية وأن المملكة المتحدة تعترف رسمياً برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي ، وأنّها توافق على تشكيل حكومة برقاوية تكون مسئولة عن الشئون الداخلية .

استقلال برقة منفصلة عن طرابلس

ولما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ باستقلال ليبيـــا ووحدتها كان الوضع في برقة غير الوضع في طرابلس :

ففي أول يونيو من سنة ١٩٤٩ صرحت حكومة المملكة المتحدة باعترافها بسموّ السيد محمد ادريس السنوسي كأمير على برقة ، كما أنها أعلنت – تحقيقاً لرغبة سموّه – عن عزمها على تأسيس حكومة مسئولة عن الشئون الداخلية في برقة يكون الأمير على رأسها .

منشور رئيس الادارة الانجليزية

وعقب هذا التصريح أصدر رئيس الإدارة منشوراً رقم ١٨٧ يخول للأمير بموجبه – وبشروط معينة – أن يصدر مرسوماً بسنّ دستور لبرقة ، كما يقضي المنشور أن يُعرف فيما بعد – ممثل صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة « بالمثل البريطاني » . وأن السلطات التشريعية والإدارية التي نصّ عليها الدستور اقتصرت على شئون داخلية . وأن المعتمد البريطاني ظلّ محتفظاً ببعض شئون معينة وهي :

« ١ – الشئون الخارجية ، بما فيها التجارة ، وطرق تسييرها وكافّة الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بالنسبة إلى هذه الشئون أو إلى التجارة الخارجية .

٢ – الدفاع عن برقة ، بما فيه صيانة الأمن والنظام إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على القيام بها ، وبما في ذلك استعمال الأرض والمباني والتسهيلات اللازمة لها ، بعد استشارة سموّ الأمير ودفع التعويض المناسب عن تلك الأرض أو المباني أو التسهيلات بالاتفاق مع سموّ الأمير .

٣ – الإشراف على الملاحة الجوية وتنظيمها ، واستعمال الأرض والمباني والتسهيلات اللازمة لها ، على أن يدفع تعويض مناسب عنها بالاتفاق مع سموّ الأمير .

٤ – المسائل التي لها مساس بالقوات البحرية ، أو العسكرية أو الجويّة البريطانية في برقة بما فيها الأراضي والمباني ، والتسهيلات اللازمة لاستعمالها واستيراد البضائع والحيوانات لها ، وفرض الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها .

٥ – الأسلاك البحرية والمسائل الخارجية التي تتعلق بالبريد والبرق والتليفونات .

٦ – أي تغيير في العملة التي سوف لا تستبدل إلا لصالح القطر وبموافقة سموّ الأمير .

٧ – المهاجرة ، على أن تكون الشروط الخاصة بإدخال العمال ، واستيطان الأشخاص في القطر في صالح البلاد ، وذلك بعد استشارة سموّ الأمير .

٨ – تسليم وتسلم المجرمين ، من وإلى الدول الأجنبية ، وإبعاد الأشخاص ، عدا أهالي برقة الذين يكونون في السجن لقضاء المدة المحكوم بها عليهم .

١٠ – شخص المعتمد البريطاني ومحل إقامته .

١١ – إلى أن تتم الترتيبات التي تعمل بمقتضى المادة ١٩ من الملحق رقم ١٤ من معاهدة الصلح مع إيطاليا ، فالسلطات المتعلقة بالأملاك الإيطالية الحكومية وشبه الحكومية ، والأملاك الخاصة بما فيها حق الملكية التي بيد الحكومة الإيطالية والمعاهد شبه الحكومية ، أو الرعايا الإيطاليين » .

هذا ما احتفظ به المعتمد البريطاني لنفسه ، وهو ينحصر في إحدى عشرة مسألة لا دخل لحكومة برقة فيها ، ولا فيما يتصل بها . ويكفي لحكومة برقة أنها احتفظت لنفسها بلقب حكومة .

وإذا قدّر للتاريخ أن يقول انه شكلت في برقة حكومة منفصلة عن طرابلس احتفظ فيها المعتمد البريطاني لنفسه بما ذكرناه آنفاً ، فيا للعار ويا لخيبة الأمل وسيقول كلمته الفاصلة في صراحة : إن المسئول الأول عن هذه الشناعة ، وان الذي تولى كبر هذا الإثم العظيم هو (السيد محمد ادريس بن السيد محمد المهدي السنوسي) .

اعتراف المندوب البريطاني بحكومة برقة

وهذا نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الإدارة البريطانية في برقة نيابة عن حكومته اعترافاً بالأمير السنوسي في أوائل يوليه سنة ١٩٤٩ :

« تعترف الحكومة البريطانية بالأمير الذي أجمع الشعب على زعامته ، ووافق على رياسته لحكومة برقة .

ولقد أدركت الحكومة من قبل رغبة أهالي برقة في الحكم الذاتي ، وهي لذلك ستتخذ كل الخطوات التي لا تتعارض مع التزاماتها الدولية لمساعدتهم في هذا السبيل .

والحكومة توافق على تأليف حكومة في برقة تكون مسئولة عن الشئون الداخلية ، وهي تدعو الأمير لزيارة لندن لبحث هذا الموضوع .

وتؤكد الحكومة أنها إذ تتخذ هذه الخطوات فلن يقع منها ما يمس مستقبل ليبيا عامة .

وفي الختام يسرني أن أؤكد لكم أن حكومة جلالة الملك تقدّر حق التقدير رغبة الأمير وشعبه في العمل على توثيق الروابط بين برقة وبريطانيا العظمى . كما أؤكد أن حكومة جلالة الملك راغبة أصدق الرغبة في توثيق عرى المودة والصداقة بين بلدين توطّدت بينهما الأواصر خلال الحرب الأخيرة ، وقامت العلاقات بينهما على أساس تدعيم ما بينهما من ودّ متبادل » .

انتهى خطاب رئيس الإدارة البريطانية

نداء من اللجنة الطرابلسية

وبهذه المناسبة وزعت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة هذا النداء على جميع مواطنيها داخل الوطن وخارجه تستنكر فيه إعلان ادريس حكومة في برقة مستقلة عن طرابلس .

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها المواطنون الأعزّاء : لقد أحدق بنا الخطر ، فإما إلى الصدر وإما إلى القبر . وإننا في سبيل الوصول إلى حرية الحياة يجب أن نبذل كل شيء مهما كان غالياً ، ومهما كان شديد الوقع على أرواحنا وحياة أبنائنا .

واعلموا أيها المواطنون أنه ما وجد سلاح أنكى للعدو من وحدة الرأي وتكتّل الجهود في ناحية تكفل للشعب كرامته وللوطن حريته ، لذلك فإن الانجليز ما زالوا يكيدون لوحدتنا ويسعون في تفريق كلمتنا .

ولقد حيكت (خديعة بيفن – سفورزا) في الخفاء لتمزيق شملنا ولما لم يكتب لها النجاح أمام هيئة الأمم بفضل ما بذلته الوفود العربية من جهد فكّر الانجليز في مكيدة يجعلون بها الشعب أمام الأمر الواقع فأوعزوا إلى ادريس السنوسي بإعلان حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس . ولم يمانع السيد ادريس في هذا الاعلان الذي سبق أن صرح بمضمونه حينما

رفض بيعة الأحزاب الطرابلسية ، وقد تولى إعلان حكومة برقة المنفصلة عن طرابلس بكل جرأة .

وقد وقفت اللجنة الطرابلسية من الشعب موقف النصح والمصارحة فيما يجب أن يكون عليه موقفه من السيد ادريس . ولم تأل جهداً في إسداء هذا النصح وتدعيمه بكل حجّة واضحة ، مستندة في ذلك إلى الوقائع التاريخية المسجلة في مكانها وزمانها بحيث لا يتطرق إليها الوهن ولا يرقى إليها الشك . ولقد كانت مثال الصراحة فيما تسديه لمواطنيها من نصح ، حتى ظن ظانّ أن في هذا النوع من الصراحة ميلاً إلى ناحية دون أخرى وما كان قصدها إلا التنبيه إلى الواجب والله شهيد على ذلك . على أن إنساناً واحداً لا يشك في أن جميع الحوادث أيّدت وجهة نظر اللجنة وبررت موقفها من كل ما قصدت تنبيه الشعب إليه . وفي الكتاب الأبيض [1] وما تقدمه من مذكرات من الحقائق ما يكفي لإقناع من يريد الاقتناع . ولكن لظروف خاصة اختلفت وجهات النظر . ورأى بعض المواطنين غير ما رأته اللجنة .

ولقد قطعت جهيزة قول كل خطيب ، وقال السيد ادريس كلمته في صراحة قطع بها الطريق عن المتأولين وحسني النية فيما كانوا يذهبون إليه من تأويل بعيد وآمال ضائعة علقوها عليه وأعلن حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس غير حاسب أي حســـاب لرغبات ملوك العرب وحكوماتهم وجامعتهم في وحدة طرابلس وبرقة . وبعمله هذا قد ضرب وحدة الوطن بسيف الانجليز ضربة أصمت أذن كل مواطن من حدود مصر إلى حدود تونس . وتألم لهـــا كل عربي . ونزلت على رؤوس الطرابلسيين والبرقاويين كالصاعقة . ولم تترك شكاً في إصراره على سياسة

---

١ تقدم نصه بالكامل .

فصل برقة عن طرابلس . وبهذا خيب آمال العرب فيه . وضاعت آمال الطرابلسيين لديه وترددهم عليه .

وإن نظرة بسيطة في تصريح رئيس الإدارة الانجليزية عقب إعلان السيد ادريس حكومة برقة تدل على ما اشتمل عليه هذا الإعلان من مراوغات الانجليز ودورانهم . ولا يمكن أن يفهم منه الاعتراف بهذه الحكومة أو استقلالها . وبعد انتهاء السيد ادريس من إعلان حكومة برقة قال رئيس الإدارة : (إن حكومة انجلترا ستتخذ كل الخطوات التي لا تتعارض مع التزاماتها الدولية) ، وأوضح ما في هذه الالتزامات وما دلّت عليه سياستها هو احتفاظها ببرقة مهما كانت الظروف ، وتسليم فزان إلى الفرنساويين ، وترك طرابلس تحت المساومة مع شيء كثير من التعمية في هذه المساومة .

وقد رأيتم – أيها المواطنون – ما قام به الشعب من مظاهرات واحتجاجات استنكاراً لهذا العمل من السيد ادريس . وقد اشتركت في هذه الاحتجاجات بني غازي ودرنة وطرابلس على السواء . وكانت كلها ترمي إلى هدف واحد هو الوحدة . ولكنها لم تؤثر في موقف السيد ادريس شيئاً وما زال متمسكاً بسياسة التقسيم .

والآن وقد وقف السيد ادريس من الشعب هذا الموقف العدائي ، فلم يبق على الشعب إلا أن يقابله بالانفصال عن سياسته في صراحة لا تقل عن صراحته في سياسة التقسيم .

وقد استاء الانجليز من غضب الشعب على سياسة التقسيم فابتدعوا بدعة الاتحاد . يريدون أن يسكنوا بها ثورة الشعب ويصرفوا نظره عن الوحدة .

والوحدة – يا حضرات المواطنين – غير الاتحاد : فالوحدة اندماج

كلي بين مصالح طرابلس وبرقة في ادارة واحدة . تنظر فيما تتطلبه الشئون الإدارية والسياسية في طرابلس وبرقة على السواء ، ولها رئيس واحد يكون الشعب حراً في انتخابه لا دخل لأحد في تعيينه ولا في ترجيحه عن غيره .

أما الاتحاد فهو أن تنشأ في كل من البلدين حكومة مستقلة في إدارتها عن الأخرى . فلا تتجاوز سلطة الإدارة الطرابلسية مصالح طرابلس . كما لا تتجاوز سلطة الإدارة في برقة مصالح برقة . ويكون بينهما اتحاد في بعض شئون عامة كما يكون بين حكومتي مصر ولبنان مثلاً . ولا شك أن هذا فصل بين البلدين . واعتراف صريح بسياسة التقسيم . فأي فائدة في هذا النوع من النظام في بلد لا يمكن لأحد أجزائه أن يعيش بدون الآخر لما بينها من الروابط ، وبين مصالحه من الامتزاج ؟ أللهم إلا مصلحة الانجليز .

واعلموا — أيها المواطنون — أن حرص الانجليز على ربط طرابلس بإمارة السنوسي إنما هو لمصلحتهم ومصلحته . فهم يريدون الإنتفاع بواردات طرابلس في سد نفقات ما سموه إمارة السنوسي وحكومته التي لا يمكن لبرقة أن تقوم بها ، مع ما يتبعها من نفقات الإدارة ومرتبات الموظفين . فليس من مصلحة طرابلس — والحالة هذه — أن ترتبط بسياسة السنوسي لا في الداخل ولا في الخارج . والطرابلسيون دائماً مستعدون لتنفيذ الوحدة ، بعيداً عن سياسة ادريس .

أيها المواطنون : ان طرابلس وبرقة وفزان جزء لا يتجزأ ، وجسم واحد لا تستقرّ الحياة في أحد أجزائه بدون الآخر . وإن محاولة فصل أحد هذه الأجزاء عن أخويه هي محاولة قتل الجميع . ولن تتحقق الوحدة بغير تحقق وحدة الحكومة والإدارة والرياسة التي يكون الشعب حراً في انتخابها ولا دخل ليد أجنبية فيها ، تبعاً لوحدة المصالح واشتراكها .

فاحذروا أن تنطلي عليكم حيلة اشتباه الاتحاد بالوحدة . فانه تدليس وغشّ .

واعلموا أيها المواطنون أن إعلان السيد ادريس حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس هو آخر سهم في جعبة سياسة الفصل بينهما رمى به السيد ادريس وحدتكم . ولم يبق في الوقت مُتّسع للمجاملات الشخصية والحلول الزمنية . فيجب أن نواجه السيد ادريس في تكتل يحمله على مواجهة الانجليز بوجه غير الذي كان يواجههم به . أو على اعتزال السياسة الطرابلسية البرقاوية ولن يعدم الشعب من أبنائه من يصمد في وجه هذه السياسة .

أيها المواطنون : يجب أن تكون وجهتنا إحباط مساعي السياسة الأوربية لا فرق بين إيطاليّة وإنجليزية وغيرهما . فإن أخفها ضرراً أشدها نكاية بنا . فلنحذر مكر الانجليز ، وعجرفة الفرنساويين ، وحماقة الطليان . ولنعمل جميعاً للوصول إلى حقنا من أي طريق وبأي وسيلة ، ويجب ألا نترك الفرصة لكائن من كان يستغل مطالبنا وجهودنا لمصلحته .

ويجب – أيها المواطنون – أن نربط سياستنا بسياسة الجامعة العربية . وإن ما بدا من الوفود العربية في دورة هيئة الأمم الماضية من العناية بقضيتنا أكبر دليل على ما تشملنا به حكوماتهم وملوكهم من عطف ، وما يبذلونه في سبيل قضيتنا من اخلاص . وكل من ينهج بسياستنا غير سياسة الجامعة العربية فهو عدو الوطن ممالىء للسياسة الاستعمارية ، فكونوا على حذر من هذا النوع الذي ما زال الانجليز يتبنونه في كل قطر ليتخذوا منه وسيلة إلى إذلال الشعوب واستعمار الأوطان . ومن عادات الانجليز أن يتركوا حرية العمل لمن يريد أن يعمل ما دامت نتائج عمله لا تتعارض مع سياستهم .

ولقد ترامت إلى القاهرة أخبار بأن عريضة قُدّمت للمطالبة بالوصاية الانجليزية فاحذروا أيها المواطنون ألاعيب الانجليز التي يسعون إليها في تكتّم . ولنكن على حذر فإن الثقة لا تنافي الانتباه .

أيها المواطنون : قد أصبح من المتعذر تغيير الوضع الذي أقامه الانجليز في برقة بموافقة السيد ادريس . وقد لا يكون في إمكان إخواننا البرقاويين التأثير عليه في تغيير سياسة التقسيم . ونظراً لهذه السياسة الواقعية ، فمن الخير أن نقاطع سياسة السيد ادريس ولا يكون لنا بـه ولا بسياسته أي صلة لا في الداخل ولا في الخارج . لأنه لا خير لنا في حكومة يرأسها السنوسي ويسيرها الانجليز .

وقد نشأت هذه الفكرة في الأوساط العربية بعد أن فشلت محاولات العرب مع السيد ادريس في تحقيق الوحدة . وبعد أن أعلن حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس متأثراً في جميع أعماله بسياسة الانجليز. لأنهم رأوا في موقفه هذا ما يتعذر معه الوصول إلى الوحدة الحقيقية .

أيها المواطنون : لقد أعذرتم إلى السيد ادريس في جميع مواقفكم معه . وبرهنتم على إخلاصكم للوحدة في جميع أدوار قضيتكم . ولم تتركوا له حجة تدفع عنه مسئولية التقسيم . وقد أصبح مفهوماً لدى جميع العرب أنه المسئول عن فصل برقة عن طرابلس . وعليه وحده تقع تبعة ما يترتب على هذا الفصل من ضرر .

ولا تنسوا ــ أيها المواطنون ــ أن قضيتكم على أبواب النظر في هيئة الأمم المتحدة . فوحدوا كلمتكم . وطالبوا باستقلال بلادكم . واحذروا أن تجركم السياسة إلى ربط مصيركم بالسياسة السنوسية . فقد وضح الصبح لذي عينين ولا يلدغ المؤمن من حجر مرتين .

وإياكم والوصاية الأوربية . فانها الموت المحقق والفناء العاجل ، ولا تبغوا بالاستقلال بديلاً . فان قصرت بكم الوسائل عن الوصول إليه

فعليكم بالوصاية العربية ، فان في عطف الدول العربية على قضيتنا ما يحقق لنا ما نرجو من هذه الوصاية .

وهذا أقل ما يكفل لنا بعض الحرية في بلادنا .

وابذلوا الوسع فيما ترجون تحقيقه من آمال ، وكلوا ما وراء ذلك إلى الله فهو الكفيل بإنجاح مساعي المخلصين .

أغسطس سنة ١٩٤٩

الهيئة التنفيذية
للجنة الطرابلسية

مــذكرة

مرفوعة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة
الى مجلس جامعة الدول العربية
تحتج فيها على فصل برقة عن طرابلس

حضرة صاحب المعالي أمين الجامعة العربية .

ترجو اللجنة الطرابلسية من معاليكم – مع مزيد الشكر – التكرم بعرض هذه المذكرة على مجلس الجامعة .

حضرات أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الجامعة . تتقدم اللجنة الطرابلسية إلى حضراتكم بوافر الشكر على ما شملتم بـه القضية الليبية من عناية . وترجو ألا تقف الجهود دون الوصول بها إلى غاية تصون حقوق الليبيين وتحفظ كرامة العرب .

ان طرابلس وبرقة وفزان جزء لا يتجزأ . وكثيراً ما نادى سكان فزان وبرقة بتمسكهم بوحدتهم مع طرابلس ، وأظهروا سخطهم على سياسة التقسيم وما أحدثه الفرنساويون من فصل فزان عن طرابلس . وكذلك ما أحدثه الانجليز والسيد السنوسي في برقة من إقامة حكومة فيها منفصلة عن طرابلس لا يقره الشعب ولا يعترف به .

ويجب أن تراعى نسبة أكثرية سكان طرابلس في جميع ما يتعلق بمصير الشعب ، هذه الأكثرية الساحقة التي تمثل القطر كله في نواحي حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

ولا يملك السيد السنوسي فصل برقة عن طرابلس لأنه لا يمثل إلا جماعة من سكان بادية برقة اعتادوا الخضوع للسنوسية متأثرين بتلمذتهم لهم في الطريقة السنوسية .

أما المتعلمون في برقة وسكان مدنها ، وجميع سكان طرابلس وفزان باديهم وحاضرهم فلا يقرون مبدأ التقسيم ولا يوافقون عليه .

وقد كانت المساعي تبذل لنجاح القضية على أساس وحدة ليبيا واستقلالها .

وكان للطرابلسيين بعض الأمل في انضمام السيد السنوسي إلى فكرة الوحدة . وعلى هذا الأساس فقد ضحوا في سبيلها بكل شيء . وترددوا على السيد ادريس مرات كثيرة من أجل الاتفاق على أساسها .

وبإعلان السيد ادريس حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس قد وضع عقبة في سبيل الوحدة قد لا يمكن تذليلها ، وأبان بصراحة ما كانت تنطوي عليه نفسه وما كان يبيته مع الانجليز بشأن الوحدة .

وقد حاول الانجليز مخادعة الشعب فاخترعوا فكرة الاتحاد بين طرابلس وبرقة ، وإنشاء حكومة في كل منهما منفصلة في ادارتها عن الأخرى وجعل السيد ادريس رئيساً عليها .

وترى اللجنة أن الغرض من هذا الاتحاد :

أولاً — التضليل على الشعب بأن هذا الاتحاد هو الوحدة التي يطلبها ، والاستيلاء على البلدين من طريق السيد ادريس لما لمسوه فيه من تنفيذ رغباتهم بدون معارضة .

ثانياً – إدماج مالية البلدين في مشروع واحد ليتسنى للانجليز الصرف من مالية طرابلس على إدارة برقة ، لأن الانجليز كثيراً ما صرحوا باكتفاء طرابلس بوارداتها ، كما صرحوا بعجز مالية برقة وأنها مدينة لهم بنحو أربعة ملايين من الجنيهات فيكون للانجليز الغنم وعلى طرابلس الغرم .

ثالثاً – تشكيل جيش من البرقاويين والطرابلسيين باسم السنوسي يعتمد في تكوينه وبقائه على أسلحة الانجليز وأموالهم . وسيكون هذا الجيش كالشوكة في ظهر مصر كلما ساءت العلاقات بينها وبين انجلترا أو تحرجت السياسة الدولية .

ونظراً لسياسة الفصل الواقعية التي اعترف بها السيد السنوسي ولاعتقاد الطرابلسيين أنه لا يخالف سياسة الانجليز ، ترى اللجنة الطرابلسية :

١ – أن يحذر ساسة العرب عواقب الوضع القائم في برقة ما دام السيد ادريس متمسكاً به .

٢ – تتخذ الوسائل لاستقلال طرابلس موحدة مع برقة وفزان بعيدة عن الاتصال بالسيد السنوسي وسياسته حيث دلت جميع التجارب في جميع الظروف على أنه لا يعمل للوحدة ولا يحاول الخروج عن السياسة الانجليزية . فربط الوحدة به على أي وجه ضربة قاضية على آمال الشعب في الاستقلال والتحرر .

٣ – لن يقرّ الطرابلسيون سياسة الفصل التي يتمسك بها السيد ادريس مع اعتقادهم أن طرابلس تستفيد منها أكثر من برقة وذلك لما في طرابلس من مقومات الاستقلال الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مما لا يوجد مثله – على قلته – في برقة . وفي أبنائها مَن هم أقدر من السنوسي على القيام بأعباء الحكم . ومع ذلك فما زالوا يسعون للوحدة ولن يرضوا بحكومة يرأسها السيد السنوسي ويدير شئونها الانجليز .

٤ – أنّ السيد السنوسي هو المسئول وحده عن سياسة فصل برقة عن طرابلس وما يترتب عليها من ضرر . وكل هيئة تناصره أو حكومة تؤيده فهي شريكة له في هذه المسئولية ويستنكر الشعب عملها ولا يقرّه بحال .

وتؤكد اللجنة لحضرات السادة أن إصرار الانجليز على ربط طرابلس بالسنوسي انما هو لاستغلال خيراتها فيما ينوون انشاءه في برقة من مشروعات حربية وما ستكلفهم حكومة برقة وإمارتها من نفقات لا تمكن لواردات برقة أن تقوم بها .

إن سياسة الانجليز في طرابلس سياسة خداع ومكر ، ولا يفترون عن إثــارة الفتن بين العرب واليهود تارة ، وبين العرب والطليان أخرى ، وقد اختلّ الأمن في البلاد حتى اضطر السكان الى تأسيس حرس وطني وعلى حسابهم ، وكل واحد من الانجليز في ناحية حاكم بأمره .

وأول عمل اصلاحي في الصميم هو إزاحة الادارة الانجليزية من البلاد . ويجب أن يصحب الاعتراف باستقلال البلاد إزاحة هذا الكابوس فــإن لليبيين في بقــائه كل شر . ولن تقوم لليبيين قائمة وفي بلادهم انجليزي واحد .

وترى اللجنة الطرابلسية أن يقوم العمل في داخل ليبيا وخارجها على:

١ – تحقيق وحدة الشعب الكاملة بأجزائه الثلاثة .

٢ – نيل استقلاله التام الناجز .

٣ – انتخاب هيئة تأسيسية وطنية بإشراف من تراه الجامعة العربيــة تتولى إدارة البلاد في فترة الانتقال .

٤ – سحب الادارة الانجليزية والفرنساوية من القطر كله فوراً .

٥ ــ ترك الحرية للشعب في أختيار الحاكم ونوع الحكم بعيداً عن مؤثرات الانجليز والفرنساوين ودعاتهم .

٦ ــ عدم الاعتراف بإمارة السنوسي وحكومته .

هذا ما تراه اللجنة الطرابلسية . وتدعو لسادات العرب بالتوفيق للعمل على تحقيقه .

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

أبو القاسم الباروني الفيتوري السويحلي

الطاهر الزاوي عمر الغويلي

زيارة ادريس للندن

ومن عادة الأوروبيين أنهم كلما وقّعوا معاهدة مع أحـد الزعماء الشرقيين ، أو اعترفوا له بالإمارة ، أو صفة حكومية دعوه الى زيارة عاصمة ملكهم ، وقد حصل هـذا مع السيد ادريس حينما منحه الطليان الإمارة على دواخل برقة ، ومع مصطفى بن حليم حينما وقع لهم معاهدة مطار الملاحة مع الأمريكان ، ومع محمود المنتصر حينما وقّع مع الانجليز معاهدة .

وهذا التاريخ يعيد نفسه ، ويدعى السيد ادريس الى زيارة لندن بعدما اعترف له الانجليز برئاسة حكومة برقة المنفصلة عن طرابلس .

وقـد لبى السيد ادريس الدعوة لزيارة لندن ، فابتدأ رحلته من بني غازي يوم السبت ١٩٤٩/٧/٩ .

وفي يوم الأحد ١٩٤٩/٧/١٠ قابلـه في جوده[١] الأستاذ السعداوي ، والشيخ المفتي أبو الاسعاد العالم ، وفريق من الكشافة ، وفي هـذا اليوم وصل الى طرابلس، ونزل ضيفاً على السيد محمود المنتصر في منزله بمدينة

---

١ جوده : مكان في جنوب مصراته بنحو ٢٧ ك م ، وكانت هذه المقابلة في شهر رمضان ، فأباح المستقبلون لأنفسهم الفطر . فقال الشاعر البلدي :

« اللي بيفطر يمشي ليجوده » .

طرابلس . وأقيمت له حفلة شاي في سراي المحاكم تكريماً له . وألقى السعداوي خطبة الترحيب به ، قال فيها : « إن الأمة ما تزال مصممة على الذود عن هذا الوطن العزيز ، تدافع عن حريتها ووحدتها واستقلالها تحت تاجكم المفدى . وأنه بمناسبة سفركم الميمون الى لندن لا بدّ وأنكم تشملون بفضلكم قضية البلاد التي تصبو الى الحرية والاستقلال » .

وجاء في رد السيد ادريس على خطاب السعداوي ما نصه :

« وإني أرجو الله أن يوفقني لخدمتكم جميعاً فيما تصبون اليه بقدر ما يمكنني في ذلك . وإني سأبلغ الحكومة البريطانية أماني طرابلس وبرقة وكل البلاد الليبية » .

وصول ادريس الى لندن

وصل السيد ادريس الى لندن يوم ١٩٤٩/٧/١٥ .

ووصل الى باريز يوم ١٩٤٩/٨/٢[١] .

ووصل الى طرابلس عائداً من أوربا على طريق البر مساء ١٩٤٩/٩/٣ وقابله السعداوي في زواره ، ومرّ في طريقه بالجزائر وتونس .

وقد صحب معه زوجته الى لندن وباريس . وقد استاء كثير من الناس لاستصحاب زوجته معه ، وقد زاد هذا الاستياء حينما أخذت لهما صورة يتوسطها انجليزي ، والسيدة تحمل على ذراعها بالطو .

وكان اعتراف الانجليز برغبة البرقاويين في الحكم الذاتي بناء على اعلان السيد ادريس هذه الرغبة ، وعلى عرائض قُدّمت لهم من أنصاره يعلنون فيها هذه الرغبة ويطلبون فصل برقة عن طرابلس وإقامة حكومة

---

١ قضى السيد ادريس مدة إقامته في باريس في (شاتيل جيون) للاستشفاء . وروت الأخبار : أنه لم يبد أي نشاط سياسي .

في برقة مستقلة عن طرابلس ... ونحن لا نشك في أن هـذه العرائض كانت بإيعاز من الانجليز ، بل بإلحاح من الادارة الانجليزية . ولكن السيد ادريس لم يبد أي اعتراض على هذه العرائض ، بل كان يسارع في تعضيدها .

نبذة من مذكرة أنصار السيد ادريس

وهذه نبذة من مذكرة كتبها أنصاره الى هيئة الأمم ، قالوا فيها ، بعد أن ذكروا أن الأمة البرقاوية أولى الأمم بنيل الاستقلال :

« لهذا قد استقر الرأي على أن نطالب — نحن ممثلي الأمة البرقاوية — مجلس هيئة الأمم المتحدة بتحقيق مطالبنا الوطنية ، وأهدافنا القومية وحقوقنا الشرعية التالية تاركين للشعب الطرابلسي الشقيق بدوره تقديم مطالبه التي يرغبها الى سمو الأمير الجليل السيد محمد ادريس المهدي السنوسي رأساً » .

وفي يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصدر رئيس الادارة البريطانية منشور انتقال السلطات الذي خوّل للأمير أن يصدر مرسوماً يسن دستوراً لبرقة، وحدد السلطات التي يخولها له هذا الدستور[١] . كما نص على السلطات التي احتفظ بها ممثل حكومة المملكة المتحدة الذي أصبح منذ ذلك التاريخ « المعتمد البريطاني في برقة » .

وفي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وقّع السيد محمد ادريس السنوسي على دستور برقة الجديد وأقسم اليمين القانونية كرئيس للدولة وأصبح الدستور نافذاً .

وكان ذلك عقب اعلان بريطانيا الذي يخول السنوسي سلطة تشكيل حكومة يكون لها الاستقلال التام في الشئون الداخلية .

---

١ ذكرت آنفاً .

وبمقتضى المنشور الـذي أصدره رئيس الادارة البريطانية ، وبمقتضى اليمين القانونية التي أقسمها السيد ادريس كرئيس للدولة ، وتوقيعه على دستور برقة أصبحت حكومة برقة قائمة مستقلة عن طرابلس .. وعيّن الأمير السيد ادريس لها وزراء .

زيادة المشكلة الليبية تعقيداً

ومن هنا زادت المشكلة الليبية تعقيداً وبعدت قضيتها عن الحل العادل، ولقد كان اتجاه المخلصين من أبناء هذه الأمة أن يعملوا على لمّ شملها وتوحيد كلمتها وأن يربطوا بين أجزائها المفرقة بحدود مصطنعة بربـاط وثيق ليتقدموا بالقضية الى المعترك الدولي والبلاد موحدة الخطى واضحة الهدف نبيلة القصد ، فأجمعوا أمرهم على مبايعة السيد ادريس السنوسي أميراً على ليبيا الموحدة في نظام ديموقراطي وعلى رأس حكومة دستورية، وساعدهم على ذلك بعض الحكومات العربيـة ، فقامت بوساطة كريمة لتقريب وجهات النظر بين الطرابلسيين والبرقاويين ، غير أن المؤتمر البرقاوي قرر في جلساته الـتي انعقدت من ١٥ الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ إبعاد فكرة تحقيق الوحدة في الوقت الحاضر ، واعتبار كل من شطري ليبيـا قطراً قائمـاً بذاته يسعى لنيل استقلاله ويساعد شقيقه الآخر على إدراك مطالبه وتحقيق آمـاله ؟ ! وبعدئذ ينظر في أمر توحيد « القطرين » اذا ما بدت رغبة من كليهما ، ووافق على هذا القرار الأمير السنوسي في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الختامية للمؤتمر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

وقـد أدرك الطرابلسيون ما يترتب على رفض الوحدة من ضرر على ليبيا كلها . ورغماً على تأييد السيد ادريس انفصال برقة عن طرابلس ، فقد اجتمع رؤساء الأحزاب في طرابلس وذوو الرأي فيها وقرروا مبايعة السيد ادريس بالإمارة لجمع الكلمة وتحقيق الوحدة .

بيعة ادريس

وهذا نص عريضة البيعة[1] :

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن الأمة الليبية التي جاهدت وكافحت سنوات عديدة في سبيل حريتها ووحدتها واستقلالها ، والتي تحرص على حقها في الحياة الرغدة السعيدة الى جانب أمم العالم المتمتعة بحقوق سيادتها الكاملة تجد لزاماً عليهـا في هـذه المرحلة الحاسمة التي يجتازها القطر الليبـي أن تعلن للملأ تضامنها وتساندها ، وأن تُشهد العالم أجمع على أنهـا لن ترضى عن الوحدة والاستقلال بديلاً . ولما كانت الأمة الليبية قد عقدت آمالهـا في بلوغ مقاصدها الوطنية النبيلة على شخص حضرة صاحب السمو الأمير السيد محمد ادريس السنوسي حتى لا تكون البلاد طعمة للآكلين ولقمة للمستعمرين فنحن رؤساء الهيئـات السياسية في طرابلس نقرّ بإمارة حضرة صاحب السمو المعظم السيد محمد ادريس السنوسي على ليبيا المستقلة بأكملها الموحدة بدون تجزئة في نظام دستوري برلماني ، مبتهلين الى المولى عز وجل أن يحقق للأمة الليبية على يد سمو الأمير مقاصدها الوطنية ألا وهي الحريـة والوحدة والاستقلال والسيادة الكاملة ، لتصل الأمة الى مـا تصبو اليه وتظفر بأمانيها المنشودة وغاياتها المقصودة ، وتحتل بعونه تعـالى المكان اللائق بها بين أمم العالم وشعوبه الراقية العظيمة والله الموفق » .

رفض البيعة

وقد أحال السيد ادريس هذه البيعة على المؤتمر الوطني البرقاوي ليرى فيها رأيه ، فقرر رفضها . وهذا نص ما جاء في قراره :

---

١ نقلا عن جريدة (برقة الجديدة) .

« يرحب المؤتمر بالبيعة ، وبرغبة الأحزاب الطرابلسية المعرب عنها في البيعة ، ولكنه يعتقد أن البيعة جاءت متأخرة عن أوانها . وقد أصبح تقرير المصير[1] على الأبواب ، فلا سبيل – والحالة هذه – لتلافي الموقف .

ويرى المؤتمر أن السبيل الوحيد الذي يمكن سلوكه أن يعمل كل من القطرين على استقلاله ، وعلى مؤازرة القطر الشقيق الآخر على الحصول عليه بكل الوسائل الممكنة ، حتى اذا ما وصل كل منهما لاستقلاله إن شاء الله رجعنا الى أمر ادماج البلدين بعضهما الى بعض ، على أساس اتحادي ، لكل قطر إدارته المختارة تحت التاج السنوسي » .

وقد أقر السيد ادريس هذا الرفض كما تراه في خطابه الذي ألقاه في اجتماع المؤتمر الختامي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وهذا نصه[2] :

« سيادة الرئيس . حضرات السادة الأعضاء :

إني أشكر لحضراتكم اهتمامكم بأمور بلادكم وسهركم عليها ، ولي الشرف بحضوري اجتماعكم هذا . وما وجهتموه لي من سؤال عن مسألة الوصاية التي طلبتها بريطانيا على هذه البلاد فلا علم لي سابقاً بها ، وأيدت احتجاجاتكم وطلبت من الدولة البريطانية الايضاح عن ذلك ، وإلى الآن لم يصلني ايضاح شاف حتى أعرضه عليكم ، وإني أرقب تطورات الأحوال عن كثب .

وأما مسألة الوحدة وإن كانت هي الهدف دائماً بالطبع لا يسعني إزاء قراركم بعد طول بحثكم إلا التمشي معه .

وأما مسألة البيعة فقد وصلني تقريركم عنها ، فمع شكري الجزيل لإخواني الطرابلسين الذين شرفوني بها أعود الى ما ذكرتموه بقراركم

---

١ يريد تقرير مصير برقة منفصلة عن طرابلس .

٢ نقلا عن جريدة (برقة الجديدة) .

عن تأخير تقديمها أمام اللجنة الرباعية في وقته . وأرى أن هذا لا يمنع من الوصول الى هذا الغرض بعد نيل البلاد استقلالها . وإني لأهيب بكم جميعاً أن تثابروا على المضي في المطالبة باستقلال البــلاد وحريتها وأن لا يتطرق الوهن الى نفوسكم بسبب تقلب الأحوال الدوليـة والاتجاهات السياسية فيما يتعلق بقضية بلادنا . وإننا لنشكر الدول العربية وفي مقدمتها مصر الشقيقة على اهتمامها ودفاعها عن قضية استقلال بلادنا ، وأملنا وطيد في استمرارها في معاضدتنا في هذا السبيل . والله على ما أقول وكيل ».

محمد ادريس المهدي السنوسي

* * *

وإزاء إصرار المؤتمر الوطني البرقاوي على رفض بيعــة الطرابلسيين بالإمارة للسيد ادريس ، وموافقة السيد ادريس على هذا الرفض ما زال الطرابلسيون مصرّين على السعي لتحقيق الوحدة . وقد أصدروا بياناً عقب رفض السيد ادريس لبيعتهم له . وهذا نصه :

بيان الأحزاب السياسية في طرابلس [1]

لقد تمسك الطرابلسيون دائماً بوحدة ليبيا واستقلالها ، وأيدت الهيئات والأحزاب السياسية مبدأ الوحدة عند توقيع رؤسائها باسم الشعب الطرابلسي على وثيقة بإقرار الإمارة لسمو السيد محمد ادريس السنوسي على ليبيــا الموحدة ، غير المجزأة ، وفي نظام دستوري برلماني وحكومة ديموقراطية . وقد حمل هــذه الوثيقة الى سمو الأمير المعظم رسول من قِبَل حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة المصرية . ولما كان سموه قـد أحال وثيقة إقرار الإمارة على المؤتمر الوطني البرقاوي العام لدراستها فقد وصل المؤتمر

---

[1] نشر في جريدة « طرابلس الغرب » بتاريخ ٩ – ١٠ – ١٩٤٨ .

الوطني الى قرارات معينة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وألقى سمو الأمير المعظم كلمته التي أذيعت دون إمهال « يشكر فيها إخوانه الطرابلسيين الذين شرفوا سموه بالبيعة » ويقول سموه « إن تأخير تقديمها أمام اللجنة الرباعية في وقته لا يمنع من الوصول الى تحقيق الوحدة بعد نيل البلاد استقلالها » وذلك على حد قول سموه « تمشياً مع قرار المؤتمر الوطني » الذي جاء فيه ما نصه: «يرحب المؤتمر بالبيعة وبرغبة الأحزاب الطرابلسية المعرب عنها في البيعة ولكنه يعتقد أن البيعة جاءت متأخرة عن أوانها وقد أصبح تقرير المصير على الأبواب فلا سبيل والحالة هذه لتلافي الموقف، فيرى المؤتمر أن السبيل الوحيد الذي يمكن سلوكه هو أن يعمل كل من القطرين على استقلاله وعلى مؤازرة القطر الشقيق الآخر على الحصول عليه بكل الوسائل الممكنة حتى اذا ما وصل كل منهما لاستقلاله إن شاء الله رجعنا الى أمر إدماج البلدين بعضهما في بعض على أساس اتحادي، لكل قطر إدارته المختارة تحت التاج السنوسي » .

ومما يجدر ذكره أن سمو الأمير المعظم قد عاد فأكد هذا المعنى في رسالة خاصة بعث بها الى حضرة صاحب السعادة بشير بك السعداوي رئيس هيئة تحرير ليبيا ، كما قال سموه في رسالته هذه: « وإننا لشاكرون لسعادتكم ولحضرات رؤساء الهيئات السياسية الطرابلسية حسن عواطفكم وما بذلتموه من مجهود وطني كبير جزاكم الله عن وطنكم ومواطنيكم خير الجزاء » .

هذا ، ولما كانت غايتنا هي العمل من أجل الاستقلال والوحدة العزيزة علينا جميعاً فنحن لا شك ما زلنا ماضين قدماً في هذا السبيل الوطني معتمدين على المولى سبحانه وتعالى أن يحقق غايتنا بإجماع الشعب الطرابلسي الكريم وهيئاته وأحزابه السياسية التي تسعى لخير الوطن دائماً ، وبمؤازرة الشعوب العربية قاطبة وحكوماتها الموقرة . وإننا كما ذكر سمو الأمير المعظم

في كلمته التي ألقاها في جلسة المؤتمر الوطني البرقاوي العام يوم ٣٠ سبتمبر « لنشكر الدول العربية وفي مقدمتها مصر الشقيقة على اهتمامها ودفاعها عن قضية استقلال بلادنا ، وأملنا وطيد في استمرارها على معاضدتنا في هذا السبيل » والله الموفق .

طرابلس في ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٨

* * *

تأييد المؤتمر البرقاوي لفصل برقة عن طرابلس

وأيد المؤتمر البرقاوي [1] هذا الوضع الجديد وهو تأليف حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس ببرقية بعث بها الى وفد برقة [2] في هيئة الأمم ليكون كلامه في هيئة الأمم على أساس فصل برقة عن طرابلس ، وهذا نصها [3] :

« إن الشعب البرقاوي بأجمعه يرغب ويصر على الاستقلال التام الكامل الناجز بلا قيد ولا شرط ولا مدة ولا فترة قصيرة ولا طويلة ، ولا إشراف لا من هيئة ولا من فرد مهما كان ، ولكن استقلال كامل

---

١ ألف السيد إدريس المؤتمر البرقاوي في يناير سنة ١٩٤٨ . وهو مكون من الرضا السنوسي رئيساً، الصديق الرضا ، وأبو القاسم أحمد الشريف ، نائبا الرئيس . والسيد حميده المحجوب ، وعلي جعودة، وعبدالحميد العبار ، والطاهر العسبلي، وجربوع أبو عبدالجليل، ومنصور أبومازق، وصالح أبو خليفة ، ومصطفى السلاك ، وسالم بن عامر ، أعضاء .
وفي سنة ١٩٥٠ بلغ عدد أعضائه ١٤٩ عضواً ، بينهم ممثل يهودي . وعلى أثر تشكيل المؤتمر حلت جمعية عمر المختار .

٢ وفد برقة لدى الأمم المتحدة الذي ذهب ليطالب باستقلال برقة منفصلة عن طرابلس ، ومن أعضائه : حميدة المحجوب ، عبد الحميد العبار ، على جعودة ، منصور أبو مازق ، سالم بن عامر .

٣ نشرت هذه البرقية في جريدة برقة الجديدة في ١٩ – ١٠ – ١٩٤٩ .

ناجز عاجل، ولا بأس من التأكيد لهيئة الأمم بالوثوق بحكومة سمو الأمير وشعبه بخصوص حفظ حقوق الأقليات والجاليات في البلاد » .

رئيس المؤتمر
رضا المهدي السنوسي

قرار مجلس وزراء برقة

وعقد مجلس وزراء برقة جلسة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ حدد فيها موقف حكومته من الوحدة مع طرابلس ، وأصدر قراراً هذا نصه [١] :

« استعرض مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة صباح يوم الخميس الموافق ٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ هـ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ م تطورات الموقف السياسي الحاضر ازاء ما ثار في البلاد أخيراً من تضارب في الآراء واختلاق الإشاعات حول قرار هيئة الأمم المتحدة بشأن وحدة ليبيا واستقلالها ، فرأى من الواجب منعاً لاستغلال الموقف للمآرب الشخصية ووضعاً للأمور في نصابها الطبيعي ، وتأكيداً للسياسة الثابتة التي رسمتها الحكومة الحاضرة لنفسها إصدار البيان التالي :

أولاً – تؤكد الحكومة الوطنية الحاضرة [٢] بكل إخلاص في هذه المناسبة رغبتها وتمسكها بمبدأ الوحدة المنشودة على أساس قيامها على دعائم العرش السنوسي متربعاً على أريكته عاهل البلاد ادريس المعظم .

ثانياً – إن الحكومة الوطنية الحاضرة تكرر تصريحها معتمدة على مؤازرة الشعب المخلص لوطنه ولأميره من أنها قد أخذت على نفسها أن لا تحيد قيد أنملة عن هذا المبدأ القويم .

---

١ نشر في جريدة « برقة الجديدة » بتاريخ ٣٠ – ١٢ – ١٩٤٩ .
٢ يعني حكومة برقة .

ثالثاً — على إخواننا أبناء الشق الغربي أن يتقدموا الآن نحو برقة بالخطوات الحاسمة العملية تحقيقاً للغاية الكبرى المنشودة على هذا الأساس».

* * *

واستمرت حكومة برقة في أعمالها الانفصالية فسنّت قانون جنسية خاصاً ببرقة فقط في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

قانون الانتخابات

وفي يوم ٥ من ابريل سنة ١٩٥٠ صدر قانون الانتخابات . وحدّد شهر يونيه سنة ١٩٥٠ موعداً لانتخاب مجلس النواب. وفي يوم ٥ يونيه أجريت الانتخابات . وفي يوم ١٢ منه عقد مجلس النواب أولى جلساته، وكان يتألف من خمسين عضواً منتخباً ، وعشرة أعضاء معينين من قِبَل السيد ادريس .

وألقى رئيس الوزراء خطاب العرش نيابة عن الأمير السيد ادريس أكّد فيه صداقة برقة لبريطانيا ، وشكر لها المساعدات التي قدمتها لبرقة منذ سنة ١٩٤٠ ، كما شكر لها اعترافها بحكومة برقة المنفصلة عن طرابلس.

وجاء في خطاب العرش: «إن شعب برقة لن ينسى — على مر القرون والأجيال — مساعدة بريطانيا » .

وكان من أبرز أعضاء هذا الدور الانفصالي عمر منصور الكيخيا ، وأخوه الحاج رشيد ، ووصلوا فيه الى هذه النتيجة السيّئة التي لم يصحبهم التوفيق في تدبر عواقبها .

وكان الانجليز أشد حرصاً من أنصار الانفصال على دوام هذا الانفصال . ولكن الله تدارك هذا الشعب المخلص برحمته ، وجاء قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا ووحدتها مخيباً لآمال الانفصاليين ، فسقط في أيديهم وانحلّت عرى حكومة برقة فخارت قواها ، وعجزت عن الاحتفاظ بوجودها ، وذابت في قرار هيئة الأمم كما يذوب الملح في الماء .

مقدمات قرار هيئة الأمم

لما عقدت معاهدة الصلح مع ايطاليا في ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ ، ووقّعت عليها ايطاليا في وزارة الخارجية الفرنسية بباريس في الساعة ١١ من صباح يوم الاثنين العاشر من فبراير سنة ١٩٤٧ [1] ، وتنازلت ايطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها ، اشتد النزاع على تقسيم هذه المستعمرات – ومن ضمنها ليبيا – بين روسيا من جانب وبين انجلترا وأمريكا وفرنسا من جانب آخر ، لما لها في نظرهم من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية ، وقد لاقوا صعاباً في حل هذه المشكلة ، وأخيراً قرروا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ إحالتها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل فيها ، وتعهدوا بتنفيذ قرارات الجمعية وتوصياتها .. ومن هـــذا التاريخ أخذت القضية الليبية شكلاً دولياً ، وأصبح النظر فيها من اختصاص هيئة الأمم .

وقد عالجت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية ليبيا في دورتها الثالثة واستمع أعضاؤها أثنـــاء بحثهم لها الى كثير من الآراء والاقتراحات المختلفة .

وقال المستر « افيت » ، وكان رئيساً لهيئة الأمم المتحدة : « استمر بحث مسألة المستعمرات الايطالية بين الدول العظمى الأربع ثلاث سنوات دون التوصل الى حل مرضٍ » .

---

١ ناب عن ايطاليا في توقيع هذه المعاهدة المركيز لوبي دي سورانيا ، وناب عن فرنسا المسيو جورج بيلو . ووجه بيلو إلى المندوب الإيطالي الكلمة التالية : « إن التوقيع على المعاهدة معناه تنفيذ جميع ما فيها من شروط وبنود تنفيذاً صادقاً » .

وكان وزراء الخارجية اجتمعوا في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأعيد اجتماعهم في نيويورك في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أثناء انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، واستمر نشاطهم إلى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وتم توقيع معاهدة الصلح في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ .

وساطة السيد أحمد السويحلي
لدى الأحزاب السياسية

وقد أدرك أحمد بك السويحلي أن خلافاً بين الأحزاب الطرابلسية ظهرت بوادره ، وأن من الخير التغلب عليــه حتى لا يتسع الخرق ويجد العدو منفذاً منه ، فكتب الى السيد علي الفقيه حسن رئيس الكتلة ، والأستاذ مصطفى ميزران رئيس الحزب الوطني ، والسيد سالم المنتصر رئيس حزب الاستقلال يدعوهم الى الاتفاق على هدف واحد ، وتوحيــد المساعي . وهذا نص الرسالة التي كتبها اليهم :

حضرة . . . . . .

لا يخفى على جنابكم أن ليبيا تجتاز مرحلة دقيقة من مراحلها السياسية تحتاج الى كثير من إمعان النظر في العواقب خصوصاً وأن القضيــة على أبواب عرضها على هيئة الأمم .

وقــد كانت جهود الطرابلسيين منصرفة الى جمع الكلمة في وحدة شاملة يشعر الجميع بوجوبها ، إلا أن هذه الجهود قد اعترضتها عقبة لا شك أن تذليلها في الظروف الحاضرة غير ميسور .

لهذا يتحتم على الطرابلسيين ـ وخصوصاً رؤساء الأحزاب ـ أن يوحدوا كلمتهم ويقصروا جهودهم على المطالبة باستقلال ليبيا وأن يتركوا البحث في الإمارة أو أي نوع من أنواع الحكم حتى يُعترَف لهم باستقلالهم وحينئذ يملك الشعب حرية الاختيار فيختار ما شاء من أنواع الحكم في انتخاب حر تتولى الإشراف عليه هيئة تأسيسية تُنتخَب من أعيان الشعب ورؤسائه .

وممــا قوى أملنا في تحقيق استقلال ليبيا أن السفير الايطالي في مصر قدم مذكرة رسمية لأمين الجامعة يقرر فيها تسليم حكومته باستقلال ليبيا

استقلالاً تاماً ناجزاً . وقد عرض الطليان هذا الرأي على أمريكا فوافقت عليه لأنها كانت تعارض في استقلال ليبيا مراعاة لمصلحتها ، وقد قوي أملنـــا أيضاً في تصويت كثير من دول أوربا لمصلحتنا لأن أكثرها كان يناصر ايطاليا في هذا الموضوع ، كما وعدت ايران وافغانستان بالتصويت في جانب ليبيا . أضف الى هذا كله دول الجامعة العربية وما تبذله في سبيل قضيتنا من جهود . وقد كان من أثر هذه الحركة أن أخَّر الانجليز إعلان دستور برقة لتدبير ما يرونه في مصلحتهم . أمـا مسألة الاتحاد[1] فهو إقرار للتقسيم ولا فائدة فيه لليبيا .

هذا رأيـي أدلي به الى مواطنيّ أرجو أن يتأملوه على ضوء الحوادث الجارية الآن في ليبيا .

أحمد الشتيوي

١٩٤٩/٩/١٢

* * *

اعتراف هيئة الأمم المتحدة[2] بليبيا دولة مستقلة

وفي يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ اتخذت هيئة الأمم قراراً بأكثرية ٤٨ صوتاً ضد صوت واحد ، وامتناع تسعة أعضاء عـــن التصويت . ووافق أعضاؤها على مشروع قرار لإعلان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، على أن تتكوَّن هذه الدولة الجديدة من الأقاليم الثلاثة : طرابلس، وبرقة، وفزان . ووُصف القرار بأنه « أقصى قرار عُرض أمكن تحقيقه » .

---

١ يعني الحكم الفدرالي .

٢ أنشئت هيئة الأمم المتحدة في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ .

وفي الجلسة ٢٥٠ التي عقدتها الجمعية العامة بكامل هيأتها يوم ١٩٤٩/١٢/٢١ في الدورة الرابعة اتخذت القرار رقم ٢٨٩ وبموجبه تعين أن تكون ليبيا بأجزائها الثلاثة دولة مستقلة ذات سيادة في أقرب وقت لا يتجاوز اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٥٢ [١].

وهذا نص القرار أخذته من ملفات الادارة السياسية لجامعة الدول العربية :

نص قرار
الجمعية العامة للأمم المتحدة

بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أثناء دور اجتماعها العادي الرابع
المنعقد في فلشنج ميدوز (نيويورك)
بشأن مصير المستعمرات الايطالية السابقة

(طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع ايطاليا عام

---

١ اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنص في استقلال ليبيا على أن يكون بأجزائها الثلاثة : طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، وذلك لأن النزاع كان مشتداً بين انجلترا وفرنسا وروسيا على التقسيم ، فانجلترا كانت تطالب ببرقة ، وفرنسا كانت تصر على البقاء في فزان ، وايطاليا كانت تطالب بالرجوع إلى طرابلس ، وأيدتها فرنسا . وانجلترا تتمسك ببرقة خوفاً من رجوع ايطاليا لطرابلس ، فتبقى هي في برقة .

وجاء في تصريح إيدن بأن السنوسية لا يدخلون تحت الحكم الإيطالي مرة أخرى لهذا الغرض وتقويته لجانب انجلترا في تمسكها ببرقة .

وأكد بيفن في أكتوبر سنة ١٩٤٧ عزم بريطانيا على حماية برقة من سيطرة ايطاليا عليها في المستقبل ، وطالبت روسيا بطرابلس .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حيرة شديدة من الخروج من هذا المأزق الذي إن أرضت طرفاً أغضبت ثلاثة، فلم تجد بداً من النص على استقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة، وبذلك تكون لم تحاب أحد الأطراف المتنازعة ، وهي تعلم أن ما اشتمل عليه القرار ليس هو كل المطلوب لليبيين ولكنها رضيت به مكرهة ، خوفاً من إغضاب أحد الأطراف المتنازعة . وقد رضيت الأطراف المتنازعة اختياراً لأخف الضررين وخوفاً من اصطدام بعضهم ببعض .

١٩٤٧ الي وافقت الدول المختصة فيهـــا على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير اللائقة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جـــاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات الـــتي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم المقصودة ، وبعـــد الأخذ بعين الاعتبار برغبات ورفاهية سكان الأقاليم وصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة ، والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق، توصي الجمعية العمومية لهيئة الأمم بما يلي:

(أ) فيما يختص بليبيا :

(١) إن ليبيا التي تشمل برقة ، وطرابلس ، وفزان ، ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة ؛ وعلى أي حال لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن يقرر دستور ليبيا ، بما فيه نوع الحكومة بواسطة ممثلي السكان في برقة ، وطرابلس ، وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية .

(٤) لأجل مساعدة أهالي ليبـــيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون في ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم تعينه الجمعية العمومية ، وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مـــع المجلس تقريراً سنوياً ، وأي تقارير أخرى يرى أهميتها الى السكرتير العام . ويضاف الى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو عضو من أعضاء المجلس رفعها الى هيئة الأمم .

(٦) سيكوّن المجلس من عشرة أعضاء ، وهم :

(أ) ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر، فرنسا ، ايطاليا ، باكستان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المذكورين في الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة (أ) ، والشخصيات البارزة ، وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم ، وله أن يستنير بآراء مختلف الأعضاء بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم الى الجمعية العمومية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي ترى هيئة الأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :

(أ) تسرع حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم الى حكومة دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها، والتعاون في تكوين الادارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

(ج) تقديم تقرير سنوي الى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق) .

انتهى نص قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

• • •

وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمساعدة أبناء الشعب الليبي على وضع دستورهم الخاص بهم ، وإنشاء حكومتهم ، كما أوصت في قرارها هذا بأن يعين مندوب للأمم المتحدة في ليبيا، يساعده في أعماله، ويقدم له المشورة مجلس يسمى « مجلس الأمم المتحدة في ليبيا » ويتألف هذا المجلس من عشرة أعضاء يمثلون حكومات: مصر، والباكستان، وانجلترا، وأمريكا، وإيطاليا ، وفرنسا ، وممثل واحد لطرابلس، وواحد لبرقة ، وواحد لفزان ، وممثل للأقليات في ليبيا .

وجاء في قرار جمعية الأمم المتحدة : أن لمندوب هيئة الأمم الحق في تعيين ممثلي طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، وممثل واحد من الاقليات في ليبيا بعد التشاور مع انجلترا وفرنسا وأعضاء مجلس ليبيا والشخصيات البارزة ، وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في مناطق ليبيا الثلاث .

وقد رأت هيئة الأمم أن الشعب الليبي ليس أهلاً لاختيار ممثليه ، فجعلت هذا الحق لممثلها « المستر بلت » ليختار مَن شاء ، ولم يخفَ هذا التحيز على الليبيين ، ولكنهم تحملوه ليصلوا الى تنفيذ قرار هيئة الأمم باستقلال ليبيا .

نداء من اللجنة الطرابلسية

وبمناسبة اعتراف هيئة الأمم باستقلال ليبيا، أصدرت اللجنة الطرابلسية نداء الى الشعب الليبي هذا نصه :

بقيّةَ السيفِ والنيرانِ إنّ لكم شأناً تَراءتْ على قُرب شواهِدُهُ
يا آسيَ الجرُحِ بادِرْ ضَمدَ سائلِه إذا تريّثْتَ لم تَنْجَح ضمائدُهُ

يا أبناء الشعب الليبي :

من ميادين الجهاد تبزغ شمس الحياة ... وعلى قدر الفداء تكتسب الحرية ... وبقدر ما يراق من دماء في سبيل الوطن تكتب له السعادة .

أيها الشعب الكريم :

الآن وقد خطوت خطوتك الأولى في سبيل استقلالك .

والآن وقد أثمرت جهودك وكللت بالنجاح مساعيك .

والآن وقد جاء الحق وزهق الباطل ، فما عليك إلا أن تجمع شملك وتوحد صفوفك للوصول الى ما بقي من حقوق ما زال الغاصبون يتربصون بها الدوائر .

هذا صوت الحق يدوي من وراء البحار يشيد بذكرك ، ويقدس جهادك ، ويقدر ما بذلت من فداء ودماء ، فيعترف بحقك في الحياة ، ويخلي بينك وبين تقرير مصيرك ، فخذها بقوة ، وابعث الى أرواح شهدائك في سمائها تهنئة بشمل مجموع ، وكلمة موحدة، وصفوف متراصة .

واضرب لشعوب العالم مُثلاً عليا في اخلاصك لوطنك في الوحدة واتفاق الكلمة ، مثل ما فعلت في الإقدام على الجهاد والذود عن كرامة الوطن .

وكن عند ظن الناس بك فيما ينتظرون من تناسي ما خلفه الماضي من أحقاد وأخطاء . واترك التنابز بالألقاب ، فلم يبق من وقتك ما يتسع لإحصاء العيوب :

واختر لهذا المستقبل السعيد من أبنائك مَن طهرت يده ، وابيضت صحائف تاريخه ، وضع ثقتك فيمن يراك أهلاً لما أنت مقدم عليه . وقلد أمانتك من يستمد قوته منك . واحذر من يقابل غيرك بوجه لا يقابلك به ، فإن ذا الوجهين لا يكون عند الله وجيهاً .

يا شعب الجهاد والنضال :

لقد نجع الدواء في علة كنا نظنها مستعصية . وقد دخلت دور النقاهة فاحذر النكسة . وحذار عيوناً تنظر اليك شزراً . وتبيت لك في الخفاء ما تنزع به عنك ثوب الحرية ونعمة الاستقلال .

واتخذ من الاخلاص سلاحاً . ومن الصبر درعاً . واشدد حيازيمك على حقك في الحياة السعيدة ، فإن من فقد السعادة في حياته كانت حياته عاراً عليه ، وأصبح الموت أحد واجباته .

أيها الشعب الأبي :

كن سيداً في وطنك . واعمل لهذه السيادة من أي طريق وبأي وسيلة . وسر في ركب العروبة . فإن من ورائك شعوبها وملوكها وجامعتها ودولها . وإياك والتخلف عن ركب الحياة ، وإلا أكلتك الذئاب . وصدق رسول الله إذ يقول : « وإنما يأكل الذئب من الغنم العاصية » . وأحسن سياسة ما أوتيت من ملك ، فإن من لا يسوس الملك يخلعه .

وإياك أن ترتبط بمعاهدة أو اتفاق قبل أن تؤسس حكومتك الموحدة مهما كان مصدره ، فرداً أو جماعة . واحذر أن ترضى بتأسيس حكومة منفصلة ، فقد كفى مـــا لاقيناه من مآسي الانفصال . واعلم أن حبل الغاصبين لا تقف عند حد . فاحذر ما يبيتونه لك .

وتوكل على الله فيما اعتزمت من عمل تعط النصر ، وتبلغ الغـــاية بإذن الله .

نوفمبر سنة ١٩٤٩

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

الطاهر الزاوي — الفيتوري السويحلي

أبو القاسم الباروني — عمر الغويلي

اختيار الأمم المتحدة المستر بلت

ممثلاً لها في ليبيا

وقد اختارت هيئة الأمم المتحدة لتمثيلها في ليبيا المستر بلت ، وهو رئيس المجلس الذي يساعده في أعماله ويقدم له المشورة . وانتخب بلت لهذه المهمة في اليوم العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مـــن قِبَل الجمعية العمومية ، وباشر أعماله رسميـــاً في اليوم الأول من يناير سنة ١٩٥٠ ، ووصل بلت الى طرابلس قادماً من الولايات المتحدة يوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ .. وألقى خطاباً جاء فيه :

« إني مكلف باختيار الأعضاء الليبيين في المجلس ، وذلك بعد أخذ آراء الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة الآن ، والحكومات الممثلة في المجلس والزعمـاء ، وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات الأخرى في الإقليم . وإني لست مكلفاً بإدارة دياركم ، بل إن هذه المهمة ما زالت من اختصاص الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة الآن الى أن يحين الوقت الذي تسلَّم إليكم هذه السلطة إن شاء الله » .

وبعد زيارته لليبيا رجع الى لندن وبحث مـــع وزير الخارجية وكبار موظفيها الترتيبات التي على المملكة المتحدة أن تتخذها للتطور الدستوري في ليبيا ، وقد رسمت له حكومة المملكة المتحدة ــ نتيجة لهذه المباحثات ــ خطة لطرابلس على النمط الآتي :

أولاً – إنشاء مجلس اداري في القريب العاجل . وهذا المجلس سيضم السكرتيرين الثلاثة للإدارة البريطانية : السكرتير العام . والسكرتير القضائي . والسكرتير المالي . كما سيضم عضواً معيناً يمكن أن يكون من رجال الأعمال .

المجلس الاستشاري

والمجلس الذي أوصت بـــه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لمساعدة المستر بلت هو المجلس الاستشاري الـــذي يبدي المشورة للمستر بلت – مكوّن من عشرة أعضاء ، ولذلك سمي (مجلس العشرة) .

ستة معينون من حكوماتهم ، وهم :

الأستاذ كامل سليم	مصر	١٩٤٩/١٢/١٩
الأستاذ عبد الرحمن خان	باكستان	١٩٥٠/ ٢/١٣
السير هيو ستونهيور بيرد	انجلترا	١٩٥٠/ ٣/٣٠
المسيو جورج . ج . بالاي	فرنسا	١٩٥٠/ ٤/٢٥
البارون جيوستي كونغالونيري	ايطاليا	١٩٥٠/ ١/ ٤
المستر لولس كلارك	الولايات المتحدة	١٩٥٠/ ٢/١٤
علي أسعد الجربي	برقة	١٩٥٠/ ٤/ ٣
مصطفى ميزران	طرابلس	١٩٥٠/ ٤/ ٣
أحمد بن الحاج السنوسي صوفو	فزان	١٩٥٠/ ٤/ ٣
جياكومو ماركينو (ايطالي)	الأقليات	١٩٥٠/ ٤/ ٣

وهؤلاء الأربعة الأخيرون اختارهم المستر بلت بعد التشاور مع بعض الأعيان والهيئات السياسية .

وفي يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٠ عقـد مجلس العشرة أولى جلساته برئاسة المستر بلت في طرابلس واتخذها مقراً له .

وحضر الاجتماع جميع الأعضاء عند افتتاحه بعد أن شفي كامل سليم بك من مرضه ، وقد عقد في «الجران أوتيل» الذي اتخذه المجلس مقراً له وتم انتخاب السيد عبد الرحمن خان العضو الباكستاني رئيساً مؤقتاً للمجلس بإجماع الآراء .

واقتصرت الجلسة الأولى تقريباً على كلمات الافتتاح التي ألقاها الأعضاء .

وبدأ الحاج مصطفى ميزران العضو الطرابلسي بالإعراب عن شكر بلاده لمصر والباكستان على الجهود التي بذلتاها في سبيل الوصول الى قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا ووحدتها ، ودعا الى إزالة الحدود بين طرابلس وبرقة وفزان وإلى وحدة ليبيا الاقتصادية بأجمعها ، واقترح المبادرة بوضع دستور لليبيا .

ورحب مندوب برقة بتأليف المجلس بالنيابة عن الأمير ادريس السنوسي والجمعية البرقية ، وقال إنه يرجو أن يرى ليبيا في المستقبل مملكة يحكمها الأمير .

وشكر كامل سليم بك العضو الطرابلسي على ما أثنى به على مصر وجهودها .

وقال رئيس المجلس : إنه لا نزاع في أنه يتعين على المجلس أن يؤدي مهمته في العمل لتحقيق قرار الأمم المتحدة في أقرب وقت مستطاع، كما يجب أن يعمل لجعل ليبيا وحدة قائمة بذاتها على أساس سليم .

وقال مندوب بريطانيا السير هيو ستونهيو — وكان في العراق من قبل — إنه سر بعودته الى العمل بين أصدقائه العرب، وإن الادارات في طرابلس وبرقة ستمد المستر أدريان بلت مندوب الأمم المتحدة بكل مساعدة في استطاعتها ، كما ستساعد المجلس على القيام بالمهمة التي كلفته بها هيئة الأمم المتحدة .

وزار الأعضاء في شهر مايو سنة ١٩٥٠ جميع المـدن المهمة في ليبيـا . وفي ٢٦ منه زاروا برقة . ومهمة هذا المجلس توجيه النصح للمستر بلت والتوجيه لما يجب عمله . أما الادارة فهي للانجليز في طرابلس وبرقة ، وللفرنساويين في فزان .

وكان من الممكن أن تطبق بمقتضى قرار جمعية الأمم المتحدة الوحدة الشاملة لليبيا كلها ، ولكن تشدد المستر بلت وتمسكه بتعليمات دول الاستعمار في تطبيق قرار جمعية الأمم بما يكفل مصالحها مكّنه من أن يطبق في ليبيا النظام الاتحادي (الفدرالي) وإن كان على خلاف رغبة الأمة ، ولكن بعض الشر أهون من بعض ، وعلى أساس « مـا لا يُدرَك كله لا يُترَك جله » .

وكان يشرف على الادارة البريطانية ثلاثة من أخبث ما أنتجته السياسة البريطانية . وكان لهم ماض خاص في أحداث الشرق الأوسط وانقلاباته .

أولهم (المستر مين) المستشرق البريطاني ، عرف في برقـة في دوره في قيادة وفد برقة الانفصالي في الدورة الأخيرة لهيئة الأمم ، والذي مهّد لمشروع بيفن سفورزا لعودة الاستعمار الايطالي الى ليبيا .

ثانيهم (المستر بول) ، وهو من ثعالب السياسة البريطانية .

ثالثهم (المستر ديردن) الذي عهد اليـه السير إدوارد سبيرز بإثارة القبائل العربيـة في أزمة تحرير دمشق ، والذي تعدّه إدارة المخابرات البريطانية صاحب المنهج المطبق في انقلابات سوريا العسكرية .

وكان من رأي مندوب هيئة الأمم (المستر بلت) أن يتم اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين[1]) والجمعية الوطنية (جمعية الستين[2])

---

١ تمثل أجزاء ليبيا الثلاثة ، من كل جزء سبعة .
٢ تمثل أقسام ليبيا الثلاثة ، من كل قسم عشرون .

على طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر، تمشياً مع الروح الديموقراطية لقرار الجمعية العامة الذي ينص على أن ممثلي السكان في الأقاليم الثلاثة يقرون الدستور بما في ذلك شكل الحكم ... وطرح هذا الرأي لمعرفة رأي المجلس في ١٩٥٠/٥/٨ وكانت آراء المجلس تميل الى الأخذ بمبدأ الانتخاب ، على أن تجري الانتخابات في الأقاليم الثلاثة على مبدأ التمثيل النسبي للأقاليم الثلاثة حسب عدد سكان كل منها . وقد آثر المجلس ـ بموافقة المندوب ـ أن يرجأ إبداء الرأي النهائي الى ما بعد الزيارة التي قام بها الأعضاء للوقوف على رغبات السكان . واضطر المندوب الى تعديل رأيه .

ويقول المندوب السامي (بلت) في تقريره : « يمكن أن يقال : إن طرابلس تفضل مبدأ الوحدة التامة ، وأن برقة وفزان تفضلان الدولة الاتحادية ، وهناك فوارق مهمة بين الأقاليم من حيث عدد السكان ، ودرجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وهي من العوامل المهمة في هذا الشأن ، ويرى الطرابلسيون أن طرابلس يجب أن تحتفظ بمركز الزعامة في الدولة الحديثة نظراً لمركزها التقليدي ، ولأن سكانها أكثر من برقة وفزان ، وأنها تفوقهما من حيث الرقي » .

وبعد مناقشات بشأن التمثيل النسبي للأقاليم الثلاثة اتضح أن كلاً من سكان برقة وفزان لا يقبلون الاشتراك في عضوية لجنة الواحد والعشرين إلا اذا كان على أساس المساواة . وهو رأي فيه كثير من التحيز وعدم الانصاف . وقد لا يخلو من إيعاز أجنبي ، وفيه ميل الى إثارة الخلاف الذي قد يؤدي الى إحباط مشروع استقلال ليبيا من أساسه . وخوفاً من هذه النتيجة السيئة عدل بعض زعماء طرابلس عن التمسك بفكرة التمثيل النسبي مخافة على الوحدة . وتمسك فريق آخر نظراً لما يقتضيه الإنصاف،

ومراعاة لما تمتاز به طرابلس عن برقة وفزان من الثقــافة ، والثروة ، وكثرة السكان .

ونحب أن نقول : إن المستر (ادريان بلت) كان من ثعالب الاستعمار ودهاته ، وكان مخلصاً كل الإخلاص للتعاليم الاستعمارية التي جاء بها ، وهي تطبيق النظام الــذي يوافق رغبات انجلترا وفرنسا ، واختيار مَن تشيران باختياره . ولم يكن يحترم رغبة الأكثرية أو مـا تقتضيه مصلحة الشعب .

وفي ٤ من مايو سنة ١٩٥٠ تقــدم المستر بلت الى المجلس بطلب تشكيل هيئة تحضيرية مهمتها انتخاب الجمعية الوطنية التي تضع الدستور . وقد حصل اختلاف كبير في طريقة انتخابها وعدد أعضائها حتى اضطر أعضاء المجلس الى التجول في برقة وفزان ليقفوا على رأي السكان .

وذكر بلت في تقريره السنوي الأول الفقرة (١٣٥) (أن أكثرية آراء أعضاء المجلس على العموم تميل الى الانتخاب) وفي الوقت الـذي يقرر فيه المستر بلت اعترافه بأن أكثرية الآراء كانت تميل الى الانتخاب كان هو يختار مَن شاء وكيف شاء . ممـا يدل على أنه جــاء لينفذ خطة مرسومة ولو كانت في غير مصلحة ليبيا .

ملخص تقرير المستر بلت

الذي قدمه الى مجلس هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٥٠

بشأن قضية ليبيـــا

أحيلت مسألة المستعمرات الايطالية الى الجمعية العـامة للأمم المتحدة للفصل فيها في ١٩٤٨/٩/١٥ ، وفي الجلسة ٢٥٠ التي عقدتها الجمعية العامة بكامل هيئتها يوم ١٩٤٩/١١/٢١ في الدورة الرابعة اتخذت القرار رقم ٢٨٩ ضمنته توصيتها في التصرف بقضية ليبيا كغيرها من المستعمرات .

وبموجب هذا القرار تعين أن تكون ليبيا بأجزائها الثلاثة دولة مستقلة ذات سيادة في أقرب وقت لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

وجاء فيه :

(أ) يقرّ ممثلو ليبيـــا مجتمعين ومتشاورين بهيئة وطنية صيغة دستور لليبيا يتضمن شكل حكومتها .

(ب) على انجلترا وفرنسا مع مندوب هيئة الأمم :

١ ــ أن تشرعا حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل سلطة الحكومة الى حكومة مستقلة دستورية .

٢ ــ أن تقوما بأعمال الإدارة في أنحاء ليبيا بكيفية تساعد على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها ، وتتعاونا على تكوين أداة الحكم وتنسيق الاجراءات الموصلة لتلك الغاية .

يقوم مندوب هيئة الأمم ومجلس يرشده بمساعدة سكان ليبيا بوضع دستور لبلادهم وتأليف حكومة مستقلة .

مندوب هيئة الأمم مكلف باستشارة أعضاء المجلس والاسترشاد بآرائهم في تأدية مهام منصبه وبمشاورة أعضاء الأقاليم فيما يخص كل إقليم .

قررت الجمعية العامة أن تقبل ليبيا عضواً في هيئة الأمم المتحدة بناء على المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة عندما تصبح دولة مستقلة .

وصل مندوب هيئة الأمم الى طرابلس في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ .

اتضح للمندوب أن هناك سوء فهم لمعنى قرار الجمعية العامة .

في برقة

مساحة برقة الجغرافية ٧٠٠ ألف كيلو متر مربع تقريباً .

سكان برقة ٢٧٥ ألف نسمة ، وفي بنغازي ودرنه ٢٠,٠٠٠ نسمة من أجناس مختلفة ، وأقلية من اليهود ٣٠٠ نسمة .

سكان المدن فيها حوالى ٨٥ ألف نسمة والباقي بدو .

في أول يونيو سنة ١٩٤٩ أعلن السيد ادريس رغبته في أن تكون برقة مستقلة ، وطلب من انجلترا أن تعترف بتوليه جميع مهام الحكم . وفي اليوم نفسه أعلن رئيس الإدارة اعتراف حكومته برئاسة السيد ادريس لحكومة برقة .

وفي يوم ١٩٤٩/٩/١٦ أصدر رئيس الإدارة منشوراً بانتقال السلطات الى السيد ادريس ، واحتفظ المعتمد البريطاني لنفسه ببعض المسائل : منها نقل ملكية مواطن المواد المعدنية . ويحق المملكة المتحدة في تقرير شرعية أية تشريعات تصدر بموجب نقل السلطات . ويحق إبداء الملاحظات حول جميع الإجراءات المالية .

وبموجب السلطات المحتفظ بهـا تخضع الشئون الخارجية والتجارة الخارجية والدفـاع والملاحة الجوية والمواصلات مع الخارج والعملة والتحرّي بشأن منح جوازات السفر والتأشيرات ، وإلى أن تتم مسـألة المستعمرات الايطالية السابقة تخضع الممتلكات الايطالية الحكومية أو شبه الحكومية والخاصة لتشريعات يسنّها المعتمد البريطاني الذي يحتفظ ـ الى أن يتحقق الاستقلال التام ـ بسلطة إلغاء أو تعديل هذا المنشور .

صدر دستور برقة في ١٩٤٩/٩/١٨ .

شكل السيد ادريس المجلس الوطني في يناير سنة ١٩٤٨ .

وفي سنة ١٩٥٠ بلغ عدد أعضائه ١٤٩ عضواً بينهم ممثل من اليهود .

وإلى جانب المؤتمر الوطني وُجدت جماعة سياسية أخرى أثبتت وجودها وهي جماعة نادي عمر المختار .

وقد تسمّت هذه الجماعة باسم أحد أبطال المقاومة العربية في ليبيـا . وفي سنة ١٩٤٧ حلّت كـما حلّت جميع الأحزاب ، وذلك على أثر تشكيل المؤتمر الوطني . وفي سنة ١٩٤٩ أعيد تنظيم هذه الجماعة ، وفي يناير سنة ١٩٥٠ أعيد تنظيمها أيضاً بشكل أوضح باسم الجمعية الوطنية .

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ سن قانون الجنسية البرقاوية (خاصاً ببرقة) .

وفي ١٩٥٠/٤/٥ صدر قانون الانتخاب وحدد شهر يونيه سنة ١٩٥٠ موعداً لانتخاب مجلس النواب البرقاوي . وفي يوم ٥ منـه أجريت الانتخابات .

وفي ١٢ منه انعقد المجلس الذي يتألف من خمسين عضواً منتخبـاً ، وعشرة أعضاء معينين من قبل السيد ادريس .

توجد رغبة بين كثير من أهالي برقة في إنشاء حكومة موحدة لليبيا تحت التاج السنوسي . ورأى المؤتمر الوطني أن تكون على شكل فدرالي .

تؤيد الجمعية الوطنية دولة موحدة توحيداً تامـاً . وأوضح السيد ادريس ومجلس الوزراء مراراً أنهم يفضلون وضع دستور اتحادي (فدرالي) للدولة الليبية المرتقبة .

حـالة البلاد تدل على عجز خطير في الميزانية يتطلب الحصول على مساعدة مالية من حكومة المملكة المتحدة .

في طرابلس

يحتل الانجليز الجزء الواقع بين تونس وبرقة والبحر الأبيض وحدود فزان وتبلغ مساحته نحو ٢٥٠ ألف كيلومتر مربع .

من مصراتة الى صبراتة حوالى ٢٨٠ كيلومتر .

تبلغ مساحة الأراضي المنتجة من طرابلس حوالى ١٠٠ ألف كيلومتر .

سكان طرابلس حوالى ٨٠٠ ألف نسمة . منهم ٧٣٠ ألف من العرب والبربر الوطنيين ، ويبلغ سكان الحضر حوالى ١٦٥ ألف نسمة .

الأقليـات : ٤٥ ألف ايطالي و ٢٠ ألف يهودي و ٢٠٠٠ مالطي و ٤٠٠ يوناني . وكان عـدد اليهود قبل هجرتهم الى اسرائيل ٣٤ ألف نسمة .

في ابريل سنة ١٩٤٩ تحولت الإدارة من عسكرية الى مدنية وأصبحت وزارة الخارجية مسئولة عن إدارة طرابلس بعد أن كانت مسئولة عنها وزارة الحربية .

في سنة ١٩٤٨ منحت البلاد قسطاً محدوداً من الحكم الذاتي ، وذلك بانتخاب مجالس بلدية في ستة عشر مركزاً ، وهي تخضع لكبير المتصرفين (وهو انجليزي) وله حق حل هـذه المجالس وإلغاء قراراتها ويتوقف تنفيذها على موافقته .

وفي يناير سنة ١٩٥٠ أبلغت الحكومة الانجليزية المندوب بأنها اعتزمت إنشاء حكومة في طرابلس (بالتدريج) تختص بتصريف الشئون الداخلية للبلاد .

وفي نهاية ١٩٤٦ كان عدد المستخدمين الليبيين ٥٨٤ وازداد العدد حتى يوم ١٩٥٠/٣/٣١ الى ٦٠٠٠ مستخدم أي ما يقارب ٦٣٪ من مجموع الموظفين البالغ ٩٥٧٠ موظفاً تقريباً .

رأى المندوب تأسيس حكومات محلية في أقاليم ليبيا ليكون بمثابة أمر واقع يترتب عليه تحديد حرية الاختيار أمام الجمعية الوطنية الليبية التي عليها أن تقر دستور ليبيا بما في ذلك شكل الحكم .

ومن رأي المندوب أن الإجراء المشابه الذي سبق أن اتخذ في برقة لا يحتم اتخاذ ممثل له في طرابلس .

وبناء على محادثات بين المندوب والحكومة الانجليزية تم الاتفاق في ١٩٥٠/٢/٢٣ على الآتي :

(١) يدعى المجلس الاداري .

(٢) تعتبر طريقة اختيار أعضاء المجلس التي اقترحتها الحكومة الانجليزية مرضية على وجه العموم ، على أن يختار الأعضاء بمقتضى مؤهلاتهم الشخصية ، وأن تكون أغلبيتهم من الليبيين وأن يكون في الإمكان دعوة خبراء لحضور جلسات المجلس في أي وقت بصفة استشارية . وتقتصر اختصاصات المجلس على المسائل الادارية بطرابلس فقط ، على ألا يبحث في المسائل التي تتعلق بالتطور الدستوري في ليبيا بأسرها . واتفق مع الإدارة على إيجاد الوسائل لتدريب الليبيين على أعمال الإدارة .

امتنع الانجليز من الموافقة على ألا يتولى رئيس الإدارة رئاسة المجلس الإداري ، وكان المندوب أبدى رغبته أن يتولى رئاسته أحد الوطنيين .

عقد المجلس الإداري أولى جلساته يوم ١٩٥٠/٥/١٥ .

يرى المندوب أن أقوى الأحزاب في طرابلس هو : المؤتمر . الجبهة . الحزب الوطني . حزب الاستقلال . الكتلة .

في فزان

يحد فزان غرباً جنوب الجزائر وجنوب تونس ، وبرقة شرقاً . وافريقية الغربية والاستوائية جنوباً ، وطرابلس شمالاً . ومساحتها ٨٠٠ ألف كيلومتر مربع ، وتبعد عن البحر بحوالى ٦٠٠ كيلومتر . وعدد سكانها نحو ٥٠ ألف نسمة .

وفي يوم ١٩٥٠/١/٢٠ قرر المقيم الفرنسي أن تقوم جمعية تمثيلية بانتخاب رئيس للإقليم .

وفي شهر فبراير أجريت الانتخابات في فزان لانتخاب أعضاء جمعية تتألف من خمسة وثمانين ممثلاً . واشترك فيها ممثلون عن القرى والقبائل .

وفي ١٩٥٠/٢/١٢ انتخبت الجمعية التمثيلية بالإجماع أحمد بك سيف النصر رئيساً للإقليم ، ورفض ممثلو غات الاشتراك في عملية الانتخاب بحجة أنهم ينتمون الى قبائل الطوارق .

وخالف عبدالرحمن البركولي من سكان الجديد بواحة سبهة في انتخاب أحمد سيف النصر عن فزان . وطالب هو وأنصاره بضم فزان الى طرابلس .

وفي شهر مايو سنة ١٩٥٠ زار مندوب هيئة الأمم وبعض أعضاء المجلس أحمد سيف النصر في فزان وصرح لهم بأنه يؤيد إمارة السيد السنوسي على ليبيا كلها . ومن رأيه أن تقوم الدولة الليبية على أساس اتحادي (فدرالي) .

تأليف مجلس الأمم المتحدة بليبيا

يتألف المجلس من عشرة أعضاء : ستة معينون من قبل حكوماتهم وأربعة عينهم المندوب .

مصر	:	محمد كامل سليم
الباكستان	:	عبد الرحيم خان
انجلترا	:	السير هيو ستونهيور بيرد
فرنسا	:	المسيو جورج . ج . بالاي
ايطاليا	:	البارون جيوسيبي كونغالونيري
الولايات المتحدة	:	المستر لويس كلارك

وأسند قرار الجمعية العامة للمندوب تعين الأعضاء الأربعة الذين يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة والأقليات في ليبيا بعد التشاور مع الدول القائمة بأعمال الإدارة وممثلي الحكومات المشتركة في المجلس والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات من جميع الطوائف .

بدأ المندوب مشاوراته عقب وصوله مباشرة الى طرابلس في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ بغية تأليف المجلس في أقرب وقت ممكن .

وقعت المشاورات في طرابلس وبرقة وفزان في المدة بين ١٩ يناير ، و ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ . وفي هذه المدة طلب المندوب ممن حادثهم أن يقدموا إليه مرشحيهم في ميعاد لا يتجاوز ١٥ مارس سنة ١٩٥٠ .

أعاد المندوب مشاوراته الثانية بعد عودته الى طرابلس في ١٧ مارس سنة ١٩٥٠ لأن الأجل المضروب قبلاً لم يتحقق فيه اختيار المرشحين ، وعليه أرجىء عقد الجلسة الأولى التي كان منتظراً أن تعقد في أوائل شهر ابريل سنة ١٩٥٠ .

وفي العشر الأول من شهر ابريل تم الاتفاق على اختيار الممثلين الآتية أسماؤهم ، وهم :

عن برقة : (علي أسعد الجربي)
عن طرابلس : (مصطفى ميزران)
عن فزان : (أحمد بن الحاج السنوسي صوفو) قاضي مرزق
عن الأقليات : جياكومو ماركينو (ايطالي)

أعمال المجلس

اجتمع المجلس للمرة الأولى يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٠ في طرابلس واتخذها مقراً رئيسياً له. واتضح له أنه من غير الممكن عقد جلسات في برقة وسبهة عاصمة فزان، وقرر أن تكون اللغة العربية من بين اللغات الرسمية التي يتكلم ويكتب بها المجلس.

أعرب عدة أعضاء عن أسفهم لعدم صحافة حرة في طرابلس. وقام الأعضاء في شهر مايو سنة ١٩٥٠ بزيارة جميع المدن المهمة الواقعة في طرابلس. وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٥٠ سافر أعضاء المجلس في سيارات الى برقة.

وصرح زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء القبائل بتأييد وحدة ليبيا واستقلالها (دولة اتحادية) تحت التاج السنوسي.

استشارات المندوب للمجلس

أقنع المندوب ممثلي الدولة القائمة بالإدارة بأن تعدل مشروعها في إقامة حكومة محلية بحجة أن إقامة مثل هذه الحكومة قد تضر بشكل الحكم للدولة الليبية المنتظرة، هذا الشكل المتروك شأن تقريره الى الجمعية الوطنية وحدها. وعلى هذا اقتصرت الدولة القائمة على الإدارة على تعيين مجلس إداري.

كان من رأي المندوب أن يتم اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية والجمعية الوطنية عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر تمشياً مع الروح

الديموقراطية لقرار الجمعية العامة الذي ينص على أن ممثلي السكان في الأقاليم الثلاثة يقرون الدستور بما في ذلك شكل الحكم .

وطرح هذا الطلب لمعرفة رأي المجلس في ٨ مايو سنة ١٩٥٠ وكانت آراء المجلس تميل الى الأخذ بمبدأ الانتخاب على أن تجري الانتخابات في الأقاليم الثلاثة على مبدأ التمثيل النسبي للأقاليم الثلاثة حسب عدد سكان كل منها .

وقد آثر المجلس – بموافقة المندوب – أن يرجأ إبداءُ الرأي النهائي الى ما بعد الزيارة التي قام بها الأعضاء للوقوف على رغبات السكان ، واضطر المندوب الى تعديل رأيه .

شكل الدولة

أخذ عدد أنصار وحدة ليبيا يزداد زيادة مطردة .

وعلى الليبيين أن يختاروا إحدى طريقتين : إما أن تكون دولتهم اتحادية (فدرالية) وإما أن تكون موحدة توحيداً تاماً . ويمكن أن يقال إن طرابلس تفضل مبدأ الوحدة التامة . وأن برقة وفزان تفضلان الدولة الاتحادية . وهناك فوارق مهمة بين الأقاليم من حيث عدد السكان ودرجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وهي من العوامل المهمة في هذا الشأن . ويخشى سكان برقة وفزان أن يتدخل الطرابلسيون في شئونهم . ويرى الطرابلسيون أن طرابلس يجب أن تحتفظ بمركز الزعامة في الدولة الحديثة نظراً لمركزها التقليدي ، ولأن سكانها أكثر من برقة وفزان ، وأنها تفوقهما من حيث الرقي .

ويبدو أن فكرة الوحدة أصبحت مقبولة لدى عدد كبير من السكان بحيث ينتظر أن تقضي على تضارب الآراء :

وبعد مناقشات بشأن التمثيل النسبي للأقاليم الثلاثة اتضح أن كلاً من

سكان برقة وفزان لا يقبلون الاشتراك في عضوية لجنة الواحد والعشرين إلا اذا كان على أساس المساواة ، وقد عدل بعض زعماء طرابلس عن فكرة التمثيل النسبي وتمسك بها فريق آخر .

ولا يمكن التنبؤ بدقة ، بشأن شكل الدولة الجديدة . وغني عن القول أن البت في هذه المسألة الهامة من شأن الليبين وحدهم بمقتضى نص قرار الجمعية العامة وروحه . ومن المسلم به على كل حال أن مسألة تشكيل الدولة الجديدة ليست من اختصاص أيـة دولة من الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة .

المستقبل

إن هدف القرار هو أن تكون ليبيا دولة موحدة مستقلة ذات سيادة بأسرع ما يمكن ، وأن يتم ذلك قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ مع ترك أمر وضع دستور البلاد وتعيين شكل الحكم فيها لليبين أنفسهم .

ويعتقد المندوب أن رغبـة كل ليبي هي أن تصبح بلاده مستقلة في أقرب وقت ممكن ممـا يساعد على الوصول الى هدف القرار في الوقت المحدد .

الى هنا انتهى ملخص تقرير المستر بلت .

تأليف مجلس استشاري في طرابلس

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٠ أذاع رئيس الإدارة البريطانية في طرابلس تأليف مجلس استشاري لطرابلس تحت رئاسته . وقال إنـه غير مقيد باستشاراته دائماً ولا بما يتخذه المجلس من قرارات .

ويضم المجلس تسعة من العرب ، ويهودياً ، وإيطالياً ، وأربعة من الانجليز . وأعلن المؤتمر الوطني عدم تعاونه مع هذا المجلس .

وفي ١٦ من يونيو بعث المندوب السامي المستر بلت برسالة الى رؤساء الأحزاب السياسية والهيئات التي تشاور معهم سابقاً لأجل الوقوف على وجهات نظرهم بشأن تعيين ممثلي طرابلس في مجلس الأمم المتحدة لليبيا ، وطلب فيها منهم أن يتقدموا إليه بأسماء الذين يقترحونهم لتمثيل طرابلس في لجنة الواحد والعشرين ، وبعد أن يتسلم منهم الأسماء التي يرشحونها ، فإنه سيضع بنفسه أسماء الذين سيمثلون طرابلس ، ويقدمها الى المجلس للوقوف على رأيه بشأنها .

وكان تحيز المستر بلت ضد الانتخابات محل اعتراض من أعضاء المجلس الاستشاري ، وخصوصاً من عضوي مصر والباكستان . وقد رأى ممثل الباكستان[1] أن يكون اختيار ممثلي طرابلس من طريق التشاور مع الهيئات لأن الانتخابات لن تكون حرة في طرابلس لأن سلطة رئيس الإدارة نافذة على الهيئة التشريعية والمجلس الإداري . وأيد ممثل طرابلس طريقة عدم الانتخاب .

---

١ وماذا يؤثر اقتراح ممثل الباكستان ، وهيئة الأمم المتحدة جعلت كل الأمور في يد ممثلها الذي اختارته لتنفيذ ما رسمته لليبيا من سياسة لا تخرج عن خدمة أغراض الدول الاستعمارية .

اختيار اللجنة التحضيرية

لجنة الواحد والعشرين

وبعد نقاش طويل في اختيار أعضـــاء لجنة الواحد والعشرين أو انتخابهم ، استقر الرأي على الاختيار، فأسند الى أمير برقة اختيار سبعة أعضاء يمثلون برقة ، والى أحمد سيف النصر حاكم فزان اختيـــار سبعة أعضاء يمثلون فزان ، واختير ممثلو طرابلس بطريقة استشارة زعمـــاء الأحزاب . وأصبحت اللجنة التحضيرية مكونة من واحد وعشرين عضواً، كل إقليم يمثله سبعة أعضـاء ، وواحد من السبعة الذين يمثلون طرابلس إيطالي يمثل الأقليات . وقد نص على تمثيل الأقليات من قبل هيئة الأمم، ولم تعين جنسيته . ورأى بلت أن يكون إيطالياً .

قرارات لجنة الواحد والعشرين

وفي يوم الخميس ٢٧ من يوليه سنة ١٩٥٠ عقدت لجنـــة الواحد والعشرين (وهي اللجنة التحضيرية) أولى جلساتها في فندق (جراند أوتيل) بطرابلس برئاسة المستر بلت ، واقتصرت أعمالها على انتخاب لجنة لوضع اللائحة الداخلية ، وعلى إرسال برقية بالولاء للأمير ادريس .

وفي اليوم السابع من أغسطس سنة ١٩٥٠ قررت :

(١) أن تتألف الجمعية الوطنية (أو المجلس الوطني) من ٦٠ عضواً يمثلون أقاليم ليبيا الثلاثة ، ويراعى في اختيارهم تمثيل الأحزاب السياسية الوطنية تمثيلاً عادلاً .

(٢) أن يكون تمثيل الأقاليم الثلاثة على قدم المساواة (عشرون عضواً من برقة) ، (عشرون عضواً من فزان) ، (عشرون عضواً من طرابس) ..!

وفي اليوم الثامن منه بحثت مسألة التمثيل هل يكون بالانتخاب أو بالاختيار ، فقررت أن يكون بالاختيار ، وأسندت اختيار ممثلي برقة الى السيد ادريس ، واختيار ممثلي فزان الى حمّد سيف النصر ، واختيار ممثلي طرابلس الى المفتي الشيخ محمد أبي الاسعاد . وواصلت جلساتها الى ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وعقدت في هذه المدة ٢٢ جلسة .

وفي يوم ٢٣ منه اجتمعت وقررت قرارات عامة تشمل قراراتها السابقة ، وهذا نصها[1] :

عقدت لجنة الواحد والعشرين جلسة خاصة في جراند أوتيل يوم الاثنين الموافق ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٠ في تمام الساعة الخامسة مساءً . وقررت بالإجماع ، أن تعقد الجمعية الوطنية أول اجتماع لها في مدينة طرابلس يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . كما اتخذت اللجنة قراراً عاماً بالإجماع يشمل القرارات السابقة التي اتخذتها في جلساتها الماضية على النحو الآتي :

تشكلت لجنة الواحد والعشرين من سبعة ممثلين عن كل من الأقاليم الليبية الثلاثة : برقة ، وطرابلس ، وفزان . وذلك طبقاً للرأي الذي أبداه مجلس الأمم المتحدة لليبيا في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٠ لإعداد الخطة التي بموجبها تجتمع الجمعية الوطنية

---

١ منقول عن جريدة « طرابلس الغرب » .

المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ لأجل وضع دستور لليبيا يتضمن شكل الحكم فيها . وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها في مدينة طرابلس ، وبحثت في أثنائها طرق دعوة الجمعية الوطنية وأيهما أقرب مثالاً وأسرع تنفيذاً بالنسبة للظروف الراهنة . وبعد المداولة والمناقشة في الموضوع اتخذت بالإجماع – استناداً الى قراراتها الجزئية السابقة – القرار التالي الذي يتضمن بمجموعه الخطة التي بموجبها تجتمع الجمعية الوطنية المنصوص عنها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المشار إليه آنفاً :

« أ – تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً .

ب – تمثّل الأقاليم الثلاث برقة وطرابلس وفزان في الجمعية الوطنية على قدم المساواة ، أي بعشرين ممثلاً عن كل إقليم :

ج – التمثيل في الجمعية الوطنية يكون بطريق الاختيار ، على أن يراعى فيه بخصوص إقليم طرابلس تمثيل المناطق من الأحزاب العربية الوطنية ، ومن المحايدة ، ومن أهل الحل والعقد بطريقة عادلة .

د – يناط أمر اختيار ممثلي برقة بسمو أميرها المعظم السيد محمد ادريس السنوسي ، وأمر اختيار ممثلي فزان بسعادة حمّد بك سيف النصر . أما فيما يختص بممثلي إقليم طرابلس فبناء على اقتراح تقدم به عموم ممثلي طرابلس في لجنة الواحد والعشرين فإن أمر اختيارهم يناط بسماحة رئيسها السيد محمد أبي الاسعاد العالم بأن يقوم – بعد الاتصالات والاستشارات اللازمة – بإعداد قائمة المرشحين وعرضها على لجنة الواحد والعشرين في مدة لا تتجاوز السادس والعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ مع

رفع صورة من هذا القرار لكل مـــن صاحب السمو الأمير المعظم وصاحب السعادة حمّد بك سيف النصر .

هـ ــ لا يجوز للأقليات غير الوطنية أن تشترك أو تمثّل في الجمعية الوطنية ، وهذا مع وجود النية الصادقة والشعور العام بوجوب تأمين كافة الحقوق المدنية والدينية والاجتماعية لجميع الأقليات والأجانب في دستور ليبيا المقبل ، وإيقان هذه اللجنة بـــأن الجمعية الوطنية سوف تراعي هـــذا المبدأ عند وضع الدستور أسوة بما هو معمول به في دساتير الأمم المتمدنة .

و ــ تعقد الجمعية الوطنية أول اجتماع لها في مدينة طرابلس يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولهـــا أن تعقد جلسات أيضاً في أي مكان آخر » .

وكانت أعمال المستر بلت في ليبيا محل انتقاد واحتجاج من جميـــع الهيئات في داخل البلاد وخارجها ، ومن الهيئات العربية في ليك سكس وغيرها .

ومن الجور المؤلم ، وتجاهل الحق الصريـح أن تتساوى أقسام ليبيـــا الثلاثة في التمثيل ، فطرابلس التي يبلغ عدد سكانها ٨٠٠ ألف نسمة تمثّل بمثل ما تمثّل به فزان التي لا يتجاوز عدد سكانها أربعين ألفاً ، ويقال مثل هذا في برقة التي لا يصل سكانها ــ عند التدقيق ــ مائتين وعشرين ألفاً ، ولكنها سياسة استعمارية مبيتة وكّل تنفيذها الى المستر بلت .

وبذلت فيها الإدارة الانجليزية جهوداً جبّارة بالوعود تارة ، وبالوعيد أخرى لتكثير العناصر الجاهلة في هذه المسائل العلمية التي تحتاج الى فطاحل العلماء وأساتذة القانون ... وقد وجدت وعود الانجليز ووعيدهم سبيلاً الى نفوس بعض المواطنين فأصبحوا أكبر عون للمستر بلت وطوع إشارته . ونؤكد ــ استناداً الى قرائن الأحوال الكثيرة ــ أن المستر بلت إنما جاء

لتنفيذ مؤامرة حاكتها انجلترا وغيرها من دول الحلفاء على توجيه قرار هيئة الأمم باستقلال ليبيا توجيهاً يضمن لهم مصالحهم الاستعمارية في ليبيا.

احتجاج اللجنة الطرابلسية على
قرارات لجنة الواحد والعشرين

وقد احتجت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة على أعمال لجنة الواحد والعشرين في مذكرة بعثت بها الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠ جاء فيها بعد الديباجة :

« يلاحظ الشعب الليبي أنه منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا ووحدتها في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ والمؤامرات تحاك من الدول الاستعمارية والعناصر الرجعية المحلية لإفساد هذا القرار وتحطيم آثاره بالنسبة لاستقلال البلاد ووحدتها وتثبيت الحكم الأجنبي على دعامات من الرجعية المحلية ، فضلاً عن أن ممثلي الشعب الليبي في مجلس هيئة الأمم الاستشاري اختيروا اختياراً غير ديموقراطي وبالتشاور فقط مع الإدارتين المحتلتين اللتين تسعيان جادتين لبسط نفوذهما على البلاد والهيئات المحلية التي قامت هي بتنظيمها وتقوم بتمويلها ، وإلى جانب هذا فإن مجلس الواحد والعشرين – وهو الذي سيضطلع بأكبر الأعباء من وضع الدستور وإعداد أسس الحياة النيابية الديموقراطية للبلاد – لم يراع في اختياره النص الصريح لقرار هيئة الأمم (مادة ٣ فقرة ب ، أ) التي تنص على ضرورة اتباع الطرق الدستورية لتأليف الحكومة المستقلة الجديدة . بل لم تراع في اختياره أبسط الأساليب الديموقراطية فلم تجر انتخابات ولا استفتاءات ، ولم تستشر الأحزاب والهيئات الوطنية . وكما كان انتخاب المجلس غير دستوري ولا شرعي فقد كان تكوينه أيضاً أكثر إفصاحاً عن هذا الاتجاه الاستعماري الرخيص البغيض .

وعلى رغم اختلاف تعداد أقسام ليبيا الثلاث فقد مثلت في المجلس بعدد متساوٍ ، وفي هذا ترجيح للعناصر الجاهلة الأمية التي يتخذ منها دعاة الاستعمار ستاراً حديدياً على العناصر المثقفة المتعلمة التي تسكن المدن والتي تزيد نسبتها في طرابلس على غيرها من المقاطعات الليبية .

لذلك تتقدم اللجنة الطرابلسية لهيئة الأمم المتحدة راجية إقرار المطالب الآتية :

أولاً — العمل على تحقيق الوحدة الشاملة الكاملة التي لا تقسيم فيها ولا فوارق .

ثانياً — عدم الموافقة على الوحدة الفيدرالية بأي شكل من الأشكال .

ثالثاً — العمل على جعل الانتخابات على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب باعتباره وحدة لا تتجزأ .

رابعاً — العمل على إعطاء الشعب حرية الانتخابات في الهيئة التأسيسية وفيما يختاره من أنواع الحكم .

خامساً — عدم الاعتراف بصلاحية النظام القائم في فزان وبرقة لأنه حكم بني على غايات خاصة ولم يؤخذ فيه رأي الطرابلسيين .

سادساً — عدم الاعتراف بما بين السيد السنوسي ودول أوربا من الالتزامات والمعاهدات . »

رئيس اللجنة الطرابلسية
بالقاهرة والاسكندرية

* * *

وقد تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية على الخطة التي رسمها بلت للجنة الواحد والعشرين بعد محاولات بسيطة في اختيار الأعضاء الطرابلسيين .

وكان تشكيل لجنة الواحد والعشرين وتشكيل الهيئة الوطنية (هيئة الستين) تشكيلاً مغرضاً اتبعت فيه تعليمات خاصة لمصلحة المستعمرين ، ولم تحترم فيه إرادة الشعب ، ولا أخذ رأيه فيه ، ذلك لأن بلت كانت لـه الصلاحية المطلقة من قبل هيئة الأمم ، ولا ينفذ إلا مـا وافق عليه ، ولا يوافق إلا على ما يتفق مع التعليمات التي أعطيت له .

وقـد انتهز المستر بلت الفرصة وعرض على هيئة الأمم في دورتها الخامسة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٠ ما انتهت اليه لجنة الواحد والعشرين في تشكيل الهيئة الوطنية .

ولم تكن مؤامرة الحلفاء على تفسير قرار هيئة الأمم باستقلال ليبيـا تفسيراً يتفق مع مصالحهم – خافية على أحد من المشتغلين بالقضايا العربية .

فقد اجتمع السيد عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية والسيد محمـد صلاح الدين وزير خارجية مصر ، ومعالي ظفر الله خان وزير الخارجية الباكستانية في نيويورك يوم ١٩٥٠/١٠/٢٩ لبحث التطورات الخطيرة ، والمناورات الاستعمارية في ليبيا التي قصـد المستر بلت (المندوب السامي للدول الاستعمارية) من ورائها إنشاء دولة مستقلة مصطنعة فيها جميـع المظاهر السياسية والاقتصادية التي توجد في أي مستعمرة .

ولم نعدُ نحن الحقيقة حين قلنـا إن المستر بلت مكلف بتنفيذ خطة استعمارية يحاول أن يجعل من قرار هيئة الأمم شعاراً لها يستتر به .

رأي العرب في المستر بلت

وهؤلاء أقطاب العرب يصرحون برأيهم في المستر بلت وأنـه مندوب الدول الاستعمارية .

وقد تشاور المجتمعون مع سعادة السيد كامل سليم المندوب المصري في المجلس الليبي ، والسيد عبد الرحيم خان المندوب الباكستاني في المجلس

الليبي ، ووافق المندوبان على اتخاذ إجراء قوي لنصرة الوطنيين الليبيين على السياسة الانجليزية الأمريكية الفرنسية التي ترمي الى تحويل ليبيا الى دولة صورية تخضع لسيطرتهم العسكرية المشتركة .

وقد وصلت الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة شكاوى كثيرة من الوطنيين في طرابلس وفزان وبرقة يعلنون فيها تأييدهم لمطالبة الدكتور محمد صلاح الدين بإنشاء دولة لليبيا حرة ديموقراطية موحدة مستقلة . وقد نددت هذه الشكاوى بالمحاولات التي يقوم بها المستر بلت لتحويل ليبيا الى مستعمرة غربية تحتفظ فيها بريطانيا وأمريكا وفرنسا بقواعد عسكرية من طريق موافقة الأقليات الليبية .

مـــذكرة

(ترجمت الى الانكليزية)

تقدمت بها اللجنة الطرابلسية الى سعادة المستر ادريان بلت المندوب السامي لهيئة الأمم المتحدة – بليبيا – عند اجتماعها به في حفلة الشاي التي أقامها لـــه معالي عبد الرحمن عزام باشا بدار الأمانة العامة في الجامعة العربية ودعى اليها الشخصيات الليبية .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن اللجنة الطرابلسية بالقاهرة التي تمثل طليعة القوى الوطنية الليبية التي – بعد مجاهدة الاستعمار الايطالي والطغيان الفاشي أكثر من ربع قرن – لجأت الى مصر حيث ظلت تعمل على اتصال وثيق بالشعب الليبي عن طريق منظماته الوطنية السرية والعلنية – تتشرف بأن تعرض على سعادتكم المعلومات التالية لإعطائكم صورة لوجهات النظر الحقيقية للشعب الليبي الذي يحس – رغم تأكيدات هيئة الأمم وتصريحات سعادتكم – بالقلق الشديد على مصير الأمور في بلاده .

لقد ابتدعت السياسة البريطانية التقسيم الحالي للأراضي الليبيــة فأقامت إدارتين مختلفتين في كل من برقة وطرابلس ، وتركت للسلطات الفرنسية احتلال فزان وإدارتها ، كما فرقت في الوضع السياسي بين برقة وطرابلس،

فاعتبرت الأولى أراضي محررة بينما اعتبرت الثانية أراضي محتلة معادية ، ثم أخذت السياسة البريطانية في تدعيم هـذه الفرقة بمنحها التأييد الأدبي والمادي للسيد ادريس السنوسي وهـو زعيم ديني يكثر أتباعه في برقة . والواقع أن الدافع لهذه السياسة لم يلبث أن وضح للشعب الليبي الـذي تبين فيه محاولة خلق طبقة حاكمة تدين بالسلطة والوجود للقوى المحتلة بحيث تستطيع – اعتماداً على تأييد السنوسية وطاعتها – أن توطد لنفسها الأمر ضد الرغبات الوطنية للشعب الليبي وضد أي قرار قـد تتخذه الشعوب الحرة الممثلة في هيئة الأمم المتحدة . والهيئة التي تشرف الآن على توجيه هذه السياسة وتحريك هذه الدسائس هي حكومة السنوسي في برقة التي لا همّ لها إلا تتويج السيد السنوسي أميراً على ليبيـا وتوطيد الأمر للبريطانيين فيها .

وإن اللجنة الطرابلسية لتطالب بالآتي باسم شعب ليبيا الحرة :

أولاً – الاستقلال التام لليبيا كلها بحيث يعتبر أي اتفـاق أو وعد ارتبط بـه السنوسي مع بريطانيا لاغياً لمناقضته لإرادة الشعب وقرار هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً – الوحدة الحقيقية للبلاد بحدودها الطبيعية وتوحيد نظام الحكم والإدارة فيها .

وإن الشعب الليبي إذ يعلن رفضه لكل الاتفاقات الحـالية والمستقبلة بين السنوسي وبريطانيا باعتبارها مناقضة لاستقلال ليبيا ووحدتهـا اللذين بذل الليبيون في سبيلها الكثير من الدماء والدموع ، واللذين اعترفت بهما الأمم المتحدة – يؤكد من جديد أن السلطة الوحيدة التي لها حق تقرير مستقبل نظام الحكم وشخص الحاكم في ليبيا هي الشعب وحده وذلك عن طريق ممثليه المنتخبين انتخاباً حراً تحت اشراف مندوب هيئة الأمم المتحدة ومجلسها الاستشاري .

وإن اللجنة الطرابلسية لتنتهز هذه الفرصة لتبعث الى سعادتكم بآيات احترامها وتقديرها العميقين .

فبراير سنة ١٩٥٠

* * *

وكل هذه الجهود وأكثر منها بذلت للحد من رغبات مستر بلت الاستعمارية ، ولكنها لم تحقق كل النتائج التي كان يرمي اليها الوطنيون . وكانت مساندة الانجليز وحلفائهم لمستر بلت أقوى من كل المحاولات التي بذلت لعرقلتها سواء في الداخل أو في الخارج ، وجرت الأمور كما رسمها مستر بلت على رغم معارضة الوطنيين في الداخل والخارج ، وعلى رغم معارضة الجامعة العربية وحكوماتها بأن طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية لا تتفق مع النظام الديموقراطي ولا مع مصلحة الشعب .

استبداد المستر بلت برأيه

كان المستر بلت لا يهتم كثيراً بمشاورة المجلس الاستشاري ، كما أنه لا يعمل بمشورته اذا كانت على خلاف الخطة التي رسمت له . وكان من رأي المجلس الاستشاري أن يكون التمثيل بطريق الانتخاب الحر ، كما أنه رغبة الشعب ورأي زعماء الأحزاب السياسية .

وكان من رأي المجلس الاستشاري أيضاً أن توقف جميع المشاريع المستقبلة الخاصة بتطور الحياة الدستورية في ليبيا حتى تعرض على المجلس . وقد وجد هذا الرأي معارضة شديدة من مندوبي الولايات المتحدة وفرنسا في الجلسة التي عقدت في ١٢ مايو سنة ١٩٥٠ ، وقد صرح مندوب مصر السيد محمد كامل سليم بقوله :

« إن تعديل الأوضاع الدستورية في ليبيا وفق قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم يجب أن لا يتم دون موافقة المجلس الاستشاري . ويجب وقف

الاجراءات التي تتخذها الإدارات المختلفة في الوقت الحاضر، والتي تؤدي الى انفصال الأقـاليم الثلاثة . ويجب – بدلاً من ذلك – تنسيق العمل بينها ، وتوحيد القواعد التي تسير عليها ؛ لأن هناك من الأسباب مـا يؤكد أن سياسة التقسيم تطل علينا بشكل لا نزاع فيه . ومن الأسف أن الأقاليم الثلاثة – طرابلس وبرقة وفزان – تدار في الوقت الحـاضر على أساس انفصاليّ بحت ، كأن كلاً منها مستقل عن الآخر استقلالاً تاماً .. وكل عمل يقترَح يجب أن يراعى فيه أنه قائم على وحدة هذه الأقاليم . وأن نظام الانتخاب يجب أن يكون موحداً في الأقاليم الثلاثة ، لأن زعماء الأحزاب السياسية في طرابلس الذين اجتمعت بهم قد أعربوا جميعاً عن رغبتهم في تطبيق النظام الانتخابي » .

وقـد ذهبت جميع محاولات المجلس الاستشاري في جعل التمثيل بطريق الانتخاب ، ولم يصغ لها المستر بلت ونفّذ ما أراده ، وهو جعل التمثيل بالاختيار لتتوفر له الفرصة في تنفيذ رغبات المستعمرين التي اختير لتنفيذها .

السيد محمد كامل سليم

والحقيقة أنه كان للسيد محمد كامل سليم مندوب مصر في مجلس الأمم المتحدة لليبيا آراء سديدة ، ومساع مشكورة وجهود تدل على إخلاصه في خدمة القضية الليبية . وكانت له اتصالات شخصية برؤساء الأحزاب ، وبأعيان البلاد وذوي الشأن فيهـا ، يحثهم على اجتماع كلمتهم وتوحيد جهودهم لتحقيق مطالبهم القومية ، والمحافظة على استقـلال بلادهم ووحدتها بالتعاون التام على إحباط كل مـا يهدف الى تفريق هذه الوحدة .. فله منا الشكر على مـا بذل من جهود في سبيل إنجاح قضية ليبيا .

تصريح السيد عبد الرحمن عزام

وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ صرح السيد عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية في ليك سكس : بأن الجامعة العربية لن تقبل بأي حال نظام الحكم المقترح إقامته في ليبيا . ويتلخص هذا النظام في انتخاب جمعية وطنية على أساس المساواة في عدد النواب عن طرابلس وبرقة وفزان .. ومن السخرية من الديموقراطية أن نتيح لأهل برقة وفزان الذين يمثلون عشرين في المائة من مجموع سكان ليبيا ، أن يتحكموا في شعب طرابلس الذي يكوّن ثمانين في المائة من هؤلاء السكان . وقد حذر الدكتور بلت من تنفيذ هذا النظام لأنه يؤدي الى انتشار الفوضى في البلاد .

وقد أثار هذا التصريح من السيد عبد الرحمن عزام غضب الجمعية البرقاوية ، فأبرقت اليه بعدم التدخل في الشئون التي لا تخصه .

قرار هيئة الأمم الثاني

وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار هيئة الأمم الثاني يؤكد ويفسر ما جاء في قرارها السابق في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أوصت فيه بما يلي :

« (أ) أن تجتمع جمعية وطنية ليبية تمثل سكان ليبيا تمثيلاً صحيحاً في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال في مدة لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥١ .

(ب) أن تؤلف هذه الجمعية الوطنية حكومة ليبية مؤقتة في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز ذلك أول ابريل سنة ١٩٥١ .

(ج) أن تنقل الدولتان القائمتان بأعمال الإدارة في ليبيا السلطات تدريجياً الى الحكومة الليبية المؤقتة بطريقة تضمن إنجاز نقل جميع السلطات

من أيدي الإدارتين الحاليتين الى حكومة ليبيـــة مشكلة تشكيلاً صحيحاً قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ » .

وقد اقترح المندوب المصري أن تكون الفقرة (أ) هكذا : « تجتمع جمعية وطنية ليبية منتخبة » بدلاً من : « تجتمع جمعية وطنية ليبية تمثل سكان ليبيا تمثيلاً صحيحاً » .

ولو أخذ بالاقتراح المصري لكانت الانتخابات ضرورية ، ولكن من الأسف فقد رفض بأغلبية أصوات الجمعية العامة الوطنية . وكانت فكرة الانتخابات تقابل دائماً بالرفض ، تنفيذاً لخطة مرسومة وضعها المستر بلت، أو وضعت له .

وتم تشكيل الجمعية الوطنية حسب الخطة التي رسمتها لجنـــة الواحد والعشرين . وهي الاختيار .

وقد احتجت الوفود العربـية في ليك سكس لدى هيئة الأمم المتحدة على طريقة تأليف الجمعية التأسيسية الوطنية الليبية من ستين عضواً بالتساوي بين أقسام ليبيـــا الثلاثة . ومن رأي هذه الوفود أن يمثل الشعب الليبـي بنسبة عدد السكان في كل قسم ، وبطريق الانتخاب ، وهذا منطق الحق . ولكن منطق القوة لم يستمع الى هـــذا الاحتجاج ، ونفـّذ خطة الاختيار وعدم المساواة .

وفي أثناء هذا الاضطراب السياسي الشامل نشرت الجامعة العربية هذه الرسالة (المسألة الليبية) ضمنتها ما بذلت من جهود لإنجاح القضية الليبية .

وقد رأيت من واجبي ــ إنصافاً للحق ، واعترافاً بفضل مصر والجامعة العربية ودولها ــ أن أنشر هذا التقرير المسهب ، ليحفظ التاريخ ما بذلته مصر والجامعة العربية ودولها من جهود مشكورة لإنجاح القضية الليبية .

المسألة الليبيـــة

تقـــرير

مقدم من الأمين العام الى مجلس جامعة الدول العربية



(الدورة الثانية عشرة)

مارس سنة ١٩٥٠ عن « قضية استقلال ليبيا »

بسم الله الرحمن الرحيم

جهود الجامعة العربية خارج ليبيا

الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا

عنيت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا جرياً على سياستها الخاصة نحو الشعوب العربية من جهة وعلى السياسة العامة التي رسمتها لنفسها وهي مناصرة كل شعب مناضل في سبيل استعادة حريته واستقلاله من جهة أخرى .

وقد استهلت مساعيها في القضية الليبية بأن أرسل الأمين العام الى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ المذكرة الآتية :

« إن قرب اجتماع وزراء الخارجية في لندن وما يقال عن بحث المسألة الايطالية في هذا الاجتماع وما علمت من أنه في رأس المسائل المعروضة في جدول أعمال ذلك الاجتماع مسألة المستعمرات الايطالية ، يستلزم بياناً عاجلاً بوجهة النظر العربية سواء أكانت لأهل البلاد أنفسهم أو للدول

العربية المشتركة في الجامعة ، أو للرأي العام العربي ، فلذلك يحسن أن أبعث الى حضراتكم برؤوس المسائل الآتية ملخصة على وجه العجلة :

١ - إن البلاد المعروفة قديماً باسم طرابلس الغرب والمعبر عنها حديثاً باسم ليبيا هي عبارة عن المساحة الواسعة التي تبتدىء من حدود مصر الغربية وتنتهي عند الحدود التونسية والجزائرية والتي تحد جنوباً بأملاك فرنسا والصحراء الكبرى. وهي بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الأصليون جميعاً بدين الإسلام منذ أكثر من عشرة قرون. وقد كانت طوال الفترة الإسلامية أي في الثلاثة عشر قرناً الأخيرة بلاداً واحدة لم ينفصل بعضها عن بعض إلا فترات قصيرة ولم يتغلب عليها الأجانب إلا فترات قصيرة أيضاً . كذلك استمرت أثناءها تناضل حتى استردت وحدتها وحريتها ، فكل تغيير بتجزئتها يناقض تاريخها الطويل ، بل ان وحدتها هذه كانت موجودة منذ فجر المسيحية . وهذه الوحدة ليست ضرورية من الناحية الادارية فحسب بل هي ضرورة اقتصادية واجتماعية لا سبيل لتجاهلها . إذ أن البلاد قليلة السكان مترامية الأطراف فقيرة في مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها وتأمين حياتها ، فبعض المناطق تدر محاصيل لا تنمو في المنطقة الأخرى ، فالتمر مثلاً يكثر في جهات (فزان) وبعض الشواطىء ، والزيتون وزيته يكثر في مناطق الجبال وبعض السهول ، والقمح يجود في بعض الوديان ، والشعير في ساحات أخرى ، وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة ، كما أن رعاية الإبل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاء أو البقر وهكذا .

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت ، بينما هي تكمل بعضها وتتبادل ما عندها وتستعين بذلك على عيش محدود . والأمطار تختلف سنة في جهة وتزيد سنة في جهة أخرى ، فيتبع البدو سير هذه الأحوال وينتقلون في بعض أرجائها شمالاً وجنوباً أو شرقاً

وغرباً . ويعيش بعضهم فترة من السنة حضراً وفي فترة أخرى بدواً ليكملوا أقواتهم وليتغلبوا على طبيعة البلاد .

وكذلك تقتضي مصلحة الأمن والإدارة أن توحَّد الحكومة في هذه البلاد الشاسعة . وقد علمت هذه الحقيقة بالتجربة جميع الحكومات التي حكمت طرابلس حتى الأجنبية منها . ففي العهد العثماني والعهد الايطالي كانت إدارتها موحدة ، ولم تلجأ الحكومة الفاشية في آخر سني حكم موسوليني الى تجزئتها الى ولايات إلا لدواع سياسية وعسكرية مؤقتة ناشئة عن استمرار أهل البلاد في مقاومتهم الطويلة وحروبهم التي دامت عشرين سنة ، ومع ذلك فإنه رغم هذا التقسيم كانت الولايات الأربع التي قسمت إليها البلاد كلها في حكومة واحدة تشرف عليها إدارة واحدة ولو أن مقرها روما .

بناء عليه

فإن كل تجزئة لطرابلس الغرب (ليبيا) الى قسمين أو ثلاثة هي ضد مصلحة البلاد وضد رغبة الأهالي ولا ترضاها الدول العربية التي ترتبط بميثاق الجامعة والتي اتفقت في هذا الميثاق على أن تراعي شئون العرب ومصالحهم أينما كانت .

استقلال طرابلس (ليبيا)

٢ ــ وقد يظن لأول وهلة أن البلاد الطرابلسية لا تستطيع أن تنشىء لنفسها إدارة مختارة من أبنائها أو إدارة مستقلة فإنها تحتاج الى مران طويل لإقامة حكومة حديثة صالحة .

والواقع أن طرابلس قد حكمت نفسها بنفسها فترات متعددة في التاريخ بل من المحقق أنها لم تحكم حكماً أجنبياً ضد إرادتها إلا فترات قصيرة لم تتوان في أثنائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الأجنبي حتى ظفرت

بالحرية ، ومثل ذلك استيلاء مملكة صقلية ، أو مملكة أسبانيا في الفترات الوجيزة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، أو مملكة ايطاليا في هذا القرن . وحتى الحكم العثماني في طرابلس لم يكن قهراً أجنبياً وإنما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد الدولة « القرەمنليه » أو بعدها في أوائل القرن الماضي . ففي هاتين المرتين جاء العثمانيون الى طرابلس برغبة أهل البلاد ، بل نتيجة لوفود أرسلوها لدعوة الخليفة لاستلام حكم البلاد بعد أن تدهور البيت « القرەمنلي » على يد آخر ولاته يوسف باشا .

ولما داهم الايطاليون طرابلس في سنة ١٩١١ نهض أهل البلاد بأجمعهم لتأييد حكومة العثمانيين والنضال معاً ، ضد الايطاليين ، وأثبتوا بذلك أن الحكم العثماني لم يكن في نظرهم حكماً أجنبياً ، بل استمروا في المقاومة بعد تسليم العثمانيين عشرين سنة أخرى .

والواقع أن الحكم العثماني لم يجرد البلاد من الحكم الذاتي ، فقد كان أبناء تلك البلاد يتولون المناصب الرفيعة في بلادهم وخارج بلادهم ، سواء أكانت هذه المناصب عسكرية أو إدارية أو مالية مما أهّلهم لإعلان الحكم الجمهوري عقب الحرب الماضية والاستمرار في المقاومة اثنتي عشرة سنة بعد الحرب الماضية . ومن أبناء هذه البلاد نخبة ممتازة من ذوي التجربة والدراية مشتتون في جميع الأقطار العربية كمصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان . ومنهم عدد كبير في تركيا وفي أواسط افريقيا خصوصاً في منطقة (كانم) و (بحيرة شاد) وفيهم الكفاية لإقامة حكومة موحدة ببرقة وطرابلس وفزان ، ومن المتيسر إقامة مثل هذه الحكومة وإدخالها عضواً في جامعة الدول العربية وإمدادها بالمعونة التي تلزمها في بادىء الأمر من البلاد العربية وعلى الأخص مصر .

إن رغبة أهل البلاد التي لا شك فيها ، والتي يُظهرها بأجلى معانيها الرجوع الى رأيهم واستفتاؤهم هي الانضمام الى مصر بإدارة مختـــارة أو استقلالهم وإلحاقهم واندماجهم بذلك في كتلة الأمـــة العربية عن طريق مصر أو الجامعة . وهم في سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم لحريتهم وتكاتفهم مع إخوانهم وجيرانهم العرب .

ولقد وردت إليّ عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفئات المتنورة كلها ترمي الى هدف واحد هو الوحدة في طرابلس (ليبيا) والانضمام الى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو حكم الأجنبي فيها مباشرة أو بالواسطة .

وأعيان البلاد وقادتها وزعماء العشائر وأصحاب الرأي فيها معروفون ، ويمكن دعوتهم الى مؤتمر سواء المقيمون فيهـــا أو المشتتون في الأقطار الأخرى بسبب الحكم الايطالي الجائر واستبداد الفاشيست .

وإني لا أشك في أن مثل هذا المؤتمر سيقرر الرغبة العامة الواضحة لأهل البلاد ، وهي استقلالهم وحريتهم واتحادهم مع بقية الأقطار العربية .

لقد ظهرت أقوال في الصحف وآراء في دوائر عليمة متعددة تشير الى احتمال تقسيم البلاد بحيث يعـــاد نصفها الغربـي لإيطاليا ، وجزء من جنوبها يعطى لفرنسا ، ونصفها الشرقي يعطى لبريطانيا . وقيل كذلك إنها قد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . فهذه الأقوال والآراء فضلاً عمـــا فيها من نكران لحقوق العرب ونكران لمجهوداتهم العظيمة في معاونة الحلفاء بالسلاح وبكل الوسائل فإنها ترمي بمصلحة أهل البلاد ورقيهم واستقرار السلام بينهم ظهرياً . وهي فضلاً عـن مخالفتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين) تتعارض تمام المعارضة مع أغراض جامعة الدول العربية وأهدافها ، ولا يمكنها بحال أن تقرّ مثل هذه الآراء ، ولا أن تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها .

فأهل البلاد هم أصحاب الرأي الأول في تقرير مصيرهم ، كما أن أحق الناس برعاية مصالحهم وتأييد مطالبهم هم أبناء عمومتهم وإخوانهم في العقيدة وجيرانهم في الوطن من أهل الأقطار .

ليس من مصلحة الأمن العالمي في هذه المنطقة أن يُحمّل أهلها وجيرانها على قبول تسوية للمسألة الليبية تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصادية للبلاد والشعور القومي فيها ، وحتى اذا فرض – وهذا غير صحيح – أن البلاد تحتاج الى معاونة أجنبية ووصاية خارجية فإن أحق الناس بهذه الوصاية هي الدول العربية المشتركة في ميثاق الأمم المتحدة . وأبسط قواعد الإنصاف يستلزم أخذ رأي أهل هذه البلاد في اختيار الأوصياء عليهم .

إن التجربة الأليمة للبلاد العربية وما قاسته من نظرية الانتداب ، كما طبقتها عصبة الأمم بعد الحرب الماضية قد دلتها على أن الأثرة والأنانية والتخصص بانتداب دولة معينة ذات مصلحة خاصة على قطر من الأقطار معناه تحكيم هذه الدولة في مقدّرات شعب لا ترى هي من مصلحتها أن تسارع في تدريبه على الحكم الذاتي أو تهيئته للاستقلال . وهذه التجربة لا تزال ماثلة أمام أعين الجماهير في البلاد العربية ، فهي لذلك ترفض كل وصاية تأخذ شكل الانتدابات الماضية التي جربوها ، ولا بد من طمأنة هذه البلاد الموصى عليها ، وأنها لا تشبه في شيء ما جربوه في الماضي ، وأنه كذلك مقصود بها خير الأمم المتحدة جميعاً .

لهذه الأسباب كلها أعتقد أن الدول العربية تؤيد ما أشرت إليه ، وأن الخطة التي تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساساً لسياسة يجتمع عليها الرأي في دول الجامعة بل في البلاد العربية كلها . وأعتقد أن المطالبة بها والسعي لتحقيقها يتفق مع أماني أهل البلاد ومع المبادىء التي يرمي اليها ميثاق الجامعة .

إن طرابلس (ليبيا) تقف في هذه اللحظة في مفترق الطرق تنتظر ، كما ينتظر العالم العربي ، موقفاً حاسماً يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الأجنبي سواء أكان مباشرة أو بالواسطة .

إني أعتقد أن الجامعة اذا نسقت خططها في سياستها بالنسبة لهذه المسألة لتحظى بتأييد أهل البلاد أنفسهم لها بكل وسائلهم . كما أعتقد أن الدفاع عنها بحزم وثبات ينتج التأثير المطلوب والنجاح المرجو ، إن شاء الله » .

وقد جاء هذا السعي من الأمين العام متمشياً مع ما جاء في أحد ملاحق ميثاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون مع الدول غير المشتركة في المجلس والذي ينص على ما يأتي :

« نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ولجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق (مادة ٤) بأن يذهب في التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهداً لتعرُّف حاجاتها وتفهُّم أمانيها وآمالها ، وأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب » .

* * *

وعلى أساس هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية الى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمذكرة مماثلة شرحت فيها القضية الليبية ، وتمسكت لعرب ليبيا بحق تقرير المصير وطلب

الاستقلال ووحدة البلاد . وتبعتها في ذلك فيما بعد باقي الدول العربية الأخرى .

وقد انتهز الأمين العام فرصة زيارته لعواصم الدول العربية قبل رحلته الى لندن في سبتمبر سنة ١٩٤٥ فتابع مساعيه في هذه القضية بأن قابل في جدة وزير أمريكا المفوض وزار المفوضية الانجليزية ، وتحدث الى المسئولين في شأن هذه القضية ، ولما تشرف بمقابلة جلالة الملك آل سعود عرض على مسامعه مسألة ليبيا ، وعند زيارته لبغداد تباحث مع المسئولين في شأنها وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية السالفة الذكر ، وفي عمان تشرف بمقابلة جلالة الملك عبد الله وعرض على جلالته هذه القضية ، وكذلك لما تشرف بمقابلة فخامة السيد شكري القوتلي وفخامة الشيخ بشارة الخوري عرض هذه المسألة على فخامتيهما .

ولقد لقيت مساعي الأمين العام اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التي أولتها كل عناية .

عرض القضية على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى

ثم سافر الأمين العام الى لندن في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وكانت هذه القضية من المسائل الهامة التي تناولها بالحديث في اجتماعاته المختلفة مع وزير خارجية بريطانيا ، وفي أحاديثه الصحفية والمؤتمرات العديدة . كما وجه في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية المذكرة الآتية :

« ليبيا بلد عربي تحده تونس وبلاد المغرب غرباً ومصر شرقاً والصحراء الكبرى جنوباً . ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربي يتكلمون لغة واحدة ، ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ، ويتدينون بدين واحد . وهي بلاد مترامية الأطراف غير أنها فقيرة الموارد . وقد

M-J

ظلت منذ ذلك الحين بلاداً متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محصولات أراضيهم ويتعاونون على استغلالها . ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها ، وكان البدو الرحل من السكان يتنقلون في أنحاء البلاد في حرية تامة طلباً للمرعى ، وكثيراً مـــا استوطنوا حيث طاب لهم المقام .

والبلاد في طبيعتها غير قابلة للتجزئة ، فكل فكرة ترمي الى تقسيمها سواء الى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أي قسم منها تحت نظام الانتداب فكرة لا شك عائدة بالضرر على البلاد اقتصادياً واجتماعياً وأدبياً ، فضلاً عن أنه لم يسبق أن حصل تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين .

وقد ورث الليبيون عن أجدادهم حب العرب التقليدي للحريـــة ، وتاريخهم الطويل مليء بالأدلة على دفاعهم المجيد عن بلادهم ، آخرها مقاومتهم العنيفة للعدوان الايطالي الفاشي . وقد دامت هذه المقاومة نيفاً وعشرين عاماً ، ضحوا في أثنائها بمـــا يقرب من نصف تعداد سكان البلاد . وجلي أنه لا يمكن إرغام هذا الشعب العربي على قبول أي حل لا يتفق مع أمانيه القومية .

وتتلخص هذه الأماني كما عهدتها بنفسي ، في الرغبة في بقاء بلادهم موحدة ، وفي أن تُترك لهم الحرية في إدارة شئونهم بأنفسهم ، وأن تصبح ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية . وقد استقيت معلوماتي هذه من اتصالاتي الشخصية بأهل ليبيا ، وقد فوضني زعماؤهم ورؤساؤهم في أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها .

ولقد تأكدت من هـــذه الحقائق جميع دول الجامعة وأرسل بعضها على انفراد مذكرات في هذا الصدد الى مجلسكم ، ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا بأنفسكم من ذلك ، وإني لعلى يقين من أنه اذا جرى استفتاء في البلاد تحت إشراف ممثلي الأمم المتحدة – اذا دعت الحـــال الى ذلك –

لأسفر عن أن الشعب الليبي أجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق أمانيه القومية .

ولا شك في أن أي تأخير في الوصول الى حل يحقق هـذه الأماني سيؤدي الى خيبة أمل مريرة ، ليس في ليبيا فحسب ، بل وفي أنحـاء العالم العربي أجمع .

ومن الطبيعي أنه اذا دعت الحـال الى فترة انتقال أن تسند مهمة إرشاد الشعب الليبي الى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التـام الى دولة عربية ، أو الى الجامعة بأجمعها ، ولا شك في أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربي في جوهره لما يتفق مع الروح التي تسود المنظمة العالمية الجديدة » .

وتكلم الأمين العـام مع سفير فرنسا في لندن ، ومندوبها في مجلس وزراء خارجية الدول العظمى في هذا الصدد . ولما لم يستطع الوقوف من السفير على نية فرنسا الحقيقية حيال هذه القضية ذكر له :

« قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لأن وجود حكومة مستقلة في ليبيـا مرتبطة بجامعة الدول العربية يؤثر في سياستها الاستعمارية في شمال أفريقيا . ولكن فرنسا لا بد لها أن تختار أحد أمرين : إما أن تستمر على السياسة الاستعمارية القديمة ، وهذا لن يؤخر الحرية والاستقلال لليبيا ، لأن الحريـة تنفذ من كل مكان ، ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد . وإما أن تكون فرنسا الجديدة ، وهو مـا أتمناه وأعتقده ، تنصرف الى بنـاء عالم جديد على أسس أخرى من الحرية والمساواة ، وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سبباً للاستقرار والسلم والتعاون » .

ثم اتصل بالحكومة الفرنسية في هذا الشأن بواسطة سفيرها ، وحاول الأمين العام كسب الانجليز لتأييد استقلال ليبيا ووحدتها بشتى الحجج . ولم تنته المساعي في لندن الى أي اتفـاق معين ، ولكن وزير خارجية

بريطانيا أظهر استعداده للنظر في حقوق ومصالح عرب ليبيـا . وتلقى الأمين العـام من الحكومة الأمريكية رداً على المذكرة ووعداً بالنظر والعناية .

وفي الجلسة الثانية عشرة من دور الاجتماع العادي الثاني لمجلس الجامعة المنعقد في ٩ ذي الحجة ١٣٦٤ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٤٥ وبعـد مناقشة هذه المسألة قدّم الأمين العام الاقتراح التالي :

« يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التي قدمتها الدول العربية والتي قدمها الأمين العـام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع في لندن في سبتمبر الماضي .

وينتهز فرصة اجتماعه ليقرر أنه يؤيد حق العرب الليبيين في حريتهم الكاملة في بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم .

ويقرر المجلس تكليف الأمين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لإزالة أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكري القائم في هذه البلاد » .

(وقد وافق المجلس على ذلك) .

وقد أدلى الأمين العام في الجلسة الثامنة من دور الاجتماع العادي الثالث لمجلس الجامعة المنعقدة في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٤٦ بالبيان التالي :

« حضرات الأعضاء المحترمين

أمامي مسألة عاجلة جداً أرجو عرضها على المجلس .

قرأت في صحف بعد الظهر أن المسألة الليبيـة ستعرض على مجلس وزراء الدول الكبرى الذي سيجتمع في ٢٥ ابريل (في باريس) وقـد كنت معتزماً أن أعرض عليكم التطورات التي حدثت في هـذه المسألة . وأعتقد أن الأوان قد آن لعرض هـذه المسألة الآن . ولذلك أرجو أن

تسمحوا لي بأن أعرض على حضراتكم ملخصاً بسيطاً لتطورات مسألة ليبيا منذ كلفني المجلس في الدورة الماضية أن أبذل المساعي اللازمة لتنفيذ رغباته في هذه المسألة .

لقد ظهر ما كنا نخشاه فإن نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيا . فإن فرنسا تريد أن تعود طرابلس للايطاليين ، وقد أبدت رأيها صراحة في مجلسها النيابي ، وصرح بذلك الجنرال ديجول كما صرح به وزير خارجيتها ، والواقع أن هذا الاتجاه كان ظاهراً في الصيف الماضي على أن تأخذ انجلترا برقة ، وتأخذ ايطاليا طرابلس ، وتأخذ فرنسا فزان ، ولا شك في أن هذه السياسة أخطر سياسة يبتلى بها بلد عربي ؛ لأنها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من إحداها خير للبلاد ؛ فإن نية ايطاليا مثلاً في طرابلس هي الاستعمار، ونقل المهاجرين الايطاليين الى طرابلس ، وإجلاء العرب عن أراضيها ، وتقصد فرنسا باستملاك فزان حماية الحالة السيئة في شمال إفريقيا التي يشكو منها العرب، وترمي فرنسا كذلك من وراء عودة الايطاليين الى طرابلس الى استمرار حالة استعمارية شنيعة في هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيراً للمطالبين بالحرية من أهالي تونس والجزائر ومراكش . ودليلي على هذا هو أنه في سني ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت فرنسا على الرغم من تحالفها مع ايطاليا لا تكترث بأمر الليبيين الذين يشتتون تحت نير الاستعمار الايطالي ، وكانت ايطاليا تطمع في تونس ، فلما أسّست الحكومة الطرابلسية الجمهورية في سنة ١٩١٨ انتهى أمرها الى صلح مع ايطاليا اعترفت فيه ايطاليا بالاستقلال لطرابلس . فانزعجت فرنسا واحتجت على ايطاليا لأن قيام حكومة عربية في طرابلس قد يثير أهل الجزائر وتونس ومراكش . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن برقة لن تستفيد من حكم انجلترا لها أو من وصايتها على العرب ؛ لأن أساليب الانجليز في

الحكم أن ينشروا أمناً وعدالة نسبية ولا يهتمون بالنواحي الأخرى ، فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقاً ، وبمعنى أصح لا ينظرون الى الحالة الاجتماعية . وقد شهدت ذلك بنفسي في السودان ، ولا شك في أن أهل برقة في غنى عن ذلك الأمن وتلك العدالة النسبية لأنهم كانوا متمتعين بهما في عهد الدولة العثمانية ، وإنما هم محتاجون الى التقدم المستمر ونشر العلم والثقافة في بلادهم والتقدم الاجتماعي والمدني ، ورغم ظني بأن حكم الانجليز في برقة سيكون أحسن من حكم الايطاليين في طرابلس والفرنسيين في فزان فإني أعارضه ولا زلت أعتقد أن المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها ، ويعارض كل المعارضة في تقسيمها . وقد أبلغنا هذه المعارضة في التقسيم بصور متعددة سواء بإرسال مذكرات ، أو باتصالاتي الشخصية بالانجليز والأمريكيين ، فكنت أبيّن لهم دائماً أن هذا التقسيم ضار بأهالي البلاد لأنهم وحدة اقتصادية لا تتجزأ ، فالمحصولات المتوفرة في ناحية من طرابلس لا توجد في برقة . وما يوجد في فزان من التمور خالية منه برقة والجبل . فهذه البلاد جميعاً تتبادل المحاصيل التي تنتجها ولا تستطيع واحدة منها أن تعيش بغير مساعدة الأخرى .

لذلك فإنه يتعين عدم تقسيمها ، ومن صالح أبنائها وشعوبها رحمة بهم وإنصافاً لهم وللإنسانية أن يكونوا مجتمعين في صعيد واحد لا يفرق بينهم شيء . وقد أثبت التاريخ تلك الوحدة والحاجة اليها . فهؤلاء الناس تربطهم صلات القرابة والنسب فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل هذا التقسيم ، كما أن التقسم مضر جداً من الناحية الادارية .

بقي بعد ذلك شكل الحكم الذي يجب أن يقوم في البلاد ، فالانجليز والفرنسيون يميلون الى الوصاية المجزأة ، ويقول الروس إنهم أولى بهذه الوصاية ، وكل ما لدي من الأخبار أن الروس جادون تماماً في طلب

الوصاية على طرابلس ، وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقـد أن المسألة لا تعدو المساومة ، وأن الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا الى ترضية في البلقان أو غيرها ، ولكن قيل لي إنهم يعتبرون أن طلبهم الوصاية طلب سياسي وجدّي .

طلبت روسيا الوصاية لنفسها ، ثم جاءت أمريكا ونادت بوصاية الدول الخمس مضافاً إليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ، ومندوب من الايطاليين المقيمين في تلك البلاد ، ودولة صغيرة أوروبية ينتخب منهـا المندوب السامي في طرابلس (ليبيـا) ، وبعد محادثات بيني وبين ممثلي الولايات المتحدة قلت لهم : إنه اذا كان ولا بد من هذا الأمر فبين الدول العربية دولة صغيرة رئيسها مسيحي وهي لبنان تستطيع الاضطلاع بالمهمة . وقد فشلت اتصالاتي بالانجليز بغية الوصول بهم الى إدراك حقيقة الأمر والتفـاهم معهم ، وأخيراً صرحت لهم بأنهم اذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وأن أهل ليبيا لن يقبلوا وصـاية دون قتال . وقلت لهم اذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الأجنبية ، فإني أنذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام .

حيال ما تقدم يجب علينا نحن الدول العربية أن نتمسك بحق العرب في بلادهم وبحريتهم ، وأن نقدم لهم كل المساعدات المادية والأدبية التي تساعدهم على أن ينالوا مطالبهم التي لا يصح أن ينازعهم فيها منازع ، وأن نعمل من جانبنا في هذا السبيل بكل ما أوتينا من قوة » .

فقرر المجلس إرسال مذكرة للدول التي ستشترك في مؤتمر الصلح مع ايطاليا للمطالبة لأهالي ليبيا بالوحدة والاستقلال ، وأن أهالي ليبيـا هم الذين يختارون نظـام الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم ، على أن تكلف الأمانة العامة إعداد هذه المذكرة وتبليغها للدول مـع مداومة المساعي لتحقيق هذا الغرض .

وتنفيذاً لهذا القرار وجهت الأمانة العــامة الى جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر الصلح مع ايطاليا في ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ المذكرة الآتيـة :

« تشرف الأمين العــام لجامعة الدول العربية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باسم الجامعة العربيــة المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة فيها بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقــة وفزان) الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذي انعقــد بلندن في غضون الخريف الماضي .

والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها ، وهو مطمئن كذلك الى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم ، وهي :

١ ــ إن أية فكرة ترمي الى تقسيم هذه البــلاد الى مناطق يعهد بالوصاية عليها ، أو تضم الى دول مختلفة ستقابل برفض إجماعي من الشعب الليبي يظاهره العالم العربي .

٢ ــ إن من حق الشعب الليبي استناداً الى حقوق الانسان في تقرير المصير، واعتماداً على ميثاق الاطلنطي وروح ميثاق سان فرانسسكو أن يستشار للإعراب عن مشيئته الحرة في اختيار نوع الحكومة التي يريدها .

٣ ــ إن أي إجراء يرمي الى تقريــر مصير الليبين بدون إعطائهم الفرصة الكاملة لإجراء استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيــا بكل ما يسعه من قوة .

٤ ــ إن أي ادعاء يصدر من الجانب الايطالي للمطالبة بإعادة أي ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطاليا وذلك بإقامة أي نوع من

أنواع النظام الحكومي سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوفر لدى الشعب الليبي . فتاريخ نضال هـذا الشعب خلال هذا القرن ضد ايطاليا هو تاريخ قتال استمر أكثر من عشرين عاماً فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها .

٥ – أوضح الأمين العام في مذكرته السابقة أن وحدة تلك البلاد أمر لا معدى عنه لكفالة رفاهيتها ، كما أنه لا مندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادي وإقامة إدارة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام وذلك أن كل منطقة في تلك البـلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يفضي تقسيمها إلا الى مجاعة اقتصادية . وقد احتفظ أهالي ليبيا من قبائل وعرب رحل في ظل الظروف العادية بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر في مختلف المناطق .

وإن تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والاغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام اداري موحد تتـاح في ظله حرية التنقل الى البلاد المجاورة سواء في الشرق أو الغرب أو حتى في الجنوب .

وعلى هذا فإن أية فكرة ترمي الى تقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ، أو وضعها تحت الوصاية إنما تمليها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه .

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التي ينبغي إقامتها في ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبي، ولقد تجلت إرادته في مناهضة الاستعمار الأجنبي وأهليته لحكم بلاده في مواصلة النضال طوال عشرين عاماً في ظل أنواع مختلفة من الادارات الوطنية ، على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التي واجهتها تلك الادارات ، فقد استطاع الليبيون أن يعتمدوا على أنفسهم

في أسوأ الظروف خلال نضالهم الذي استغرق عشرين عاماً مستندين قبل كل شيء على مواردهم المادية والمعنوية .

وقد اعترف بنصيبهم في إلحاق الهزيمة بالنظام الفاشي ، الأمر الـذي يجعل لهم الحق الكامل في مطالبة تلك الدول التي تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح مع ايطاليا بأن يذكروا أن الشعب الليبي كان شريكهم في الحرب، وأنـه ساهم في النصر منذ بدء الحرب ، ليس بجيش قوامه ألوف العرب فقط ، بل بوسائل أخرى يعرفهـا جيداً القواد البريطانيون والأمريكيون .

وأن الجامعة العربية ليهمها أن ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة، وهي تؤيدها في الحصول على حقها في تقرير مصيرها ، كـما تعارض – من ناحية المبدأ – في إعادة فرض استعمار أجنبي على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة .

وتعتقد الجامعة أن واجبهـا لا يقتصر على معاضدة فريق من الأمم العربيـة لتحقيق حريته ، ولكنها كمؤسسة تقوم أصلاً لحفظ السلام في العالم العربي توقن أن أي قرار يتخذ ضـد رغبة الشعب الليبي الذي تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملاً خطيراً في إثارة الاضطراب والفوضى ، بل وإشعال الحرب .

ولهذا يناشدكم الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبي أن يكون حكمكم في هذه القضية صادراً عن بعـد نظر ، وأن يكون نزيهاً ، وأن تتيحوا للشعب الليبي فرصة التمتع بحقه في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يتفق مع مصالحه ورغباته » .

وأعقبت الأمانة العامة هذه المذكرة ببرقية في ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عـن استمساك الشعب الليبي بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له في ذلك .

اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم

ولمـــا تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم في المؤتمر الخـــاص الذي عقد بزهراء انشاص في يومي ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر وصاحب بــلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور ـ عرض الأمين العام على مسامعهم الكريمة قضية ليبيا .

ولقد تضمن بيانهم التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا :

« . . . . ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمـــام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل . وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية ، وأن جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهيىء الأسباب لهذا الاستقلال ، وأن تتعهد بادىء الأمر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أدبياً ومادياً حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلاً وخارجاً كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية » .

وقد استأنف مجلس الجامعة في دورته الرابعة غير العادية في بلودان في ٨ رجب سنة ١٣٦٥ الموافق ٨ يونيو ١٩٤٦ بحث المسألة الليبية . وكانت الدول الكبرى لا تزال مختلفة حول مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، فعرض الأمين العام على المجلس في الجلسة الثانية (٩ رجب ١٣٦٥ ـ ٩ يونيو ١٩٤٦) أن شركة رويتر للأنباء أعلنت في ذلك اليوم أن الحكومة الانجليزية طلبت الى مجلس وكـــلاء الخارجية المنعقد في باريس أن يرسل لجنة تحقيق الى ليبيا لتعرف رأي الأهالي ، وعلى المجلس أن ينظر هذه المسألة العاجلة على وجه السرعة ، وأنه يجب أن يكون للجامعة الحق في

الاشتراك في هذه التحقيقات . فقرر المجلس تكوين لجنـــة صغيرة من أعضائه لمراقبة الحالة وبحث المسألة وتقديم مـــا تراه من اقتراحات الى المجلس ، وعهد الى الأمين العام بهذه المهمة .

وفي الجلسة الثالثة (١٠ رجب سنة ١٣٦٥ – ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦) تقدم الأمين العـــام الى المجلس بمشروع البرقية التالية لإرسالها الى وزراء خارجية الدول الكبرى :

« علم مجلس جامعة الدول العربية المنعقد الآن في بلودان بسوريا بمـا ذكرته بعض وكالات الأخبار عن اقتراح بريطاني بإرسال وفد من الدول الأربـع الكبرى لتبين رغبات أهل طرابلس وبرقة وفزان ، فكلفني المجلس بأن أحيطـكم علماً بأن كل تحقيق في هذا الشأن يهم الجامعة العربية التي تعتبر ليبيا شعباً من الشعوب العربية ، كما يقضي ميثاقها أن تنظر شئونه ومصالحه ، وتحرص على أن تشترك في الهيئة التي أشار اليهـــا الاقتراح البريطاني ، وتود اذا اتفق على هذا الاقتراح أن تدعى للاشتراك ، وأن تحاط علماً بالإجراءات والمواعيد » .

(وقد وافق المجلس على هذه البرقية فأرسلت في نفس اليوم) .

وبعد أن أصدر المجلس في الجلسة الخامسة من دور الاجتماع الرابع غير العادي قراره التاريخي الخاص بالقضية المصرية قال الأمين العام :

« ويمثل هذا المجلس نحو أربعين مليوناً من الأمة العربية ، ويكاد يكون هنـــاك نحو أربعين مليوناً آخرين خارج نطاقه . وإني لعلمي بأحوالهم وبشعورهم وباتصالهم الدائم بالأمانة العامة للجامعة العربية أعلم تمـــام العلم أنهم يشاركون حضراتـكم الرغبة السامية التي تهدفون اليها ، وهي حرية البلاد جميعاً واستقلالها ، وهم يشاطرونـكم الرأي ، ومستعدون للتضحية ، وهم إخوانـكم سواء أكانوا هنا أم هناك . فعلينا نصرتهم ، وإنني متأكد

كذلك من أنهم سينصروننا دوامـــاً ، وهم يؤيدون بكل قوتهم وقلوبهم مصر العزيزة التي هي وسط هذه الأمة بين مغربها ومشرقها » .

ثم أضاف :

« لقد وردت في بيان الملوك والرؤساء مسألة ليبيـــا والعمل على استقلالهـــا ووحدتها ، ولذلك أتقدم بالاقتراح الآتي راجياً من المجلس الموافقة عليه :

بعد اطلاع المجلس على ما ورد في البيان الصادر في ٣٠ مايو عقب اجتماع رؤساء الدول العربية في انشاص الخاص بطرابلس وبرقـــة وفزان يقرر المجلس :

١ ــ الموافقة التامة على ما جاء في البيان ، ويوصي الحكومات العربية ببذل كل ما تستطيع من المساعي والمجهودات لتحقيق استقلال ليبيـــا وإقامة حكومة عربية فيها واستفتاء أهلها في نظـــام الحكم الذي يريده استفتاء تشرف عليه جامعة الدول العربية .

٢ ــ اذا قررت الدول ايفاد لجنة التحقيق في طرابلس وبرقة وفزان ودعيت الجامعة للاشتراك فيها ، فعلى الأمين العـــام أن يوفد من يمثل الجامعة . واذا لم تدع الجامعة من قِبَل الدول فلـــه الحق أن يتخذ من الاجراءات سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه مـــا يسمح بمراقبة سير التحقيق في اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس وبرقة وفزان » .

(ولقد وافق المجلس على هذا الاقتراح) .

وقف الهجرة الايطالية إلى طرابلس

على أثر مـــا تلقته الأمانة العامة من شكاوى عديدة من الأحزاب الطرابلسية حول هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس ، قـــامت الأمانة العامة بتوجيه نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذه الحالة بمذكرة

قدمتها الى السفير البريطاني بمصر ، طلبت منه فيها أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة لتجنب ما قد يترتب على استمرارها من النتائج السيئة ، وتلقت الأمانة العامة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ رداً من القائم بأعمال السفارة البريطانية في مصر يفيد أن السفارة أبلغت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الأمانة العامة وتلقت منها تعليمات بإبلاغ الأمين العام أن جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية .

ولقد أحاط الأمين العام مجلس الجامعة في الجلسة السادسة (٤ المحرم سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) من دور الاجتماع الخامس العادي علماً بهذا الرد .

كما قامت الحكومة المصرية وباقي الحكومات العربية بمساع عديدة لدى انجلترا وأمريكا بخصوص وقف الهجرة الايطالية غير المشروعة الى طرابلس .

وفي الجلسة السادسة عشرة من نفس دور الاجتماع الخامس العادي (١٨ المحرم ١٣٦٦ – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦) عرض على المجلس المذكرة الآتية التي قدمها سعادة المغفور له تحسين العسكري بك وزير المملكة العراقية المفوض بمصر :

« إن اعتراض اللجنة السياسية على توصيات العراق بأن تقرن الدول العربية استئناف علاقاتها السياسية مع ايطاليا بطلب الاعتراف باستقلال ليبيا مستندة الى أنه لا يجوز لها دولياً الاعتراف باستقلال ليبيا لأنها تنازلت عن مستعمراتها هو اعتراض شكلي وغير مبني على الواقع . وذلك لأن ايطاليا الى الآن لم توقع معاهدة الصلح ثم هي ما تزال تطالب رسمياً وبصورة غير رسمية بأن تكون لها الوصاية على ليبيا وتعمل لذلك في السر والجهر في دعاية طويلة عريضة .

بل إنهـــا ، على ما جاء في الأنباء الأخيرة ، تسعى منذ الآن لأن يكون لرعاياها من أفراد الجالية الايطالية في ليبيا حقوق ممتـــازة بالنسبة للسكان المدنيين ، وهي تبني هذه المطالب على حقوق تدعي شرعيتها . وبالإضافة الى هذا قد لوحظ أخيراً أن ثمت مناورة تريد بها السلطات الايطالية تدعيم مركزها في طرابلس بأن تدفع اليهـــا جموع المهاجرين الايطـاليين سراً وعلناً ولم تقابل هذه الهجرة غير المشروعـة من السلطات البريطانية بما ينبغي من حزم واجب ضماناً لمصالح العرب .

ولو فرضنا أن ايطاليا رفضت توقيـع معـــاهدة الصلح ـــ والدعاية الايطالية وصحفها تطالب بهذا ـــ فما يكون موقف الدول العربية بعد أن تكون هذه الفرصة قد أفلتت منها ؟

على أن للدول العربية أن تشترط في استئناف علاقاتها مع ايطاليا أن تكف عن المطالبة بالعودة الى ليبيــا على أية صورة كانت ، وأن تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية في استقلال هذا القطر وسيادته .

ومع تقديرنا لأهمية الاعتراض الشكلي الذي أثير في اللجنـــة السياسية فإننا نود أن تؤكدوا أن هـــذه هي الفرصة السانحة الوحيدة التي ينبغي للدول العربية المجتمعة أن تنتهزها لاستخلاص حق طالما جاهد من أجله عرب طرابلس الأحرار، وخاصة أن الدوائر الرسمية وغير الرسمية الايطالية تحس أن استئناف علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية من الأسس اللازمة لنهوضها من كبوتها . وقد كان لما أذيع من عزم مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المذكور أثر عاجل عميق في الأوساط الايطالية الرسمية الموجودة الآن في القاهرة ممـــا يدل على اهتمامهم الشديد لهذا الموضوع وحرجهم من أن يصدر المجلس هذا القرار .

لهذه الأسباب كلهـــا ، فإني أتقدم للمجلس بالرجاء في أن يبتّ في

هذه المسألة عاجلاً وبشكل يضمن مصالح إخواننـــا العرب الليبيين الذين يتطلعون الآن الى مجلس الجامعة العربية بقلوب عامرة بالإيمان » .

ولقد ناقش المجلس هـــذه المذكرة ورأى من الضروري عند عقد الصلح بين العراق وايطاليا ، أن ينص على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا وتخليها عنهـــا . لأن العراق هي الدولة الوحيدة التي أعلنت الحرب على ايطاليا . أما فيما يتعلق باستئناف الدول العربية الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، فعلى هذه الدول أن تبذل جهوداً دبلوماسية لنيل وعد صريح لا بوجوب تخلي ايطاليا عن ليبيا فحسب ، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية .

كما تقرر فيما يختص بالهجرة الايطالية الى طرابلس أن تطلب الأمانة العامة الى الحكومة الانجليزية أن تحقق وعدها بوقف هذه الهجرة ، على أن تقوم الحكومات العربيـــة من جانبها بالمساعي الدبلوماسية اللازمة في هذا الشأن .

وفي الجلسة الثانية من دور الاجتماع السادس العادي (٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٦ — ١٩ مارس سنة ١٩٤٧) تليت على المجلس رسالة هيئة تحرير ليبيا الخاصة بالمجاعة في ليبيـــا فأجل المجلس البحث فيها الى أن يأتي دور بحث القضية الليبية .

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد عقدت في هذا الحين عدة جلسات لبحث القضايا العربية ومن ضمنها قضية ليبيـــا . وبعد أن ناقشت القضية من جميع نواحيها وافقت على مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة في الجلسة الرابعة (غرة جمادى الأول سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧) .

كما عرض على المجلس رسالة من حضرة صاحب السيادة السيد محمد ادريس السنوسي موجهة الى الأمين العام هذا نصها :

« يا صاحب السعادة كما تعلمون جهاد الشعب الليبي منذ وطئت أقدام ايطاليا أرض الوطن أي منذ سنة ١٩١١ الى ١٩٣٣ وما قاساه هذا الشعب العربي الباسل من محن وشدائد ، ومـا ذلك إلاّ لنيل حريته واستقلاله وحفظ كيانه كأمة عربية ناهضة ، ثم أعقب ذلك سكون صوري الى سنة ١٩٤٠ حيث هبّ من جديد جيشاً وشعباً يناضل في هذا السبيل لمناصرة الحلفاء ، وقدم من المساعدات الفعلية ما كان لها أحسن الأثر ، كما ضحى في سبيل هذه الغاية بكل مرتخص وغال ، وقاسى من المتاعب والأهوال في الأرواح والأموال ما لم يقاسه شعب صغير مثلـه . وهذه طبرق وبنغازي وكثير من المدن الليبية أثر ملموس وشاهد حي لمن أراد أن يتأكد من صحة ذلك . وبعد جلاء الايطاليين عن ليبيـا سنة ١٩٤٣ حلت الادارة العسكرية البريطانية محلهم وحكمت البلاد حكماً عسكرياً الى الآن ولما طالبناها بإنصافنا بتسليم إدارة البلاد لأهلها والاعتراف باستقلالها وحريتها اللذين حاربوا وضحّوا في سبيلها ، كان جوابها بأن هذا الموضوع لا يمكنها البت فيه بمفردها ، وإنما في بحر سنة من توقيع ايطاليا على معاهدة الصلح وإرسال لجنة دولية لزيارة المستعمرات الايطـالية السابقة والاستماع الى آراء الشعب ، والآن وقد وقعت ايطاليا على معاهدة الصلح وتنازلت عن مستعمراتها ومن بينها ليبيـا في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، بادرتُ بكتابة هذا لسعادتكم راجياً عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة الآن في دورته السادسة لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا مادياً وأدبياً ، كـما سبق أن قرر ذلك مؤتمر انشاص سنة ١٩٤٦ من حضرات أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية لتتمكن من شرح قضيتها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنعقد الآن بموسكو ، وإلى اللجنة الدولية المراد إرسالها الى ليبيا والى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا » .

كذلك عرض على المجلس رسالة أخرى بهذا المعنى من هيئة تحرير ليبيا . وبعد أن اطلع المجلس على هذه الرسالة ، وعلى ما قدمته اللجنة السياسية من اقتراحات ، أصدر القرار الآتي :

أ ـ يصرّ المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة هـذه البلاد واستقلالها .

ب ـ ينيط بالأمانة العـامة بذل المساعي لإشراك الجامعة العربية أو بعض الدول العربية في كل تحقيق أو استفتاء يجري في البلاد بقصد تحديد وضعها السياسي .

ج ـ يكاف الأمانة العامة مراقبة الحالة في البـلاد من ناحية خطر المجاعة الذي يهددها ، حتى اذا مـا تحرجت الظروف اتصلت الأمانة بالدول العربية بقصد إجراء ما يلزم في هذا الشأن .

لجنة التحقيق الرباعية في شئون المستعمرات الايطالية السابقة

وقد بذل الأمين العام تنفيذاً لقرارات المجلس السابقة مساعي كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصاً بريطانيا وأمريكا لاشتراك الجامعة أو بعض دولهـا في لجنة التحقيق التي تقرر إرسالها للمستعمرات الايطالية السابقة . وقد انتهز فرصة رحلته الى أمريكا وانجلترا وتحدث مع الرجال المسئولين في مصير ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هـذا القطر العربي في استقلاله ودوام وحدته .

وكان الأمين العام يأمل أن يجد مناصرة من أمريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة في لجنـة التحقيق المذكورة ولكنه وجد اعتذارات منوعة وادعاء بأن ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها في لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الأربع في قصر الاشتراك في تلك اللجنة على الدول الأربع الكبرى .

وفي الجلسة الثالثة من دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة (٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٦ — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عند بحث القضية الليبية قال سعادة محمد كامل عبد الرحيم بك عضو الوفد المصري :

« لا شك أن المجلس قد أبدى ويبدي اهتماماً بالغاً بالقضايا العربية جميعاً، وأخص بالذكر قضيتي فلسطين ومصر ولا أخاله أقل اهتماماً بقضية أصبحت هي قضية اليوم وقضية تستلزم حلاً عاجلاً هي قضية ليبيا .

والواقع أن الحالة في ليبيا اليوم تقضي أن ينظر المجلس الموقر اليها نظرة عاجلة حازمة في هذه الدورة . لقد اهتمت الحكومة المصرية بهذه القضية منذ سنة ١٩٤٥ فقدم وزير خارجيتها للدول الأربع مذكرة عن ليبيا وعن حقها في الوحدة والاستقلال .

وعند عقد مؤتمر الصلح في سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا في الوحدة أو الاستقلال أمام المؤتمر وأمام الدول المختلفة .

وعندما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية للبت في مسألة ليبيا تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدتها .

وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضاً بمثل هذا المسعى » .

وقد قدم سعادته اقتراحاً رأى المجلس بعد مناقشته إحالته على اللجنة السياسية .

وفي الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٦ — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصري السالف الذكر بعد أن بحثته اللجنة السياسية وأدخل عليه بعض التعديل فوافق عليه المجلس بالنص الآتي :

« لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها

واستقلالها وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الايطالية فإن المجلس إذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكده مرة أخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وأن استقلالها هو الهدف الأول الذي يجب أن تنشده البلاد العربيـــة وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

ويرى المجلس أن كل تسويف في تحقيق هذه الأهداف العـــادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً مع العدالة والحق .

لهذه الأسباب يوصي المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات الى الدول الأربع الممثلة في اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسي لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية ، ودفاعاً عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لمـــا لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح .

ويناشد المجلس الشعوب العربيـــة قاطبة أن تأخذ الأهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يتيسر للشعب الليبي الكريم أن يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة » .

كما وافق المجلس على أن يقدم الأمين العام مذكرة الى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سالفة الذكر .

وفي الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثـــاني ١٣٦٧ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربيـــة لدراستها وإبداء الرأي فيهـــا .

وفي الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثاني ١٣٧٦ — ٢٢ فبراير ١٩٤٧) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ووافق عليه وهذا نصه :

١ — توصي اللجنة مجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة في شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالاً كاملاً. وقد كلفت اللجنة الأمانة العامة تقديم مذكرة الى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .

٢ — والمجلس وهو يقرر تصميم أهل ليبيا على تحقيق أهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم في بلادهم يعلن أنه سيمضي في بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذاً لهذا القرار وجهت الأمانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة بتاريخ (١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٧) الى الدول الأربع المشتركة في لجنة التحقيق هذا نصها :

حضرة صاحب السعادة ...

بناء على قرار صدر بالإجماع من مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧ .

أتشرف بأن ألفت النظر الى النقاط الآتية راجياً التفضل بإبلاغ هذه المذكرة في أقرب وقت الى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية . . . . . .

١ — ليبيا بلاد عربية مساحتها حوالى مليون كيلومتر مربع . وأقسامها الرئيسية هي برقة وطرابلس وفزان . وعدد سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الأنفس: منهم ثلاثون ألف اسرائيلي، وفد أغلبهم الى هذه البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية . ومنهم ٤٥ ألف ايطالي دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢ .

أمـــا الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم الى هذه البلاد واستقروا فيها في القرن السابع للميلاد عندما فتحها العرب . ووفد البعض الآخر في سنة ١٠٥٠ وهم في الأعم ينتسبون الى أصـــل عربـي واحد هو قبيلة بني سليم .

ثم إن مَن كانوا من أهل ليبيا وأصلهم من البربر قد خالطوا العرب وتزاوجوا فيما بينهم حتى صحّ القول بأن أهل ليبيا جميعاً شعب واحد تجمع بين أفراده أوثق الروابط : فلغتهم جميعاً هي اللغـــة العربية ، ولا توجد في ليبيا لغة أخرى تزاحمها . ودينهم هو الإسلام ، ولا يقوم الى جانبه دين آخر . وعاداتهم هي عادات العرب . ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كالمتماثلة .

٢ ـ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها :

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانـــاً بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقـــة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة . وترسل فزان الى برقـــة وطرابلس تمرها الوافر ولا غنى لأي من هذه الأقسام الثلاثـة في حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين . بل إن كلاً منهـا يعتمد في حياته الغذائية ـ بل في ذات وجوده ـ على مـــا يمده به أهل القسمين الآخرين . ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ، في سني الجفاف حيث تقل الحبوب ، مئات الألوف من أهل ليبيا .

٣ ـ فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لا تقبل التجزئة . إذ من شأن هذه التجزئة أن يفنى بها سكان كل قسم من أقسامها الثلاثة فناء لا قيام بعده . وهذه الحقيقة هي وليدة عوامل اجتماعية واقتصادية ملحة كانت دائمـــاً بارزة للعيان وكانت دائماً مرعية طوال تاريخ هذه البـــلاد . حتى أن الايطاليين لمـــا أغاروا على هذه البلاد في سنة ١٩١١ أبقوا على وحدتها

الادارية . ولم يلجأوا الى تجزئتها الى ولايتي برقــة وطرابلس إلا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة . على أنهم عادوا بعد ذلك الى إنشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعاً ويشرف عليها حاكم عــام مقره مدينة طرابلس .

فالمطلب الأول للشعب الليبي هو الإبقـــاء على وحدة بلاده بأقسامها الثلاثة من حدود مصر شرقاً الى حدود تونس والجزائر غرباً .

٤ ــ والشعب الليبي وهو يطالب بالإبقاء على وحدة بلاده ، يطالب كذلك وبكل قوة بتمتعها بالاستقلال وبتحريرها من الاستعمار والاستغلال أياً كانت صورته .

وليس الاستقلال غريباً على أهل هذه البلاد ، على ما قد يبدو لأول وهلة ، فمنذ الفتح الاسلامي في منتصف القرن السابع للميلاد وأهل هذه البلاد يتمتعون فعلاً بالحرية الواسعة التي يسمح بهـــا الإسلام في تنظيم شئونهم الداخلية .

ومنذ انضمت ليبيا الى الدولة العثمانية وهي تتمتع أيضاً بكيان سياسي مستقل . ذلك أن نظام الخلافة الذي كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ما كان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الإدارة في أي بلـــد من البـــلاد العربية بل كان على العكس من ذلك يبقي على تلك المناهج والأساليب ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقي ، مـــا دامت تهدف جميعاً الى رفاهية السكان وإقامة العدل بينهم .

وهكذا قامت في طرابلس الغرب، منذ أن انضمت الى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الإشراف على إدارة البلاد . كما أن أبناء هذه البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر . وكان منهم كذلك المديرون ورؤساء البلديات في المدن الكبرى .

وأخيراً عندما نجحت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن (سنة ١٩٠٨) كان لليبيين ممثلون في البرلمان العثماني .

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتي ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحاً طويلاً من الزمن . وقد نزل هذا النظـــام من نفوسهم واطمأنت إليـــه قلوبهم ، لأنه لا يخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة . ذلك أنهم – وهم في غالبيتهم من قبائل عربيـــة بدويـــة – مطبوعون بالفطرة على الاستقلال والتحرر من كل قيد .

ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الايطاليين على بلادهم في سنة ١٩١١ أشد المقاومة واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين السنة الماضية الى أن ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيراً (في يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الايطالي البغيض .

وإن تاريـخ جهـــاد الليبيين في الذود عن بلادهم واستشهادهم في سبيلها ، وإن تاريـخ فظائع الاستعمار الايطالي والوسائل الوحشية التي اصطنعها لإخضاع البلاد وإذلالها لمعروف ومنشور .

ولذلك نكتفي هنا بأن نقرر أن تلك الوسائل الوحشية قد ولَّدت في نفوس الليبيين جميعـــاً شعوراً شديداً بالكراهية نحو الايطاليين ، يجعل التفكير في إعادة أي شبر من أرض البلاد الى ايطاليا من أتعس الحلول وأبعدها نحو الصواب ، بل وأبعدها عن الممكن تنفيذه فعلاً لأن أهالي ليبيا سيقاومونه جميعاً بقوة السلاح .

٥ – وإذا كان الليبيون قـــد قاوموا إغارة الايطاليين على بلادهم وقاوموا كل مـــا أنزلوه بهم من صنوف العذاب في غير هوادة ولا مهادنة ، فذلك لأنهم أهل كرامة وأهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال وأجيال . فاستشهد منهم في سبيله مَن استشهد . وهاجر منهم

أمّن لم يستطع ن يقيم على الضيم . وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد في الثلاثين السنة الأخيرة من مليونين الى قرابة مليون واحد من الأنفس .

٦ — وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون في البلاد العربيــة وخاصة مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الايطاليين . فما أن دخلت ايطاليا الحرب في يونيو سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا في العمل . فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة ثم سافروا الى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال (نوجيس) واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس تعمل ضد الايطاليين في ليبيــا غير أن استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع . أما الفريق الثاني وكان يعمل تحت رياسة سيادة السيد محمد ادريس السنوسي ، فقد ألّف جيشاً ليبيــاً اشترك مع الحلفاء في الحرب ضد ايطاليا ، وقــد بلـغ عدد أفراد هذا الجيش ١٤ ألف نفس و ١٢٠ ضابطاً ليبياً ، وخاض تحت قيــادة الكولونيل براملي الانجليزي جميع المعارك التي دارت في الصحراء الغربية الى جانب جيوش الحلفاء . وقد كان نصيبه على وجــه الخصوص العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات مــا كان له فضل مذكور في انهزام جيوش رومل .

ولا أدل على ذلك من شهادة ضابط بريطاني كان يعمل مع عرب برقة خلف خطوط العدو . فقد أذاع الميجور بنتكوف من محطة لندن في ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ حديثاً قــال فيه : « إني لا أعدو الحقيقة حين أقول إن عرب برقة كانوا معبر النصر للحلفاء في هــذه الحرب وإن جميع أفراد الجيش البريطاني الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة » .

وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية بريطانيا في الخطبة التي ألقاهــا أخيراً بمناسبة ذكرى معركة العلمين .

ولهذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهل ليبيـــا بحق بلادهم في التحرر والاستقلال ، وأهليتهم في إدارة شئونهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ثابتة لهم منذ قرون وقرون . فضلاً عن أن منهم مَن يشتغل في البلاد العربيـــة الشقيقة وفي تركيا أعلى الوظائف السياسية والإدارية والعلمية وهؤلاء كثرة، وهم جميعاً ينتظرون اليوم الذي تستعيد فيـــه بلادهم استقلالها فيعودون إليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة .

٧ ـ ومما تقدم يتبين بوضوح أن أهل هذه البلاد يستأهلون الاستقلال ولا ينقص من حقهم هذا ما قد يبدو من فقر بلادهم من ناحية الموارد الطبيعية ولعدم أخذها بعد بوسائل التقدم الصناعي ، فـــإن العبرة في استحقاق شعب لممارسة الاستقلال إنما هي بتقدمه الأدبي وبتراثه الماضي الذي يكون قد خلع عليه من الاعتزاز بالحرية والحرص عليها ومن فهم معنى التعاون ومن التضحية في سبيل الغير ما يؤهله للتحرر من الاستغلال الأجنبي .

٨ ـ ويستند أهل ليبيـــا في طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب في اختيار وتقرير مصيره . كما يستندون الى أن ليبيا ، وقد نزلت ايطاليا بمعاهدة الصلح الموقعة في باريس (في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧) عن كل حق لها فيها ـ وقد استعادت وضعها السياسي قبل الغزو الايطالي ـ ولما كانت الدولة العثمانية قـــد نزلت من قبل ، هي الأخرى ، عن كل حق لهـــا في ليبيا بمعاهدتي لوزان الموقعتين في ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فإن ليبيا تكون بذلك قـــد تحررت من كل سيطرة أجنبية واستعادت حقها الأصيل في الحرية والاستقلال .

ويستند الليبيون كذلك الى جهادهم الطويل المرير ضد حكم الفاشست، وإلى ما قدموه لقضية الحلفاء في الحرب الأخيرة من المساعدات التي كانت بحق « معبر النصر لهم جميعاً » .

٩ — لذلك يرى مجلس جامعة الدول العربية أن كل تسويف في تحقيق وحدة هـــذه البلاد واستقلالها يعتبر عملاً ظالماً ينافي الحق والعدل ويعتبر كذلك وضع هذه البلاد كلها أو بعضها تحت وصاية أجنبية عمل يكون من شأنه أن يثير الاضطرابات ويدفع الى تلمس الخلاص منـــه بكل الوسائل .

وإني لأحرص على أن أؤكد لسعادتكم أن حكومتي لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي ظلم يقع على عرب ليبيا ، وأنها لن تتراخى في القيام بواجبها في هذا الشأن .

* * *

نقطة التحول — الاتصال بإيطاليا

منذ سنة ١٩٤٧ اتضح للأمانة العامة أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما في يدهما من أراضي ليبيـــا عن طريق الوصاية أو على أي شكل آخر من الأشكال والأوضاع التي يلجأ اليها المسيطرون لإقـــامة نظم شبيهة بالاستقلال في ظاهرها وهي أداة الاستعمار المقنع .

فحاول الأمين العـــام الاتصال بالشعب الايطالي والحكومة الايطالية لإيجاد تعـــاون في المطالبة بالاستقلال والاستفادة من النفوذ الايطالي في البلاد اللاتينية الأمريكية والكاثوليكية الأوروبية لإحداث رأي عـــام في جانب الاستقلال والوحدة الليبية وللتعاون في جانب الأمم المتحدة لكسب أصوات الدول التي تعطف على ايطاليا وعددها كبير .

وقد أشركت الأمانة العامة في بعض هذه المساعي رجالاً من العرب الليبيين وغيرهم لهم صلات حسنة بإيطاليا وبالفاتيكان وتطورت هـــذه المساعي الى محادثات شبه رسمية مع الحكومة الايطالية بواسطة رجال من

الايطاليين كانت توفدهم الحكومة أو بواسطة ممثليها في مصر، وكان بعض زعماء الليبيين على علم مستمر بهذا ، وكادت هذه المساعي أن تصل الى نتيجة حاسمة تعترف فيها ايطاليا باستقلال ليبيـــا ووحدتها على أن يحصل الايطاليون المقيمون في ليبيا على حقوق مساوية لحقوق العرب وأن تسوى حثيثاً وودياً مسائل الأراضي والممتلكات المنزوعة من العرب في العهـــد الفاشستي . ولكن هذه المساعي وقفت لأن مطامع الايطاليين في استرداد طرابلس أخذت تتزايد بميل البريطانيين والفرنسيين أو ميل الكتلة الغربية كلها الى احتضان ايطاليا وترضيتها لمقاومة الشيوعية .

ولما شعر الأمين العام بمـــا يحاك لهذه المساعي من مؤامرات دولية معاكسة وتحول الايطاليون عن الطريق التي اتخذوها باستعدادهم للتمشي فيها مع العرب أصبح لزاماً إعداد الرأي العام العربي للمقاومة في حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) على تقسيم البلاد ومنع الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل .

واتخذت ترتيبات متعددة لتهيئة البلاد الليبية للدفاع عن نفسها كـــما أنذر الأمين العام بوسائل مختلفة ذوي الشأن بأن هذه المقاومة آتية لا ريب فيهـــا . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية وممثلو أمريكا على وجه الخصوص يشاركون الأمين العام رأيه في أن الوصاية الايطالية لا يمكن تنفيذها في طرابلس إلا بإراقة الدماء ومع ذلك فإن ايطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلاً من التفاهم مع العرب وانتهت معهم الى اتفاق (بيفن — سفورزا) .

فأخذت الأمانة العـــامة في العمل بما كلفها به مجلس الجامعة العربية من اتخاذ جميع الوسائل والسعي حيثما وجد السعي سبيلاً لإحباط مشروع (بيفن — سفورزا) وجاهدت بكل جهدها لإحباط هـــذا الاتفاق في جميع عواصم الدول الشرقية والاسلامية ومـــع ممثلي الدول في القاهرة

واستعانت بممثلي العرب في الأقطار المختلفة للحصول على الأحداث اللازمة لإحباط هذا المشروع في الأمم المتحدة .

وبعثت بالتعاون مع الحكومة المصرية وفداً من ممثلي طرابلس وهيئة تحرير ليبيا الى الأمم المتحدة وأمدته مادياً ومعنوياً بكل ما استطاعت . وقد لعب هذا الوفد دوراً هاماً فكان أن فشل مشروع بيفن ـ سفورزا وما على شاكلته من الاقتراحات في الأمم المتحدة وأن ترجع ايطاليا خاوية الوفاض فساء مركزها . ولم تكن قد يئست لا هي ولا الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا من حلول للمسألة الليبية ترضي العرب ظاهراً وتسلبهم جوهر الحكم والسيادة في الوطن الليبي .

ومما يؤسف له أنه في الأيام الحرجة في سني ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة في الرأي العام شديدة والإيمان بالنصر ضعيفاً فخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها إنقاذ ما يمكن إنقاذه ووصل الأمر الى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين الى الاكتفاء بإبعاد ايطاليا بأية وسيلة ولو حلّت بريطانيا في كل البلاد وصية بأي شكل من الأشكال وتورط بعضهم في التفاهم على أنواع من الحكم لا يخرج عن الحماية الأجنبية في صورها المتعددة في بعض أجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الأجنبي .

وكانت الأمانة العامة تعاني في ذلك مشقات كبيرة وتسويات لخلافات عنيفة أملاً في توحيد الرأي العام وبث روح الثقة والأمن في النصر النهائي ، فلما جاء نصر الله وأحبطت مساعي ايطاليا والدول الكبرى والصغرى المؤيدة لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩ وفشل مشروع (بيفن ـ سفورزا) عاد الايطاليون الى استئناف المحادثات مع الأمين العام للجامعة العربية إما بصفته الشخصية وإما بصفته أميناً عاماً بواسطة رسل شبه رسميين من الايطاليين ففتح الباب للتفاهم بحديث نشره الأمين العام بجريدة التمبو تمهيداً للتفاهم ، وهذا نصه :

« نشرت جريدة التمبو (الزمان) التي تصدر في رومـا بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ حديثاً لحضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان :

دولة عربية ليبية يشترك فيها الايطاليون

الأمين العـام لجامعة الدول العربية يؤكد ضرورة وحدة الأراضي الليبية — التفاهم لا يزال ممكناً بشرط أن يقوم على أساس اتفـاق صادق » .

• • •

أرسل الينا مراسلنا في القاهرة الأستاذ أمبرتو سبالانزاني الحديث التالي مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا :

س — هل يمكن لمعاليـكم أن تدلوا برأيكم في الحوادث التي تتعلق بليبيا ؟

ج — إن رفض هيئـة الأمم المتحدة لمشروع بيفن — سفورزا يعتبر نصراً للعرب وهو يبرهن على أن الدول الصغيرة لم تعـد تخضع لإرادة الدول الكبيرة ، ألم تشعل نار الحرب للدفاع عن مبادىء الحرية ؟ وقد كان بين الحريات التي نادى بها الحلفاء وأكدها ميثاق هيئة الأمم المتحدة حق تقرير المصير الذي يظهر أنه نسي نهائياً . لماذا ؟ هل ليقولوا للشعب الليبي أنه ليس له الحق في أن يكون حراً في بلاده وأن يُفرَض عليه حكم أجنبي لا يرغبه ؟ هذا يعني نقصاً في الصراحة يرمي الى إخفـاء بعض المصالح ولكن الغاية لا تبرر الواسطة لأن حماية هذه المصالح يمكن تأمينها بطرق أخرى .

س — هل تعتقد سعادتكم أن التفاهم بين الايطاليين والعرب لا يزال ممكناً ؟

ج ـ نعم بشرط أن يكون ثمرة اتفــاق صادق مخلص . لست في حاجة الى أن أكرر أن العالم العربـي يشعر بعطف نحو الايطاليين الذين هم مثلنا من سكان البحر الأبيض المتوسط وأن التفــاهم بين العرب والايطاليين سيؤدي حتماً الى مصالح متبادلة ، هل فكرتم في الفوائد التي تعود على بلادكم من تفاهم مثل هــذا ؟ إن مجموعة الشعوب الاسلامية كبيرة وأنتم أمة في حاجة لتصدير منتجاتـكم وليس ذلك فحسب بل أيضاً لتصدير الأيدي العاملة وقد قدرنا دواماً أعمالـكم وقد سبق أن قلت هذا في الحديث الذي نشرته (التمبو) في ٢٥ اكتوبر من العام الماضي .

س ـ هل في استطاعتـكم أن تؤكدوا اليوم أنـكم لا تزالون عند رأيكم الذي صرحتم به في الحديث المذكور ؟

ج ـ أعتقد أن هذا في استطاعتي ، ولكن لاحظوا جيداً أن العرب لن يستمروا في مد يدهم على الدوام وأنهم مصممون على الكفاح بجميع قواتهم لتحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم . فقد كان منـكم جارياً لدى الذي يعتبر بطلاً من أبطال حرية الشعوب . كما أنـكم كافحتم من أجل وحدة بلادكم واستقلالها وكان لـكم ضحايا لذلك يجب عليكم أن تفهموا أماني الليبيين وتعضدوهم فإن فعلتم هذا ـ علا مركز ايطاليا . تذكّروا أن العرب لا ينسون فهم شعب فخور بماضيه ومتأكد مــن مستقبله . فإذا تخلت ايطاليا عن كل فكرة استعمارية أصبحت بطلة للحرية في العالم وعلت سمعتها ونفوذها كثيراً » .

وردّ عليــه الكونت سفورزا في نفس الجريدة بحديث آخر تحت عنوان :

المصالح الايطالية في طرابلس شديدة الارتباط بالمصالح العربية

لا توجد عوائق من جهة ايطاليا في سبيل وحدة ليبيــا

أثارت مقابلة مراسلنا بالقاهرة الأستاذ أمبرتو سبلاتزاني مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية اهتماماً شديداً وهزة عنيفة في صحافة البلاد العربية وبلاد ساحل البحر الأبيض المتوسط .

وقد وجدنا أنه من الضروري أن نسأل الكونت سفورزا وزير خارجية ايطاليا عما اذا كان من الممكن الإجابة على حديث هذه الشخصية الهامة في العالم العربي لعرض وجهة النظر الايطالية بهذا الصدد ، وقبل الكونت سفورزا أن يجيب على أسئلتنا حتى يساهم في إيضاح هذه المسألة على أحسن وجه ، المسألة التي تشغل بصفة قوية في الأشهر المقبلة حياة بلدنا وحياة مواطنينا الموجودين في طرابلس .

س — ما هو أثر الحديث الذي أدلى به عزام باشا الى جريدتنا يا معالي الوزير ؟

ج — حسن، ويظهر أن آراء هذه الشخصية البارزة في الجامعة العربية التي قابلتموها تتفق مع الآراء التي وردت في تصريح الحكومة الايطالية في أول يونيو وهي تطابق آراء واتجاهات لم تكن حديثة العهد في ايطاليا لا في أواسط المستشرقين ولا في الدوائر الحكومية .

ونحن مستعدون للتفاهم مع العرب على أوسع مدى فإننا نرمي الى إنشاء دولة يمكن أن يتعاون فيها العرب والايطاليون في ليبيا تعاوناً كاملاً ، وأظن أن هذه فكرة عزام باشا .

س — وكيف تفسرون اتفاقكم مع بيفن ؟

ج — بخصوص هذا الاتفاق يجب تمييز المبادىء الجوهرية التي أوحت إلينا كيفية تطبيق هذه المبادىء بصورة عملية ، فإن جوهر الاتفاق يرجع الى اعتراف بريطانيا برجاحة المصالح الايطالية في طرابلس وفي نفس

الوقت نحن اعترفنا برجاحة مصالح بريطانيا في برقـة وإن كان نوع مصالحهم يختلف عن مصالحنا .

أمـا بخصوص كيفية تحقيق هذه الاعترافات المتبادلة من وصاية أو اتفاقات مباشرة مع الحكومة المحلية وغيرها ، فمن المفهوم أن هـذا لا يتوقف على رغبات أو إرادة انجلترا وايطاليا فحسب بل يتوقف على جملة عوامل وظروف مثل رغبات الشعوب والحالة المحلية وقرارات هيئة الأمم ورأي الدول العربية .

س – وما هي في رأيكم المصالح الايطالية في طرابلس ؟

ج – إن هذه المصالح ليست ايطالية فقط بل هي شديدة الارتباط بحياة طرابلس نفسها ، فيوجد قبل كل شيء مصالح العمال الايطاليين الذين يكوّنون جزءاً رئيسياً من كيان البلد الاقتصادي ، ووجود مجموعات عديدة من أصل ايطالي أصبحت جزءاً مقيماً وحيـاً من شعب البلاد والروابط الاقتصادية التي تأسست بحالة متينة جداً ، ومنها صناعة وزراعة طرابلس قـد نشأت وترعرعت بوجود المنشئات الايطالية التي أدخلتها وأحيتها ايطاليا . وكذلك الجوار الجغرافي لهذين البلدين ورغبة ايطاليا في أن توجد على الضفة المقابلة لها على البحر الأبيض المتوسط دولة صديقة تكون حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامل استقرار في هـذا البحر . هذا صحيح الى درجة أنـه يمكن التحدث لا عن المصالح الايطالية بطرابلس بل عن مصالح طرابلس بإيطاليا .

س – تحدث عزام باشا عن مسألة وحدة ليبيا ، فما رأيكم في هذا الموضوع ؟

ج – لم تكن ايطاليا أبداً وبأي طريقة ضد وحدة ليبيـا . ما هي مصالح ايطاليا الحقيقية والدائمة ؟ أن تكون الشعوب المقابلة لها على البحر الأبيض المتوسط في حالة رخاء وسعادة وهناء ، وأن تكون علاقاتنا معاً

وثيقة ومثمرة ، فإن الانقسامات والتقسيم لا يمكن أن تساعد على تحقيق الثروة والسعادة ولهذه الأسباب كانت طرابلس دائماً وبدون جدال أكثر تقدماً بين الأقطار الليبية الهامة لأسباب عديدة . ومن جهة أخرى إن وجود حكومة سنوسية في برقة يعطي هذا القطر طابعاً سياسياً خاصاً لم يلق قبولاً حسناً في الأقطار الأخرى حتى الآن .

فلسكان ليبيا أولاً أن يقدروا هذه الظروف بعد الوقوف على الحالة الدولية الحالية وحالتهم الداخلية .

وقد قال لنا الوزير في النهاية ملخصاً تصريحه : أما فيما يتعلق بإيطاليا فمهما تكن الطريقة التي سوف تتحقق بها علاقاتنا الجديدة مع الشعوب صاحبة الشأن في طرابلس فإن الحل سوف لا يجد من ناحيتنا أي عائق اقتصادي أو سياسي بين أقاليم ليبيا » .

وقد أدلى السنيور الشيدي دي جاسبيري رئيس الوزراء الايطالي بحديث الى الدكتور محمد الحسيني المحرر السياسي لوكالة أنباء (موندار) » وقد تناول في حديثه العلاقات الايطالية العربية ، والسياسة الايطالية في افريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط .

وقد سأله الدكتور الحسيني :

يتردد في العالم العربي أن السياسة الايطالية قد انسلخت عن محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأنها قد اتجهت بكليتها الى الغرب . فهل هناك من العراقيل الدولية التي تعيق ايطاليا عن أن تتجه بسياستها نحو التعاون مع الشرق العربي ، كما الواقع بالنسبة لإسبانيا ؟

فأجاب رئيس الوزراء :

إن سؤالكم يهمني إذ أنني أفسره بأنه تعبير عن الرغبة في توثيق عرى الصداقة مع ايطاليا ، وهذا يتفق تماماً مع رغبة الايطاليين .

وقد كان على بلادنا بعد حرب مؤلمة أن تسعى الى استرجاع مكانتها بين دول أوروبا ، تلك المكانة التي تستحقها بالنظر لشعبهـا وقدرتها الانتاجية وتقاليدها الثقـافية التي انزوت ، وقد كانت كل هذه مهداً للحضارة الغربية وهذا لا يعني في شيء أن ايطاليا تريد إهمـال علاقاتها مع الشرق لأن –كما يبرهن التاريخ– مصير بلادنا معلق بوضعها الجغرافي الذي جعلها جسراً يصل بين العالمين الشرقي والغربي .

وأن هذه المهمة قد أصبحت يسيرة بعد التطور السياسي الحديث الذي حتم على القوميات المتطرفة بأن تشعر بضرورة التعاون المستمر في الميدان الاقتصادي والسياسي .

وقـد جاءت قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخيرة الخاصة بالمستعمرات السابقة مؤيدة لنظرية تقبلناها بإخلاص لأنها تساعد على تنمية التعاون مع العالم العربي والافريقي ، الذي يرجو لها الايطاليون التقدم .

س – هل هناك دول لا تزال مهتمة بربط حوض البحر المتوسط ، وما هو رأي الحكومة الايطالية في هذا الموضوع ؟

ج – لقد طرحت عليّ سؤالاً عن ميثـاق حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن ليست هذه هي المسألة الجوهرية .

إن المواثيق مهما كانت طبيعتها وبصفة خـاصة تلك التي نتحدث عنها ، ما هي إلاّ نتيجة وتعبيراً ظاهرياً عن الحقائق التي أثبتها التاريخ والسياسة .

ومن أجل هـذا تحدثت عن مجموعة البحر الأبيض المتوسط التي لا شك في أن أسس وجودها قائمة على الرغم من التفاوت بينها .

وفي يقيننا أن سياسة التعاون الصادقة والمخلصة بين ايطاليا والعالم العربي لا تتعارض بطبيعة الحال مع الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط ، بل هي لا تملك إلاّ أن تعمل دائماً على إبراز هذه المجموعة .

س ـ ما هي عناصر سياسة التعاون بين ايطاليا والعالم العربي ؟

ج ـ إن سياسة التعاون هذه يمكن تحقيقها عندما يتيسر للإرادة المشتركة من ناحيتنا ومن ناحية الدول العربية ـ وهي موجودة فعلاً ـ العثور على الاتجاه الصحيح .

ويمكننا أن نجد الوسائل في التبادل التجاري والاقتصادي عموماً بما فيه مساهمة ايطاليا في الفنيين واليد العاملة المدربة والاتصال الفكري والثقافي ، والسياحة وغير ذلك ، وهذا من شأنه أن يخطو بوحدة الشعوب والمصلحة التي يمكنها أن تدعم وتزيد من قيمة الاتفاقات السياسية .

وإن ايطاليا قد اتخذت خطوات من هذا النوع وهي ترغب في زيادتها وجعلها متفقة مع المصالح المشتركة .

وإن حل مشكلة المستعمرات العادل ـ كما أسلفت ـ يعجل في هذا الأمر .

وإن الحلول التي اقترحتها ايطاليا في هذا الشأن والتي نأمل أن تنال قبولاً حتى فيما يتعلق بأريتريا ، كان الدافع اليها شعوراً سامياً منزهاً بصورة تجعلنا نترقب عن ثقة نتائجها التي تسفر عن تسوية للجو الدولي .

وستظل ايطاليا دائماً ترعى المبادىء التي ذكرتها آنفاً ، ناظرة عن هذا الطريق الى مصالح العالم العربي بعين الاعتبار » .

وقد وضحت هذا الحديث جريدة « المساجيرو » وأبلغت الأمانة العامة جهات رسمية ايطالية أن هذا التوضيح شبه رسمي . وعلى ذلك استؤنفت محادثات الأمين العام ووزير ايطاليا المفوض في مصر وكان الأمين العام يحيط بعض الزعماء الليبيين كهيئة تحرير ليبيا وغيرها بما هو جار من تبادل الرأي بينه وبين الحكومة الايطالية ، كما كان يحيط الحكومات العربية بما يهمها في هذا الأمر . ودام الأخذ والرد مدة طويلة ، طيلة

صيف سنة ١٩٤٩ انتهى بتفاهم صريح . ووضع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص الاقتراح الأخير الذي عمل الطرفان العرب والايطاليون على تأييده في هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا . وهذا نصه :

« الجمعية العامة : ..

(١) توصي بأن طرابلس يجب أن تهيأ لهـا الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة وتحقيقاً لذلك يجب إجراء انتخابات في مدة ستة أشهر لجمعية وطنية لتختار نوع الحكومة التي تمثل البلاد وتشرف على انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلي الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ومصر وايطاليا ومن مندوبيّن يمثلان سكان طرابلس وتضع هذه اللجنة النظم التشريعية التي تسير عليها الانتخابات وفي أثناء مدة الانتقال لحين إنشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتاً بإدارة البلاد لسلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة ايطاليا وحكومة طرابلس لعقد معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين في أراضيها » .

وأحيطت الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين علماً بهذا بواسطة الأمانة العامة وكذلك بواسطة ممثلي ايطاليا في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وأرسلت الأمانة العامة المذكرة الآتية للدول العربية :

مذكـــرة

عن الحديث الذي دار بين معالي الأمين العام
وسعادة وزير ايطاليا المفوض في مصر

منذ زمن طويل حاولت حكومة ايطاليـــا بطرق متعددة الاتصال بالحكومة المصرية والأمانة العـــامة والأحزاب والزعماء الطرابلسيين للتفاهم على أساس يرضي مطالب العرب ويحقق لإيطاليا مقاماً ممتازاً في طرابلس الغرب كوصية أو ما يشبه ذلك . ولم تصل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين الى نتيجة حاسمة نظراً لتردد الايطاليين ولآمالهم في بريطانيا وأمريكا فكانوا ينكلون عن تأييد الاستقلال التام الناجز لطرابلس كلـــما بانت لهم آمال في المعسكر الغربـي . فلـــما اتفق بيفن وسفورزا على مشروعهما الذي كان أساسه تقسيم البلاد الليبية بين الدول الثلاثـــة وقدم للأمم المتحدة في الدورة الماضية تجاهل الايطاليون مساعيهم مع أمانة الجامعة والأحزاب الطرابلسية وأراد الله رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها أمريكا وبريطانيا وأنصـــار ايطاليا في الأمم المتحدة من الدول اللاتينية وتخلي حتى بعض الدول الاسلامية عـــن المقترحات العربية أن يفشل مشروع (بيفن – سفورزا) في الأمم المتحدة فـــلم ينل ثلثي الأصوات وهزم بصوت واحد .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الايطالية مباشرةً أو بوساطات مختلفة الاتصال بالأمانة العامة محاولةً التفاهم على أساس يرضي العرب والأحزاب

الطرابلسية . وبعد أخذ ورد طويل وبيانات وأحاديث في صحف ايطاليا من الطرفين تقدمت الحكومة الايطالية الى الأمانة العامة بمشروع أساسه في الواقع تخلي ايطاليا عن المطالبة بأي نوع من الوصاية أو السيطرة في ليبيا ، على أن هذا يكون مرضياً لأهالي طرابلس وداعياً لحسن تعاونهم مع الجالية الايطالية في طرابلس في المستقبل ، ومعيناً على تنمية علاقات ايطاليا الودية والاقتصادية مع العالم العربي ، وتطمع ايطاليا في حالة استقلال طرابلس التام الناجز أن تضع مع الحكومة الطرابلسية المستقلة اتفاقاً بشأن الايطاليين المقيمين في طرابلس ، كما تطمع في أن يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية وثقافية ترضيها . وقد أفهمت الحكومة الايطالية دائماً من الأمانة العامة والأحزاب الطرابلسية أن الايطاليين في طرابلس سيكونون رعايا للدولة الطرابلسية متساوين في الحقوق مع بقية أهالي البلاد .

والمذكرة المرفقة من وزير ايطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه أغراض حكومته . وهي مكونة من رأي الحكومة الايطالية في مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التي ترجو عون الحكومات العربية في الأمم المتحدة على تحقيقها . فأما من جهة طرابلس فقد نفضت يدها تماماً من كل محاولة لتقييد استقلالها التام ، وأما من جهة برقة وفزان فقد نفضت يدها كذلك من أي مطالب خاصة لها وتركت الأمر للعرب يتفقون فيه كما يشاءون مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية في برقة وفزان . أما في أريتريا فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة دون تخصيص دولة معينة بذلك . وفي الصومال تطالب بوصاية لها .

ولا شك أن موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة في شأنها ، وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الأسس الواردة في المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربي ، أما بالنسبة لأريتريا والصومال فلم

يسبق لمجلس الجامعة أن قرر في شأنهما شيئاً. وقد تركت اللجنة السياسية في الماضي الأمر فيهما لمندوبي الحكومات العربيـــة في الأمم المتحدة يتصرفون فيه حسب الظروف ، وقد وردت شكاوى عديدة ومذكرات من مسلمي أريتريا الذين يكوّنون الأكثرية يطالبون بوحـــدة بلادهم واستقلالها .

ويبدو أن بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك في مطالبهم. أما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الأهالي غير واضحة .

وعلى كل حال فقد ذكرت للوزير الايطالي حين تقديمه المذكرة أن العرب تجنبوا دائماً أن يؤيدوا أية وصاية لأية دولة في أي مكان لمـــا قاسوه أنفسهم من أضرار الانتدابات السابقة . ولذلك يحسن بإيطاليا أن تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتي لكي يمكن البحث في امتناع العرب عن التصويت ضد الوصاية . وأفهمته أنه ليس لمجلس الجامعة قرارات في شأن أريتريا أو الصومال. وأخيراً قلت لوزير ايطاليا أنني سأبعث لحكومات دول الجامعة بما بلغني إيـاه ، وأنّ أفضل طريق للتفاهم هو أن تتصل الحكومة الايطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ، فإن ذلك أدعى لسرعة التفاهم خصوصاً وأن مجلس الجامعة لا ينعقد عادة إلا في أواخر شهر اكتوبر ، فوعد بذلك .

هذا، وقد علمت أن الحكومتان البريطانية والأمريكية تبحثان عن حل أساسه استقلال ليبيا كلها، ولكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التي تجعل هذا الاستقلال احتمالاً في مستقبل بعيد. وإلى أن تتضح وجهة نظرها أرى أن الموقف بالنسبة لطرابلس الغرب على الأقل قـــد تطور تطوراً محموداً ، ومن الممكن في الأمم المتحـــدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز .

أما عن أحزاب طرابلس وزعمائها فرأيها يتفق بالنسبة للرغبـة في الاستقلال على أن تتحد أطرافها الثلاثة في نظام ما . ولكن بينها خلافاً شديداً في الوسائل وحول الأشخاص حاولت الأمانة العامة دائماً علاجه لإقامة جبهة متحدة بين الأحزاب والزعماء ، مما مكن في المرة الماضية لاجتماع الأمم المتحدة من إرسال وفد طرابلسي يرضى عنه الجميع ، وباتفاقهم جميعاً . وستحاول الأمانة العامة هذه المرة كذلك ، فإذا لم يتيسر فيحسن أن يكتفى بمندوبي الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها أمام الأمم المتحدة .

وأخيراً ، أرجو أن تتفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لأستعين بها على تنسيق وجهة النظر العربية أثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ، ونظراً لقرب اجتماع الأمم المتحدة .

وبهذا انقلب الوضع الذي قاسى منه العرب الأمرّين في اتفـاق (بيفن — سفورزا) وانقسمت الجبهة الغربية وفتح الطريق لكسب أصوات الدول اللاتينية وبعض الدول الكاثوليكية وغيرها في الأمم المتحدة وأصبح واضحاً قبل اجتماع الجمعية العامة أن العرب في المسألة الليبية قـد ملكوا ناصية الأمر، ولذلك ترددت الأمانة العامة طويلاً وخصوصاً وقد ظهرت انقسامات في الأحزاب الليبية في إرسال وفود مختلفة من طرابلس وبرقة كانت تخشى أن يكون من ذلك ضرر أكثر من الفائدة ، لأنهـا كانت على ثقة من أن التفاهم الذي تم مع الحكومة الايطالية مهد السبيل لأمريكا الجنوبية والوسطى وأن المساعي المنفردة مباشرة مع تلك الدول أو بالاستعانة بما بين الحكومة الاسبانية والجامعة العربية من صلات ودية هذا فضلاً عن التفاهم التام مع كتلة البلاد الشرقية كاف لتحقيق الغرض وأن كل ما يمكن أن يطلب من جانب الليبين في هذا الشأن وفي هذه الفترة هو أن يملكوا أعصابهم وأن يمتنعوا عن الخلافات وأن يعتصموا بالاتحاد والصبر .

ولما صممت الأحزاب الطرابلسية المختلفة على بعث وفودها سواء أكان هذا بمحض إرادتها أو بدافع الرغبة المحلية لهـذه الأحزاب رأت الأمانة العامة أن تعمل على منع سفرهم جميعاً أو اذا لم يتيسر لها ذلك أن تجد رباطاً بين هـذه الوفود مشتركاً وتعاوناً ولو غير مباشر لكي لا يتناقض عملها ، فسعت لذلك مع الزعماء والأحزاب الطرابلسية واستعانت بالحكومة المصرية ليكون ممثلها واسطة العقد بين الوفود الليبية وكلفت سعادة عبد المنعم بك مصطفى الوزير المفوض في وزارة الخارجية المصرية والمنتدب لرئاسة الادارة السياسية للجامعة العربية أن يعمل دائماً مستشاراً لهذه الوفود كما اتفقت مع الوفدين الطرابلسيين على قبول نصيحته واستشارته .

كما أن حسن الحظ أيضاً صادف هذه القضية بوجود ممثلين بارعين مخلصين ذوي تجربة عظيمة للأمم العربية والاسلامية كالباكستان في الأمم المتحدة أدوا واجبهم على أكمل وجـه فهيأوا بإخلاصهم وعملهم سبيل النصر . وقد كان وفـد مصر على وجه الخصوص أبرز المكافحين في سبيل الاستقلال والوحدة لليبيا . واتخذ الحيطة في فترة الانتقال بتصميمه على رقابة الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال .

ولحسن الحظ أظهر الممثلون الليبيون جميعهم في الوفود المتعددة عن برقة وطرابلس بصيرة وحكمة فاجتنبوا ما من شأنه ظهور الخلاف بينهم في ساحة الأمم المتحدة ، وقـد عملت الدول الكبرى جاهدة لتغيير القدر الذي أراده الله وهو نصرة الحق الذي بذل فيه أهل ليبيا دماءهم الزكية عشرات السنين وأراد الله سبحانه وتعالى أن يكافىء الأحياء من أبناء الشهداء وإخوانهم بذلك النصر المبين ، وقررت الأمم المتحدة بأغلبية عظيمة حق ليبيا في استقلالها ووحدتها وتقرير مصيرها وإقامة الحكم الذي تريده لنفسها بمحض إرادتها .

وفيما يلي القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بشأن ليبيا :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

« طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع ايطاليا المبرمة في عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة بمقتضاها على قبول توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التصرف في المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير الملائمة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم المشار إليها ، ومراعاة لرغبة ورفاهية سكان تلك الأقاليم وصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق ، توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي :

أولاً : فيما يختص بليبيا :

(١) إن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أي حال في تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) أن يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعية وطنية .

(٤) لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة يوفد الى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعيّنه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئـــة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وغيره من التقارير الأخرى التي يرى أهميتها الى السكرتير العام . ويضاف الى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئـــة الأمم أو أي عضو من أعضاء المجلس رفعها الى هيئة الأمم .

(٦) يتكون المجلس من عشرة أعضاء هم :

أ ــ ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر، فرنسا ، ايطاليا ، باكستان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ب ــ ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيـــا وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين في الفقرة (ب) بعـــد التشاور مع السلطات الإدارية وممثلي الحكومة المذكورة في الفقرة السادسة (أ) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة .

(٨) يستشير المندوب أثنـــاء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم وله أن يستنير بـآراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم الى الجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثنـــاء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :

أ ــ تشرع حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم الى حكومة دستورية مستقلة .

ب ــ أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيـــا واستقلالها والتعـــاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

ج ــ تقديم تقرير سنوي الى الجمعية العمومية عـــن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق .

* * *

ولقد ضرب الشعب الليبـي للناس مثلاً في المثابرة والصبر على المكاره والشهامة والاستبسال فأكرمه الله باجماع رأي الـــدول التي عادته والتي صادقته على الاعتراف بحقه في حريته وتقرير مصيره وفق مشيئته .

وقد أذاع الأمين العام النداء التالي على الشعب الليبـي من محطة الاذاعة المصرية والجرائد :

شكر وتهنئة

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني أبناء ليبيا الأعزاء :

منذ أيام صدر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة ــ برقة وطرابلس وفزان ــ بوصفها دولة ذات سيادة في مدى لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ فتواردت على الأمانة العـــامة البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والأحزاب والشخصيات من جميـع أنحاء ليبيا

ومن الليبيين في الخارج ، للتهنئة والثناء على الجهود التي قامت بها الدول العربية وجامعتها في سبيل تحقيق استقلال البلاد ووحدتها ، وطلبت مني أن أبلغ هـذا الشكر الفياض الى ملوك العرب ورؤسائهم وحكوماتهم ، ويسرني أن أنهي إليكم بأني قمت مغتبطاً بهذه المهمة السارة .

والآن أشعر بأن من واجبي أن أزف أليكم أبنـاء الشعب الليبي المجاهد الشكر الجزيل والتهاني الخالصة على مـا منحكم الله جزاء سعيكم وجهاد شهدائكم وأحيائكم الشاق الطويل ضد قوات هائلة غاشمة عشرات السنين .

وفي هذه الأفراح الشاملة أشعر بواجب آخر وهو أن أصارحكم بأن الجهاد لم ينته بعد وإن كان قد تغير لونه . فاليوم يبدأ الجهاد في سبيل إقامة الدولة الليبية على دعائم متينة ثابتة الأركان وحكم وطني غايته الأولى سعادة المجموع ورفاهيته حتى تنال الدولة الجديدة احترام شعوب العـالم وتقديرها . ومعرفتي الطويلة بوطنية الشعب العربي الليبي الأبي تجعلني واثقاً كل الثقة بأنه سوف يبرهن للعالم على جدارته بتحقيق ما يضعه فيه من آمال .

وفقكم الله وجعل منكم دولة عزيزة الجانب وسنداً للدول العربيـة جميعها ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القاهرة في ١٢ صفر سنة ١٣٦٩
١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزام

بشير السعداوي

وكان للسيد بشير السعداوي [1] دور كبير في سياسة ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن موفقاً فيه ، لا من ناحية الشكل ؛ لأنه اتبع فيه سياسة الانفراد بالرأي وارتجال الأمور ، وعدم التشاور مع الطرابلسيين ، ولهذا اتهم بالخضوع لسياسة معينة أجنبية لها مصالح في ليبيا . ولا من ناحية الموضوع لأنه لم يحدد لنفسه طريقاً معيناً كعادة الزعماء الذين ترأسوا القضايا الشعبية .

وكثيراً ما كان يحبذ سياسة السيد ادريس السنوسي ، ولكنه لا يلبث أن يخالفه ويصرح بأن سياسته انجليزية ... وفيما يلي بعض نماذج من أعماله لقضية ليبيا تدل على أنه أخطأه التوفيق في ثباته على خطة واحدة ، وتأرجح في سياسته تأرجحاً أداه الى الفشل :

---

١ كان الاستاذ بشير السعداوي على خلاف مع اللجنة الطرابلسية في المبدأ . فتدخل عزام باشا لانهاء الخلاف ، وبما أن الأستاذ بشير موظف في الحكومة السعودية ، طلب عزام باشا من الأمير فيصل عرض الأمر على بشير ، فأبى ، وقال له : (البلاد أمامهم فليذهبوا اليها ان شاءوا) فقال الأمير فيصل : (ركب بشير على برميل من البنزين) . وسافر بشير وفؤاد شكري الى ليبيا .

واتصلت اللجنة بعبد الكريم الخطابي ليتدخل في إنهاء الخلاف ، فرفض بشير ، وأبى إلا الانحياز الى رأيه .

١ ــ أقــام الأستاذ السعداوي في فبراير سنة ١٩٤٦ مأدبة في سفح الهرم دعا إليها السيد ادريس والبريجادير كمنج ، وأندرسن الانجليزين . والذي يؤخذ عليه أنه لم يدع اليها أحداً من الطرابلسيين مع أن الجرائد إذ ذاك أشارت الى أن هنــاك سياسة مبيتة ، ووجود السيد ادريس يرجح هذا .

٢ ــ درج الأستاذ السعداوي في تصريحاته ومنشوراته على عــدم التعرض للسياسة الانجليزية ، وكانت سياستهم بالغــة الشدة في طرابلس من ناحية فرض الضرائب المجحفة والأحكام الجائرة ، واختلال الأمن حتّى اضطر سكان المدينة الى أن ينشئوا بوليساً وطنياً على حسابهم ، في الوقت الذي كان يتحامل فيه على الطليان وهو يعــلم أنهم لا يتحركون إلا بإشارة الانجليز، وهم الذين يسلطونهم على العرب ويحمونهم بقوتّهم، ويهيّئون لهم وسائل العودة الى طرابلس .

٣ ــ تمكن الأستاذ السعداوي بحيله من الاستيلاء على مال كثير من الجامعة العربية ودولها [1] صرفت إليه باسم القضية الليبية ولم يستشر غيره

---

١ بيان بالنقود التي تسلمها بشير السعداوي من الانجليز والدول العربية :

جنيه	سنة
١٠,٠٠٠ من الجامعة العربية	١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩
٣٠٠٠ من وزارة الخارجية المصرية	١٩٤٧ لما ذهب إلى لجنة التحقيق بطرابلس
٣٠٠٠ » »	١٩٤٩ لما ذهب إلى فرنسا
٥٠٠٠ » »	١٩٥٠ لما ذهب إلى طرابلس .
٤٠٠٠ من سوريا	١٩٤٩
٣٠٠٠ من العراق	١٩٤٨ ، ١٩٤٩
٥٠٠٠ من الانجليز	١٩٤٨
٢٠٠٠ من لبنان	١٩٤٩
٣٥,٠٠٠ خمسة وثلاثون ألفاً .	

في وجوه صرفها ، وبذلك حال بين كثير من العناصر الوطنيـــة وبين الذهاب الى طرابلس خوفاً من معارضة رأيه .

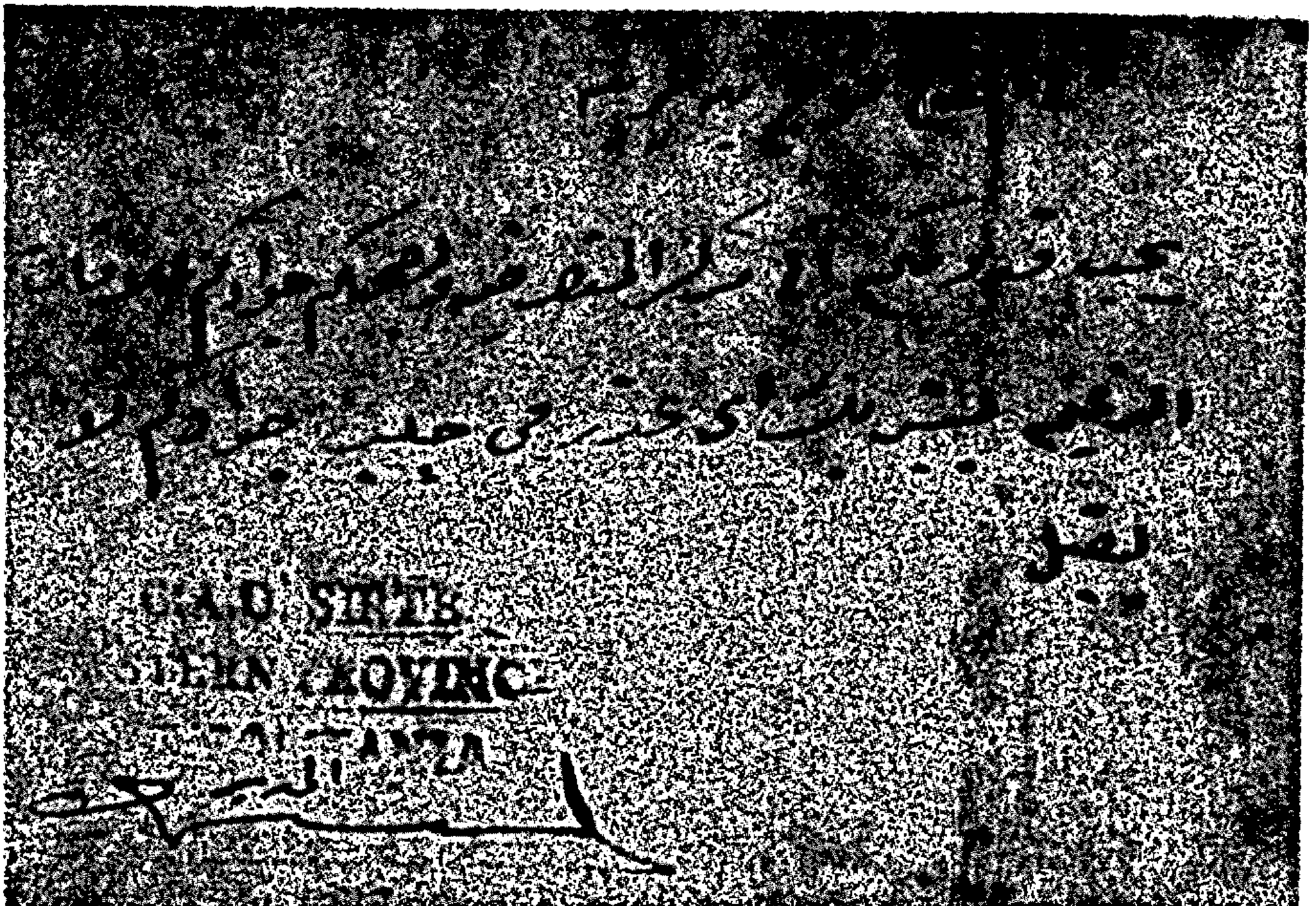
٤ ـــ لم يدعُ الأستاذ السعداوي ـــ ولا مرة واحـدة ـــ الطرابلسيين للتشاور معهم فيما يجب عمله للقضية .

وقد دعا الأستاذ السعداوي الى عقد مؤتمر وطني عام في مسلاّته ، وقد سافر مَن أجاب الدعوة من طرابلس الى مسلاّته يوم ١٩٤٩/٨/٢٠ لحضور المؤتمر . واستمرت جاسات المؤتمر في مسلاّته يومي ٢٢، ٩٤٩/٨/٢٣ وانتخب بشير السعداوي رئيساً ، وانتخب الشيخ محمـــد أبو الاسعاد ، والحاج مصطفى ميزران ، والطاهر المريض نواباً للرئيس . وخول لهؤلاء الثلاثة أن ينتخبوا الوفد الذي سيذهب مع رئيس المؤتمر الى ليك سكسس بأمريكا لحضور اجتماع هيئة الأمم المتحدة عند عرض القضية الليبية .

وكان من أسلحة السعداوي ومؤتمره التجريح في كل مَن لـــه رأي يخالف رأي المؤتمر من الهيئات الوطنية وأفراد الشعب ، وقد خيل إليه أن هذا السلاح البغيض من الأمور التي تمكن لسياسته المتأرجحة في التأثير على عقول المواطنين ، وقد جاءت النتيجة عكسية ، وكـــان من أقوى المعاول في هدم سياسته .

٥ ـــ عمل سياحة في جهات طرابلس في مارس سنة ١٩٥٠ ، فكان كلما حلّ بجهة سبقته إليهـــا أوامر الإدارة الانجليزية بالتنبيه على الأفراد والهيئات والأعيان للحضور لمقـــابلة الزعيم وخصوصاً أرباب الخيل لإقامة المهرجانات .

وهـــذه صورة فوتوغرافية من الدعوة التي ترسلها الإدارة الانجليزية لأصحاب الخيل ، للاحتفال بمقدم بشير السعداوي :



٦ ــ لمـــا سافر الى طرابلس في المرة الأخيرة حوالى أغسطس سنة ١٩٥٠ تظاهر بأنه رهن بيته لحاجته الى النقود ليصرفها في شأن القضية وعمل صورة رهن للبنك العربي ، وهو رهن مصطنع للدعـــاية فقط ؛ لأنه في الوقت نفسه كان تسلّم من وزارة الخارجية المصرية خمسة آلاف جنيه ... فلأي شيء هذا التظاهر بغير الواقع .

٧ ــ عقد السعداوي مؤتمراً في تاجورة بطرابلس يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ وألقى فيه خطاباً اتهم فيه السيد عبد الرحمن عزام أمين الجامعة بمالأته الطليان على طرابلس وأنهم أهدوا إليه سيارة على سبيل الرشوة .

وأصدر مؤتمره قرارات من بينها : مطالبة الدول العربية بإبعاد عزام باشا عن القضية الليبية .

وللأستاذ فؤاد شكري[1] أكبر نصيب في تحريض السعداوي وأتباعه على اتّهام عزام بهذه التهمة الباطلة التي يعلم كل الناس أنه بريء منها .

ولو لم يخطىء السعداوي إلاّ في ارتكاب هذه الكبيرة لكفاه تعدياً على حقوق الوطن والمواطنين . ويكفي هذا أيضاً في اتهامه بممالأة السياسة الانجليزية ضد القضية الليبية ؛ لأنه لا يخفى على أحد من العرب أن أول مَن تكلم في القضية الليبية هو سعادة عزام باشا . وكان ما وجده من موافقة الطرابلسين ودول الجامعة على إثارتها مشجعاً لـه على المضي في تأييدها الى أبعد ما يصل إليه إمكان الإنسان ، ويوم أن أثيرت القضية الليبية كان الأستاذ السعداوي سادراً فيا يغدقه عليه جلالة الملك ابن سعود من نعيم ملك آل سعود .

ومن العجيب أن يقع هذا الهجوم على الجامعة وأمينها وسط الطرابلسيين الذين يُفدُون الجامعة العربية وأمينها بأرواحهم وأبنائهم . ولولا اعتماده على السلطة الانجليزية لما وصل به التهور الى أن يجاهر بفصل طرابلس عن البلاد العربية . وقد احتج بعض الحاضرين على هذا التهجم على الجامعة العربية وأمينها ، ومنهم الاستاذ عبد الغني البشتي وخرج غاضباً . ولا يمكن لطرابلسي أن يوافق الأستاذ السعداوي على هذا وهو حر الإرادة ... ويا للعار حينما يقال عن الطرابلسيين إنهم لا يرضون بتدخل

---

١ الأستاذ فؤاد شكري أستاذ في جامعة القاهرة . وقد التحق بالسعداوي في فبراير سنة ١٩٤٨ وذلك بعد تشكيل هيئة تحرير ليبيا الذي كان في مارس سنة ١٩٤٧ ، في ظروف غامضة. لا ندري صفته التي كانت تربطه بالسعداوي . ولا هل كان التحاقه به بإذن من جامعة القاهرة أو لا . ولا بعلم الهيئة التي كان يمثلها ، أو يستند إليها في مرافقته للسعداوي .

الجامعة العربية وأمينها في قضيتهم ، ولكن هكذا شـــاء السعداوي ، ووكيله الشيخ المفتي ، ومستشاره فؤاد شكري ، ولقد أخطأهم التوفيق ورب الكعبة .

٨ ـ يقول الدكتور العنيزي أحد أعضاء هيئة تحرير ليبيـــا : إن الأستاذ السعداوي أخبره أن عزام باشا قـــال له : لا تهتموا بالإمارة السنوسية ، فأنا مستعد لأن أكون أميراً على طرابلس ، وإن لم أكن أنا فهذا ابني يقوم مقامي . وهذا الدكتور العنيزي موجود ولا أظنه ينكر هذه الرواية والمسئولية عليه . وهي سقطة من السعداوي لا شك فيها .. ومثل هذا الكلام لا يؤبه به ، لأنه يحمل من علامات البهتان ما يجعل الأسماع لا تنصت إليه .

٩ ـ يسعى الأستاذ السعداوي لجعل السيد السنوسي أميراً على طرابلس . وكل العرب يعرفون أن السيد السنوسي أعلن حكومة في برقة مستقلة عن طرابلس . وهو جادّ في وضع دستور خاص ، وجنسية خاصة ببرقة . وجادّ في تأليف جيش سنوسي على أن تصرف عليه انجلترا مليونين من الجنيهات في كل سنة ، فهل يريد الأستاذ السعداوي أن يقبل الطرابلسيون هـــذه الإمارة بحكومتها الحالية ، ونظامها القائم ، ومعاهداتها التي من ضمنها تأليف جيش على ما ذكرنا ؟... أو يريد أن يتنازل السيد السنوسي عـــن حكومته ووزرائها ومعاهداتها ويتقدم الى الطرابلسيين باسم الإمارة المجردة عن كل اعتبار آخر وهم يوافقون عليها ؟...

لم يبين الأستاذ السعداوي شيئاً من ذلك ، ولا يعرف أتباعه إلا أنهم ينادون بإمارة السنوسي وكفى ...!

١٠ ـ جميع الهيئـــات الطرابلسية تتهم الأستاذ السعداوي في تمسكه بإمارة السنوسي لما يحيط بها من ظروف لا تشجع على الانضمام إليها ،

وترى أن مصلحة الشعب في أن يتمشى مع مجلس هيئة الأمم في طرقه للوصول الى الوحدة ، وبعد عقد جلساته يتمشى معه الشعب في التدرج الى الوصول الى انتخاب مجلس النواب ووضع دستور يكفل للشعب حرية اختياره ما يشاء من أنواع الحكم ومَن يشاء لرياسة الدولة ، وليكن هذا الرئيس أيّ إنسان متى كان مجيئه من طريق الشعب . وهذا منطق لا لبس فيه ولا غبار عليه ، وعدم رضوخ السعداوي للتمشي مع مجلس هيئة الأمم في تدرجه للوصول الى ما يكفل للشعب حرية الاختيار مما يتهم فيه باتباعه خطة خاصة تبين أنها ليست في مصلحة الشعب .

وأرسل السعداوي برقيـة الى الأهرام نشرت في ١٩٥٠/١/٢ بعنوان (أعداء وحدة ليبيا) يقصد اللجنة الطرابلسية . وقد رد عليـه رئيس حزب الاستقلال السيد سالم المنتصر — بدون سابق معرفة إلا بطريق السماع — ببرقية نشرت في الأهرام والمقطم والمصري وهذا نصها :

(النبأ المنشور بجريدة الأهرام في ١٩٥٠/١/٢ بعنوان « أعداء وحدة ليبيا » المرسل من طرف المؤتمر الطرابلسي الذي ادعى لنفسه تمثيل الشعب الطرابلسي بأكمله غير صحيح .

اللجنة الطرابلسية بالقاهرة لم تنقطع صلتها بالوطن والجهـاد . وكل وطني ، داخل الوطن أو خارجه ، حر في جهاده والدفاع عن حقوق الوطن) .

رئيس حزب الاستقلال الطرابلسي
سالم المنتصر

والسعداوي يعتقد في قرارة نفسه أن اللجنة الطرابلسية ما حادت عن طلب الوحدة والاستقلال ، ولكن حب الرياسة أعماه فخالف ضميره .

وقد قابل رئيس اللجنة الطرابلسية السيد مفتاح عريقيب ، وهو من الذين ورد اسمهم في التلغراف الذي يطعن فيـه السعداوي على اللجنة

الطرابلسية ، ولما سأله : لِمَ فعلتم هذا ؟ حلف الأيمان المغلظة كما حلف غيره أنهم لا علم لهم بهذا التلغراف وأن أسماءهم زوّرت عليهم .

وقد بلغ التهور بالسعداوي الى أن أرسل الى أحمد بك السويحلي – وكان بطرابلس – يقول له : (إما أن تنضم الى المؤتمر الوطني أو تخرج من طرابلس) وهذا أكثر من تهور، وقد يتجاوز قلة الحياء .

رسالة من السيد أحمد السويحلي
الى رئيس اللجنة الطرابلسية

وقد رأى أحمد بك السويحلي من خطورة الحال بسبب تهور السعداوي ما دعاه الى كتابة رسالة الى رئيس اللجنة الطرابلسية بمصر يطلب منه القدوم لمداركة الحال ، وهذا نص رسالته وبخطه :

(حضرة المحترم الفيتوري عمر السويحلي .

السلام عليكم وعلى الإخوان

بوصول هذا إليكم أقدموا سريعاً . والأحسن أن تقدموا جميعاً ، لأن المسألة دخلت في دور كفاح . وأغلب أعيان البلاد انضموا إليه باسم المؤتمر . وكذلك مصراته وزليطن وغيرهما . وصار صاحب الأكثرية .

ويوم ١٩٥٠/٣/٢٥ عقد مؤتمر في تاجورة قرروا فيه حل هيئة التحرير ، وعدم اعترافهم باللجنة الطرابلسية ، وعدم الثقة بعبد الرحمن عزام أمين الجامعة . وعلى كل حال فيحسن أن تقدموا مع الشيخ عمر أو الشيخ طاهر . ومـا زال حزب الكتلة وحزب الاستقلال متمسكين بمعارضته ، ولكن طغى عليهم المؤتمر وزعيمه ، أسرعوا في القدوم الى طرفنا) .

١٩٥٠/٣/٢٦ أحمد الشتيوي

وبناء على هذه الرسالة من أحمد بك السويحلي أخذت اللجنة الطرابلسية تفكر في السفر الى طرابلس ، وبذل بعض نشاطها هناك لتوحيد الصفوف، وإبداء رأيها في المسألة الليبية ، وللحد من إشاعات السعداوي الكاذبة ضدها ، وضد غيرها من الأحزاب التي تخالف السعداوي في طرق العمل للقضية الليبية .

ونحن إذ نأخذ على الأخ بشير السعداوي تقلبه في السياسة ، وعدم ثباته على مبدأ واحد ، فإنا لا نزيد على ذلك . ونعيذ أنفسنا بالله من أن نظن به ممالأته للعدو ضد الوطن أو أنه يريد بالمواطنين شراً .. ولقد رأيناه مجاهداً ببندقيته ، وبقلمه في كثير من المواطن . ولا ننكر عليه مكانته من الرياسة في تدبير أمور الجهاد والمجاهدين ... وقد التف حوله الشعب — في الأربعينات — التفافاً لم نشهده لغيره من زعماء ليبيا .. ولو قدر له الثبات على مبدأ لكان له شأن أي شأن . ومن أجل عدم الثبات فاته القطار .

اللجنة الطرابلسية في طرابلس

سافر السيد الفيتوري السويحلي رئيس اللجنة الطرابلسية الى طرابلس في سبتمبر سنة ١٩٥٠ للاطلاع على ما يجري ، وليكون على علم بأعمال بشير السعداوي والمؤتمر الوطني .

وكان المؤتمر الوطني برياسة بشير السعداوي قد انحازت إليه أكثرية المواطنين . واستغل هذه الأكثرية في تنفيذ سياسته التي كانت غامضة تارة ، وغير ثابتة على مبدأ تارة أخرى .

ولم يلبث السيد الفيتوري السويحلي حتى لحقتُ به بصفتي وكيل اللجنة الطرابلسية في أوائل اكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان رأي الأكثرية في البلاد ممثلاً في المؤتمر الوطني ، يحبذ النظام الفدرالي ، وتمثيل ليبيا بطريق الاختيار .

وكانت اللجنة الطرابلسية منذ أن وجدت تدعو الى الوحدة الاندماجية بين برقة وطرابلس وفزان ، والانتخاب على النسبة العددية سواء في لجان التحضير ، أو لجنة الستين ، أو مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

محاضرة وكيل اللجنة الطرابلسية

وقد ألقيتُ محاضرة في نادي الكتلة الوطنية (النادي الأدبي) في مساء يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بينت فيها رأي اللجنة فيما يجب أن

يكون عليه نظام الحكم في طرابلس ، وما يترتب على النظام الفيدرالي من الضرر بالشعب الليبي ، وتقسيمه الى مناطق نفوذ لا تعود عليه إلا بالضرر . وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الإخوان :

نحييكم أطيب تحية ، ونشكركم على إجابتكم دعوتنا التي قصد بها اجتماعنا لمعالجة شأن من شئون حياتنا ، وتمهيد الطرق الى سعادة وطننا وعزة أمتنا ، في مستقبل أصبح منا قاب قوسين ، ولم يبق إلا أن نتضافر على فتح بابه لنعلم ما وراء هذا الباب من خير نسعى إليه ، أو شر نتقيه .

ولقد وصلنا الى هذا الباب من طريق سلكه شعبنا منذ أربعين سنة ، ومهد له بكل أنواع التمهيد ، ورصف طرقه برءوس أبنائه ، وعجن طينته بدماء أولئك الغر الميامين الذين لم يعرف الموت طريقاً إليهم إلا على أسنّة الرماح وأفواه المدافع ، فلنسر — على بركة الله — في هذا الطريق الأحمر الى ذلك الباب الأحمر ، هو باب الحرية التي وصفها أمير الشعراء شوقي بقوله :

وللحريّة الحمراءِ بابٌ بكلِّ يَدٍ مُضرَّجَةٍ يُدقُّ

وإذا كنا قد قرعنا هذا الباب — فيما مضى — بالأيدي المضرجة بالدماء فسندقه الآن بالأيدي القابضة على الحق والاقناع بالحجة .

حضرات الإخوان :

لقد تدارك الله هذه الأمة بلطفه ، وجزاها بما بذلت في سبيل الحرية بما يجزي به المخلصين في الدفاع عن الوطن ، وأزاح عنها كابوس الاستعمار الايطالي فاطمأنت النفوس الى فتح باب الأمل في الحياة .

وعلى أثر ما أصيب بـه العالم من نكبات الحرب الأخيرة شعرت الشعوب الضعيفة بحقوق مسلوبة يجب أن ترد ، وشعر أقوياؤها بحقوق يجب أن تكتسب ، فكان العرب في مقدمة من أدركوا أن لهم حقوقاً مهضومة فتنادوا لاستردادها ، وجمع الله من شملهم في فترة قصيرة مـا فرقته دول الاستعمار في حقب وسنين ، وكوّنوا الجامعة العربية التي خاطبت دول الاستعمار بلغة أفهمتهم أن للعرب حقوقاً مغصوبة يجب أن ترد إليهم ، وأدرك شعبنا أن له حقوقاً طوّح بهـا الاستعمار وابتلعتها القوة فتعالت صيحاته – في داخل البلاد وخارجها – يطالب بما تطالب به شعوب العالم من الحرية والاستقلال .

ولقد كان لمطالبة الشعوب بحقوقها أثر بالغ على الدول المنتصرة في الحرب ، وقوّى هذا الأثر مـا حصل بين هذه الدول من تنافس سببه حب الاستئثار بالغنيمة والتقدم على الغير ، فكان من نتائجه أن شكلت هيئة الأمم المتحدة للنظر في هذه المطالب المتعددة ..

وما كانت قضيتنا بأقل شأناً من غيرها في الميدان الدولي ، وما كان الطرابلسيون والبرقاويون بأقل حرصاً من غيرهم على نجـاح قضيتهم ، فطالبوا بأن تعرض قضيتهم على هيئة الأمم ، وبفضل ما بذلته وفودنا من جهود ، وبفضل معاضدة الجامعة العربية ودولها ووفودها – وفي مقدمتهم عزام باشا – نالت قضيتنا ذلك النجاح الباهر ، واعترفت دول العـالم باستقلالنا ، وأن تكون لنا دولة موحدة ، وما كان اعترافهم باستقلالنا منحة من غير مقابل ، ولكن في مقابل ذلك الجهـاد المرير الذي دام ثلاثين سنة [1] ، والذي يعتبر أغلى ثمن دفعه شعب في مستوانا لنيل الحرية وصون الكرامة .

---

١ عشرون سنة في الحرب ، وعشر سنوات في السياسة .

الى هنا انتهينا من سرد بعض الظروف التي أحاطت بقضيتنا ووصلنا الى الاعتراف بحريتنا واستقلالنا .

ولعلكم يا حضرات الإخوان ، أدركتم أننا وصلنا الى نتيجة هي ثمرة مـا بذلته أمتنا العزيزة من جهود دامت نحو أربعين سنة [1] تحمّل فيها شعبنا في سبيل هذه النتيجة ألوان العذاب ، ولم تنج منه ربات الخدور ولا ساكنات القصور ، وما زالت آثاره بادية في أجسامنا وفي ثقافتنا ، وفي جميع مقومات حياتنا . إذن فمن العار علينا أن نفرط في هـذه النتيجة وأن نبخل بشيء من جهودنا لتحقيقها والانتفاع بهـا الى أبعد حدود الانتفاع . ومن العقوق للوطن أن نختلف عليها ، ومن غير الانصاف أن نحاول تفسير الألفاظ بغير ما قصد منها لتحقيق مصلحة فريق والإضرار بفريق آخر .

دولة موحدة، واستقلال تام .. فالدولة يجب أن تكون نيابية شوروية، ينتخبهـا الشعب ، وتستمد سلطتها من الشعب الموحد المندمج بعضه في بعض ، الذي لا أجزاء له ، ولا يقبل التقسيم ، وقد ربط بين أجزائه وطن واحد ، ودين واحد ، ولغة واحدة . اتحدت أصوله ، واشتبكت فروعه ، بروابط عجزت حوادث الدهر أن تفصم واحدة منها ، فلنحافظ عليها أيها الإخوان .

والاستقلال يجب أن يكون كاملاً يكفل للشعب حريـة الاختيار ؛ ينتخب كيف شاء ويولي مَن شاء ، لا يخشى إلاّ ربـه ، ولا يخضع إلاّ لضميره .

وأول مظاهر الاستقلال هي حرية الاختيار ، فإذا سلب الإنسان حرية اختياره أصبح كالآلة حركتُها رهن بإرادة صاحبها . وكلمة « وحدة »

---

[1] من بداية الاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١ إلى بداية الاستقلال سنة ١٩٥١ .

تحمل معناها في لفظها ، فهي لا تخرج عـن كونها وحدة اندماجية ، يلتقي فيها الشعب من أقصاه الى أقصاه ، ويظهر فيها بمظهر التكتل وعدم التجزئة باعتباره وحدة لا تتجزأ . ولو قصدت هيئة الأمم الى الفيدرالي الذي يتغنى به بعض مواطنينا ، والذي ينادي به بعض أعضاء مجلس بالت ، لعبرت بكلمة الاتحاد التي هي تعريب لكلمة (الفيدرالي) . فالعدول عن كلمة اتحـاد يجعل الوحدة نصّاً في الاندماج وعدم التجزئة ، ويعيّن ما قصدت إليه هيئة الأمم ، وهي الوحدة الاندماجية .

ومن الغريب جداً أن يركن بعض المواطنين الى قبول نظام الفيدرالي ، فهو – فضلاً عما فيه من تقسيم الوطن الى ثلاثة أقسام ، وما يجره هذا التقسيم من التنافر وعدم الانسجام – يجر الى كارثة أخرى اقتصادية ، لأنه يقتضي أن يكون للشعب أربع حكومات : حكومة في كل قسم ، وحكومة مركزية تشمل الوزراء ورئيس الحكومة . وهناك ما هو أدهى وأمرّ من ذلك ، وهو اذا جعل لكل حكومة برلمان . ولا شك أن مالية البلاد لا تتحمل هذه المصاريف الباهظة لهذه الحكومات الأربع .

وبما أن الأقسام الثلاثة – حسب النظام الفدرالي – غير متساوية في الواردات ، فقد فكر أنصار الفدرالي في توحيد الميزانية ليكون الصرف منهـا على الأقسام الثلاثة باعتبار أنها ميزانية واحدة . ولا ندري لِمَ لم يعتبروا الوحدة في الشعب والحكومة ، واعتبروها في الميزانية ؟ أليس هذا مما يدل على أن أموراً مبيتة تجري في الخفاء .

وفي الحقيقة إن النظام الفدرالي ليس فيـه شيء من معنى الوحدة ، فهو تقسيم واضح ، وتشتيت لشمل الشعب اخترعته يد الاستعمار ، وحاولت أن تجعل لها سنداً من قرار هيئة الأمم . ولكنها محاولة مغرضة لا تخفى على أحد .

وكان الأجدر بنـا أن نكوّن حكومة واحدة قوية تمثل الشعب من

أقصاه الى أقصاه ، وتنطلق فيها حرية الانتخاب من قيودها ويظهر فيها الشعب بمظهر الحر المستقل الذي يملك اختيار ممثليه . وتتمثل فيها وحدته الاندماجية في كتلة متراصة وإخوة صادقة . أما أن تشكل حكومة لا من طريق الشعب ، فلا شك أن الشعب سينظر اليها بعين السخط ؛ لأنهـا جاءت على الرغم من إرادته ، ولن يكون بينها وبينه ما يجب أن يكون بين الحاكم والمحكوم .

حضرات الإخوان :

يقال إن بعض المواطنين لا يرضون بالوحدة إلا على أساس النظـام الفدرالي ، فإن صح هذا فلا شك أنها دعاية انفصالية مقنعة بهذا الثوب الذي لا يحجب مـا وراءه . وفي رأينا أن الوحدة والفدرالي نقيضان لا يجتمعان . فالوحدة اندماج واختلاط ، والفدرالي تشتيت وتقسيم ، وكيف تجتمع الوحدة والتقسيم .

إن كل الظروف التي تحيط بشعبنا تؤيد الوحدة الاندماجية : فهو قليل في العـدد ، وفقير في الاقتصاديات والصناعات والحرف ، وضعيف في الثقافة العلمية والسياسية في جميع أنواعها ، فإذا ما أُرغم على الفدرالي بتقسيمه وفوارقه زاد ضعفه ، واستحكم فقره ، وفقد كل مـا فيه من تماسك كان يمكنه أن ينتفع به في اندماجه وتكتله ، ولا نظن أن هـذا المعنى يخفى على أحد من مواطنينا . ومع ذلك مـا زلنا نسمع بهذا الفدرالي الممقوت .

ومن العجيب أن نرى أنصار الفدرالي يدعون الى الوحدة في الوقت الذي يعترفون فيه بتقسيم البلاد الى ثلاثة أقسام ، وهو تمويه على الشعب ؛ لأن الفدرالي ينافي الوحدة كـما قدمنا . ونراهم كذلك يطالبون بمساواة الأقسام في التمثيل الشعبي ، وفيه من الحيف وقلة الإنصاف ما لا يخفى على أحد . فطرابلس تمثل بعشرين عضواً في الهيئة الوطنية ، كـما تمثل

فيها كل من برقة وفزان بعشرين عضواً . وطرابلس عدد سكانها ثمانمائة ألف نسمة ، ولا تقل نسبة المتعلمين فيها عن ثلاثة في المائة . وسكان فزان لا يزيدون على خمسة وثلاثين ألفاً ، ولا تزيد نسبة المتعلمين فيها على واحد ونصف في الألفين . وعلى هذه المقارنة فكل عشرين رجلاً في طرابلس يقابلهم أقل من رجل واحد في فزان ، وكل ثلاثين متعلماً في طرابلس يقابلهم أقل من متعلم واحد في فزان . وتكبر هذه النسبة قليلاً بين برقة وفزان وبين طرابلس وبرقة . فهل من الإنصاف أن يسوى بين هذه الأقسام بمقتضى النظام الفدرالي وبينها من الفوارق ما ذكرنا . ولا نريد أن ننتقص قدر إخواننا الفزانيين فما هم إلا منا ونحن منهم ، ولكن نريد أن يفهموا أن النظام الفدرالي شر علينا وعليهم ، ولا يقصد به إلا فصل فزان عن طرابلس ، وتقسيم الشعب وتفريق كلمته .

وإزاء هذه المحاولات الاستعمارية يجب علينا أن نتمسك بالوحدة الإندماجية لنقضي على هذه المحاولات . ولو كان أنصار الفدرالي مقتنعين بفائدته لجميع الشعب فما كان يضرهم أن لو احتفظوا لكل قسم بمقوماته واعترفوا بحقه في التمثيل على النسبة العددية . وقد حاولوا أن يستروا ما يقصدون إليه من أغراض استعمارية ، ولكن خانهم الحظ ، وظهر ما كانوا يبيتونه للشعب من نوايا سيئة .

ويظهر لي يا حضرات الإخوان أن أنصار الفدرالي غير مقتنعين به فيما بينهم وبين أنفسهم ، وإنما سايروه تحت مؤثرات خارجية ، ودعايات وضعت أمامهم مخاوف حملتهم على مناصرته ، يدل على ذلك أننا ما اجتمعنا بواحد منهم إلا صارحنا بأنه نظام فاسد ، وليس في مصلحة الشعب ، وأنه القضاء على حريته ووحدته ، ولكن ...... وصدقوني يا حضرات الإخوان أن ما يذكرونه بعد كلمة (ولكن) لهو مثال لضعف العزيمة والاستسلام ، وليس فيه شيء من الصلابة في الحق والوقوف دونه .

يا حضرات الإخوان :

إن في الوقت متسعاً لإبطال هـذا الفدرالي الممقوت فليحاول الشعب إبطاله بجميع أنواع المحاولات قبل أن تصل الأمور الى غاياتها ، ويصبح الشعب أمام الأمر الواقع — ونعوذ بالله من سياسة الأمر الواقع — وحينئذ لا مفر من الخضوع للباطل وطأطأة الرءوس لغير الإنصاف .

ومن النكبات السياسية أن تفصل برقة عن طرابلس ، وتفصل فزان عنهما ، وما عرف هـذا أجدادنا ولا أجدادهم ، وما نظن أن الجيل الحاضر يقره أو يرضى به .

إن ما بين طرابلس وبرقة وفزان من الارتباط مثل مـا بين الرأس واليدين والرجلين من جسم الإنسان . فإذا قيل إن ليبيـا تتركب من طرابلس وبرقة وفزان فمعناه أن هذه الثلاثة أجزاء لهـذا الكل ينعدم بانعدامها ويوجد بوجودها ، فإذا افترقت هذه الأجزاء انعدمت ليبيا لا محالة .

وكيف تفصل برقة عن طرابلس وبين سكانهما من اختلاط الـدم وامتزاج الأنساب ما يجعل ذلك مستحيلاً ، وبين مصالحهما من الارتباط ، وبينهما من الحاجات الملحة ما يفرض عليهما الاندماج فرضاً ، ويجعل حياة كل منهما متوقفة على ارتباطه بأخيه . إذن فعلى كل من سكان برقـة وطرابلس أن يتعاونوا على ما يجعل وحدتهما اندماجية ، وأن يمثلوها تمثيلاً صحيحاً في الرأي والشعب والحكومة ، وأن يسلكوا ما سلك آباؤهم من قبل حتى جعلوا منهم أسرة واحدة .

يا حضرات الإخوان :

إن قرار هيئة الأمم صريح في الوحدة الإندماجية والاستقلال التام . وقد فهمه على هذا الوضع الجامعة العربية ودولها ووفودها في ليك سكسس ،

وما زالت تندد بالفدرالي وأنصاره . وقد اقتنع هؤلاء جميعاً بأن هيئة الأمم لم تقصد الى الفدرالي . وأن الفدرالي ليس في مصلحة الشعب ، فهم من أجل ذلك يناصروننا في الوحدة الإندماجية . وما زالوا يناضلون دون قضيتنا في جميع الأوساط الدولية .

ومن المؤسف حقاً أن تكون الثورة قائمة على الفدرالي وتوابعه من وفود الدول العربية في ليك سكسس ، وبعض المواطنين ينادي به ويسعى لتحقيقه ، وهو بعمله هذا يعارض الوفود العربية فيما تدافع به عنا . اللهم فاشهد إن الشعب الطرابلسي غير راض بهذه المعارضة ، وأننا في صف الجامعة العربية الى النهاية ، وأننا نقر ما تدافع به عنا في الأوساط الدولية ولو كره أنصار الفدرالي .

يا حضرات الإخوان :

يجب أن تكون سياستنا عربية قبل كل شيء . فنحن من العرب والى العرب فلولا دفاع الجامعة العربية عن قضيتنا وفي مقدمتها عزام باشا ، لما وصلت الى هذه النتيجة الطيبة ، فقد بذلت لها جهودها وأموالها ووساطتها ، وذكرتها في خطبها ومذكراتها واحتجاجاتها وتقاريرها . وأشادت بذكرها لدى دول العالم كله . وما ذلك إلا لأنها تشعر بشعورنا وتتألم لألمنا ، وتعتقد أننا عضو عربي في هذا الجسم العربي الممتد من حدود الهند الى ما وراء مراكش ، فمن العقوق لجنسيتنا والتنكر لبني عمومتنا ، ومن نكران الجميل وضعف الهمة أن يصدر عنا ما يمس كرامة هؤلاء الأخوة البررة أو نسيء إليهم ، أو نحيد عن سياستهم ، أو نخرج عن إجماعهم . ويغفر الله لأناس أساءوا الى الطرابلسيين في أعز الناس إليهم وأبرّ الناس بهم .

يا حضرات الإخوان :

لقد كان من التدابير التي اتخذت لتأييد الفدرالي الحيلولة بين الشعب

وبين استعمال حقه في الانتخاب . وحرية الانتخاب هي من أمثلة الحرية الكاملة التي يبلغ بها الشعب رشده ويكون أهـلاً للتصرف في مقدراته . ومن أغرب ما نشاهده اليوم في بلادنا أن ممثلي الشعب يختارون اختياراً ، وهي طريقة لا نظن أن لها مثيلاً في بلد يملك قليلاً من الحرية . فالممثل وكيل يجب أن ينال من رضا موكله واختياره له ما يمكنه من الدفاع عن حقوقه وجلب المنفعة له ودفع الضر عنه ، ولكن اذا جعل وكيلاً عنه بدون اختياره فلا شك أنه يفقد صفة الوكالة ولا يكون له الحق في الدفاع عنه .

ولسنا ندري الأسباب التي دعت الى حرمان الشعب من انتخاب ممثليه ؛ فإن كان الفقر فإننا نرى في مصر الفقراء يتقدمون الى صناديق الانتخاب ويعطون أصواتهم في حرية واطمئنان ؛ وإن كان الجهل ، فقد رأينا في مصر الجاهل الذي يوقع بإبهامه يشارك طبقات العلماء والفلاسفة في وضع اسمه في صندوق الانتخاب ، وإن كان كثرة الأحزاب أو اختلافها فـإن في مصر وفي غيرها أحزاباً أكثر من أحزابنا ، ويقع بينهم من الخلاف بل ومن المهاترات ما لا يقع مثله بين أحزابنا ، وإن كان لأسباب خارجية مثل تدخل السلطات الأجنبية فيجب على الشعب أن يقف مدافعـاً دون حقه ، وأن يطالب به في إيمان وقوة ، وأن يقيم البرهان تلو البرهان على جدارته بهذا الحق .

حضرات الإخوان :

نحن طلاب حق . حق اعترفت به دول العالم لنا ، ورأت فينا أهلية له ، فوافقت عليه ، وعينت مجلساً نائباً عنها ليمهد للشعب طريق هـذا الحق حتى يصل إليه كاملاً غير منقوص . وقد صرح لنا (بلت) بأن مهمته أن يمهد للشعب طريق الاستقلال ، فما علينا إلا أن نتمسك بحقنا ، وأن تتضافر جهودنا عليـه ، وألا تضعف قوانا أمام التصريحات أو

الإشارات ، فإن الميوعة في طالب الحق لا تعود عليه إلا بالشر. ولا يمكن لأي سلطة أن تعترض الحق اذا اتحدت جهود المطالبين به ، ودعموا طلبهم بالحجة ، وساروا في طريق التعقل ، فإذا ما طالبنا بحرية الانتخاب يجب أن يكون على النسبة العددية ، وذلك لأن الشعب وحدة لا تتجزأ وعلى هذا يجب أن تكون له حكومة واحدة وبرلمان واحد ، وما أُدخل عليه من التقسيم عمل لا مبرر له وليس في مصلحته ، فيجب ألا يقره ، وأن يعارضه الى أبعد حدود المعارضة .

ويجب ألا يضعف من عزيمتنا ما نراه من تقلبات السياسة وألاعيبها . فإن من أسباب النجاح التمسك بالحق وعدم التفريط في شيء منه . وقد ناضلت أمم قبلنا عن حقوقها واعترضتها عقبات ، وحدثت فيها خلافات مثل ما نراه اليوم في بلادنا ، ولكن أصحاب الحق لم يفرطوا فيه ولم يوافقوا على ضياعه . وحينما دار الزمن وتغيرت ظروف السياسة ، وانتهم الفرص وكانوا في مقدمة المعترف لهم بالحق ، فإذا ما اغتصب منا بعض الحقوق فليكن ذلك ، ولكن لا برضانا والموافقة منا ، فإن الموافقة على إسقاط الحق تبطل المطالبة به فيما اذا واتت الظروف . أما الإصرار على الحق والتمسك به فذلك مما يكسب حق المطالبة به ولو بعد عشرات السنين ، ويكون هذا الحق من بعدنا لأولادنا وأحفادنا .

إن استقلال بلادنا شرط في إقامة دعائم السلام العالمي . ولن يقوم في العالم سلام ما دامت الحريات مغتصبة ، والكرامة مهدرة ، وبنو الإنسان يعيشون كالسوائم لا يؤبه لهم اذا حضروا ولا يفتقدون اذا غابوا . وكيف يكون الإنسان حراً وهو لا يملك من أمره شيئاً : وحدة ممزقة ، واختيار مسلوب ، ومحاولات لإجراء الأمور في غير مجاريها ، وجماعات تدعو الى الباطل وتجد من يؤيدها ، وأنصار الحق لا يسمع لقولهم . وما شكلت هيئة الأمم إلا لنصرة الضعيف وأخذ حقه من القوي . فيجب

على انجلترا وفرنسا أن تساعدانا على استقلالنا ، وأن تمهدا لنـــا الطريق للوصول الى الوحدة الاندماجية ، وحرية الانتخاب ، فإن هذا خير طريق لوصول شعبنا الى حياة السعادة .

وقبل أن نغادر هذا المكان نوجه كلمة صريحة الى فرنسا : يجب عليها أن تعلم أن فزان وغات وغدامس من صميم الوطن الطرابلسي . وأن مـا نشره أحد الكتّاب الفرنساوين سنة ١٩٤٥ من أن فزّان امتداد لتونس إن هو إلا ادعاء باطل يكذبه الواقع والتاريخ والجغرافيا ، وأن الطرابلسيين منتبهون لجميع المحاولات الاستعمارية التي تريد بها فرنسا اقتطاع هـــذه الأجزاء من طرابلس ، وأنهم لن يسلموا شبراً واحداً من وطنهم لكائن من كان . والقوة التي تعتمد على الباطل لا تلبث أن تنهار . وفي التاريخ القريب والبعيد عبرة لها اذا أرادت أن تعتبر .

هذا رأي اللجنة الطرابلسية في السياسة الليبية شرحناه فيما قصصناه عليكم شرحاً واضحاً ومفصلاً . وهي تحرص دائمـــاً أن يكون الشعب وحدة اندماجية لا فوارق فيه ولا تقسيم . وأن تكون له حكومة واحدة وبرلمان واحد يكون انتخابه على النسبة العددية في حرية مطلقة واختيار كامل ، بعيد عن المؤثرات الحكومية والأهواء الحزبية . وأن تكون سياستنا عربية تسير في قافلة العرب وتهدف لما يهدف إليه العرب .

وفي الختام نتوجه الى الكتلة الوطنية الحرة بالشكر الجزيل على مـــا قدمت لنا من مساعدة وما بذلت في تنسيق هـــذا الحفل من جهد . وندعو الله أن يصحبها التوفيق في مهمتها الوطنية وأن يكتب لها النجاح فيما تصبو إليه من خير الوطن .

١٩٥٠/١١/١٢

وكيل اللجنة الطرابلسية
الطاهر أحمد الزاوي

اجتماعنا بالأستاذ عمر بك لطفي

وفي أثناء وجود رئيس اللجنة الطرابلسية ووكيلها في طرابلس اجتمعنا في ١٩٥٠/١٠/١٢ بالأستاذ عمـــر بك لطفي المستشار المصري لهيئة الأمم المتحدة بليبيا ، وتحدثنا معه فيما وصلت إليه القضية ، وما يراه من الطرق الموصلة الى تنفيذ قرار هيئة الأمم ، ولِمَ عُدل عن تفسيره بالوحدة الى تفسيره بالاتحاد ؟ فقال : إن قرار هيئة الأمم ليس نصاً في الوحدة ، وإذاً فهو يحتمل أن يفسر بالفدرالية . فقلنـــا له : ويحتمل أن يفسر بالوحدة ، فقـــال : نعم . فقلنا له : إن الوحدة خير من الاتحاد ، فوافق على ذلك . وزاد بأن الفدرالي يكلف البلاد نفقات أكثر ، لأنـه يتكون من أربع حكومات ، بخلاف الوحدة فإنها تستلزم حكومة واحدة، ولا شك أن نفقات الحكومات الأربع أكثر من نفقات حكومة واحدة ، ولكن التمشي مع الفدرالي كان لتمسك برقة وفزان به ولم يقبلوا غيره ، وأظهروا استعدادهم للانفصال . ولم يقبلوا أن يتزحزحوا عن هذا الموقف، وذلك بسبب خضوعهم للسياسة الأجنبية لأن سيف النصر متأثر بالسياسة الفرنساوية كما أن السنوسي متأثر بالسياسة الانجليزية !...

وتطرق الكلام الى الوعي القومي فقال : إن برقـــة سياستها مركّزة أكثر من سياسة طرابلس ، فإن الوعي القومي فيها أكثر منه في طرابلس . فقلنا له : إن سياسة برقـــة تستمد توجيهها من الانحياز الى السنوسي . وبما أن البرقاويين يخضعون للسنوسي خضوعاً مطلقاً ، فهم لا يحاولون مناقشة ما يقره السنوسي ، وإن كانوا يعلمون أنه من الانجليز ، بخلاف الطرابلسيين فإنهم لا يخضعون لما يملي عليهم من سياسة . ويحاولون في جميع الحالات التخلص مما يملى عليهم . وفي أثناء هذه المحاولات تلعب السياسة دورها ، وتوجههم وجهة غير صالحة بسبب سماسرتها . ومن هذا يتضح أن الوعي في برقة ليس أكثر منه في طرابلس ، وأن سياسة برقة ليست مركّزة أكثر من سياسة طرابلس . وكل ما في الأمر هـــو ذلك

الاستسلام لما يصدر عن السنوسي الذي يصدر عن سياسة الانجليز . والطرابلسيون لم يخضعوا لهذا النوع من السياسة ، وكأنه رضي بهذا التحليل ، ولم يحاول الجواب .

وذكر لنا أن النظام الفدرالي يقتضي مساواة الأقسام الثلاثة في مجلس الشيوخ . وأما مجلس النواب فإن الانتخاب فيه يكون على النسبة العددية . ويمكن أن تتحد فيه وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الدفاع ، وهذا الإجراء الانتخابي قرره لنا غيره .

وذكر عمر لطفي أن الصرف يكون من الخزانة العامة باعتبارها وحدة بين الأقسام الثلاثة ، يصرف منها كل قسم ما يحتاج إليه سواء ساوى حاصلاته أو زاد عليها . ومن رأيه أن لجنة الواحد والعشرين لها صلاحية اختيار الهيئة التأسيسية . وهو يرجح اختيار الأعضاء على انتخابهم . ويعلل هذا بأن الانتخاب يحصل فيه التلاعب ، بخلاف التعيين فإنه سيكون بواسطة الهيئات .

وملخص رأيه أن جميع الأمور سائرة في طريق الفدرالي للأسباب التي ذكرناها آنفاً . والرضا بهذا الوضع خير من إرجاع القضية الى هيئة الأمم . فإما أن تنقض قرارها ، وهو الشر المستطير . وإما أن تؤجلها الى أجل غير مسمى وتبقى انجلترا مهيمنة على البلاد بهذا الوضع الشاذ .

وفي هذا اليوم ذهبنا لمقابلة عبد الرحيم خان مندوب الباكستان في مجلس هيئة الأمم بليبيا ، وتذاكرنا معه في وضع القضية ، وما وصلت إليه ، فأجاب : إن برقة وفزان لا يرضيان بغير الحكم الفدرالي . ويفضلان الانفصال عن الوحدة . وهذه السياسة أملاها الانجليز على السنوسي وفرنسا على سيف النصر ، ولا يمكن لواحد منهما أن يخالف . وقد بذلتُ جميع جهودي لأغير من هذه السياسة فلم أفلح . وأخيراً اقترحت لجنة الواحد والعشرين وضع نظام الهيئة التأسيسية خوفاً من أن

تتولى السلطة المحلية تعيين من تريد وتستأثر بالأمر . والبــلاد سائرة الى الحكم الفدرالي بنـــاء على تشدد السنوسي وسيف النصر في عدم قبول الوحدة . وقد شرحت لعزام باشا الموقف بجميع ظروفه ، وبيّنت له كل ما جرى . وطلبت منه أن يخط لي طريقاً أسير عليها ، فلم يفدني بشيء ، وما زلت مستعداً لقبول أي طريق عملي وتنفيذه ..

ويفهم من رأي كل من مندوب مصر وباكستان في مجلس هيئة الأمم بليبيا أن السير في طريق الحكم الفدرالي كـــان نتيجة لتمسك كل من ادريس السنوسي وحمد سيف النصر به ، لأنهما لا يرضيان بالاتحاد مع طرابلس إلا على طريق الفدرالي .

وفي يوم ١٩٥٠/١١/٢١ حصلت مظاهرات في طرابلس بمناسبة ذكرى اعتراف هيئة الأمم بوحدة ليبيا واستقلالها . وقد هتف المتظاهرون بسقوط المفتي أبـي الاسعاد والإستعمار . ووجهوا الى المفتي من أنواع الشتائم ما رأوه كفؤاً لسوء تصرفه . ولم تحصل احتفالات نظراً لتذمر الشعب من الأمور السياسية التي تجري في غير مصلحته .. وتظاهرت الكتلة الوطنيــة وهي تحمل صوَر عزام والباروني ورمضان السويحلي وأعلام دول الجامعة العربية .

تقرير المستر بلت الثاني

ولنستمع لتقرير المستر بلت الثاني الذي قدمه الى الأمين العام للأمم المتحدة ، نقلاً عن دائرة الأنباء والنشر للأمم المتحدة — القسم العربـي — في ١٩٥٠/١٠/٤ ، ونقابل بين اجراءاته التي اتخذها في انتخـــاب هيئة الواحد والعشرين في تمثيل أقسام طرابلس الثلاثة ، وبين رغبات الشعب التي ذكرها في تقريره ، لنرى هل بينها خلاف أو وفاق . وهذا ما ذكرته دائرة الأنباء والنشر :

قدم المستر أدريان بلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيـــا تقريره الى الأمين العام للأمم المتحدة وقد ضمنه خلاصة أعماله منذ أن شرع في تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر بتاريـخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ والقاضي بأن تصبح ليبيـــا دولة مستقلة موحدة في تاريـخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

الظواهر البارزة في البلاد :

ويشير التقرير الى بعض الظواهر البارزة في البلاد وأهمها :

١ – رغبة الليبيين المتزايدة في المناطق الثلاث : طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، في الانضواء تحت لواء وحدة ليبية سياسية تديرها حكومة إسلامية .

٢ – ضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية للدولة الليبية العتيدة ، خـــلال فترة الانتقال ، على أن تستمر تلك المساعدة بعد أن تصبح ليبيا دولة مستقلة .

٣ – وجود مشكلة أقليات في ليبيـــا لا تقل أهميتها لتلك الأقليات عن أهميتها للشعب الليبـي نفسه .

ثم يذكر التقرير بعـــد ذلك : إن رغبة الليبيين في الوحدة كانت تنمو في جميع أنحـــاء البلاد بصورة مستمرة خلال الثمانية الأشهر التي مضت على إقامته في ليبيـــا . وبعد أن كانت هذه الوحدة مقتصرة على مواد البرامج السياسية التي ينادي بهـــا الفريق المتنور من السكان ، وخاصة الجيل الجديد منهم ، فقد أصبحت الآن تتمتع بتأييد جميـــع عناصر الشعب .

حكومة مركزية أم اتحادية ؟

يقول المندوب في تقريره : لا يمكن التكهن بالشكل الذي ستنتهي إليه دولة ليبيا في المستقبل ولكن هنالك أسباباً قوية تدعو الى الاعتقاد أن لا بد من الوصول الى تسوية بين القائلين بدولة موحدة مركزية عاصمتها طرابلس وبين دعاة الاتحادية (فدرال) بين المناطق الثلاث يكون لكل منطقة منها حرية التصرف في إدارة شئونها الداخلية الخاصة . وفي كل حال هذه قضية من اختصاص الشعب الليبي وحده الذي سيبتّ فيها عن طريق مجلسه الوطني .

اللجنة التحضيرية

ويتحدث التقرير بعد ذلك بالتفصيل عن المراحل التي أدّت الى تأليف اللجنة التحضيرية المعروفة باسم « لجنة الواحد والعشرين » كأنجع وسيلة لوضع دستور للبلاد وتأليف مجلس وطني ليبي، كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد قررت هذه اللجنة أنه من الأنسب اختيار ممثلين عن المقاطعات الليبية الثلاث بدلاً من إجراء انتخابات عامة فيها ، كما أقرت أيضاً مبدأ التمثيل المتساوي لكل من هذه المقاطعات الثلاث في المجلس الوطني .

إدارة حازمة ، ميزانية ثابتة ، اقتصاديات حية

ويشير تقرير المستر بلت بصورة خاصة الى أن ليبيا ، شأنها في ذلك شأن أية دولة أخرى ، لن تستطيع تأسيس استقلالها على مجرد تأليف حكومة وحسب . فإذا ما أرادت المحافظة على سيادتها ومركزها كدولة بين أعضاء الأسرة البشرية ، فعليها إعداد جهاز حكومي ذي كفاية للقيام بمهام الإدارة ، وعليها إعداد ميزانية تعتمد في جوهرها على

اقتصاديات داخلية مستمدة من ثروة البلاد . وسيرافق جميع هذا تحسن في مستوى المعيشة للشعب الليبي ، وهذا يستغرق وقتاً أكثر مما هو مقرر لبلوغ الاستقلال ، ولكنه لا يعني أبداً أنه يتعارض وبلوغ الاستقلال في الوقت المحدد له .

المساعدة الفنيّة والمالية للدولة الليبية

ويشارك المندوب الليبيين شعورهم في أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسئوليات خاصة نحو ليبيا . ويناشد بعد ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وكذلك الوكالات المختصة التابعة لها – بتقديم المساعدات المالية والفنية الى الدولة الليبية ، وخصوصاً خلال فترة الانتقال وقبل أن تصبح ليبيا عضواً في الأمم المتحدة لأنها في حاجة ماسة الى هذه المساعدات .

وينتقل التقرير بعد ذلك الى التحدث عن موارد الثروة الطبيعية في ليبيا وعن الشئون الاقتصادية والإدارية والإجتماعية فيها فيقول : إنها – أي ليبيا – من بلاد العالم الأقل تقدماً ، والزراعة هي أساس اقتصادياتها رغم أن تربتها فقيرة وينقصها المطر الكافي . ثم يقول : إن الثروة المعدنية في ليبيا لم توجد بعد ، بصورة تجارية يمكن استثمارها لإنعاش اقتصاديات البلاد .

أما بشأن الأحوال الزراعية فيقول التقرير: إن السكان تنقصهم الدراية والأدوات الفنية ، ولكن من الممكن تحسين وسائل الري وزراعة البعل [1] وتربية الحيوانات مما يساعد على خلق اقتصاد زراعي يعتمد على موارد البلاد وثروتها الداخلية ، وبالتالي يمكن تصدير كميات ضئيلة من الانتاج الزراعي الى الخارج .

---

١ الزراعة التي لا تعتمد على الري .

ويتحدث التقرير بعدئذ عن الأثر الذي خلّفته الحرب في ليبيا ، وعن عدم وجود بنوك وبيوت مالية للتسليف ، وعن مستوى التعليم المنخفض بين سكانها ، على الرغم من أن السكان العرب يظهرون ميلاً واهتماماً كبيرين بشئون التعليم .

مركز للتدريب بالشئون الإدارية

وهنا يشير التقرير الى ما سبق الاتفاق عليه من فتح مركز في طرابلس لتدريب الليبيين على شئون الإدارة وإعطاء الطلاب من المناطق الثلاثة منحاً مالية وإيفادهم بعثات علمية للتخصص في هذه الشئون . ويذكر أن المندوب قد رفع تقريراً مفصلاً الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما طلب الى الأمين العام أن يلفت نظر الجمعية العامة في دورتها الحالية — وكذلك وكالات الأمم المتحدة المختصة — الى ضرورة القيام بدراسة خاصة لما تحتاج إليه ليبيا لتمكينها من متابعة الاستفادة من برنامج المساعدات الفنية الذي تقوم به الأمم المتحدة .

الأقليات في ليبيا

ويشير المستر بلت بعد ذلك في تقريره الى موضوع الأقليات في ليبيا وعلى الأخص الجالية الإيطالية التي يقدر عددها في طرابلس وحدها بـ ٤٥٫٠٠٠ من أصل ٨٠٠٫٠٠٠ نسمة . ويقول : إن هذا الوضع حساس نظراً لما لهذه الأقلية من المصالح الاقتصادية والمالية ، عدا عن أنها تحتل مركزاً حيوياً هاماً في وضع البلاد الاقتصادي .

ثم يخلص الى القول بأن مشكلة الأقليات في ليبيا تصبح سهلة الحل اذا ما زالت عنها الصبغة السياسية . فمصالح الأقليات هي بالدرجة الأولى اقتصادية وإدارية واجتماعية ومالية وثقافية ودينية ، ولذلك فمجال التفاهم بين الليبيين وبين هذه الأقليات على أساس هذه المصالح غير السياسية

كبير حقاً . وهو يرى أن تحل مشكلة الأقليات – وهي ايطالية ومالطية ويونانية ويهودية – عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة بين ممثلي تلك الأقليات ومندوبي المجلس الوطني الليبي عندمـا يتم إنشاؤه ، على أن ينص دستور الدولة الليبية المستقلة على حماية حقوق هذه الأقليات .

انتقال السلطة تدريجياً

ويقترح المستر بلت تأليف لجنـة مشتركة من ممثلي السلطات الإدارية الحالية ، والمقاطعات الليبية الثلاث ، ومن ممثلي الدولة الليبية المستقلة ، وذلك لتنسيق الإجراءات الخاصة لتمهيد انتقال جهـاز الإدارة البريطاني والفرنساوي الحالي تدريجياً الى الشعب الليبـي .

انتهى تقرير المستر بلت الثاني .

رأي عبد المنعم بك مصطفى

وكان الأستاذ عبد المنعم مصطفى عضواً في وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ . وقد أدلى برأيه في إعانة ليبيا التي جاء ذكرها في قرار هيئة الأمم فقـال : أن تكون الإعانة على طريق الأمم المتحدة ، لا على طريق دولة معينة ، لأن الدولة المعينة يمكنها أن تستغل الإعـانة لمصالحها الخاصة ، مما يفتح لها طرق التدخل في شئون الدولة الليبية .. وقد وجهت أسئلة في هذا الموضوع الى المستر بلت ، فلم يمكنه التخلص من الاعتراف بهذه النتيجة .

وكان في الوفد الليبي الأستاذ منصور بن قدارة، والأستاذ علي العنيزي، والأستاذ محمود المنتصر ، فلم تعجبهم هذه الأسئلة ، وهذا الاتجاه من عبد المنعم مصطفى ، فقالوا له : إن هذا الاتجاه لا يعبر عن رأي الحكومة المصرية ، وأرسلوا تلغرافاً الى علي ماهر باشا – وكان إذ ذاك رئيس

وزارة مصر – يحتجون فيه على الأستاذ عبد المنعم مصطفى ، في مطالبته بأن تكون الإعانة من هيئة الأمم المتحدة ، ويعدون هذا تدخلاً منه في قضيتهم ، لأنهم كانوا يريدون المعونة من الحكومة الانجليزية .

هكذا أخبرني الأستاذ عبد المنعم مصطفى ، والمسئولية عليه .

وقد شعرت جمعية الستين التي يرأسها المفتي محمد أبو الاسعاد العالم بحملة في الجامعة العربية ضدها ، فأوفدت وفداً منها برياسة الشيخ المفتي، وعضوية السيد خليل القلال ، وعمر شنيب لمقابلة أمين الجامعة ومحاولة إقناعه بصحة أعمالهم ، ومطابقتها لرغبات الشعب . فحضروا الى القاهرة، وقابلوا أمين الجامعة السيد عبد الرحمن عزام وقدموا له مذكرة بهذا المعنى : ولم يقتنع سيادة أمين الجامعة ، وأصرّ على رأي الجامعة .

وقد حصلت اللجنة الطرابلسية على نسخة من تلك المذكرة . وهذا نصها :

مذكرة الوفد الليبي

الى اللجنة السياسية للجامعة العربية

عن تطورات القضية الليبية

« حضرات أصحاب السمو والفخامة والدولة والمعالي رؤساء وفود الدول العربية في الجامعة العربية وأعضاء لجنتها السياسية .

يتشرف وفد الهيئة التأسيسية الليبية الذي حضر الى القاهرة بمناسبة انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن يعرض عليكم مذكرته هذه شارحاً التطورات التي صحبت القضية الليبية في دورها الجديد آملاً أن يجد لدى وفود العرب الاهتمام اللائق بقضية شعب عربي يسير قدماً نحو استقلاله وبناء دولة عربيـــة جديدة ، ويعلق أكبر الأماني والآمال على واجبات الأخوة والروابط التاريخية الدائمة التي تجمع بين شعبنا العربي وأشقائه العرب .

لا يخفى على المتتبع لأطوار القضية الليبية أن الشعب الليبي منذ أن أصيب بالاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١.وهو يناضل في سبيل التخلص من الاستعمار واسترداد حريته الى عام ١٩٤٠ عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية . وقد كانت نتيجة هذا النضال أن فقد الشعب أكثر من نصف عدده ، ذهب شهيداً في القتال وفي السجون والمعتقلات .

وقد وجد صاحب السمو الأمير محمد ادريس السنوسي الفرصة ملائمة في سنة ١٩٤٠ لتجديد الجهاد ضد الإيطاليين في ليبيـا فمد يده الى الديموقراطية وأسس الجيش السنوسي الذي ساهم مساهمة عملية في جميع أطوار القتال في ليبيا .

وعندما تم احتلال البلاد وجد في ليبيا وضع جديد يتلخص في إدارتين بريطانيتين عسكريتين في طرابلس وبرقة ، وفي إدارة فرنسية في فزان . وقد علل البريطانيون إيقاف الجيش السنوسي عند العقيلة (حدود برقة الغربية) وعدم السماح له بالاشتراك في تحرير طرابلس بحجة أن الجيش السنوسي يتألف من عناصر غالبيتها الساحقة برقاوية ، في حين أن الزعماء الطرابلسيين بالقطر المصري قد عارضوا فكرة تكوين الجيش والمشاركة في النضال ، ومنذ ذلك الحين نشأ في كل من المناطق الليبية الثلاث نظام إداري خاص ونظام سياسي مستقل عن الآخر .

ونظراً الى تأكد برقة من استحالة جمع البلاد الليبية على انتخاب شخص تدين له بالولاء والإخلاص سوى سمو الأمير السيد محمد ادريس السنوسي لما له من جهاد طويل مستمر، ودراية تامة بجميع مطالبها هي: استقلال ليبيا التام تحت التاج السنوسي .

وبينما كان يبدو أن اتجاه الهيئات الوطنية الطرابلسية يؤيد هذا الانتخاب باستثناء أقلية ضئيلة لم تحدد موقفها .

وقد ظهر إجماع الشعب الليبي على هذه المطالب عندما اختلفت الدول الأربع الكبيرة فيما بينها على مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، واتفقت على إحالة القضية الى هيئة الأمم المتحدة ، فطبقاً للفقرة الثالثة من الملحق رقم ١١ من معاهدة الصلح مع ايطاليا سنة ١٩٤٧ أحالت هذه المسألة برمتها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بعد أن

اتفقت على قبول توصيات الجمعية العامة بشأن التصرف في أمر المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير الموافقة لتنفيذها .

وعندما عرضت القضية الليبية على الجمعية العامة في دورة سبتمبر سنة ١٩٤٨ اشتركت البلاد الليبية في النضال وفي المناقشات وفي إبراز وجهة نظر الشعب ومطالبه وذلك بإيفاد وفود عن طرابلس وبرقة اتفقت جميعها في المطالبة باستقلال البلاد وتوحيدها تحت التاج السنوسي وبالطريقة التي يختارها الشعب الليبي .

وكان من أثر ذلك صدور القرار التاريخي في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ رقم ٢٨٩/٤ الذي ينص على :

أولاً — إن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .

ثانياً — يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة وعلى أي حال لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

ثالثاً — أن يقرر دستور ليبيا وبما فيه شكل الحكم بواسطة ممثلي السكان من برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية .

رابعاً — لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون في ليبيا مندوب من قِبَل هيئة الأمم تعينه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده .

خامساً — تُقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة .

وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الآنف الذكر وصل المستر أدريان بلت المندوب الدولي لليبيا الى القطر الليبي في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ وشرع في

مباحثات ومحادثات مع زعماء البلاد والهيئات والأفراد في طرابلس ومع سمو الأمير محمد ادريس السنوسي والهيئات في برقة ومع حمد سيف النصر والأعيان في فزان . وغادر المستر بلت ليبيـــا للاستمرار في مباحثاته مع الحكومات ذات الشأن بعد أن أخذ فكرة واضحة عن الحالة في ليبيا ، وبعد أن فهم جيداً رغبة الشعب والزعماء والأحزاب استخلص منها أمرين جوهريين :

أولاً – إجماع الشعب الليبـي كله على مبايعة السيد محمد ادريس السنوسي ملكاً على البلاد .

ثانياً – ضرورة إقامة نظام اتحادي بين الأقاليم الثلاثة لأنه يتمشى مع الأوضاع المختلفة الموجودة في البلاد ، ولأنه بدونه لا يمكن التفكير في جمع ليبيا في دولة واحدة .

وعندما شرع المجلس الاستشاري الدولي لليبيا في أعماله تقدم إليـه المندوب الدولي باقتراح يرمي الى إجراء انتخابات لتشكيل مجلسين تشريعيين في برقة وطرابلس يختار منهـما أعضاء لجنة تحضيرية تجتمع وتبحث في طريقة انتخاب الجمعية التي ستضع دستور البلاد . ولكن مشروع المندوب الدولي لاقى معارضة شديدة من ممثل طرابلس في المجلس السيد مصطفى ميزران الذي أعلن في المجلس الاستشاري ما يلي :

١ – إن إجراء انتخابات في الظروف الحالية من شأنه أن يؤدي الى اضطرابات في البلاد من جهة ، ولأن قرار الجمعية العامة لم يعين طريقة تأليف الجمعية الوطنية من جهة أخرى ، وقد أيد ممثلا مصر وباكستان ممثل طرابلس في نفس الجلسة .

(يراجع تقرير المستر بلت المقدم الى هيئة الأمم بند ١٣٨ – ١٣٩) .

وقد رضخ المندوب لرأي مندوبي طرابلس ومصر وباكستان والسيد

بشير السعداوي ، وذلك بالعدول عن إجراء الانتخابات والاقتصار على الاختيار محذراً أنه يترك لهم مسئولية ما ينتج عن قرارهم هذا .

(راجع تقرير المستر بلت بند ١٤٤) .

وقد برر مندوبو مصر وباكستان وطرابلس ومعهم بشير بك السعداوي ضرورة العدول عن الانتخابات في طرابلس لأن الوقت ضيق ، وأن وضع قانون انتخابات ، ثم إجراء الانتخابات فيه مضيعة كبيرة للوقت ، وقد يحل الزمن المحدد لاستقلال ليبيا دون أن تكون الجمعية قد وصلت الى نتيجة . وتبعاً لذلك تقدم مندوب الباكستان عبد الرحيم خان بمشروع يقضي بأن تشكل لجنة تحضيرية قوامها سبعة أشخاص من كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة ، يختار سمو الأمير أعضاء برقة ، ويختار حمد بك سيف النصر أعضاء فزان ، ويترك للمندوب الدولي البحث مع الهيئات والأحزاب في طرابلس عن طريقة اختيار الأعضاء الطرابلسيين .

وقد أقر المجلس الاستشاري هذا المشروع وبالتالي الأسماء التي قدمت إليه لتمثيل ليبيا بأقطارها الثلاثة على قدم المساواة في اللجنة التحضيرية المذكورة التي عرفت فيما بعد باسم لجنة الواحد والعشرين .

وقد اجتمعت لجنة الواحد والعشرين المكلفة من قبل المجلس الاستشاري الدولي لإيجاد الطريقة التي بموجبها تجتمع الجمعية التأسيسية الوطنية وتناقشت حول أقرب الطرق وأفيدها لاجتماع الجمعية الوطنية ، واحتدم النقاش حول نقطة اختيار أعضاء الجمعية أم انتخابهم ؟..

وقد تمسك الوفد الفزاني بضرورة الانتخاب ، بينما نزل الوفد البرقاوي عند رغبة الوفد الطرابلسي الذي كان يصر على ضرورة الاختيار ، ونظراً لنفس الاعتبارات التي أدت الى اختيار أعضاء الواحد والعشرين بدلاً من انتخابهم . وأدى تمسك وفد فزان الى تدخل المندوب الدولي لمراجعة حمد بك سيف النصر في فزان لإقناعه بضرورة الموافقة على مبدأ الاختيار طبقاً

لقرار الأغلبية . وقد أنتهت لجنة الواحد والعشرين من أعمالها يوم ١٠/٢٧ وتوصلت الى الاتفاق بالإجماع على قرار يتلخص فيما يلي :

أولاً — أن تكون الجمعية الوطنية من ستين عضواً بنسبة عشرين عضواً من برقة ، وعشرين من طرابلس ، وعشرين من فزان .

ثانياً — أن يكون التمثيل في الجمعية الوطنية بطريق الاختيار على أن يراعى فيه بخصوص إقليم طرابلس الأحزاب العربية الوطنية والمحايدين وأهل الحل والعقد بطريقة عادلة . وبعد أن أعلنت لجنة الواحد والعشرين قراراتها لم يظهر أي اعتراض على قراراتها من قبل المجلس الدولي أو من أي حزب أو هيئة في البلاد .

وما كادت لجنة الواحد والعشرين تتوصل الى قراراتهـا المشروعة المذكورة حتى تقدمت بعض الدول العربية الى هيئة الأمم المتحدة بالمشروع المعروف المعارض لطريقة التمثيل في الجمعية الوطنية على قدم المساواة وبالاختيار، كما قررتها لجنة الواحد والعشرين ، وقد وافقت الوفود العربية في ليك سكسس على وجهة النظر هذه وهي أن تقوم الجمعية الوطنية على أسس ديموقراطية صحيحة ، ولكنها لم تأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم في ليبيا والأسباب التي أدت الى العدول عن الانتخاب والاكتفاء بالاختيار ، وجعل الجمعية الوطنية على قدم المساواة بين الأقطار الليبية الثلاثة المجتمعة وفقاً لما قررته هيئة الأمم . ولكن المشروع رفض، وكانت نتيجة هذه المناقشة إصدار قرار من الجمعية العـامة لهيئة الأمم بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ضمنته توصيات جديدة تأييداً لقرارها الأول الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ . وفي استطاعتنا أن نؤكد أن المشروع العربي المذكور لو نجح — لا سمح الله — لأدى ذلك الى عرقلة حقيقية

غير مقصودة لجميع التطورات الدستورية الرامية الى توحيد ليبيا حسب قرار هيئة الأمم ، ولعرّض القضية لخطر الفشل المحقق .

ووفقاً لقراري هيئة الأمم المذكورين تشكلت الجمعية الوطنية التأسيسية على الخطة التي رسمتها لجنة الواحد والعشرين المكلفة من المجلس الدولي لليبيا بوضع طريقة تكوين الجمعية المذكورة .

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ افتتحت الجمعية الوطنية في طرابلس أولى جلساتها وهي ممثلة لأقطار ليبيا الثلاثة بالتساوي في احتفال رسمي اشتركت فيه جميع السلطات والهيئات السياسية الأجنبية وأغلب أعضاء المجلس الاستشاري الدولي لليبيا . وفي جلسة يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد أن أقرت الجمعية الوطنية لائحتها الداخلية اتخذت القرارات التاريخية الآتية :

أولاً — تصبح ليبيا دولة اتحادية ديموقراطية مستقلة وذات سيادة ، وتتألف من أقاليمها الثلاثة : برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية .

ثانياً — المناداة بالسيد محمد ادريس السنوسي أمير برقة المعظم ومبايعته ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة .

ثالثاً — انتقال الجمعية الوطنية بكامل هيئتها الى بنغازي لرفع قرارها التاريخي الى الملك وتلقي قبول جلالته في هذه البيعة .

رابعاً — يكون العلم الليبي من ثلاثة ألوان : الأخضر والأسود والأحمر بشكل أفقي ، ويحتوي القسم الأسود على هلال وكوكب من اللون الأبيض .

وسافر أعضاء الجمعية الوطنية الى بنغازي حاملين وثيقة البيعة التي قدمها رئيس الجمعية سماحة مفتي ليبيا الأستاذ محمد أبو الإسعاد الى جلالة الملك في صباح يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

هذا هو مجمل ما حصل من التطورات الدستورية في ليبيا وما قامت به الجمعية الوطنية من أعمال حتى الآن تنفيذاً لقرار هيئة الأمم واستشارات مجلس ليبيا والمندوب الدولي .

ويرى وفد الجمعية الوطنية من واجبه أن يوضح لحضرات أعضاء وفود الدول العربية الأهداف التي سيقوم عليها دستور ليبيا المقبل تنويراً للأذهان ووضعاً للأمور في نصابها الصحيح .

فالجمعية التأسيسية الليبية متجهة الى إقامة نظام اتحادي هو أقرب الى الوحدة منه الى الاتحاد ، وذلك بتكوين حكومة مركزية تتركز فيها وزارات الخارجية والمالية والدفاع والمواصلات والمعارف والنقد وشئون القضاء ، وإقامة إدارات محلية في كل من برقة وطرابلس وفزان يكون لكل منها هيئة تشريعية وهيئة إدارية محلية تنظر في أمور محلية محضة حسب الاختصاصات التي سيمنحها الدستور ، بينما سيكون هنالك برلمان مركزي يتكون من مجلسين : أحدهما نيابي يمثل سكان البلاد على أساس عددهم، والآخر للشيوخ يمثل الأقاليم الثلاثة على قدم المساواة ، أسوة بالبرلمانات الديموقراطية المتبعة في الدول الاتحادية القائمة الآن .

وكما بيّنا أن الاتحادية التي يحاول البعض تشويهها وإخفاء حقيقتها وإظهارها بمظهر التجزئة والانفصال إنما تتمشى مع رغبة غالبية السكان في الأقاليم الثلاثة الذين يرون فيها الوسيلة الوحيدة الممكنة والفعلية لتحقيق آمال الأمة الليبية في أقرب وقت ممكن .

لا يمكن التحدث في هذه المرحلة الأولى من الاستقلال عن حكومة موحدة تركز فيها جميع السلطات لكي تدير دفة البلاد التي يبلغ مساحتها سبعمائة ألف ميل مربع ، ويزيد عــدد سكانها على المليون بقليل . فقد عجزت من قبل ايطاليا وتركيا في تركيز جميع السلطات في حكومة واحدة ، هذا الى جانب عوامل أخرى داخلية وسياسية تقتضي أن

لا تحرم الأقاليم الثلاثة من إدارات محلية على الأقل في المرحلة الأولى من الاستقلال .

فبرقة مثلاً، وقد رأت في أراضيها أعنف معارك الصحراء التي دارت في الحرب العالمية الثانية ، وقامت بين الشعب والإيطاليين معارك دموية وقتال وانتقام .. فالبرقاويون يرون أن قيام حكومة موحدة في ليبيا كلها يؤدي الى حصول الإيطاليين الذين فروا الى طرابلس على حق الرجوع الى برقة والإقامة فيها .

وعودة الإيطاليين الى برقة في الوقت الحاضر معناها إحياء للثارات الكامنة في النفوس ، والتعرض لسلسلة شديدة من القلاقل بين العنصرين، ولا يستطيع البرقاويون أن يضمنوا عدم إقامة إيطاليين في بلادهم إلا اذا استطاعوا أن يفوزوا بحقهم في وضع التشريع الذي يلائم وضعهم الداخلي وحالتهم النفسية في حدود محلية بحتة .

ولا نعتقد أن وجود هـذه الصلاحيات أو الضمانات المحلية يشوه استقلال البلاد أو يهضم حق طرف دون الآخر . فهو نظام حديث متبع في سبعة عشر دولة مستقلة لم نسمع أن واحدة منها قد نبذت هذا النظام أو ادعت أنه كان سبباً في تأخرها وتشويه سيادتها .

لا نريد أن نطيل عليكم سرد جميع الأدوار والتطورات والمتناقضات التي صحبت هذه القضية ، وإنما نود أن نؤكد أن جميع التطورات الدستورية التي تمت حتى الآن هي مشروعة ، وأن الوضع القائم في ليبيا اليوم سليم صحيح ، وأن هدفنا وغايتنا – كما بيّنا – هو إقامة دولة ديموقراطية ذات سيادة تامة يتمشى نظامها ودستورها مع رغبة أغلبية الشعب ومع مصلحته . وقد راعينا الإيجاز في تنفيذ قرار هيئة الأمم حتى تستطيع البلاد أن تحقق استقلالها وكيانها في هذا الجو الدولي الملبّد

لغيوم ، وقبل أن يحدث – لا سمح الله – ما يجعل هذا الاستقلال
بنية فحسب .

إننا نناشد الدول العربية أن تساعدنا على تحقيق أمنيتنا هذه في أقرب
قت ، وأن تدرك دقة وضعنا الداخلي والرغبة الصادقة التي تدعونا الى
ملوك هذا الطريق دون غيره للوصول الى مبتغانا .

وقد قامت لجنة الواحد والعشرين كما ذكرنا سالفاً على أساس التساوي
بن الأقاليم الثلاثة ، وقررت التساوي في الجمعية التأسيسية ، كما أن هيئة
لأمم المتحدة اعترفت بالتساوي عندما جعلت لكل إقليم ممثله الخاص في
لمجلس الاستشاري الدولي . ولهذا لا يمكن لهذه الأقاليم أن تقبل عرض
دستور تقرره الجمعية التأسيسية الجديدة على أية هيئة نيابية نسبية أخرى؛
لأن ذلك معناه نقض جميع الأسباب والمبررات التي تمسك بها كل من
الأقاليم الثلاثة لضمان مصالح سكانه ورغباته وفقاً لقرار هيئة الأمم حيث
إن ذلك يعطي الصلاحية للإقليم الواحد صاحب الأكثرية في المجلس النيابي
الليبي بإلغاء الدستور وإبطال القرارات التي أعلنتها الجمعية التأسيسية والتي
اتفق عليها ممثلو الأقاليم الثلاثة ، وهذا معناه عود بالقضية الى بدايتها
وتعطيل لتنفيذ قرار هيئة الأمم وإضاعة الفرصة الوحيدة المتاحة لإقامة
الدولة الليبية .

فلهذا يأمل الوفد الليبي – وهو أعرف بوضع بلاده – من الدول
العربية أن تحسن تقدير الظروف التي تجتازها البلاد ، وأن تلاحظ أنه
لم يبق على أقصى مدة لتشكيل الحكومة الليبية المركزية أكثر من شهرين،
وأن الجمعية التأسيسية قد قطعت شوطاً من أعمالها ، واتخذت أهم القرارات
التاريخية الخاصة بنوع الحكم ونظام الدولة مما لا يمكن أن يوضع موضع
النقاش في أية هيئة أخرى .

وإنه يسرنا أن نعلن الى أشقائنا رؤساء وأعضاء الوفود العربية أننـــا

نقدم مذكرتنا هذه باسم ليبيا التي أعلنت استقلالها وسيادتها وملكيتها ، والتي تناشدكم اليوم ألا يكون في آرائكم ما يدعو الى عرقلة مساعيها أو تعطيل قراراتها ، تلك القرارات التي صمم الشعب الليبي على تثبيتها ، والتي هي الآن حقيقة ملموسة واقعة لا سبيل الى تجاهلها أو نكرانها .

ونرجو منكم احترام رغبة هذا الشعب في اختيار الطريق التي يراها أضمن لسلامة الوصول ، وأن يُعطى الفرصة ليبرهن هذا الشعب للعالم أجمع على أنه قد استكمل استقلاله وأقام دعائم كيانه على أسس ديموقراطية ، وغدا عاملاً من عوامل السلام والأمن والاستقرار بين الشعوب العربية .

وإنه ليجدر بنا في مذكرتنا هذه أن نسجل احتجاجنا واستنكارنا لتلك التصريحات الهدامة التي حرص أمين الجامعة العربية على تكرارها في ايطاليا وغيرها ، والتي أهان بها شعور الشعب الليبي المجاهد ومليكه المفدى ، والتي قوّت أماني ومطامع الايطاليين في ليبيا مما سيكون دائماً مثار نزاع وحجر عثرة في سير البلاد الليبية الى الأمام .

وتقتضي الضرورة الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من قضيتنا أن نصارحكم أن الجمعية التأسيسية السائرة الآن في أعمالها بعزم وتصميم سوف لن يثنيها عن إتمام واجبها المقدس أي عامل كان . وإذا قدر لتلك الآراء المعارضة في جامعة الدول العربية أن تتمكن من عرقلة أعمال هذه الجمعية فإننا نحملكم أمام الله والتاريخ والضمير العربي مسئولية عدم تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة وتجزئة البلاد الليبية وتمكين الاستعمار فيها وخلق فلسطين ثانية » .

الرئيس

نائب الرئيس	محمد أبو الاسعاد العالم	نائب الرئيس
		عمر شنيب

عضو الجمعية التأسيسية

خليل القلال

عن اتمام واجبها المقدس اى عامل كان واذا قدر لتلك الآراء المعارضة في جامعة الدول العربية من عرقلة اعمال هذه الجمعية فاننا نحملكم امام الله والتاريخ والضمير العربي مسئولية عدم تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة وتجزئة البلاد الليبية وتمكين الاستعمار فيها وخلق فلسطين ثانية . "

الرئيس

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو الجمعية التأسيسية

=========

صورة للصفحة الأخيرة من مذكرة الوفد الليبي وتبدو عليها التوقيعات

وقد ردت عليها اللجنة الطرابلسية بمذكرة هذا نصها :

تعليق اللجنة الطرابلسية

على مذكرة الوفد الليبي في القضية الليبية

التي قدمها الى اللجنة السياسية للجامعة العربية

من ألاعيب السياسة الاستعمارية في طرابلس أن كلفت مفتي طرابلس بتشكيل وفد للذهاب الى القاهرة ليدافع عن وجهة نظر الهيئة التأسيسية التي يرأسها ، والتي يدعون أنها تمثل الشعب الليبي . وكان الوفد مؤلفاً من أربعة من البرقاويين : وكيل الرئيس ، ومستشاره ، ومستشار قانوني، ومستشار صحفي . وواحد من فزان ، وواحد من طرابلس ، وهو المفتي رئيساً .

واذا كان الجواب يقرأ من عنوانه ، فإن هذا الوفد الذي تمثل فيه طرابلس بواحد ، وتمثل فيه برقة بأربعة يدل في صراحة على تعمد المفتي الاستهتار بحقوق الطرابلسيين تنفيذاً لخطة مرسومة .

وقد تعرض في مذكرته لتأليف الجيش السنوسي سنة ١٩٤٠ « وأن الزعماء الطرابلسيين بالقطر المصري عارضوا فكرة تكوين الجيش والمشاركة في النضال » . ويريد المفتي أن يكون متحيزاً ضد الطرابلسيين حتى في الشيء الذي لا يعرفه . فإن الطرابلسيين لم يعارضوا فكرة تكوين الجيش

والمشاركة في النضال . وإنما اشترطوا لهذه المشاركة شروطاً منها الاعتراف باستقلال ليبيا بعد انتهاء الحرب . ولكن الانجليز أبوا عليهم الاعتراف بهذه الشروط ، وأصروا على أنهم لا يزيدون على دفع مرتب شهري ٢١٠ قروش لكل ليبي يحارب في صفوف الحلفاء ، فرفض الطرابلسيون الاشتراك معهم ، في حين أن الذين تولوا رئاسة ما يسمونه الجيش السنوسي وفي مقدمتهم ادريس السنوسي رضوا بأخذ هذا الأجر الضئيل، ولم يشترطوا لمصلحة الوطن أي شرط .

فما ذكره المفتي تشويه للحقيقة وتزوير على التاريخ . وفي الكتاب الأبيض الذي وضعته اللجنة الطرابلسية مزيد من الشرح لهذا الموضوع .

أما ما جاء في مذكرة المفتي من (استحالة جمع البلاد الليبية على شخص سوى السيد السنوسي) فهذا ما أجمعت عليه أكثرية إخواننا البرقاويين ، وجعلوه أساساً للتفاهم مع الطرابلسيين ، ولم يؤخذ فيه رأي الشعب ، ولا رضوا فيه بانتخاب . وكان هذا الموضوع أقوى أساس لسلب حرية الشعب في الانتخاب خوفاً من ألا يتحقق الغرض فتضيع الفرصة على أصحابها . وكثيراً ما نادينا وما زلنا ننادي بإعطاء الشعب حرية الانتخاب في كل ما يتعلق بمصيره ومستقبل حياته ، لأن كل ما جاء من طريق اختيار الشعب كان أدعى للبقاء وأقوى في إقامة الحجة على المعارضين .

ومما ينفي هذه الاستحالة ما حصل من الوفود البرقاوية والطرابلسية من الخلاف في شأنها أمام هيئة الأمم . وكانت الأكثرية تقول بترك الفصل في هذه المسألة للشعب . وقد انضمت الوفود العربية الى هذا الرأي ، وأجّل البحث في رياسة السنوسي الى فرصة أخرى . ولكن المفتي لا يحب أن يكون في صف الطرابلسيين ولو مع الحق .

وقد تعمّد المفتي تشويه قرار هيئة الأمم وتجاهل تعديله ليتوصل الى تنفيذ أغراضه ، فقد ذكر بعض النص القديم الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذي لم يكن صريحاً في الوحدة . وتجاهل النص المعدل له الصادر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . ونصه :

« فإن الجمعية العامة تعرب : أولاً – عن ثقتها في أن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا سيتخذ – مستعيناً ومسترشداً بمشورة أعضاء مجلس الأمم المتحدة لليبيا – الخطوات اللازمة للقيام بمهمته الرامية الى تحقيق استقلال ليبيا ووحدتها طبقاً لقرار الجمعية نفسها .

ثانياً – تدعو السلطات المعنية بالأمر الى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ العاجل لقرار الجمعية المذكورة آنفاً المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تنفيذاً تاماً لا سيا تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة الى حكومة ليبية مستقلة » .

وجاء فيه : (تجتمع جمعية وطنية تمثل سكان ليبيا تمثيلاً صحيحاً) .

وبعد هذه الصراحة في استقلال ليبيا ووحدتها ، وبعد توكيد هذه الوحدة بعبارة : لا سيا تحقيق وحدة ليبيا ، يحاول المفتي أن يدلل على صحة رغبات المستعمرين في تنفيذ النظام الفدرالي بأن قرار هيئة الأمم لا ينافيها .

وبالرغم على التصريح بأن الجمعية الوطنية تمثل سكان ليبيا تمثيلاً صحيحاً ، فإن الشعب لم ينتخب أحداً لتمثيله ولم يؤخذ رأيه فيما سمته الإدارة جمعية وطنية . وكل ما في الأمر أن الإدارة عينت أشخاصاً وسمتهم هيئة وطنية لم ينتخبهم الشعب ، وما زال يعارض في تعيينهم ، وينادي بعدم الاعتراف بهم ، ويرفض كل ما يصدر عنهم من قرارات سواء ما يتعلق بنظام الحكم أو بوضع الدستور . وقد سمع المفتي هذه

المعارضة بأذنيه ، بل وأحس بأيدي جماهير الشعب تمتد إليه – في تلك المظاهرة – حينما قام يؤيدها ، ولكنه لم يتعظ بهذا ، واستمر على معارضة رغبات الشعب . وقد صرح المستر بلت بأنها لا تمثل الشعب ، وانتخابها لا يتفق مع الطرق الديموقراطية .

أما ما استخلصه المستر بلت من رغبات الشعب في إقامة نظام اتحادي (فدرالي) فهو خطة مدبرة لأنه لم يجتمع بغير الأعضاء المعينين ، وهم بطبيعة الحال موافقون . وأما أنه لا يمكن التفكير في جمع ليبيا في دولة واحدة ، كما يقول المفتي في مذكرته ، فهذا من اختراعات المستر بلت، وقد عجز أن يقيم عليه دليلاً واحداً ، وهو تابع في هذه الرغبة لأنصار ادريس الذين يأبون التعاون مع الطرابلسيين إلا على طريق نظام الفدرالي، ولرغبة المستعمرين الذين يسعون لإبطال قرار هيئة الأمم .

والواقع أن نظام الدولة الواحدة هو الذي كان قائماً في ليبيا منذ مئات السنين . وقد حاول الطليان في أيام جبروتهم أن يقيموا فيها نظام المستر بلت ففشلوا وعادوا الى النظام الذي كانت عليه من قبل . ونظام الدولة الواحدة هـو الذي يحفظ على البلاد وحدتها ، ويجعل من الشعب كتلة واحدة ، ويزيل ما بينها من الفوارق التي تتحقق في النظام الاتحادي . وهو الذي جعل منها في الماضي شعباً واحداً يمثله نوابه في الآستانة على نسبة نفوسه ، وكلهم يدافعون عن حقوق ليبيـا ، ومرجعهم حكومة واحدة ، وحاكم واحد . كل هذا يعرفه المفتي ، ولكنه يتجاهله ليقرر ضد مصلحة ليبيا .

ونسبت المذكرة الى الحاج مصطفى ميزران المعارضة في انتخاب أعضاء هيئة ينتخب من بينهم أعضاء الهيئة التأسيسية ، وأيده مندوبا مصر والباكستان في هذه الخطة بحجة ضيق الوقت وأن الانتخابات تؤدي الى اضطرابات في البلاد .

وهذا الرأي – إن صح – لا قيمة له ، ومبرراته لا صحة لها . لأن الذين بيدهم الأمور هم الذين أخّروا المسألة حتى ضاق الوقت على زعمهم ، على أنه يمكن الانتخاب في شهرين اذا أخلصت هيئة الأمم في الإشراف عليه . أما دعوى حصول الاضطرابات ، فهذا من التضليل على الرأي العام . وليس مثل هذا في الإمكان . وكان الواجب على الحاج مصطفى ميزران – اذا صح ما نسب إليه – أن يرجع الى الشعب في هذا الأمر لأنه لا يملك الفصل فيه . وتأييد مندوبي مصر والباكستان والسعداوي لاغتصاب حقوق الشعب في حرية الانتخاب لا ينهض دليلاً على إلزام الشعب بعدم الانتخاب . على أن الحاج مصطفى ميزران ومندوبي مصر والباكستان قد أصبحوا من المعارضين في صحة تشكيل الهيئة الوطنية ومن مؤيدي الانتخابات ، ونحن في انتظار كلمتهم في صحة ما نسب إليهم .

إن كل ما اتخذ من اجراءات لمساواة الأقسام في التمثيل ، وحرمان الشعب من الانتخابات كـــان بطرق ملتوية مصحوبة بالتعمية والدعايات المغرضة ، كقولهم : إن برقة لا ترضى بغير المساواة . الانتخاب يسبب الاضطراب . الوقت ضاق عن الانتخاب . والقصد من هذه الدعايات إدخال الوهم على أفراد الشعب ، وانتهاز الفرص بأقصى ما يمكن من السرعة .

أما ما يدعيه المفتي من أن وفد فزان كان متمسكاً بالانتخاب ، فهذه تعمية لا شك فيها ، ولئن صح هذا فإنما قصد الى الانتخاب الجزئي ، أعني في فزان ، أو في طرابلس . ولن يتوهم أحد أن وفد فزان يقصد الانتخاب العام لأنه من أنصار الفدرالي ، ومتى حصل انتخاب عـام فلا فدرالية .

وقد قابل الشعب بالسخط قرار هيئة الواحد والعشرين اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية : واعترضت عليه الكتلة الوطنية ، واللجنة الطرابلسية ،

وحزب الاتحاد ، وسرى شعور التذمر في جميع أفراد الشعب ، وأرسلت الاحتجاجات من الهيئات السياسية وأعيان البلاد الى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، والى وفود الجامعة في ليك سكسس تستنكر قرار هيئة الواحد والعشرين وتستنجد بها لإبطال هذا القرار الظالم . وبناء على هذه الشكايات الكثيرة من الشعب ــ جماعات وأفراداً ــ تدخلت الوفود العربية في الموضوع واستنكرت هذا التصرف ، وتمسكت بضرورة تنفيذ قرار هيئة الأمم ، ولم تعترف بتشكيل الهيئة التأسيسية على هذا الشكل، ورأت أن يكون تشكيلها على طريق الانتخاب بالنسبة العددية . وكان لموقف الوفود العربية أثر قوي في عرقلة سير الهيئة التأسيسية في خطتها المعوجة .

وقد تجاهل المفتي معارضات الشعب لقرار هيئة الواحد والعشرين ، وقال في مذكرته: (وبعد أن أعلنت لجنة الواحد والعشرين قرارها لم يظهر أي اعتراض عليها من قبل المجلس الدولي أو من أي حزب أو هيئة في البلاد) يا سبحان الله يا مفتي طرابلس !! أتقول مثل هذا ولا تخشى حسيباً ؟!. وأشنع من هـــذا أن تقول في مذكرتك (تشكلت الجمعية التأسيسية الوطنية وفقاً لقراري هيئة الأمم) : وهل في قراري هيئة الأمم ما يفيد تشكيل الهيئة الوطنية بدون انتخاب ؟. وهل في قراري هيئة الأمم ما يفيد مساواة الأقسام في التمثيل ؟. اللهم فاشهد أن هذا تلبيس ، وافتئات على حقوق الطرابلسيين لا مبرر له .

أيها الطرابلسيون: اسمعوا الى ما يقوله المفتي في مذكرته بشأن معارضة الوفود العربية في عدم الانتخاب وفي مساواة الأقسام . قـــال سماحته : (وفي استطاعتنا أن نؤكد أن المشروع العربي لو نجح لأدى ذلك الى عرقلة حقيقية لجميع التطورات الدستورية الرامية الى توحيد ليبيا حسب قرار هيئة الأمم) فهو لا يريد أن تنجح معارضة الوفود العربية لمشروع التقسيم وعدم الانتخاب ، ويقول في شأنه : لا سمح الله، يعني بنجاحه،

فماذا يريد الطرابلسيون من مفتيهم بعد هذا الدعاء على مشاريع العرب بعدم النجاح ! ولكن (إنما يتقبل الله من المتقين) .

في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عقدت هيئة الستين جلسة قررت فيهـا : (ليبيا دولة اتحادية ... مبايعة السيد السنوسي ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة ... انتقال الجمعية الى بني غازي لرفع قرارها التاريخي لجلالة الملك) وكلمات أخرى بشأن العلم .

هذا هو ما قررته هيئة الستين . وليس من حقها أن تبت في شيء حتى ولو كانت منتخبة من الشعب ، لأن هذا يتوقف على إقرار البرلمان له ، فما بالك وهي لا يعترف بها الشعب . ولكنها تتهجم على حقوق الشعب لتنفذ ما هي مكلفة بتنفيذه .

وجاء في مذكرة المفتي : (إن الهيئة متجهة الى إقامة نظام اتحادي بتكوين حكومة مركزية تتركز فيها وزارات الخارجية، والمالية، والدفاع، والمواصلات ، والمعارف، والنقد وإدارة محلية في كل قسم. وبرلمان نوابه على النسبة العددية ، وشيوخه على التساوي) وما الى هذه المهازل التي يعود غرمها على طرابلس. لأي شيء تتوحد المالية، والدفاع، والخارجية، فما هي موارد فزان التي تشارك بها في المالية. وما هي موارد برقة بالنسبة لموارد طرابلس. واذا جندت طرابلس عشرين ألفاً للدفاع فهل في إمكان فزان أن تجند هذا العدد ؟ واذا زاد العدد فهل في إمكان برقة أن تجند مثل ما تجند طرابلس . وهنا تظهر فائدة الوحدة التي يعتبر فيهـا كل جندي يمثل البلاد كلها ، وضرر التقسيم الذي يقصر تمثيل الجندي على قسمه فقط، كما تشتد حاجة الأقسام الضعيفة الى المال الذي يتطلبه اعتبارها قسماً مماثلاً للأقسام الأخرى . وليس المقصود من تركيز هذه الوزارات إلا تغطية مثل هذا النقص والتحيز الى الأقسام الضعيفة التي لا يمكن أن

تقوم بقسطها اذا كانت منفصلة ، وتحميل ميزانية طرابلس ما تحتاج إليه هذه الأقسام .

أما القول بأن تركيا وإيطاليا عجزتا عن تركيز جميع السلطات في حكومة واحدة ، فهذا قول لا نصيب له من الصحة . وما كانت بني غازي وفزان إلا إدارتين تابعتين لطرابلس ، يتلقيان أوامرهما من والي طرابلس كما تتلقى الاسكندرية وطنطا أوامرهما من القاهرة .

ومن السخافة بمكان ما بررت به المذكرة قيام إدارة في كل قسم . وليسمع الطرابلسيون هذا المبرر . قالت المذكرة : (إن قيـام حكومة واحدة يمكن للإيطاليين العودة الى برقة . أما قيام إدارات متعددة فمن شأنه ألا يمنح الايطاليين هذا الحق) يا للمنطق العجيب ! فقد احتقرت العقول الى هذا الحد . ويرمي المفتي مواطنيه بالطلينة . وهو أعلم بما هنالك .

وقد جعلت المذكرة من مبررات التقسيم (إن البرقاويين لا يستطيعون أن يضمنوا عدم إقامة ايطاليين في بلادهم إلا اذا استطاعوا أن يفوزوا في وضع التشريع الذي يلائم وضعهم الداخلي وحالتهم النفسية في حدود محلية بحتة). ومن يوم أن صارت لبرقة حدود محلية بحتة ولطرابلس مثلها استطاع أنصار التقسيم أن يصلوا الى بغيتهم . ونعتقد أن هـذا الكلام المحشو بالطعن في الطرابلسيين ليس من بنات أفكار المفتي، وإنما هو من بنات أذنيه . ونؤكد له أن إجلاء الطليان عن برقة إنما كان بأيدي الحلفاء ، وبرغبتهم ، ولمصلحتهم ، كما أن بقاءهم في طرابلس إنما كان برغبتهم ولمصلحتهم أيضاً . ولم يكن للطرابلسيين والبرقاويين اختيار في البقاء ولا في الجلاء . وبمثل هذا يخاطب المفتي دول العرب ويحاول أن يقنع عزاماً وصلاح الدين ، وفيصلاً ، ونوري السعيد . ولكن :

يُقضى على المرء في أيام محنته حتى يَرى حسناً ما ليس بالحسَنِ

ثم أعقب المفتي هـذا الكلام بقوله : (نود أن نؤكد أن جميع التطورات الدستورية التي تمت حتى الآن هي مشروعة) مع العلم بأن هيئة الستين لم تضع من الدستور شيئاً ، ولكنها قررت بيعة السيد السنوسي بالملكية ، وقد قلنا إن هذا أمر ليس من اختصاصها وإنما هو من اختصاص البرلمان .

وتناشد المذكرة الدول العربية أن تساعد على تحقيق أماني الوفد، وهي أماني لم يقرها الشعب ، ولم يعترف بها كما لم يعترف بنفس الهيئة ولا بوفدها . وقد قالت الجامعة العربية كلمتها في القضية الليبية وهي أنها لا تقرّ إلا ما يتفق مع قرار هيئة الأمم ويحقق الوحدة الشاملة، والانتخاب على النسبة العددية لأفراد الشعب . أفبعد هذا يرجو المفتي أن تعدل الجامعة العربية عن قرارها وتحقق أمانيه التي لم يعترف بها الشعب ؟

وبعد أن ذكر المفتي أن هيئة الواحد والعشرين وهيئة الستين قامت كل واحدة منهما على اعتبار مساواة الأقسام قال: (ولهذا لا يمكن هذه الأقاليم أن تقبل عرض دستور تقرّه الجمعية التأسيسية الجديدة على أية هيئة نيابية نسبية أخرى ، لأن ذلك معناه نقض جميع الأسباب والمبررات التي تمسك بها كل من الأقاليم الثلاثة لضمان مصالح سكانه : حيث أن ذلك يعطي الصلاحية للإقليم الواحد صاحب الأكثرية في المجلس النيابي الليبي بإلغاء الدستور وإبطال القرارات التي أعلنتها الجمعية التأسيسية ، والتي اتفق ممثلو الأقاليم الثلاثة عليها) .

وهذا كلام واضح في أن الفدرالي إنما قصد بـه اغتصاب حقوق طرابلس والتنقيص من شأنها ، والانتفاع بثروتها في هذا التقسيم الذي عليها غرمه ، ولغيرها غنمه . وما ذكرته المذكرة في حيثيتها واضح في هذا المعنى وهو من أغراض الفدرالي الأولى .

على أن إقليم طرابلس لم يتمسك بغير الوحدة الشاملة وحرية الانتخاب وعدم التقسيم. ولكن المفتي يحاول أن يسند كل أعماله الى موافقة الشعب. مع أن الشعب بريء من كل أعماله.

وتهدد المذكرة في بعض أساليبها بالتصميم على العمل فتقول: (إن الجمعية التأسيسية قد قطعت شوطاً من أعمالها ، واتخذت أهم القرارات التاريخية الخاصة بنوع الحكم ونظام الدولة مما لا يمكن أن يوضع موضع النقاش في أية هيئة أخرى) وهذا يدل على أن الهيئة ، إنما أسرعت في قرارها لتتخذ منه هذه الحجة الواهية ولتوهم مخالفيها أن هذه قرارات لا يمكن نقضها. والواقع أنها قرارات لا صحة لها ، أولاً: لأنها صدرت ممن لا يملك حق القرار لأنها غير منتخبة. وثانياً: لأنها قرارات لم يوافق عليها نواب الأمة. كما تفيد هذه العبارات أن الوفد ما جاء للتفاهم مع الجامعة العربية ، وإنما جاء ليملي عليها إرادته ، ويفهمها أنه مصمم على تنفيذ خططه مهما كانت مخالفة لرغبات الشعب ولقرار هيئة الأمم ، رضيت الجامعة العربية أم كرهت.

ومما جاء في مذكرة المفتي: (نسجل احتجاجنا واستنكارنا لتلك التصريحات الهدامة التي حرص أمين الجامعة العربية على تكرارها في ايطاليا وغيرها ، والتي أهان بها شعور الشعب الليبي المجاهد ومليكه المفدى ، والتي قوت أماني ومطامع الايطاليين في ليبيا) أما أن المفتي يسيئه تصريح عزام فيما يتعلق بالقضية الليبية فهذا أمر معقول ، لأن رأيه في القضية غير رأي الوطنيين الذي يناصره عزام. وأما أن تصريحات عزام تهين شعور الشعب الليبي ، فهذا ما لا يقره عليه أحد ، فإن عزاماً ما صرح بهذا إلا بعد أن رفعت الى الجامعة العربية احتجاجات وشكايات من أعمال المفتي وهيئة الستين. وعزام إنما يعبر عن شعور الأكثرية المطلقة. ولم يشذ عن رأي عزام ولم ينكر عليه تصريحاته إلا المفتي ومن على شاكلته

من الذين لهم أغراض خاصة مساقون إليها . وللطرابلسيين أمل في عزام وفي الجامعة العربية لن يخيب بإذن الله ، وهو إنما ينطق بلسان الجامعة العربية التي لن تتخلى عن القضية الليبية ، ولن تتنازل عن رأيها فيها ، وهو الوحدة الشاملة والانتخاب على النسبة العددية . فالقول إن تصريحات عزام هدامة ، وإنها أهانت شعور الشعب الليبي، وقوّت مطامع الايطاليين في ليبيا قول لا قيمة له ، والمفتي إذ تسمح له نفسه بهذا التصريح فإنما يعبر عن شعور أعداء العرب والجامعة العربية ، ونعوذ بالله أن يكون في طرابلس من يوافق المفتي على التصريح بهذه الألفاظ المخالفة للذوق والجارحة لكرامة العرب جميعاً .

ويقول المفتي في المذكرة : (إن الجمعية التأسيسية السائرة الآن في أعمالها بعزم وتصميم سوف لن يثنيها عن إتمام واجبها المقدس أي عمل كان) ويخيل الى المفتي أن للهيئة عملاً لن يثنيها عنه شيء ، وهو خيال يمني به نفسه ليوهم الناس أن لهم عملاً. وقد سبق لنا أن فندنا ما قامت به مما يعدّه المفتي وأنصاره من حسناتها . أما الشعب فقد عرف الحقيقة، وفهم ما ترمي إليه هذه الجمعية ، واقتنع بأنك تسعى ضده، أما ادعاؤك بأنكم تمثلون الشعب أو أكثريته ، فلا شك أنك تغالط نفسك ولا تخفى عليك هذه المغالطة ، وقد قيل : الرجوع الى الحق فضيلة . وقد قال سعد زغلول في أمثال المفتي (الوطن غفور رحيم) .

وقد استاء المفتي من إذن الجامعة العربية للجنة الطرابلسية وممثل الكتلة الوطنية للإدلاء برأيهم أمامها . وكانت الجامعة العربية أولى بالاستياء من الاستماع الى آرائه لأنها تخالف آراءها وقراراتها في القضية الليبية . وهي تعلم أنه زميل الأستاذ السعداوي في تلك الحملة المنكرة في مؤتمر تاجوراء على الجامعة وأمينها ، بل تعلم أنه هو الذي كان يعارض في تنقيح بعض الألفاظ ، ويصرّ على أن تكون مستهجنة منكرة . ولكن هذا لم يمنع

الجامعة من مجاملته وإكرامه والصرف عليه في «فندق شبرد» مدة إقامته في مصر، وإقامة المآدب له في منزل عزام وغيره، كما لم تمنعها هذه المجاملة من مناقشته في مذكرته ، وليت قومي يعلمون كيف ارتج عليه حين المناقشة ، وكيف كان لا يحير جواباً .

ولم يفت المفتي أن ينبز معارضيه بأنهم (يعيشون من أموال الجامعة) وأن هذه الأموال (تصرف لتشجيع آراء خاصة تهدف لغايات شخصية). ثم وصف أمانة الجامعة بالتحيز ضد الوفد ومحاربته بكل الطرق .

ومفتي طرابلس يعلم قبل غيره أن الجامعة إنما أسست للدفاع عن القضايا العربية، ولهذا الغرض عينه رصدت أموالاً لمساعدة كل من تنقصه وسائل الدفاع عن قضيته من العرب . ولو أخلص المفتي نفسه لقضية بلاده وتقدم الى الجامعة بطلب الإعانة لنالها بكل سهولة . وإذا كانت أموال الجامعة لا تصرف على دحض مفتريات المفتي وعرقلة أعماله التي يقوم بها ضد مصلحة الوطن ففي أي شيء تصرف إذاً . ثم أي الرجلين أفضل : الرجل الذي يستعين بأموال الجامعة العربية على تنفيذ أغراض الجامعة وما تراه صواباً لمصلحة العرب؟ أم الرجل الذي يناصر المستعمرين على وطنه ، ويستعين بأموالهم على هدم قضية بلاده ، ويعادي العرب وجامعتهم ويتبرأ منها ويطعن عليها لمصلحة أعداء العرب ؟

إن المفتي لا يجهل السعادة التي يحس بها أولئك الذين ينتمون الى الجامعة ، ويستعينون بأموالها على الدفاع عن أوطانهم ، ولا يجهل أنهم فخورون بانتمائهم إليها ، وأن هذا الانتماء إنما يزيدهم شرفاً وتقديراً ، ولكنه يسيئه أن يؤخذ به ذات الشمال فيفقد عطف مواطنيه ، وتتنكر له الأيام فلا يجد حوله إلا المستعمرين ، فيلتمس منهم العون فلا يناله إلا اذا دفع لهم ضميره وعزة نفسه ، وحينئذ يتمنى أن لو كان ممن انتموا الى الجامعة العربية ، ولكن هيهات ، فقد فاته القطار .

ولما اعتزم المفتي السفر أصدر بياناً لا يخرج في مجموعه عما تضمنته المذكرة . وقد جاء فيه : (إن مسألة المساواة لا يمكن التخلص منها ، لأنها ضرورية .... إذ لو لم تكن مساواة لا يكون اتفاق ، بل سيطرة الأكثرية على رأي الأقلية) .

إن المفتي أبا الاسعاد هو أول من اخترع في ليبيـــا مسألة الأقلية والأكثرية، وهي التي أدت الى هذا الاضطراب وهذا التعصب. ولو أخلص القائمون على الأمر لمصلحة الوطن ، واعتبروا الوطن كتلة واحدة كما كان في الماضي ، وانتخبوا ممثلي الشعب على النسبة العددية لماتت هذه النعرة ، ولما وجد المتعصبون محلاً يضعون فيه كلمة أقلية ، وأكثرية . ونقول للمفتي إن الطرابلسيين يعرفون بلسان من تتكلم ، ولكن ليس في مصلحة الوطن أن تثار هذه النعرة القبلية . وخير لمن يريد الإصلاح أن تجري انتخابات عامة على نسبة أفراد الشعب ، وهي الطريق العملية للقضاء على كلمة أكثرية وأقلية .

وكرر المفتي في بيانه: (أن الشعب مصمم على المضي في خطته لا يثنيه عن عزمه شيء ، وأنه ليس مستعداً أن يكون كبش الفداء) وذكر أن (دولة ليبيا قائمة لا محالة) .

ونقول للمفتي إن الشعب مصمم على المضي في خطته ، وهي ليست خطة المفتي التي يتحكم بها في إرادة الشعب ويؤيد بها بقاء المستعمرين في الوطن ، وإنما هي الوحدة الشاملة والانتخابات الحرة وتولي أبناء الوطن شئونه .

إن الوطن لن يكون كبش الفداء إلا من طريق أعمال المفتي ، تلك الأعمال التي بنيت على سلب الحريات وغصب الحقوق ، وتمكين أفراد من مقدراته لم ينتخبهم ولم يؤخذ رأيه في تعيينهم . أما الذين يقولون بحرية الانتخاب وتعميمه ، وبالوحدة الشاملة ، فإنما يريدون أن يكون

الشعب كبش نطاح لا كبش فداء . أما قيام دولة ليبيا فما نراه يتحقق إلا اذا فشلت مشاريع المفتي وفت في عضده، وتحقق ما تعمل له الجامعة العربية وأنصارها من أبناء طرابلس .

أيها الطرابلسيون إن العابثين بحقوقكم مصممون على عبثهم ، فقفوا دون حقكم ، وستجدون من قداسة الحق ما يدفعكم الى الموت في سبيله .

والمجد للعرب .

١٩٥١/٢/٢٥ اللجنة الطرابلسية

• • •

من اللجنة الطرابلسية الى المفتي أبي الاسعاد

وكان الشيخ محمد أبو الاسعاد اتهم اللجنة الطرابلسية بتهم باطلة ، فكتبت إليه الرسالة الآتية :

من اللجنة الطرابلسية بمصر الى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أبي الاسعاد مفتي طرابلس

اطلعنا على نشرة بإمضائكم تطعنون فيها على اللجنة الطرابلسية بمصر طعناً قفوت فيه ما ليس لك به علم . وتجاوزت فيه حدود الله وحدود اللياقة .

وليس ذلك إلا لأن لها رأياً في السياسة الوطنية غير رأيك . وفاتك أن الوطن ليس ملكاً لأحد وليس من صواب الرأي أن يختص أحد بالتحدث في مصالحه . وليس من المروءة أن يؤيد الانسان مذهبه السياسي بالطعن في أعراض الناس بهتاناً وكذباً فإن لكل انسان رأيه . وليس من الكياسة أن يكون الانسان إمعة يأتمر بما يؤمر به، يشتم هذا ويلعن ذاك،

ويحط من أقدار مواطنيه بما يعلم إنه كذب ، ولكن خدمةً لأناس لهم أغراض في ذلك . وهذا الخلق لا يوجد إلا في بعض الحيوانات التي تجهد نفسها لتمسك الصيد على صاحبها وليس لها من ذلك إلا التعب .

يذكرنا هذا يا فضيلة المفتي بتهجمك على اللجنة الطرابلسية بالباطل وقول الزور .

قلت عنها إنها لا تمثل أحداً ، وأنت تعلم أنها تمثل أكثرية المهاجرين بمصر ، وهـم الذين جاهدوا في سبيل الوطن وضحوا بأموالهم وأبنائهم .

وقلت عنها إنها تحركها أيد أجنبية . وصدق رسول الله إذ يقول : « وإذا قلت في أخيك ما ليس فيه فقد بهته » وهذا هو البهتان بعينه ، ففضيلة المفتي يعلم من كـان يؤخذ بهم في السفن الحربية الى ايطاليا ليعارضوا وفد مؤتمر غريان الذي كان يطالب بالاستقلال ليطالب هو بالاستعباد والاستعمار . ويعلم يوم أن كان مجاوراً بالأزهر الذين اتصلوا بالسفارة الايطالية بمصر. ويعلم من كان يعارض مؤتمر غريان الذي أجمع على تأييده جميع السكان حتى اليهود . وإذا تصفحنا ليبيا المصورة نجد فيها انساناً يمد يده الى بالبو ليأخذ ورقة الجنسية الايطالية لينسلخ من جنسية محمد بن عبد الله ويدخل في جنسية عمانويل . وفضيلته يعلم من هو هذا الانسان ويعلم أنه ليس من أعضاء اللجنة الطرابلسية .

ويعلم فضيلة المفتي من هو الذي يطالب بالوصاية الانجليزية في الوقت الذي أجمعت فيه كلمة الشعب على المطالبة بالوحدة والاستقلال . وإذا أراد أن نرسل إليه صورة من العريضة التي قدمت الى كريتوركس في هذا الشأن فنحن على استعداد ليطلع على إمضاء من وقّعها باسمه .

وقلت عنها : إن الوطن بريء منها . ولو صح للوطن أن يتبرأ من

أحد فإنما يتبرأ من الذين سخرهم الأعداء ضد مصلحة الوطن ، وطالبوا باستعباده ، والتاريخ شاهد بذلك .

أما اللجنة الطرابلسية فإنها منذ نشأتها لم تحد عن خدمة الوطن في نشاط مستمر وإخلاص يشهد به كل من عنده ذرة من إنصاف ، ومجرد القول – كما يدعي فضيلة المفتي – لا ينهض دليلاً على ذلك .

ولو خلى فضيلة المفتي ونفسه لما تردد في الجهر ببراءة اللجنة الطرابلسية من هذه التهم ، ولكن الوحي الذي نزل عليه من القاهرة هو الذي حمله على التهجم على أعراض الناس بغير علم . ويظهر أنه ليس من النوع الذي يأتي في المنام ويأمر بإنقاذ طرابلس ، ولكنه من النوع اللاسلكي الذي يجيء على طريق ماركوني .

وقلت عنها إنها تسعى لعرقلة استقلال البلاد خدمة للأجانب . يا سبحان الله ! ! «رمتني بدائها وانسلت» ولو رجع المفتي الى منشورات اللجنة ومذكراتها التي كانت ترسل إليه لكفى نفسه هذا العناء ، ولوجد فيها من الحقائق ما يردعه عن هذا التهجم .

وكان الواجب على المفتي – إذا أراد أن يطعن عن اللجنة – أن يستعد لهذا الطعن بتحري الحق وما كان أجدره بهذا التحري لو احترم مقام العلم وحقوق الشيخوخة . ولكن فاته القطار ، فمشى وراءه حتى تورمت قدماه وسقط من الأعياء .

ويظهر أن المفتي نسي أن الله نهى عن البهتان . ونسي قوله تعالى : « إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله » ونسي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الكذب مجانب للإيمان » ونسي أن اللجنة تعلم عنه كل شيء ، واحتراماً لمقام العلم والشيخوخة لم تذكر عنه شيئاً – نسي كل هذا وعمد الى التهجم على أناس طالما احترموا فيه صفة العلم وصفة المواطن . وكان له من علمه وشيخوخته رادع لو أراد .

وقد أصبحت اللجنة الطرابلسية في حل من أن تقول في المفتي ما تعلمه ويعلمه الطرابلسيون جميعاً لتدافع عن نفسها ، وليعلم الناس أي الفريقين خير مقاماً .

فبراير سنة ١٩٥٠

• • •

برقية الملك عبد العزيز آل سعود

وكان أنصار بشير السعداوي يشيعون أنه موفد من الملك عبد العزيز آل سعود ، وأن جلالته موافق على سياسة السعداوي . فاجتمعت اللجنة الطرابلسية ببقية الأحزاب في طرابلس وكتبوا تلغرافاً الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود يشكون إليه تصرفات السعداوي ، ودعواه أنه يمثل سياسة جلالته في ليبيا ، فجاء الرد من جلالته الى جميع الأحزاب بصيغة واحدة ، وهي :

« إن بشير السعداوي مستقل في تصرفاته وأعماله في طرابلس ، لا علاقة لها بنا ، ولذلك فهو يعمل من نفسه ، وليس بأمرنا ، وإقامته في بلادنا أو سفره منها عائد لشخصه » .

اختيار ممثلي طرابلس في جمعية الستين

وقد أسند اختيار ممثلي طرابلس في جمعية الستين الى المفتي الشيخ محمد أبي الاسعاد العالم ، وكانت أكثرية الشعب ساخطة على طريقة الاختيار. وكانت أشد سخطاً على المفتي حيث قبل هذا الوضع ، وكانت هتافات الجماهير في الشوارع تنادي بسقوطه ، وتسمعه من الشتائم ما استوجبه بأعماله غير الوطنية .

وقدم مؤتمر السعداوي ستة وثلاثين اسماً من أنصاره ليختار أبو الاسعاد من بينهم ١٢ يمثلون المؤتمر ، وأكثر أعضائه ساخط لأنه لم يدرج اسمه في المختارين ، ولا تجلس الى واحد من أقطاب المؤتمر إلاّ ويحدثك على الفوضى في إدارته وجميع أموره. وكلهم يؤكدون أن السعداوي ارتجالي في أموره ، ليس له برنامج متسلسل يتدرج في تنفيذه .

وكانت الكتلة الوطنية أشد الأحزاب حماساً للوحدة الاندماجية ، كما أنها من أشد أعداء النظام الفدرالي .

وفي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عقدت جمعية الستين أولى جلساتها في طرابلس بقصر بالبو برياسة الشيخ المفتي محمد أبي الاسعاد في احتفال رسمي تحت حراسة البوليس. وقد تجمعت قوة البوليس على أفواه جميع الشوارع المؤدية الى محل الاجتماع ، وقد حصلت مظاهرات في وسط المدينة هُتف فيها بسقوط المفتي وأنصار النظام الفدرالي ، وتأجل الاجتماع الى يوم الاثنين في ٢٧ منه بمقتضى رسالة وردت من المستر بلت في ليك سكسس .

واقتصر البحث في هذه الجلسة على التوصية والتوكيد بالمناداة بإدريس السنوسي ملكاً على ليبيا قبل كل شيء ، ثم ينظر بعد ذلك في وضع الدستور .

ولم يحصل احتفال بهذا الانعقاد الأول لهيئة الستين ، لأن الرأي العام كان مستاء من الأوضاع الشاذة التي يراد إرغام الشعب على قبولها . وفي مقدمتها المناداة بإدريس السنوسي ملكاً قبل وضع الدستور .

وفي جلستها يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ناقشت شكل حكومة ليبيا المقبل وقررت أن تكون ملكية وراثية ، وأن يكون ملكها الأمير محمد ادريس السنوسي ، وأن يكون نظامها اتحادياً (فدرالياً) .

وفي ١٥ منه سافر أعضاؤها الى بني غازي حاملين وثيقة البيعة بالمُلك الى أمير برقة السيد ادريس السنوسي .

وفي يوم ١٧ منه قابلوه وقدم رئيسها لـــه وثيقة البيعة بالمُلك . وهذا نصها :

نص كتاب البيعة الّتي قدمت الى السيد ادريس باختياره ملكاً على ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

« إن الذين يُبايِعونك إنّما يُبايعونَ اللهَ يدُ اللهِ فوقَ أيديهم فمن نكث فإنما ينكُثُ على نفسِه ومن أوفى بما عاهَد عَليهُ اللهَ فسيؤتيه أجراً عظيماً » .

نحن ممثلي ليبيا من برقة وطرابلس وفزان ، المجتمعين بطرابلس الغرب في جمعية وطنيـــة تأسيسية بإرادة الله ، والمزوّدين بالصلاحيات الكاملة المعترف بصحتها واستيفائها الشكل القانوني ، والعازمين على تأليف اتحاد بيننا وتكوين دولة اتحادية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها ملكي دستوري .

نستهل عملنا بحمد الله وشكره على ما قد مَنَّ علينا من نعمته في تحرير بلادنا واستقلالها . وإننا اعترافاً بإخلاص صاحب السمو السيد محمد ادريس المهدي السنوسي أمير برقة المعظم ، وجهاده الطويل المثمر لخير ليبيا وشعبها وتحقيقاً لرغبة الشعب العامة ، وإقراراً للمبايعات الشرعية السابقة الّتي صدرت من ممثلي الشعب الشرعيين لسموّه وحرصاً على سعادة بلادنا واتحادها تحت تاج ملك نجد فيه المثل الأعلى للصفات الّتي يتطلبها هذا المنصب السامي .

فإننا ننادي بسمو الأمير السيد محمد ادريس المهدي السنوسي أمير برقة المعظم ونبايعه ملكاً دستورياً للمملكة الليبية المتحدة ، ونرجو جلالته أن يتفضل ويقبل ذلك .

وإننا قررنا انتقال الجمعية الوطنية التأسيسية بكامل هيئتها الى بنغازي لرفع هذا القرار التاريخي لجلالة الملك المعظم وتلقّي قبول جلالته لهذه البيعة .

طرابلس الغرب — يوم السبت ٢٢ صفر الخير ١٣٧٠
الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

الرد على عريضة البيعة

وبعد أن قدمت له وثيقة البيعة بالمُلك ألقى كلمة هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين .

أما بعد . فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى . وخير الهدى هدى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . حضرات السادة رئيس وأعضاء الجمعية التأسيسية الليبية الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله .

لقد تقبلنا بكل سرور الوثيقة التاريخية القيمة الموقعة من حضراتكم بكامل هيئتكم الشرعية الممثلة للشعب الليبي بأسره والمؤلفة لتقرير شكل الدولة الليبية المقبلة ونرى من فحوى وثيقتكم أن هيئتكم الموقّرة قد قررت :

أولاً — أن تكون الدولة الليبية مملكة دستورية مستقلة ذات سيادة مؤلفة من أقاليمها الثلاثة : برقة وطرابلس وفزان بحدودها الطبيعية .

ثانياً — أن تتحد الأقاليم الثلاثة برقة وطرابلس وفزان في دولة اتحادية (فدرالية) تسمى المملكة الليبية المتحدة .

ثالثاً — توجيه دعوة اجماعية لنا لتبؤ عرش المملكة الليبية المتحدة بلقب ملك متوج : بعد الاطلاع على وثيقتكم التاريخية الكريمة ورداً على قراركم الإجماعي يسرنا أن نبدي استجابتنا لطلبكم وتلبيتنا لرغبتكم وقبولنا لدعوتكم الكريمة التي سيكون من طرفنا إعلانها رسمياً في الوقت المناسب .

هذا وإننا نشكر هيئتكم المحترمة خالص الشكر على قراركم المجيد الذي نعتبره أكبر دليل وأعظم برهان على الثقة الثمينة التي أودعتموها في شخصنا في هذا الظرف التاريخي السعيد . كما نؤكد لكم أننا — كما كنا في الماضي — سوف لا نألو جهداً لنبرهن لأمتنا المحبوبة على أننا خادم مخلص لبلادنا عامل على إسعاد ورفاهية أبنائها الأعزاء ، وأن نقدم لهيئتكم المحترمة في هذه المناسبة السارّة أزكى تحياتنا وأطيب تمنياتنا ، داعين الله تعالى أن يهدينا سواء السبيل لخير الوطن وسعادته وأن يبارك أعمال جمعيتكم ويكلل جهودكم بالتوفيق والنجاح .

محمد ادريس المهدي السنوسي

* * *

ومن يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أصبح السيد ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا كلها .

حكومة طرابلس الغرب المؤقتة

وفي اليوم الثامن من مارس سنة ١٩٥١ شكلت حكومة مؤقتة في طرابلس تسمى (حكومة طرابلس الغرب) برياسة السيد محمود المنتصر تتولّى أعمال الحكم الى أن تنتهي لجنة الستين من وضع الدستور، وأطلق على كل عضو من أعضائها لقب وزير . وسلطتها تنحصر في الإشراف على الشئون الداخلية كحفظ الأمن والنظام والخدمات المدنيـة والتعليم وما الى ذلك من الأمور الداخلية الأخرى ، وذلك على غرار السلطات التي تتمتع بها حكومة برقة منذ ثمانية عشر شهراً .

أما رئيس الادارة البريطانية (بلاكلي) فقد أصبح لقبه بعد اعلان حكومة طرابلس الغرب : (المعتمد البريطاني في طرابلس الغرب) .

وفي يوم ١٩٥١/٥/١٩ زار ملك ليبيا السيد ادريس السنوسي مدينة طرابلس، واحتُفل به احتفالاً عظيماً ، وألقى رئيس الوزارة المؤقتة كلمة ترحيب به . وقد تفضل حضرة الملك فرد على الوزير بالخطاب التالي :

الخطاب الملكي

شعبي العزيز ، ويا صاحب الدولة !

أشكركم على موقفكم السعيد وعلى حفاوتكم البالغة . كما أشكر حكومتي

على جهودها الطيبة في صالح البلاد . وسأعمل في المستقبل بكل ما في وسعي وبعون الله تعالى على تحقيق استقلالكم .

وفي يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ أقيمت حفلة لجلالة الملك ادريس. وفي هذا الاحتفال وجه خطاباً الى الأمة ناشد فيه أهل ليبيا أن ينسوا الخلافات التافهة ، ويعملوا معه في سبيل مصير دولتهم الجديدة .

وقال: « إن النظام الفدرالي تقرر بواسطة جمعية تأسيسية وطنية تألفت طبقاً لقرار الأمم المتحدة وبموافقة المجلس الاستشاري لليبيا ، وبعد مشاورات قام بها أدريان بلت مع زعماء الأقطار الثلاثة » .

« إن النظام الفدرالي ليس بدعة كما يتصور بعض الناس، وليست ليبيا هي أول أمة تختاره » .

« إن بعض الأقطار التي حملت على هذا النظام ، فعلت ذلك لأنها لم تستوف المعلومات من المركز الحقيقي في ليبيا وأماني شعبها . وليس لدينا أي شك في أن أهل ليبيا خير مَن يعرف أين تكون مصلحتهم ».

« ونرجو أن تتولى الحكومة المؤقتة الراهنة في ليبيا إجراء الانتخابات العامة بأسرع ما يمكن وفقاً لنصوص الدستور لكي يتسنى نقل السلطة في أقرب فرصة ممكنة من الدولتين اللتين تتوليان الإدارة الآن الى الحكومة الجديدة » .

الموافقة على مشروع الدستور

... وفي السابع من شهر اكتوبر سنة ١٩٥١ وافقت الحكومة الليبية المؤقتة بالإجماع على مشروع دستور ليبيا الجديد .

ويتألف الدستور الليبي من مقدمة ، ومائتين وثلاث عشرة مادة . وينص على أن تكون « ليبيا دولة ملكية وراثية ، شكلها اتحادي ،

ونظامها نيابي ، وتسمى المملكة الليبية المتحدة » . ونص على أن تكون « مدينتا طرابلس وبني غازي » عاصمتين للمملكة الليبية ، وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة والإسلام دين الدولة .

وينقسم مجلس الأمة الليبي الى مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويضم مجلس النواب نواب ولايات ليبيا الثلاث .

ونص الدستور الليبي على أن يمثل طرابلس في مجلس النواب خمسة وثلاثون عضواً ويمثل برقة فيه خمسة عشر عضواً ، ويمثل فزان خمسة أعضاء . وذلك الى أن يصبح في الإمكان إجراء إحصاء عام للسكان في ليبيا ، وعلى مقتضاه تعدل هذه النسب في التمثيل . أما مجلس الشيوخ فقد جعلت فيه نسب التمثيل متساوية ، فيمثل كل قسم من أقسام ليبيا بمثل ما يمثل به الآخر .

ونص الدستور على أن تنحصر السلطة التشريعية في يد الملك ومجلس الأمة ، وأن يكون الملك هو الرئيس الأعلى للدولة .

كتاب مفتوح

وبما أن اعلان تسلم الملك سلطته الدستورية تأخر الى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقد انتهزت اللجنة الطرابلسية هذه الفرصة وأرسلت إليه كتاباً مفتوحاً بصفته أميراً على برقة . وهذا نص الكتاب المفتوح :

كتاب مفتوح

من رئيس اللجنة الطرابلسية الى حضرة صاحب السمو أمير برقة ، السيد محمد ادريس المهدي السنوسي .

السلام عليكم ورحمة الله .

لم يبق في الوقت متسع للسكوت ولا للانتظار ، وقد وقف الوطن

على الهاوية ، فإذا لم تمتد لإنقاذه أيدي جميع أبنائه فالكارثة واقعة لا محالة .

وما زال المستعمرون والمستر بلت وأنصار الفدرالي يحاولون إبطال قرار هيئة الأمم ليتمكنوا من تقسيم الوطن واستعباد أبنائه .. وقد أجمعت جميع الآراء في طرابلس وبرقة وفزان على أن أقوى ما يعتمد عليه المستعمرون وأنصارهم في تنفيذ أغراضهم الاستعمارية وسلب حرية الشعب هو سكوتكم على تصرفاتهم في ليبيا ، حتى أصبح الشعب مقتنعاً بأن سموكم من أنصار الفدرالي ، ومقتنعاً أيضاً بأن الذين يناصرونه إنما يناصرونه إرضاء لرغباتكم وتمشياً مع سياستكم ، مع علمهم بضرره على استقلال الوطن ومصلحة الشعب . يؤكد هذا أن جميع اخواننا البرقاويين ، ممن تولوا الحكم ، أو عضوية البرلمان في برقة ، أو ممن يدينون بالولاء للأسرة السنوسية —وفي مقدمتهم مندوبكم بمجلس هيئة الأمم بليبيا — كل هؤلاء لم يحاولوا يوماً من الأيام أن ينادوا بالوحدة الاندماجية ، أو يتساهلوا في التمسك بالنظام الفدرالي ، لاعتقادهم أنهم ينفذون رغباتكم .

وقد ترتب على موقفكم هذا أن انقسم الشعب على نفسه ، ووجدت آراء المستعمرين وأنصارهم منافذ الى صفوفه ، فلم يكن من السهل على دعاة الوحدة جمع كلمتهم . وكان في مقدوركم — بمجرد ما صدر قرار هيئة الأمم — أن تتقدموا صفوف الشعب منادين بوحدته الاندماجية واستقلاله تنفيذاً لقرار هيئة الأمم، قبل أن تتاح لبلت وأنصاره المستعمرين فرصة العمل لإبطاله ، أو تفسيره بما لا يتفق مع مصلحة الشعب، وحينذاك لا يمكن لأحد أن يطالب بغير ما تطالب به أنت والشعب ، كما لا يمكن لإدارات الاحتلال وأنصارهم أن يتلاعبوا بحقنا أمام هذا التكتل الذي لا ينفصم .

يا سمو الأمير : ليس الشعب الليبي جباناً ، فقد شهد جميع العالم

بشجاعته، وعرف أعداؤه مواقع ضرباته القاتلة في نحورهم ، ولكن ينقصه تماسك وحدته ، وكان في إمكان سموكم أن تكونوا أول الداعين إليها ، وأن تكونوا له كما كان سلطان مراكش للمراكشيين . ونؤكد لكم أنكم لو فعلتم لمــا وجدت قضيتنا معارضاً ، ولما حصل هذا الانشقاق في صفوف الشعب .

لا شك أن سموكم يعلم أن قيام ثلاث حكومات في ليبيا هو أقوى ضربة توجه لاستقلالنا ووحدتنا ، ولكنك لم تعارض في هذا التقسيم وإنشاء هذه الحكومات الثلاث ، بل أيدته بإقرارك نظام أول حكومة منفصلة في برقة ، بدون أن يؤخذ فيها رأي الطرابلسيين ، وقبلت من هيئة الستين مشورتها وآراءها في هذا الموضوع ، في الوقت الذي تسمع فيه صيحات الشعب مستنكراً وجود هذه الهيئة، ومنادياً بعدم الاعتراف بها وبأعمالها .. ونؤكد لكم أن تشجيعكم لتأسيسها هو الذي أغراها بالمضي في أعمالها ضد رغبات الشعب . وقد اتخذت من تأييدكم للنظام الفدرالي أقوى سند لتثبيت مركزها .

يا صاحب السمو: لا يمكن للشعب أن يرضى بهذا التقسيم، ولا بسلب إرادته ، ولا بالتحكم في مصيره ، فهو يريد تحقيق وحدته الاندماجية الكاملة ، ويريد حكومة منتخبة من برلمان منتخب انتخاباً حراً ، على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب ، يختار البرلمان اسمها ، ويختار رئيسها . ونعتقد أنه لا يضيركم ، متى احتفظ الشعب لكم بالرياسة ، أن تكون رئيس جمهورية ، أو أميراً ، أو ملكاً ، فإن هذه الألقاب من اختصاص الشعب ، يلقب رئيسه بما شاء منها ، وهو المسئول عنها .

وترى اللجنة الطرابلسية أن الطرابلسيين مــا زالوا الى الآن يخطبون ود إخوانهم البرقاويين لتحقيق الوحدة الاندماجية ، فإذا أبى البرقاويون

إلا هذا التقسيم ، كان للطرابلسيين كل العذر للاحتفاظ برأيهم . ولن يقطعوا الأمل في تحقيق الوحدة .

وترى اللجنة أنه لا يمكن التحكم في عواطف الشعب بهذه الأساليب القائمة الآن على كبت الحرية وسلب الحقوق ، فقد ملّ الرضوخ لها ، وتمكنت منه كراهيتها ، وهو في طريقه الى الحرية الحمراء ، وتطبيق قرار هيئة الأمم تطبيقاً صحيحاً صريحاً . وقد ظهرت بوادر هذا فيما قام به من مظاهرات . فإذا عارضتم قيام ثلاث حكومات ، وعارضتم إدارات الاحتلال ببطلان الأوضاع القائمة الآن، وناديتم بوحدة الشعب الاندماجية، والانتخاب على النسبة العددية ، واختيار نوع الحكم وشخص الحاكم ، كان ذلك دليلاً منكم على مناصرة الشعب والانضمام الى صفوف العرب في وجهة النظر في الدفاع عن القضية الليبية ، وسيكافئكم الشعب بخير ما يكافأُ به زعيم شعبي .

إن عدم معارضتكم لأعمال مستر بلت والمستعمرين وأنصارهم لا يؤثر في تصميم الشعب على المضي في طريق الوحدة الاندماجية، وعدم الاعتراف بهيئة الستين ، وإبطال قراراتها ، ويحمّلكم تبعة كل ما يعترض قضيته أو يسيء الى استقلاله، كما يحملكم تبعة كل ما يترتب على النظام الفدرالي من معاهدات واتفاقات ، ويعتبرها باطلة ، لأنها وقعت ممن لا يملكها ولا يملك الموافقة عليها .

هذه كلمة صريحة تتقدم بها اللجنة الطرابلسية الى سموكم . وتعتقد أن الأكثرية الساحقة من سكان ليبيا تود أن تخاطبكم بهذه الصراحة ، ولكن ظروفها لا تسمح بذلك .

وترجو اللجنة أن يجد منكم هذا الصوت الوطني آذاناً صاغية .

١٩٥١/٣/٢٦ رئيس اللجنة الطرابلسية

الفيتوري السويحلي

تسليم السلطة الى حكومة ليبيا

احتفل بتسليم السلطة الى حكومة ليبيا في منتصف ليلة ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧١ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ في مكتب المعتمد البريطاني المستر بلاكلي بحضور أعضاء الحكومة الليبية المؤقتة والمستر بلت رئيس مجلس هيئة الأمم بليبيا . وأعلن المستر بلت انتهاء مهمته ، ووقّع المعتمد البريطاني والمندوب الفرنسي على وثائق التسليم ، وتم التسليم بالفعل .

وفي صبيحة اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٥١ سافر أعضاء الحكومة المؤقتة الى بني غازي لمقابلة الملك ادريس، وإعلامه بما تم في حفلة التسليم .

اعلان استقلال ليبيا

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم المذكور استمع سكان طرابلس الى النطق الملكي الذي أعلن به الملك استقلال ليبيا . وهذا نصه :

ديوان جلالة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم .

الى شعبنا الكريم .

يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادها وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة ، وإنا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على نعمائه ، ونوجه الى الأمة الليبية أخلص التهاني بمناسبة هذا الحادث التاريخي السعيد . ونعلن رسمياً « أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ونتخذ لنفسنا من الآن فصاعداً نزولاً على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ [1] لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية المتحدة » .

ونشعر أيضاً بأعظم الاغتباط لبداية العمل منذ الآن بدستور البلاد كما وضعته وأصدرته الجمعية الوطنية في ٦ من المحرم سنة ١٣٧١ هجرية الموافق ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ ميلادية .

وإنه لمن أعز أمانينا ، كما تعرفون ، أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة ، وسنمارس من اليوم سلطاتنا وفقاً لأحكام هذا الدستور .

ونحن نعاهد الله والوطن في هذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد أن نبذل كل جهدنا بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم حتى تتحقق أهدافنا السامية ، وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم الحرة ، وعلينا جميعاً أن نحتفظ بما قد اكتسبناه بثمن غال ، وأن ننقله بكل حرص وأمانة الى أجيالنا القادمة .

---

١ في هذا التاريخ انتخبت الجمعية الوطنية الليبية ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا . ولكنه لم يعلن عن نفسه ملكاً ، ولم يباشر سلطته الدستورية إلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، لأن الدستور لم يوضع إلا في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وإننا في هذه الساعة المباركة نذكر أبطالنا ونستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على أرواح شهدائنا الأبرار ، ونحيي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد ، راجين أن يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد . ونطلب من الله أن يعيننا على ذلك ويمنحنا التوفيق والسداد إنه خير معين .

ادريس

٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧١
٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١

مـــذكرة

عن الحالة الاقتصادية والسياسية في ليبيا

تقدمها اللجنة الطرابلسية الى مجلس جامعة الدول العربية

تتقدم اللجنة الطرابلسية الى مجلس الجامعة العربية بالشكر الجزيل على ما بذل في سبيل استقلال ليبيا من جهود وأموال، وعلى ما أدلى به من حجج على جدارة الشعب الليبي بهذا الاستقلال لحمل مجلس هيئة الأمم على الاعتراف به .

وقد أسفرت جهود الجامعة العربية عن استقلال ليبيا استقلالاً لم تتحقق فيه رغباتها وشروطها لأسباب خارجية لا دخل للجامعة فيها ، وإنما هي نتيجة ضغط الانجليز على ذوي الشأن في ليبيا ، وحملهم على أمور معينة حالت دون تحقيق أماني الجامعة والشعب لهذا الاستقلال من الكمال والوحدة الشاملة .

والذي ينظر الى استقلال ليبيـــا يجده مقيداً بأربعة عوامل من أقسى عوامل السياسة الهدامة التي يصر الانجليز على تنفيذها مهما كانت النتيجة ، ولا يمكن للشعب الليبي أن يتقي نتائجها السيئة إلا بمعاونة الجامعة العربية .

أولاً : سياسة إفقار الشعب

تجبى الضرائب في ليبيا بأسلوب لا يوجد في غيرها من بلاد العالم ، فيؤخذ العشر من زراعة الشعير والقمح قلّت أو كثرت . وكثيراً ما يتجاوز المقدّرون العشر ، وقد يصل التقدير الى النصف .

وخصب هذه الزراعة في ليبيا يتوقف على كثرة المطر وقلّته ، فإذا لم يتزل المطر انعدم الزرع ، وإذا نزل في أول السنة وانقطع في آخرها مات الزرع ، وفي كلتا الحالتين تشتد بالسكان المجاعة ، ويضطر كثير منهم الى الجلاء عنها .

وتؤخذ ضريبة زراعة البساتين بطريقة عدّ الأحواض المزروعة في البستان ، فتعدّ أحواض الطماطم والبرسيم والذرة والجزر وغيرها من كل ما يزرع ، ويفرض على كل حوض مقدار من المال يدفعه الفلاح .

وتؤخذ الضريبة على الأشجار، فيعدّ النخل ، والزيتون ، والعنب ، والمشمش ، وجميع أنواع الأشجار بدون استثناء ، ويفرض على كل شجرة مقدار من المال يؤديه المالك سنوياً .

وتؤخذ الضريبة على الحيوانات فتعدّ جميع أنواعها من الغنم ، والخيل والبقر والإبل ، ويفرض على كل رأس منها مقدار يؤديه المالك سنوياً . وهو ملزم بدفع ما فرض عليه الى أن يجيء وقت التعداد الثاني ، وقد يتأخر التعداد سنوات، ولو نفقت الحيوانات ومات الشجر . ورئيس إدارة تقدير الضرائب انجليزي ، والضرائب تقدر بمعرفته .

وتوريد البضائع من الخارج وتصديرها إليه محرم على جميع الليبيين . وقد وكلت هذه المهمة الى شركة انجليزية (ميتشل كوتس) وهي التي تحدد أسعار المنتجات الوطنية التي يمكن تصديرها . ولا يمكن أن يشتري أحد مـــا يمكن تصديره إلا هذه الشركة بالثمن الذي حددته . وأكثر

ما تصدره هذه الشركة الى ايطاليا ليصدّر منها الى اسرائيل حتى أصبحت ليبيا من أكبر موارد اسرائيل .

وكل هذه الضرائب مفروضة على أملاك الليبيين فقط . أما أملاك الايطاليين فما زالت معفاة من الضرائب . وعندهم من الأشجار ما يعدّ بعشرات الملايين . ويلاحظ أن برقة ليس فيها من الشجر ما يساوي $\frac{١}{٧٠}$ مما يوجد في طرابلس .

ومن الظلم الواضح أن الأمريكان يستوردون من أمريكا كل ما يحتاجون إليه من نفقات ، ومواد بناء ، وطائرات ، وسيارات ، وجميع أنواع الآلات ، ولا يشترون من البلد إلا التافه الذي يمكنهم الاستغناء عنه ، ولا يدفعون عما يستوردونه جمركاً ولا ضريبة وكذلك لا تدفع الضريبة على كل ما يستورده الانجليز . ويقول المطلعون على الحقيقة إن ما يستورده الأمريكان والانجليز لو خضع لقانون الضرائب المحلي لعاد على خزانة الحكومة بمثل ميزانيتها أو أكثر .

ومنذ أن حل الانجليز في ليبيا وهي في أزمات متوالية نتيجة لإرهاق الشعب بالضرائب ، وقلة المزروعات من قلة المطر ، وموت الحيوانات ، ومنع الصادر والوارد ، وإهمال إصلاح الأراضي لفقر الشعب وعدم مساعدة الحكومة .

يضاف الى الإجحاف بالشعب في جباية الضرائب ، وقصرها على ممتلكاته فقط التوسعُ في مرتبات رؤساء الدوائر الحكومية من الانجليز والايطاليين ، وضخامة مرتبات المستشارين – على كثرتهم – من الانجليز والفرنساويين .

مع العلم بأن ميزانية الحكومة لا يزيد دخلها على خمسة ملايين من الجنيهات كلها مغتصبة من قوت الشعب الذي يوجد بينه عشرات الألوف

لا يجدون قوت يومهم ، ولا ما يسترون به أجسامهم . وبسبب هـــذه المرتبات الباهظة حصل عجز في الميزانية ــ في أول سنة لها ــ صرح وزير المالية بأنه ٢٫١٢٠٫٠٠٠ دفعته انجلترا وفرنسا بمقتضى اتفاقات عقدت معهما .

ولا يعلم أحد كيف تُحصَّل الأموال أو كيف تصرَّف ، إلا الله والانجليز ، وعلى كل حال فوضع الميزانية وضع انجليزي محض .

ولأجل إرهاق الشعب بسياسة الإفقار أرغموا الحكومة الليبية على رفض المساعدة من هيئة الأمم المتحدة ، وألزموها بقبولها من ثالوث الاستعمار: الانجليز ، والأمريكيين ، والفرنسيين لإرغامها على توقيـع الاتفاقات الّتي وقعتها ــ مرغمة ــ مع هذه الدول الثلاث .

ثانياً : سياسة المعاهدات

من أهم ما ترمي إليه السياسة الأنجلو أمريكية الفرنساوية تقييد حكومة ليبيا بسياسة المعاهدات ، ليجعلوها تحت إرادتّهم ، ويجعلوا الشعب تحت رحمتهم . ومع أن حكومة ليبيا تعلم أن سياسة المعاهدات هي الّتي مكنت للاستعمار من البلاد العربية، وقضت على استقلال شعوبها حقبة من الزمن، فقد أقدمت عليها وابتدأتها بثلاثة اتفاقات: إنجليزية، وأمريكية وفرنسية . وقالوا إنها اتفاقات اقتصادية ، فالقسط الذي دفعته أمريكا في نظير استيلائها على مطار الملاحة . والذي دفعه الانجليز في نظير استعمالهم ليبيا مركزاً حربيـــاً . والذي دفعه الفرنساويون في نظير بقائهم في فزان . واشترطت كل من هذه الدول الثلاث أن يكون لها مستشار يشرف على صرف المبلغ الذي دفعته، وقد لا تمضي مدة المعاهدة حتّى تكون مصاريف هذا المستشار قـــد استنفدت المبلغ . وكان من السهولة بمكان أن تحصل الدولة الليبية على أضعاف هذه المساعدة من دول الجامعة العربية لو سمح لها

أن تلتحق بالجامعة . ومن يدري أن معاهدات أشد وأقسى في طريقها الى العرض والتنفيذ .

ثالثاً : سياسة المستشارين

وزيادة في تقييد الدولة الليبية وتمكين اليد الأجنبية من مصائرها عينوا مستشارين في جميع الدوائر، فأصبح الى جانب كل وزير، أو والٍ ، أو موظف كبير في الولايات الثلاث مستشار انجليزي ، أو فرنساوي ، يشرف على شئون الوزارة ويصرف أمورهـــا . وعينوا للبرلمان مستشاراً برلمانياً ، وللمالية مستشاراً ، وللنقد مستشاراً ، وللضرائب مديراً ومستشاراً، ومنحوا المستشارين سلطة مطلقة ، حتّى أن الوزير أو الموظف الكبير المسئول لا يملك الرد على ما يرد إليه من الرسائل المهمة ، بل يتولى الرد عليها انجليزي . يقول في ديباجة الرد : (كلّفت بالرد على رسالتكم المؤرخة في (كذا) بالآتي :) ويكتب الرد بالإنجليزية والعربية ... وبهذا أمكنهم أن يستولوا على جميع شئون الدولة ، ولم يتغير من الوضع الذي كان قائماً قبل إعلان الاستقلال إلا أسماء بعض المسميات . ومـــا زال الموظفون الأجانب يملأون الوظائف الرئيسية وغير الرئيسية ... وعبثاً حاول الليبيون أن يلبسوا هذا الوضع الحديث ثوباً وطنياً يملكون فيـــه حرية الإرادة والإدارة ، فإن استبداد الانجليز بالأمور حال دون كل شيء ... وقد أصبح مركز الانجليز في ليبيا بعد إعلان الاستقلال أقوى منه فيها قبل الاستقلال ، لأن تصرفهم فيها قبل الاستقلال كان تصرف المستعمر الغاصب يمكن نقده والاحتجاج عليه ، أما بعد الاستقلال فقد أصبحوا في الظاهر غير مسئولين ، وإن كانوا في الحقيقة هم المسئولين . ويمكنهم – من طريق التزوير في الحقائق ومخالفة الواقع – نسبة أي عمل الى الحكومة القائمة . ولم يقتصر الانجليز والفرنساويون على التدخل في إدارة البلاد وشئون المسئولين ، بل عمدوا الى الدس وإثارة الفتنة بين أفراد

الشعب . واتخذوا من النظـام الفدرالي الذي فرضوه على الشعب وسيلة للتفريق . وجعلوا من تفاوت أقسام ليبيا اجتماعياً واقتصادياً أسباباً للإنفصالية وتفريق الكلمة .

رابعاً : الحيلولة بين الحكومة الليبية والجامعة العربية

كان من أغراض الجامعة العربية أن تنضمّ الدولة الليبية إليها عقب إعلان استقلالها مباشرة ، ولكن بعد أن أصبح الاستقلال أمراً واقعـاً أصبح طلب الالتحاق بالجامعة حقاً من حقوق الدولة الليبية ، وكان من أكبر أمانيّ الشعب أن تكون الدولة الليبية عضواً في الجامعة العربية . وهذه الرغبة لا تخفى على الانجليز ، فاحتاطوا للأمر ، وأوعزوا الى الحكومة بعدم طلب الالتحاق بالجامعة، وقد كان، وما زال معمولاً به، وبقي طلب التحاق ليبيا بالجامعة العربية رغبة شعبية في الصدور، لا تتجاوز الحناجر . وأضيف الى هذه الرغبة رغبة إنشاء قنصليات ليبية في عواصم الدول العربية فقد أهملت أيضاً . وبهذا أصبحت ليبيا في معزل عن شقيقاتها الدول العربية ، ومصالح الشعب معطلة ، حتّى في مصر جارة ليبيـا ، وأستاذتها في الثقافة، وأكبر مصدّر لها ومستورد منها ، وفيها أكبر جالية ليبية ، ولها مفوضية في ليبيا — لم يسمحوا بإنشاء قنصلية فيها . أما إنشاء قنصليات في الهنـد والباكستان ولندن فهذه قيد البحث ، وذلك لرغبة الانجليز في ذلك . وإمعاناً في مقاطعة الدول العربية ذهب رسول الى تركيا للبحث مع الحكومة التركية في شأن بعثة عسكرية لتدريب الجيش الليبي، هذا الجيش الذي لا يوجد منه جندي واحد ، اذا استثنينا بعض أفراد من البوليس لحفظ الأمن ورئيسهم انجليزي . أما مصر والعراق ودمشق فلا يوجد فيها من يصلح لتدريب هذا الجيش الذي لم يخلق بعد ... وقد اعتذروا عن تخطّي الدول العربية بأن هذه البعثة ستكون من الطرابلسيين الملحقين بالجيش التركي . ومنذ أن ظهرت القضية الليبية لم يفكر مَن

بيدهم الأمر في ليبيا في استشارة أي ليبـي خارج ليبيا سواء أكان من هؤلاء الضباط أم من غيرهم .

تذمـــر

غير خاف على الشعب ما يعمله الانجليز والفرنساويون في ليبيا من غصب الحقوق ، وسلب إرادة المسئولين الوطنيين ، وغير خـــاف عليه استسلام ذوي الشأن لهذا الضغط ، وأن الانجليز والفرنساويين والأمريكان لا يراعون شعور الشعب ولا يحترمون إرادته ، وهو يرى أصابعهم تحرك كل شيء قوة واقتداراً . وقد طغى عليه التذمر فصار يتألم ، ويشير الى موضع الداء ، ويشير على الحكومة بالوقوف من هذا الثالوث الاستعماري موقف المعارضة للاحتفاظ بكرامتها كدولة مستقلة ذات سيادة . ولكن ثالوث الاستعمار ما زال في طغيانه واستبداده ، والحكومة الليبية لم تغير موقفها منه . وقد بعد ما بينها وبين الشعب حتّى ليخيل الى الإنسان أن لا صلة لها به .

خلاصـــة

يتضح مما قدمناه أن الوضع السياسي في ليبيا ، وما أحاط باستقلالها من شوائب يحتاج الى جهود عربية قوية حتّى يمكن لليبيين أن ينتفعوا بهذا الاستقلال، ويتحقق للجامعة ما تتمناه له من الكمال والوحدة الشاملة، ويقوي عزم الليبيين على معارضة الانجليز تحت مناهضة الجـــامعة لهذه السياسة الغاشمة التّي ما زال الانجليز يسوسون بها الشعوب العربية ... ولو وجد الليبيون سبيلاً الى المعارضة المجدية لما رضوا بشيء ينتقص استقلالهم.

وللشعب الليبـي أمل في الجامعة العربية أن تستأنف جهادها من أجل ليبيا على ضوء الوضع القائم فيها، وأن تحقق ما كرست جهودها له من استقلال كامل ووحدة شاملة .

ويعتقد الشعب الليبي أنه ما دامت الأمور سائرة على خلاف رغبته، وما دامت حقوقه مهضومة ، فإن مهمة الجامعة – وهي الدفاع عن حقوق الشعوب العربية – ما زالت قائمة بالنسبة للقضية الليبية ، ولا يمنعها من الدفاع عنها الوضع القائم في ليبيا ، لأنه لم يحقق رغبة الشعب، ولا رغبة الجامعة في استقلال ليبيا استقلالاً كاملاً .

ومما لا شك فيه أن الشعب الليبي يتمنى من صميم قلبه أن تلتحق الدولة الليبية بالجامعة العربية ، وهي رغبة أكيدة نعتقد أن اعتبارها مقدم على اعتبار ما يبدو من تقاعس حكومة ليبيا عن طلب الانضمام إليها ، لأن مصلحة الشعب هي مناط الدفاع عن الحقوق وخصومة المستعمر ، على أن حكومة ليبيا ليست مختارة في موقفها من الجامعة ودولها .

وليست ليبيا بوضعها الحاضر أسعد حالاً من تونس ومراكش اللتين ما تزال الجامعة العربية ودولها تدافع عن قضيتيهما . وإذا كان ذلك لأن حكومتيهما تستنجدان بالجامعة ، فإن الشعب الليبي بأسره ما زال يستنجد بها ، ويعلق آماله في إنقاذه عليها .

سبتمبر سنة ١٩٥٢

الهيئة التنفيذية
للجنة الطرابلسية

تقرير من اللجنة الطرابلسية

ونختم هـذا الكتاب بتقرير يشتمل على مجمل السياسة الانجليزية الفرنساوية في ليبيا ، من سنة ١٩٤٣ الى سنة ١٩٥٢ وزعته اللجنة الطرابلسية على ساسة العرب المشتغلين بالقضايا العربية ، وهذا نصه :

الى حضرة صاحب . . . . . .

منذ يناير سنة ١٩٤٣ ، وبعد انهزام دول المحور في افريقية في الحرب العالمية الثانية احتلت انجلترا وفرنسا ليبيا وتولتا كل مـا كانت ايطاليا تتولاه من سلطة وتشريع . وأسندت شئون طرابلس وبرقة الى انجلترا . كما أسندت الى فرنسا شئون فزان وغدامس وما حولها من المنطقة الجنوبية . وترقب الليبيون من وراء هذا الاحتلال نوعاً آخر من الحكم فيه شيء من الرحمة والانصاف ينسيهم قسوة الاستعمار الايطالي .. ولكن الاستعمار الانجليزي الفرنساوي كان شراً دونه شرور الاستعمار كلها .

وانجلت الحرب العالمية عن وعي بشري عام ، وخصوصاً في الشعوب المغلوبة، فكان الليبيون في مقدمة من سعوا لانتهاز هذه الفرصة ليستأنفوا حلقة من الجهاد السياسي تستند في مبرراتها وأدلتها على جهادهم المسلح الذي دام عشرين سنة في وجوه الايطاليين .

وتقدمت الجامعة العربية الى المعترك السياسي الدولي الذي أسفرت عنه الحرب ، ونادت بوجوب تحرير الشعوب العربيـة وفي مقدمتها الشعب الليبي، فكان ذلك بمثابة تشجيع لليبيين على المطالبة بحريتهم واستقلالهم . وتولت الدفاع عن قضية ليبيا وبذلت في سبيل إقناع هيئة الأمم بعدالتها وجمع الأدلة على صحتها جهوداً جبارة ، تارة بواسطة أمينها العام معالي عزام باشا، وتارة بواسطة وفودها وسفرائها حتى تمكنت من إثارتها أمام هيئة الأمم ، وإقناع الدول المشتركة فيها بإدخالها في جدول أعمالها .

واتسع المجال أمام الليبيين للإدلاء بصوتهم أمـام هيئة الأمم فألفوا وفوداً وطالبوا باستقلال بلادهم أمام هيئة الأمم . وكانت الجامعة ووفود دولها يؤيدون استقلال ليبيا أمام الهيئة ويدلون بأكثر من حجة على صحة المطالب ووجوب الاعتراف باستقلال ليبيا .

وفي كل أدوار القضية أمام هيئة الأمم كان الانجليز والفرنساويون يراوغون ويدسون الدسائس في أوساط هيئة الأمم لعدم الاعتراف باستقلال ليبيا ليخلوا لهم الجو لاستعباد الشعب الليبـي .

وكللت جهود العرب والليبيين بالنجاح وقررت هيئة الأمم في جلستها المنعقدة يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ استقلال ليبيا ، على أن يعلن في مدة لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ . وكان نصراً مؤزراً للعرب وخذلاناً للإنجليز والفرنساويين على السواء .

وأسندت إدارة البلاد مؤقتاً الى الانجليز والفرنساويين الى أن يعلن استقلال ليبيا .

وكان الانجليز والفرنساويون قساة في إدارتهم ، جبابرة في أحكامهم، ليس للوطنيين حق في الوظائف معهم ، وأجروا أحكامهم على مقتضى القانون الفاشستي الذي يفرق بين الأجناس، ويميز بين الحاكم والمحكوم .

وهم حكام بأمرهم لا قانون يردعهم ولا رحمة تقلل من قسوتهم .

وفي فترة الانتقال تظاهر الانجليز بتعريب الإدارة للتقليل من الموظفين المرتزقة الذين جاء بهم الانجليز لاستنفاد ميزانية البلاد وإرهاق الشعب بالضرائب . ولتلاعب الانجليز ودسائسهم لم تكن عملية تعريب الإدارة ناجحة أكثر من ٥ ٪ وألفت لجان لسنّ الدستور وعمل الترتيبات اللازمة لإعلان الدولة الجديدة ، ولكنها مع الأسف كانت تحت إشراف الانجليز متمشية مع رغباتهم .

وقد لعب الانجليز في فترة الانتقال دوراً فظيعاً في خلق النزاع وتضارب الآراء بين الزعماء، وأطلقوا لبعضهم عنان الدعاية لأنفسهم حتى كانوا ليسمعون أقبح الشتائم فيهم ولا يحركون ساكناً . وقد ذهبوا الى أبعد من هذا فقد كان رئيس الإدارة الانجليزي يحرض الناس على التظاهر مع بعض الزعماء وهم يهتفون بسقوط الانجليز .

فترة الانتقال

ومرت فترة الانتقال وجاء أول يناير سنة ١٩٥٢ وهو موعد إعلان استقلال ليبيا وتأسيس دولتها ، وقدم اعلان الاستقلال عن موعده وأعلن يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ واعتبر هذا اليوم أول يوم لتأسيس الدولة الليبية ، ونودي بالسيد ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا ، وتشكلت وزارة وطنية ، وكانت خطوة مباركة في سبيل الاستقلال رغماً على ما وضعه الغاصبون في طريقه من عقبات . وظن الليبيون أن عصر الحرية انبثق فجره ، ولكن عيون الانجليز الساهرة وحيلهم الماكرة لم تترك هذا الاستقلال يؤتي ثمرته ، فما زالت سلطتهم مفروضة على كل شيء ، وعينوا مستشارين في جميع الدوائر فأصبح الى جانب كل وزير أو موظف كبير مستشار انجليزي ، ولم يفتهم أن عيّنوا مستشاراً بريطانياً

ومنحوا المستشارين سلطة مطلقة ، وبهذه الطريقة استولوا على جميع شئون الدولة . ولم يتغير من إدارة الحكومة شيء إلا بعض الأسماء . وما زال الموظفون الأجانب يملأون الوظائف الرئيسية وغير الرئيسية .

وقد ربط الانجليز العملة الليبية بالاسترليني من غير أن يكون لها رصيد ، ومن غير أن يوقع عليها وزير المالية ولا غيره .. وقد كتب عليها عبارة (يتعامل بها قانوناً) ولا يعلم أحد شيئاً عن واردات البلاد ومصروفاتها وميزانيتها غير الانجليز . وعبثاً حاول الليبيون أن يلبسوا هذا الوضع الجديد ثوباً وطنياً يملكون فيه إرادتهم وتنطلق في إدارته حريتهم، فما سلكوا طريقاً إلا وجدوا قوة الانجليز والفرنساويين تتحداهم وتعترض كل تحسين يصبغ الإدارة بصبغة وطنية .

وإذا كانت جهود الحكومة الليبية مقيدة بهؤلاء المستشارين فلا شك أن الانجليز ربحوا كل شيء . وأن مركزهم في ليبيا بعد الاستقلال أصبح أقوى منه فيها قبل الاستقلال ، لأن تصرفهم قبل الاستقلال تصرف المستعمر ، فهو قابل للنقد والاحتجاج عليه . أما بعد الاستقلال فقد أصبحوا في الظاهر غير مسئولين وأن جميع الأمور مسندة الى الحكومة الوطنية وهي مسئولة عنها وإن كانت الحقيقة غير ذلك .

من هذا يفهم أن الوضع في ليبيا ما زال غير سليم ، وأن الانجليز يسيطرون على كل شيء ، وليس هذا باختيار الحكومة الليبية، وإنما هو القوة وسياسة الانجليز الخرقاء التي ما زالوا يتبعونها مع الشعوب العربية . ولو خلي بين الليبيين وشئونهم لما أقروا هؤلاء المستشارين في مراكزهم، ولما رضوا إلا أن تكون الإدارة وطنية سليمة من تدخل الأجنبي .

ثالوث الاستعمار

لقد أصبحت في البلاد ثلاث دول تتنازع النفوذ وتتسابق الى الحد من

سلطة الشعب وتقيد حريته، وهي انجلترا وفرنسا وأمريكا ، وأصبح هذا الثالوث الاستعماري نكبة على استقلال البلاد . وقد اقتضت السياسة الانجلو أمريكية أن يستبيح الأمريكان من أملاك الطرابلسيين ما حلا لهم، سواء أكان وسط البلد أم خارجه ، وسواء أكان في السواحل أم في الدواخل . وهذا مطار الملاحة وهو من الدرجة الأولى من مطارات العالم قد أنشىء في أخصب بقعة في طرابلس، وأكثرها عمراناً وأشدها ازدحاماً بالسكان لم يتقيدوا فيه بقيد ، وأزالوا من المنطقة كل ما فيها من بيوت ونخيل وزيتون وأشجار فاكهة وقلبوا عاليها سافلها ، وبنوا فيها القصور والدور والملاهي وأوجدوا فيها من أنواع التسلية كل ما اخترع في هذا العصر الحديث . وقد شرعوا في إنشاء مطارات في هون وغيرها من المدن الداخلية . ولم يقفوا في انتزاع الأملاك عند حد ، بل ما زالوا يتوسعون فيه كلما حلا لهم التوسع . والغريب من الأمريكيين أنهم لا يستخدمون الطرابلسيين في أعمالهم إلا اذا لم يجدوا غيرهم . وقد اقتبسوا هذا من الانجليز .

تذمر الشعب

غير خاف على الشعب ما يعمله الانجليز والفرنساويون في ليبيا، وأنهم لا يعتمدون في أعمالهم على رضاء وموافقة حكومتها ، فهم لا يبالون من اعترض طريقهم أن يزيلوه أو يقسوا عليه حتى يكون مثلاً لغيره فهو متذمر وما زال يتذمر ، لأنه يرى أصابع الانجليز والفرنساوين تحرك كل شيء قوة واقتداراً . ويرى الأمريكان يسخرون منه وينشئون في أراضيه المطارات بدون احترام لحقوقه . وهو لا يقدر على إزالة الظلم ولا يجد من يناصره .

وقد بدأت الجرائد المحلية تشير الى هذا التذمر وتنادي بفداحة الخطر اذا لم يتدارك ، وتشجع الحكومة على موقف الصراحة والصرامة .

ولم يقتصر الغاصبون على التدخل في إدارة البلاد وشئون المسئولين ، بل عمدوا الى الدس بين أفراد الشعب ، وخلقوا حركة انفصالية بين أقسام البلاد الثلاثة ، أقاموها على أساس النظام الفدرالي الذي أرغموا الدولة على الأخذ به ، رغماً على تمسك الشعب بالوحدة ، وإقامته الأدلة على أنها هي الوضع الطبيعي للبلاد .

واتخذوا من تفاوت أقسام ليبيا اجتماعياً واقتصادياً أسباباً لتحقيق الانفصالية وتفريق كلمة الشعب . ولهم سياسة خاصة في الحيلولة بين مصر وليبيا لتكون بمثابة قاعدة للتفريق بينها وبين سائر الدول العربية ، مع أن مصر أحس الدول العربية بسياسة ليبيا وأعلم بها لجوارها ، ولأن الثقافة الليبية كلها مصرية ، عدا ما بينهما من المصالح المالية والتجارية . والانجليز والفرنساويون لا يجهلون هذه الحقائق ، كما لا يجهلون ميل الليبيين الى مصر ، لذلك تراهم يسعون جاهدين للحيلولة بينها وبين مصر ، وما زالوا يمانعون في انضمامها الى الجامعة العربية في الوقت الذي يحاولون فيه إلحاقها بحلف الاطلنطي ومؤسسة اليونسكو .

موقف الشعب من الحكومة

يأخذ الشعب على الحكومة مصانعة الانجليز والفرنساويين وعدم معارضة مطالبهم . ويرى لزاماً عليها أن تقف منهم موقف الصلابة للاحتفاظ بكرامتها كدولة مستقلة ذات سيادة ، ويدفعه الى هذا دوافع وطنية حرصاً منه على أن يرى استقلال بلاده كاملاً وحكومتها تمثل هذا الاستقلال تمثيلاً ينفي عنه كل تدخل أجنبي .

سياسة المعاهدات

من أهم ما يرمي إليه الانجليز والفرنساويون تحقيق سياسة المعاهدات ليستولوا على مرافق البلاد الحيوية ويجعلوا الشعب تحت رحمتهم والحكومة تحت إرادتهم ، ويتخذوا من البلاد مركزاً حربياً يغزون منه البلاد العربية، وينشئوا فيها مخازن لمعداتهم، ومخابىء لطائراتهم ، وفي هذا القضاء المبرم على الشعب بأسره .

وسياسة المعاهدات هي التي أودت بالبلاد العربية الى الحضيض ومكّنت الأجانب من رقـــاب حكوماتها وشعوبها وهي صنو لسياسة المستشارين . فما نقص من إحداهما أكملته الأخرى . ولا يخفى على حكومة ليبيا ما قاسته الشعوب الضعيفة من هذه السياسة الغاشمة . فكان من المعقول أن تتخذ منه نبراساً تهتدي به الى ما يجنبها الوقوع فيما وقع فيه غيرها من الحكومات التي تقدمتها وما ينتظر أن ينالها من ويلات الحرب بشأنها .

والشعب غير راض عن سياسة المعاهدات ، فإذا فتحت الحكومة على نفسها هذا الباب فسيزداد الشعب تذمراً ، وسوف لا يعدم في القريب أو البعيد وسيلة لإبطال كل معاهدة لم تبررها المصالح الوطنية الحقة .

وقد ظهرت في ليبيا سياسة انجليزية ترمي الى جعلها سوقاً لإسرائيل ، فقـــد شوهد في الأيام الأخيرة مراكب يهودية ترسو في ميناء طرابلس وبني غازي لأخذ ما هي في حاجة إليه بدون أن تلقى ممانعة ، كما شوهد أن يهودياً معيناً في بني غازي يرفع العلم الصهيوني على بيتـــه في بعض المناسبات . وإلى هذا نلفت نظر الدول العربية قبل أن يتفاقم خطبه .

اللجنة الطرابلسية

* * *

الى هنا ينتهي ما أمكنني جمعه من أعمال الليبين لقضيتهم في بلاد

الهجرة في المدة التي تبتدىء من شهر مايو سنة ١٩٢٤ وهو الشهر الذي وصل فيه الطرابلسيون الى القاهرة بعد جلائهم عن الوطن .. وتنتهي يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم الذي أعلن في منتصف ليلته المستر بلت انتهاء مهمته في ليبيا ، وسلم فيهـــا المندوب الانجليزي والمندوب الفرنساوي الإدارة في طرابلس وفزان الى حكومة طرابلس المؤقتة ... وأعلن في صبيحته ادريس السنوسي استقلال ليبيا ، وتنصيب نفسه ملكاً عليها بأقسامها الثلاثة : طرابلس، وبرقة، وفزان في نظام فدرالي بغيض، دام نحو ١٩ سنة ... من ديسمبر سنة ١٩٥١ الى آخر أغسطس سنة ١٩٦٩.

وما جمعته في كتابي هذا كنت فيه شاهد عيان، أو عاملاً في مقدمة العاملين .. وما لم أشهده، أو أعمل فيه – وهو قليل – نقلته من وثائق الجامعة العربية ، ومن أفواه بعض الشخصيات التي اشتركت في مؤتمرات هيئة الأمم ، ولها علم بما يدور في أروقتها .

ونرجو الله أن يوفق أحد المواطنين لجمع ما وقع في ليبيا ، في ظل هذا النظام من أحداث، ويقول فيه للمحسن أحسنت ، وللمسيء أسأت . الى أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ .. ومـــا ذلك على مواطنينا بعزيز .

خاتمة

حينما يعظم الهول ويشتد الكرب على الإنسان في وطنه ، وقد حيل بينه وبين كل وسيلة للدفاع عنه، فلا بد له من أحد أمرين أحلاهما مر: إما البقاء مع الذل والمهانة ، ودون ذلك الموت في أبشع صوره ، وإما الهجرة وترك مـــا فيه من عزيز وغال في سبيل المحافظة على العزة والكرامة ، وهو ما درج عليه أنبياء الله ورسله ، حينما وقف أعداؤهم في وجوههم ، وأصبحت حياتهم في خطر ، ودعوتهم في ركود لا تجد طريقاً الى عقول مَن أرسلوا الى هدايتهم ، واقتفى أثرهم في هـــذه السنّة الكريمة زعماء الإصلاح وقادة الأمم ، فقلّ مَن لم يهاجر منهم ، بسبب ما لحقهم من اضطهاد المستعمرين .

وما أشبه موقف الليبيين من الطليان بموقف الأنبياء من أعدائهم ، فإن الليبيين لم يتركوا وطنهم كراهة له ، أو لضبق عيش طلبوا سعته في غيره ، وإنما تركوه لما أصابهم من بلاء الغزو الايطالي، وبعد أن دافعوا عنه عشرين سنة فقد فيها الوطن نصف أبنائه، وفنى كل ما بأيديهم من وسائل الدفاع ، ونفد ما كان لديهم من أقوات تحفظ عليهم حياتهم ، واستولى الطليان على كل شيء فيه بقوة الحديد والنار، وأصبحت حياتهم في خطر ، فلم يبق أمامهم إلا الهجرة ، فهاجروا ، رجاءً أن يحقق الله لهم ما وعد به المهاجرين في سبيله بقوله : (ومَن يهاجر في سبيل الله

يجد في الأرض مراغماً[1] كثيراً وسعة) فمن طالت به الحياة وأمكنته الفرصة من العود عاد عزيز النفس موفور الكرامة، ومن أدركه الموت في مهاجَره فقد وقع أجره على الله . وهذا وعد من الله ولن يخلف الله وعده .

وإذا كان للهجرة من الوطن أسباب تبيحها فلم يتوفر لغير الليبيين من الأسباب ما توفر لهم منها ، ولقد لاقوا في طريقهم الى مُهاجَرهم أشد ما يلاقي مسافر في سفره من قلة الزاد والراحلة ، مع طول المسافة التي لا تقل عن ألفي ك م ، ولكنهم صبروا فكان لهم عند الله جزاء الصابرين .

ولا يفوتنا أن نحمد الله على ما أكرمنا به في هجرتنا، وما سهل لنا فيها من أسباب العيش الهنيء ، وأسباب الدفاع عن قضيتنا حتى رجعنا الى وطننا أعزة ظافرين ، كما رجع رسول الله صلى الله عليه وأصحابه الى مكة أعزة منتصرين .

ولقد لاقى مواطنونا الذين لم يهاجروا من العذاب والإهانة من الايطاليين ما لم يلاقه بشر في هذه الحياة ، حتى خيل الى بعضهم أن ما يعانيه من سوء معاملة الطليان ضرورة تبيح له أن يرتكب ما يخدش الكرامة ويخل بالشرف .

وكنا نود – وذلك ما يسرّنا – ألاّ نشير هذه الإشارة العابرة لمن خارت عزائمهم ، أو خدعوا بوعود الطليان التي لم يفوا بشيء منها ، فزلت أقدامهم ، ثم رمى بهم الطليان في سلة المهملات ، فكانوا كمن قال له الشيطان أكفر ، فلما كفر قال إني بريء منك .

ولو تصور أولئك المواطنون الذين اغترّوا بوعود الايطاليين ما لحقهم منهم من عذاب وإهانة ، وما ينبذهم به الناس من الألقاب القبيحة لفضلوا الموت في الصحراء جوعاً وعطشاً، ولهان عليهم أن تأكلهم سباعها وذئابها .

---

١ المراغم : المهرب والحصن . فالمهاجر في سبيل الله يجد مكاناً يهرب إليه ويتحصن به مما أصابه في وطنه .

وحينما نذكر الطليان وأعمالهم القبيحة إنما نمثل بهم لكل مستعمر، ولو استعمر ليبيا غير الايطاليين لكان موقفه منا مثل موقف الايطاليين أو أشد. ولقد رأينا من معاملة الانجليز والفرنساويين في طرابلس، وعلمنا من أعمال المستعمرين في مستعمراتهم ما لا يختلف في صورته البشعة عما لاقاه الليبيون من الحكم الايطالي.. وهذا ما يكوّن عندنا صورة إنسانية عامة، توجب علينا العمل على إنقاذ كل من وقع في براثن الاستعمار، وما زالوا يعانون من شروره ما ذقنا مثله وتجرعنا مرارته ... كما يجعلنا نحذر كل الحذر من أن نقع في شباك مستعمِر أو مستغِل، أو نركن الى وعودهم الكاذبة، فإنهم لا إيمان لهم ، والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين .

الطاهر أحمد الزاوي

مسك الختام

وخير ما نختم به كتابنا (جهاد الليبيين في ديار الهجرة) ما وعد الله به المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم ، وأوذوا في سبيله ، من حسن الثواب ودخول الجنة ، وهو قوله تعالى في كتابه العزيز :

(فَالذينَ هَاجَرُوا وأُخرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وأُوذُوا في سَبِيلي وقَاتَلُوا وقُتِلُوا لأُكفِّرَنَّ عَنْهُم سَيِّئَاتِهِمْ ولأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللهِ واللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوابِ) .

فهـــرس

جهاد الليبيين في ديار الهجرة

